



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مؤسسة الفقهاء المسلمين
الشيعة عهدي الحسيني الشريف الرازي
تبريز ١٤٠٢

كتاب العبادة



دار العلوم
بتهران، إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٧
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	كتاب الصلاه
١٣	اشاره
١٦	فى الصلوات اليوميه
١٦	مقدمه
٢١	الأحاديث الوارده فى فضل الصلوات اليوميه
٢٥	فصل فى أعداد الفرائض
٢٥	اشاره
٤٦	مسأله ١ النوافل ركعتان ركعتان
٤٦	القنوت فى النوافل
٥٤	مسأله ٢ صلاه الغفيله
٦١	مسأله ٣ الصلاه الوسطى
٦٤	مسأله ٤ جواز إتيان النوافل جالساً
٦٧	فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها
٦٧	اشاره
١٣٣	مسأله ١ طرق معرفه الزوال والمغرب ونصف الليل والفجر
١٣٣	اشاره
١٤٠	الدائره الهنديه
١٥٨	الفجر الكاذب
١٦١	مسأله ٢ المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر
١٦٤	مسأله ٣ يجب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب

- مسأله ٤ حكم التزاحم فى الوقت المختص ١٧٧
- مسأله ٥ عدم جواز العدول من السابقه إلى اللاحقه ١٨٠
- مسأله ٦ المسافر إذا نوى القصر ثم بدا له الإقامة ١٨٣
- مسأله ٧ التفريق بين الصلاتين المشركين فى الوقت ١٨٥
- مسأله ٨ هل العصر كالعشاء فى وقت فضيله والإجزاء ١٩٢
- مسأله ٩ استحباب تعجيل الصلاه فى وقت الفريضة ١٩٤
- مسأله ١٠ الغلس بصلاه الصبح ١٩٥
- مسأله ١١ من أدرك ركعه من الوقت ١٩٧
- فصل فى أوقات الرواتب ٢٠١
- مسأله ١ أوقات الرواتب ٢٠١
- مسأله ٢ تقديم نافلتى الظهر والعصر على الزوال ٢٠٨
- مسأله ٣ نافله يوم الجمعة ٢١٣
- مسأله ٤ وقت نافله المغرب ٢١٤
- مسأله ٥ وقت نافله العشاء ٢١٦
- مسأله ٦ وقت نافله الصبح ٢١٩
- مسأله ٧ استحباب إعادة النافله بعد النوم ٢٢٥
- مسأله ٨ وقت نافله الليل ٢٢٦
- مسأله ٩ تقديم نافله الليل للمريض والمسافر ٢٣٨
- مسأله ١٠ دوارن الأمر بين القضاء أو التقديم ٢٤٢
- مسأله ١١ إذا قدمها ثم انتبه فى وقتها ٢٤٤
- مسأله ١٢ لو طلع الفجر وقد صلى من صلاه الليل ٢٤٥
- مسأله ١٣ موارد الاستثناء من أفضلية التعجيل فى الصلاه ٢٥٢
- مسأله ١٤ التعجيل فى قضاء الفرائض والنوافل ٢٤٣
- مسأله ١٥ موارد وجوب تأخير الصلاه عن أول الوقت ٢٤٦
- مسأله ١٦ جواز الإتيان بالنافله فى وقت الفريضة ٢٧١
- مسأله ١٧ الإتيان بالنافله المنذوره فى وقت الفريضة ٢٧٨

- مسأله ١٨ أوقات أقسام النافله - - - - - ٢٨١
- فصل فى أحكام الأوقات - - - - - ٢٩٥
- مسأله ١ عدم جواز الصلاه قبل دخول الوقت - - - - - ٢٩٥
- مسأله ٢ الغفله عن وجوب تحصيل اليقين بدخول الوقت - - - - - ٣٠٨
- مسأله ٣ صور تخلف المأتى به عن المأمور به - - - - - ٣١٠
- مسأله ٤ حكم عدم التمكن من تحصيل العلم بدخول الوقت - - - - - ٣١٤
- مسأله ٥ لو اعتقد بدخول الوقت وفى الأثناء تبدل يقينه بالشك - - - - - ٣١٨
- مسأله ٦ الشك فى أثناء الصلاه فى مراعاة الوقت - - - - - ٣١٩
- مسأله ٧ الشك بعد الفراغ من الصلاه فى وقوعها فى الوقت - - - - - ٣٢٠
- مسأله ٨ وجوب الترتيب بين الظهرين وبين العشاءين - - - - - ٣٢٤
- مسأله ٩ ترك المغرب والدخول فى العشاء والتذكر فى الأثناء - - - - - ٣٢٧
- مسأله ١٠ جواز العدول من اللاحقه إلى السابقه - - - - - ٣٣٠
- مسأله ١١ موارد عدم جواز العدول - - - - - ٣٣٢
- مسأله ١٢ العدول عن العدول - - - - - ٣٣٥
- مسأله ١٣ المراد من العدول - - - - - ٣٣٧
- مسأله ١٤ متى يجب القضاء، ومتى تجب المبادره؟ - - - - - ٣٣٨
- مسأله ١٥ حكم ارتفاع العذر المانع من التكليف فى آخر الوقت - - - - - ٣٤٢
- مسأله ١٦ ارتفاع العذر فى أثناء الوقت المشترك ووقوعه ثانيًا - - - - - ٣٤٤
- مسأله ١٧ وجوب الصلاه على الصبى إذا بلغ فى أثناء الوقت - - - - - ٣٤٥
- مسأله ١٨ الاقتصار على أقل الواجب فى ضيق الوقت - - - - - ٣٤٧
- مسأله ١٩ ترك المستحبات فيما لو أدرك من الوقت ركعه - - - - - ٣٥٠
- مسأله ٢٠ عدم جريان قاعده التجاوز فى الوقت المشترك - - - - - ٣٥١
- فصل فى القبله - - - - - ٣٥٢
- اشاره - - - - - ٣٥٢
- القبيله وتجديدها، والعلم بها - - - - - ٣٥٤
- مسأله ١ الأمارات المحصله للظن بالقبيله - - - - - ٣٧٥

- مسألة ٢ وجوب الاجتهاد في تحصيل الظن بالقبلة وعدم الاكتفاء بالظن ٣٨٧
- مسألة ٣ وجوب الاجتهاد في تحصيل الظن بالقبلة على الأعمى والبصير ٣٨٩
- مسألة ٤ عدم اعتبار قول صاحب المترل ٣٩١
- مسألة ٥ إذا كان اجتهاده مخالفا لقبله بلد المسلمين في المحاريب والمذابح ٣٩٢
- مسألة ٦ تكرار الصلاة عند حصر القبلة في جهتين ٣٩٣
- مسألة ٧ كفايه الاجتهاد مره لصلوات عديده ما دام الظن باقيا ٣٩٥
- مسألة ٨ الظن بعد الاجتهاد وتبديله بعد صلاة الظهر ٣٩٦
- مسألة ٩ اختلاف الاجتهادين مورثين للظن في صلاة واحده ٣٩٩
- مسألة ١٠ جواز اقتداء أحد المجتهدين المختلفين بالآخر ٤٠٠
- مسألة ١١ عدم قدره على الاجتهاد، وعدم حصول الظن من الاجتهاد ٤٠١
- مسألة ١٢ لو كان عليه صلاتان ٤٠٤
- مسألة ١٣ كفايه الإتيان بصلاتين إلى أربع جهات أو أقل ٤٠٥
- مسألة ١٤ عدم سعه الوقت لتكرار صلاتين إلى أربع جهات ٤٠٧
- مسألة ١٥ العلم والظن بالقبلة بعد إتيان الصلاة إلى بعض الجهات ٤١٠
- مسألة ١٦ غير اليوميه كاليوميه ٤١٢
- مسألة ١٧ وجوب إعادته الصلاة من دون الفحص عن القبلة ٤١٥
- المحتويات ٤١٧
- تعريف مركز ٤٢٧

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الصلاة

الجزء الأول

دار العلوم

للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: حاره حريك ، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص.ب ٦٠٨٠ شوران بيروت لبنان

ص: ٤

كتاب الصلاة

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الخامس عشر

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه

سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين،

واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين

ص: ٦

وهي في اللغة العطف والميل.

وهذا هو المراد بقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (١١)، فالصلاة من الله والملائكة والإنسان هو العطف نحو النبي، وإن كان مصداق عطف الله إنزاله الرحمه، وعطف الملائكة الخضوع أو الدعاء أو الاحتفاء به (صلى الله عليه وآله وسلم) وعطف البشر الطاعه وطلب الرحمه وما أشبهه، وما اشتهر بينهم من أن الصلاة في اللغة الدعاء، الظاهر أنه نوع من الصلاة لا أن الصلاة هو الدعاء فقط.

ثم الظاهر إن الصلاة في الشرع هي الأركان المخصوصه، لاستعمالها فيها على لسان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والائمة (عليهم السلام)، فإذا أطلق لفظ الصلاة أريد بها ذلك على نحو الحقيقه الشرعيه، فقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «قره عيني الصلاة» (٢) وغيره من ألفاظه (صلى الله عليه وآله وسلم) يراد بالصلاة فيها هي المتبادر الآن،

ص: ٧

١- سورة الأحزاب: الآية ٥٦

٢- الخصال: ص ١٦٥ _ باب الثلاثه ح ٢١٧

في فضل الصلوات اليوميه وأنها أفضل الأعمال الدينيه.

اعلم أن الصلاه أحب الأعمال إلى الله تعالى،

وقد اختلفوا في أن صلاه الأموات هل هي صلاه حقيقه أم لا؟ واستدل كل بأدله، وحيث إنه لا يهتم تنقيح هذا المبحث في ما نحن فالأولى الإغضاء عنه، والصلاه تنقسم إلى يوميه وغير يوميه، ونذكر الأولى في ضمن مقدمه وفصول:

(مقدمه في فضل الصلوات اليوميه وأنها افضل الأعمال الدينيه) بالنسبه إلى الفروع، أما الأصول فلا يقاس بها شيء، بل من كان خلل في أصوله لا تقبل صلاته، فإن الإيمان شرط قبول الأعمال، كما دل عليه النص والإجماع بل والضروره.

(اعلم أن الصلاه أحب الأعمال إلى الله تعالى) كما دل على ذلك متواتر الروايات، ففي روايه معاويه بن وهب المرويه في الكافي والفقيه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم وأحب ذلك إلى الله عز وجل ما هو؟ فقال (عليه السلام): «ما أعلم شيئاً بعد المعرفه أفضل من هذه الصلاه، ألا ترى أن العبد الصالح عيسى بن مريم (عليه السلام) قال: [وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا] (١).

والمراد بالمعرفه أصول الدين كما هو واضح، أما ما جعلها بعد معرفه الله كالرضوى: «اعلم أن أفضل الفرائض بعد معرفه الله عز وجل الصلاه الخمس وأول صلاه الظهر». (٢)

فالمراد به معرفه الله بتوابعها التي هي سائر المعارف، أو أن المراد ما سبق

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٦٤ باب فضل الصلاه ح ١. الفقيه: ج ١ ص ١٣٥ _ الباب ٣٠ في فضل الصلاه ح ١٣. سوره مريم: ٣١

٢- فقه الرضا: ص ٦ س ٣٦

وهي آخر وصايا الأنبياء (عليهم السلام)

وهي عمود الدين، إن قبلت قبل ما سواها، وإن ردت رد ما سواها

الكلام له من معرفه الله والأعمال، ففي رتبه الأعمال هي بعد المعرفه وإن كان في سلسله المعارف بعد معرفه الله معرفه أخرى، أو أنه نوع مبالغه للتشويق، والمبالغه كالتوريه والإغراق والمجاز والكنايه ليست من الكذب، ولذا كثرت في القرآن الحكيم والسنة المطهره، فإنها لسان القوم.

نعم لا إشكال أن في بعض المبالغات وما أشبه كذب إذا خرجت عن الطرق العرفيه، ومحل الكلام في ذلك كتب البلاغه.

(وهي آخر وصايا الأنبياء عليهم السلام) فعن الكافي والفقيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «أحب الأعمال إلى الله عز وجل الصلاه، وهي آخر وصايا الأنبياء عليهم السلام» (١) الحديث.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «أحب الأعمال إلى الله عز وجل وهي آخر وصايا الأنبياء» (٢) الحديث. ومثلها غيرهما.

(وهي عمود الدين، إن قبلت قبل ما سواها، وإن ردت رد ما سواها) فعن التهذيب، عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن عمود الدين الصلاه وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحت

ص: ٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٦٤ باب فضل الصلاه ح ٢. الفقيه: ج ١ ص ١٣٦ _ الباب ٣٠ في فضل الصلاه ح ١٧

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٦ في ذكر الرغائب في الصلاه

وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحت نظر في عمله، وإن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله، ومثلها كمثل النهر الجاري، فكما أن من اغتسل فيه كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلما صلى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب

نظر في عمله وإن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله». (١)

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «أوصيكم بالصلاة التي هي عمود الدين وقوام الإسلام فلا تغفلوا عنها». (٢)

(وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحت نُظر في عمله، وإن لم تصح لم يُنظر في بقيه عمله) كما تقدم في الحديث، والمراد به إما حقيقه، أو مجازاً بأن يكون المراد أن في بقيه الأعمال ليست كبير فائده بعد بطلان الصلاة أو عدم الإتيان بها.

(ومثلها كمثل النهر الجاري، فكما أن من اغتسل فيه في كل يوم خميس مرات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلما صلى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب) فقد روى أبو حمزه، عن أحد الباقرين (عليهما السلام) عن علي (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث ثم قال: «يا علي إنما منزله الصلوات الخمس لأمتي كنهجر جار علي باب أحدكم فما ظن أحدكم لو كان في جسده درن ثم اغتسل في ذلك النهر خمس مرات أكان يبقى في جسده درن، فكذلك والله الصلوات الخمس لأمتي». (٣)

ص: ١٠

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٣٧ _ الباب ١٢ في فضل الصلاة ح ٥

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٣ في ذكر الرغائب في الصلاة

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٩ _ الباب ٢ من أبواب وجوب الصلاة ح ٢

وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلاة،

وعن الجعفي، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لو كان على باب أحدكم نهر فاغتسل منه كل يوم خمس مرات هل كان يبقى على جسده من الدرن شيء، إنما مثل الصلاة مثل النهر الذي ينقى الدرن، كلما صلى صلاه كان كفاره لذنوبه إلا ذنب أخرجه من الإيمان مقيم عليه». (١)

(وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا- أن يترك الصلاة) تركاً بالاستحلال، أو المراد الكفر العملي لا- الكفر العقيدى، وقد أوضحنا ذلك في مكان آخر من هذا الشرح.

فعن عبد الله بن ميمون، عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن جابر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما بين الكفر والإيمان إلا ترك الصلاة». (٢)

وفي حديث آخر عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة». (٣)

وعنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «من ترك الصلاة لا يرجو ثوابها ولا يخاف عقابها فلا أبالي أن يموت يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً». (٤)

ص: ١١

-
- ١- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٧٠ _ الباب ٢ من أبواب وجوب الصلاة ح ٦
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩ _ الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧
 - ٣- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٧٥ _ الباب ١١ من أبواب وجوب الصلاة ح ١
 - ٤- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٧٥ _ الباب ١١ من أبواب وجوب الصلاة ذيل ح ١

وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبء فأول شىء يسأل عنه الصلاة فإذا جاء بها تامه وإلا زخ فى النار.

وفى الصحيح، قال مولانا الصادق (عليه السلام): ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى بن مريم (عليه السلام) قال: وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا.

(وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبء، فأول شىء يسأل عنه الصلاة، فإذا جاء بها تامه وإلا زخ فى النار) فعن الرضا (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): حافظوا على الصلوات الخمس فإن الله عز وجل إذا كان يوم القيامة يدعو العبد فأول شىء يسأل عنه الصلاة فإن جاء بها تامه وإلا زخ به فى النار. (١) وفى روايه أخرى «زج» بالجيم. (٢)

(وفى الصحيح، قال مولانا الصادق (عليه السلام): «ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى بن مريم (عليه السلام) قال: وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا».

أقول: وجه الاستشهاد بالآية أن عيسى (عليه السلام) ذكر الصلاة بعد المعرفة (قالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا). (٣)

ص: ١٢

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٧٢ الباب ٧ من أبواب وجوب الصلاة ح ٤

٢- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٣٠ _ الباب ٣١ ح ٤٥

٣- سوره مريم: ٣٠ _ ٣٢

وروى الشيخ في حديث عنه (عليه السلام) قال: وصلاه فريضه تعدل عند الله ألف حجه وألف عمره مبرورات متقبلات.

وقد استفاضت الروايات في الحث على المحافظه عليها في أوائل الأوقات، وأن من استخف بها كان في حكم التارك لها.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ليس منى من استخف

(وروى الشيخ في حديث عنه (عليه السلام) قال: «وصلاه فريضه تعدل عند الله ألف حجه وألف عمره مبرورات متقبلات» (١))، أقول: المراد إما الحجج والعمر النوافل، وأما المراد ثوابها الأصلي، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في بعض مباحث هذا الشرح، وفي كتاب «الدعاء والزياره».

(وقد استفاضت الروايات في الحث على المحافظه عليها في أوائل الأوقات وأن من استخف بها كان في حكم التارك لها) والمراد بالاستخفاف أنه لا- يهتم أن صلى أو لم يصل، وصلى بشروط أو بلا- شروط، إلى غير ذلك مما يسمى في العرف بالاستخفاف.

(قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ليس منى من استخف بصلاته) (٢) «من» في «منى» للنشئ، أى ليس ناشئاً منى، أو من أمتى، أو المراد تنزيل الناقص منزله العدم، مثل قوله (عليه السلام): «ولا رجال» (٣)

(وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته) (٤) الظاهر

ص: ١٣

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧ _ الباب ١ من أبواب مقدمه العبادات ح ٣٤

٢- المقنع: ص ٧ س ٤

٣- نهج البلاغه: ص ١٢٣ ط ألفين

٤- المحاسن: ص ٧٩ كتاب ثواب الأعمال ذيل ح ٥

بصلاته، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته.

وقال (صلى الله عليه وآله): لا تضيعوا صلواتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين.

وورد: بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى، فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): نقر كنقر الغراب لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير دينى.

إن المراد الشفاعة الكاملة، لئلا ينافى مع قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ادخرت شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى». (١) اللهم إلا أن يقال: المراد الكبائر غير ترك الصلاة والاستخفاف بها، فتأمل.

(وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): لا تضيعوا صلواتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين) (٢) «مع قارون» أى يكون مثله، فكما أنه كان مستهيناً بالدين لأجل المال، وهامان كان مستهيناً بالدين لأجل السلطه، كذلك يكون من استهان بها لأجل أمر دنيوى.

(وورد: بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى، فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير دينى) (٣)، المراد الدين الكامل

ص: ١٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٦٤ _ الباب ٤٧ من أبواب جهاد النفس ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩ _ الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٦٨ باب من حافظ على صلاته ح ٦

وعن أبي بصير قال: دخلت على أم حميده أعزيتها بأبي عبد الله (عليه السلام) فبكت وبكيت لبكائها، ثم قالت: يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجباً، فتح عينيه ثم قال: اجمعوا كل من بيني وبينه قرابه، قالت: فما تركنا أحداً إلا جمعناه، فنظر إليهم ثم قال: «إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاه».

وبالجمله ما ورد من النصوص فى فضلها أكثر من أن يحصى، والله در صاحب الدرہ حيث قال:

كما هو واضح لضروره أنه مسلم له أحكام المسلمين فى الدنيا وفى الآخرة، كما يشهد لذلك نصوص آخر مذكوره فى محلها.

(وعن أبي بصير قال: دخلت على أم حميده أعزيتها بأبي عبد الله (عليه السلام) فبكت وبكيت لبكائها، ثم قالت: يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) عند الموت لرأيت عجباً، فتح عينيه ثم قال: اجمعوا كل من بيني وبينه قرابه، قالت: فما تركنا أحداً إلا جمعناه، فنظر إليهم ثم قال: إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاه) (1)، ووجه هذا التأكيد واضح، فإن النفس كالزئبق مياله إلى الشهوات والآثام فالصلاه توجب سكونها وهدوئها وتذكيرها الدائم بالمبدء والمعاد.

(وبالجمله ما ورد من النصوص فى فضلها أكثر من أن يحصى) ومن شاء شيئاً من ذلك فليرجع إلى البحار والوسائل والمستدرک وجامع أحاديث الشيعة وغيرها، فقد جمعوا (جزاهم الله جميعاً) جملة وافيه من الأحاديث فى هذا الباب.

(ولله در صاحب الدرہ حيث قال:)

ص: ١٥

تنهى عن المنكر والفحشاء أقصر فهذا منتهى الثناء

(تنهى عن المنكر والفحشاء

أقصر فهذا منتهى الثناء)(١)

فإن منع الفحشاء والمنكر يوجب ارتفاع النفس إلى مدارج العلو حيث مرضاه الله سبحانه، وليس بعد ذلك مطلب.

ص: ١٦

١- منظومه العلامة الطباطبائي: ص ٧٨ كتاب الصلاة س ١١

فى أعداد الفرائض ونوافلها

الصلوات الواجبه سته: اليوميه _ ومنها الجمعه _ والآيات، والطواف الواجب، والملتمزم بنذر أو عهد أو يمين، وإجاره، وصلاح الوالدين على الولد الأكبر.

فى أعداد الفرائض ونوافلها)

(الصلوات الواجبه سته) هى (اليوميه _ ومنها الجمعه _) لأنها بدل عن الظهر فى يوم الجمعه (والآيات والطواف الواجب) وإنما قيده بالواجب مع أن من اليوميه والآيات لها واجب ومستحب كالمعاده، لأن صلاحه الطواف من أصله قسمان بخلافهما (الملتمزم بنذر أو عهد أو يمين، وإجاره) أو شرط أو نحوها.

(وصلاه الوالدين) قضاءً (على الولد الأكبر) كما سيأتى فى مبحث القضاء، ولم يتعرض المصنف لصلاحه العيدين لعدم وجوبهما عنده فى زمان الغيبه، ولا لصلاحه الأموات، لأنها ليست عنده بصلاحه وإن أطلق عليها الصلاه فى بعض الأخبار لكنها أرادت المعنى اللغوى، ويدل على ذلك نفي كونها صلاحه فى النص كما تقدم فى مبحث صلاحه الأموات فى كتاب الطهاره.

ثم إن بعض الفقهاء عدّ الواجبه أربعه أو سبعة أو ثمانية أو تسعه ليس اختلافاً فى

أما اليوميه فخمس فرائض: الظهر أربع ركعات، والعصر كذلك، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء أربع ركعات، والصبح ركعتان،

المعنى وإنما نشأ ذلك من اختلاف الأنظار ومن إدخال بعض في بعض أو إخراج بعض عن بعض، ولا يخفى أن وجوب هذه الصلوات في الجمله مما دل عليه متواتر النصوص والإجماعات، بل عليه ضروره الدين أو المذهب كما أن عدم وجوب ما سواها فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل عليه إجماعات متواتره في كلام الشيخ والمحقق والعلامة والشهيد والمدارك وغيرهم، فإطلاق الوجوب في بعض الروايات على ما عداها يراد به الثبوت لا الفريضة الشرعيه.

(أما اليوميه فخمس فرائض) إجماعاً ونصوصاً متواترين، بل هو من الضروريات التي لا يعتريها شبهه (الظهر أربع ركعات، والعصر كذلك، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء أربع ركعات، والصبح ركعتان) إجماعاً ونصاً وضروره، ولا يخفى أنه لا منافاه عن ما دل على أن الصلاه كانت عشر ركعات وأضاف عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبعاً، وبين ما دل على أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لا ينطق عن الهوى، وبين أنها شرعت خمسين وأن بواسطه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بنزول جبرئيل، وقد يكون بالوقوع في قلبه (صلى الله عليه وآله وسلم) مرآه لله سبحانه، أو لأنه تطبيق للكلى الذى أمره الله به، كما ورد أن الله أدب نبيه بأدابه ففوض إليه دينه(1))، فالكلى وحى باعتبار، وما ألهم (صلى الله عليه وآله وسلم) أو طبقه من الكللى تشريع منه باعتبار آخر.

ثم إن أول تشريع الصلاه كانت عشر ركعات وأضاف عليها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

ص: ١٨

وتسقط في السفر من الرباعيات ركعتان.

كما أن صلاة الجمعة أيضا ركعتان.

وأما النوافل فكثيره، أكدها الرواتب اليومية.

سبعاً ثم شرع في ليله المعراج إضافه على ذلك حتى صارت خمسين، وبالوساطه رجعت إلى سبع عشره، وكان في تشريع خمسين والتخفيف إشاره إلى استحقاق وجوب الخمسين، أو بياناً لفضل موسى (عليه السلام)، ولأن يقدره المسلمون، وإن كان الله يعلم من أول الأمر بأنه فقط صورته تشريع ولا يتحقق له خارج، ومثله تفويض الله أمر الإرزاق والآجال إلى الملائكة لإظهار فضلهم ونحو ذلك وإن كان هو سبحانه الفاعل لكل شيء.

(وتسقط في السفر من الرباعيات) الظهر والعصر والعشاء (ركعتان) بلا إشكال ولا خلاف عندنا. بل إجماعاً ونصاً وضرورة.

(كما أن صلاة الجمعة أيضا ركعتان) بالأدله الثلاثه، وسيأتي تفصيل كل هذه الأمور في مباحثها.

(وأما النوافل فكثيره، أكدها الرواتب اليومية) كما عن جماعه التصريح به، وفي الجواهر أنه لا-ريب فيه، وذكر بعض أنه من المسلّمات بين الأصحاب، بل في المستمسك ظهور الإجماع عليه.

أقول: وذلك هو الظاهر من النصوص، كالروايه التي جعلها من علامات المؤمن [\(١\)](#)، وكروايه العلل، عن عبدالله بن سنان قال: قلت: لأي عله أوجب رسول الله

ص: ١٩

صلاه الزوال ثمان قبل الظهر، وثمان قبل العصر، الحديث.(١) وفيه تقرير الإمام لكل ذلك.

وكروايه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «شيعتنا أهل الورع والاجتهاد» إلى أن قال: «وأصحاب الأحدى وخمسين ركعه فى اليوم والليله». (٢)

وروايه تحف العقول، عن الصادق (عليه السلام): «إنما شيعتنا يعرفون بخصال شتى» إلى أن قال: «وبأن يصلوا الخمسين ليلاً ونهاراً». (٣)

وفى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام): «والسادسه الأخذ بسنتى فى صلاتى وصومى وصدقتى أما الصلاه فالخمسون ركعه». (٤)

وفى الرضوى: «اعلم يرحمك الله أن الفريضة والنافله فى اليوم والليله إحدى وخمسون ركعه» إلى أن قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: فرض على ربه سبعة عشر ركعه، ففرضت على نفسى وأهل بيتى وشيعتى بإزاء كل ركعه ركعتين لتمام بذلك الفرائض ما يلحقه من التقصير». (٥) إلى غيرها من الروايات الكثيره التى لا يشك من نظر إليها فى أن سائر النوافل لا تلحق بها فى الفضل.

وفى روايه محمد بن أبى عمير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن أفضل ما جرت به السنه من الصلاه؟ قال (عليه السلام): «تمام الخمسين». (٦)

ص: ٢٠

١- علل الشرايع: ص ٣٢٨ _ الباب ٢٤ ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤١ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢٦

٣- تحف العقول: ص ٢٢٣ فى وصيه الإمام الصادق (عليه السلام) لابن جندب

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣١ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

٥- فقه الرضا: ص ٦ س ٢٥

٦- التهذيب: ج ٢ ص ٥ _ الباب ١ فى المسنون من الصلوات ح ٦

وهى فى غير يوم الجمعة أربع وثلاثون ركعه، ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان ركعات قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعه، ويجوز فيهما القيام، بل هو الأفضل، وإن كان الجلوس أحوط، وتسمى بالوتيره

وفى روايه يحيى بن حبيب: سألت الرضا (عليه السلام) عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله تعالى من الصلاه؟ قال: «ست وأربعون ركعه فرائضه ونوافله». قلت: هذه روايه زراره؟ قال (عليه السلام): «أو ترى أحداً كان أصدع بالحق منه». (١)

وبعد هذا كله لا مجال لاحتمال أفضلية صلاه جعفر (عليه السلام) عليها، كما احتمله بعض.

(وهى فى غير يوم الجمعة أربع وثلاثون ركعه) على الأشهر كما عن الشرائع، ولا-خلاف فيه كما عن المختلف والذكري، وإجماعاً كما عن الانتصار والخلاف وغيرهما، وادعى المستند وغيره الإجماع المحقق فيه، وأولوا كلام الشرائع إلى أن المراد أشهر روايه، لا قولاً، إذ لا خلاف فى ذلك بين الإماميه، وفى المستمسك إجماعاً صريحاً وظاهراً ادعاه جماعه كثيره، والأخبار الداله عليه مستفيضه. (٢)

أقول: وذلك إنما يكون بتزليل الوتيره _ نافله العشاء _ منزله ركعه وهى (ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان ركعات قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعه) واحده (ويجوز فيهما القيام، بل هو الأفضل) وسيأتى الكلام فيه (وإن كان الجلوس أحوط، وتسمى بالوتيره) مصغر

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٥

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٨

وركعتان قبل صلاة الفجر، وإحدى عشر ركعة صلاة الليل، وهي ثمان ركعات، والشفع ركعتان، والوتر ركعة واحدة.

وتر (وركعتان قبل صلاة الفجر، وإحدى عشر ركعة صلاة الليل، وهي ثمان ركعات) ركعتان ركعتان (والشفع ركعتان، والوتر ركعة واحدة) وهذا الترتيب دل عليه النص والفتوى والإجماع، ففي الصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال: «الفريضة والنافله إحدى وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمه جالساً يعدان بركعه وهو قائم، الفريضة منها سبعة عشره ركعه، والنافله أربع وثلاثون ركعه». (١)

وخبر البنظي، قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): إن أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع، بعضهم يصلى أربعاً وأربعين _ ركعه _، وبعضهم يصلى خمسين، فأخبرني بالذي تعمل به أنت كيف هو حتى أعمل بمثله؟ فقال (عليه السلام): «أصلى واحدة وخمسين ركعه». ثم قال: «أمسك» وعقد بيده «الزوال ثمانيه، وأربعاً بعد الظهر وأربعاً قبل العصر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين قبل عشاء الآخرة وركعتين بعد العشاء من قعود تعدان بركعه من قيام، وثمان صلاة الليل، والوتر ثلاثاً، وركعتي الفجر، والفرائض سبع عشره ركعه، فذلك إحدى وخمسون ركعه». (٢)

ونحوهما صحيح إسماعيل، عن الرضا (عليه السلام) (٣) وخبر ابن أبي قره (٤) والصحيح عن المفضل والبقاق وبكير قالوا: سمعنا أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى من

ص: ٢٢

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١١
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٠

التطوع مثلى الفريضة ويصوم من التطوع مثلى الفريضة» (١١) إلى غيرها من الأخبار.

نعم وردت أخبار أخر بخلاف هذه، منها ما تدل على كون الرواتب سبع وعشرين ركعه (٢) بإسقاط أربع ركعات من نافله العصر وركعتين من نافله المغرب ونافله العشاء التي تعد بركعه، ومنها ما تدل على أنها ثلاث وثلاثون ركعه بإسقاط نافله العشاء، كالتى دلت على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن يصلى الوتر، (٣) وبعض الأخبار المتقدمه التى دلت على أن أفضل ما جرت به السنه تمام الخمسين، (٤) ومنها ما تدل على أنها تسع وعشرون بإسقاط أربع من نافله العصر والوتره، (٥) والجواب عن هذه الأخبار لوجوه:

الأول: إنها محموله على مراتب الفضل، وأما أخبار عدم صلاه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الوتره فقد ورد وجهه فى خبر العليل، عن الصادق (عليه السلام): «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن إلا- بوتر»، قال: قلت: يعنى الركعتين بعد العشاء الآخره؟ قال (عليه السلام): «نعم إنهما بركعه فمن صلاهما ثم حدث به حدث مات على وتر، فإن لم يحدث به حدث الموت يصلى الوتر فى آخر الليل». فقلت: هل صلى

ص: ٢٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٢ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٤٣ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هاتين؟ قال (عليه السلام): «لا»، قلت: ولم؟ قال: «لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يأتيه الوحي وكان يعلم أنه هل يموت أم لا، وغيره لا يعلم فمن أجل ذلك لم يصلها وأمر بها». (١)

الثاني: إنهما محموله على التقيه، كما يدل على ذلك جعل إحدى وخمسين من علامات المؤمن. (٢)

الثالث: إنها محموله على اختلاف جهات الفضل المزاحمه، فهي مثل أن يقول مره: اذهب في عرفه إلى الحج، ومره: اذهب إلى زيارة الحسين (عليه السلام)، ومره: دوام في المدارسه والمباحثه في بلدك، ويؤيد ذلك خبر عبيد بن زراره، عن أبي عبدالله (عليه السلام) في حديث: «وعليك بالصلاه الست والأربعين وعليك بالحج أن تهل بالإفراد وتنوى الفسخ إذا قدمت مكه»، ثم قال: «والذى أتاك به أبو بصير من صلاه الإحدى وخمسين والإهلال بالتمتع إلى الحج وما أمرناه به من أن يهل بالتمتع فلذلك عندنا معان وتصارييف لذلك ما يسعنا ويسعكم ولا يخالف شىء منه الحق ولا يضاده». (٣) وهناك وجوه أخر للجمع بين الروايات مذكوره فى المفصلات.

أما صلاه الوتيره، فقد وردت فى بعض الروايات القيام فيها، كموثق سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وركعتان بعد العشاء الآخره يقرأ فيها مائه آيه قائماً أو قاعداً والقيام أفضل ولا تعدهما من الخمسين». (٤)

ص: ٢٤

١- علل الشرائع: ص ٣٣٠ _ الباب ٢٧ ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٢ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢٩

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٤ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٦

وخير الحرث ابن المغيرة: «وركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبي يصليهما وهو قاعد، وأنا أصليهما وأنا قائم». (١)

كما وردت في جملة من الروايات القعود فيهما كحسنة الفضيل: «ركعتان بعد العتمه جالساً يعدان بركعه وهو قائم». (٢)

وروايه البنزطي: «وركعتين بعد العشاء من قعود يعدان بركعه من قيام». (٣)

وروايه الحجال: «إن الصادق (عليه السلام) كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائه آيه ولا يحتسب بهما، وركعتين وهو جالس يقرأ فيهما بقل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون». (٤)

وروايه الخصال: «وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة يعدان بركعه». (٥)

ومثله: في العلل وتحف العقول. (٦)

وروايه الدعائم: «وبعد العشاء ركعتان من جلوس يعدان بركعه». (٧)

والرضوى: «وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس». (٨)

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٢٥٠ _ الباب ٢١ من أبواب بقيه الطواف المندوبه ح ١

٥- الخصال: ص ٦٠٣ _ أبواب المائة فما فوق ح ٩ شرايع الدين

٦- علل الشرايع: ص ٣٣٠ _ الباب ٢٦ ح ١. تحف العقول: ص ٣٠٨

٧- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٠٩ في ذكر صلاة السنه والنافله

٨- فقه الرضا: ص ٦ س ٣١

وروايه الكشى: عن الرضا (عليه السلام): «إن أهل البصره سئلوني فقالوا إن يونس (١) يقول: من السنه أن يصلى الإنسان ركعتين وهو جالس بعد العتمه؟ فقلت: صدق يونس» إلى غيرها من الروايات، كالروايات المتواتره بأن الفرائض والنوافل إحدى وخمسون ركعه (٢)، وكالروايات المتواتره الداله على أن التطوع ضعف الفريضه (٣)، ولذا اختلف الفقهاء فى أنه هل القيام أفضل أو القعود؟

فالمحكى عن ظاهر الأكثر كما فى المستند: أفضلية الجلوس، بل يظهر من بعضهم تعيينه، كما أن آخرين ذهبوا إلى أفضلية القيام، لكن الظاهر لزوم اتباع المشهور من أفضلية الجلوس، إذ الموثقه لا دلالة فيها على أن المراد بها النافله المرتبه، بل ظاهر قوله (عليه السلام): «لا تعدهما من الخمسين» (٤) أنهما ليستا من المرتبه. ولعل عدم قوله (عليه السلام): «إحدى وخمسين» مجازاً لإطلاق العدد على ما فوقه، ويسقط الزائد واحداً واثنين وثلاثة مجازاً، كما قد ورد إطلاق أربعة أشهر على أربعة أشهر وعشره أيام العده، ويؤيد هذا روايه الحجال.

وأما خبر حرث فلا يمكن التمسك به لأفضليه القيام بعد أن ذكر فيه أن إماماً (عليه السلام) كان يصليهما قاعداً، وأما ما كان يصليهما قائماً بالإضافة إلى أن روايه البنزطى التى نقلت مواظبه أبى الحسن (عليه السلام) على القعود فيهما _ وأبو الحسن (عليه السلام) بعد أبى عبدالله (عليه السلام) _ تدل على أفضلية الجلوس، بل ربما يقال إنه لا يشرع القيام

ص: ٢٤

١- اختيار معرفه الرجال: ص ٤٩٠ ح ٩٣٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

٣- الخصال: ص ٦٠٣ ح ٩ شرايع الدين

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٥ _ الباب ١ فى المسنون من الصلوات ح ٨

وأما فى يوم الجمعة فیزاد على الست عشر أربع ركعات

فيهما لعدم الدليل على ذلك، هذا كله بالإضافة إلى أنهما بدل الوتر، كما تقدم، والوتر ركعه، ولو تم استحباب القيام فيهما كان لا بد وأن يقال فى وجه الجمع بينه وبين كون الرواتب ضعف الفرائض: إن ركعه منها من الرواتب والأخرى ملحقة، أو إن ذلك فى أصل التشريع، وإن زيدت فيه ركعه حتى صارت النوافل خمساً وثلاثين، أو ما أشبه ذلك من الأجوبه التى لا تخلو عن الإيراد، وكأنه لما ذكرناه من عدم تماميه الدليل على القيام فيهما علق السيد البروجردى فى تعليقه على قوله «أحوط» بقوله: «لا يترك» (١).

ثم الظاهر أنه لا يشرع الإتيان بها ركعاً واحداً عن قيام لعدم الدليل على ذلك، وإن كان ربما يحتمل جوازه من جهة أنهما بدل الوتر الذى هو ركعه عن قيام، لكن هذا الاحتمال غير تام، وسيأتى الكلام حول اتصال وانفصال الوتر عن الشفع إن شاء الله تعالى، هذا كله عدد النوافل فى غير يوم الجمعة.

(وأما فى يوم الجمعة فیزاد على الست عشره) للظهرين (أربع ركعات) فتكون مجموع نوافلها المرتبه ثمانيه وثلاثين على المشهور شهره عظيمه، خلافاً للإسكافى حيث إنه قال: إنها تزيد ست ركعات، وللصدوقين حيث قالوا: إنها كسائر الأيام لا تزيد شيئاً.

ويدل على المشهور: جملة من الروايات، كأخبار الفضل والبنزطى ويعقوب ومراد وغيرهم، وعلى قول الإسكافى: صحيح الأشعري، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاه يوم الجمعة كم ركعه هى قبل الزوال؟ قال (عليه السلام): «ست ركعات بكره، وست بعد ذلك اثنتى عشره ركعه، وست

ص: ٢٧

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٣٧

فعدد الفرائض سبعة عشر ركعه، وعدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيره ركعه،

ركعات بعد ذلك ثمان عشره ركعه، وركعتان بعد الزوال، فهذه عشرون ركعه، وركعتان بعد العصر فهذه ثنتان وعشرون ركعه». (١)

والظاهر أنه لا بأس بالعمل بهذا، وإن قيل إنه مهجور ومخالف للمشهور، للتسامح في أدله السنن، وهل المشهور أسقطوه لكثرة الروايات في الطرف الآخر، لكن مثل ذلك لا ينافي الاستحباب.

وأما دليل الصدوقين فهو صحيح الأعرج: عن صلاة النافلة يوم الجمعة فقال: «ست عشره ركعه قبل العصر، ثم قال: وكان على (عليه السلام) يقول: ما زاد فهو خير». (٢)

وقريب منه صحيح سليمان بن خالد (٣)، لكن هذان لا ينافيان الزيادة لتفاوت مراتب المستحبات، وسيأتي في صلاة الجمعة تفصيل الكلام حول ذلك إن شاء الله تعالى.

(فعدد الفرائض سبعة عشره ركعه) في الأصل (وعدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيره ركعه) إن أتى بها جالساً فواضح، لأن كل ركعتين من جلوس يعد بركعه من قيام، وإن أتى بها قائماً على مبنى المصنف كان ذلك زيادة خارجة بالدليل الخاص.

ص: ٢٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٣ _ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة ح ٥

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٤١٣ _ الباب ٢٤٨ في تقديم النوافل ح ١٦

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٤١٠ _ الباب ٢٤٨ في تقديم النوافل ح ٤

وعدد مجموع الفرائض والنوافل إحدى وخمسون، هذا ويسقط في السفر نوافل الظهرين

(وعدد مجموع الفرائض والنوافل إحدى وخمسون)، فعن الكافي، عن الفضل عن أبي عبد الله (عليه السلام) مرفوعاً قال: سُئِلَ عن الخمسين والواحدة ركعه؟ فقال: «إن ساعات النهار اثنتي عشرة ساعه وساعات الليل اثنتي عشرة ساعه، ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعه، ومن غروب الشمس إلى غروب الشفق غسق، ولكل ساعه ركعتان، وللغسق ركعه». (١)

ومثله روايه الخصال والعلل (٢)، عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام)، والمراد بالساعات ما اصطلح عليه أهل النجوم بالمعوجه، حيث يقسمون الليل والنهار باثنتي عشر ساعه، طويلين كانا أو قصيرين، كما لا يخفى.

(هذا ويسقط في السفر نوافل الظهرين) بلا إشكال ولا خلاف، بل دعوى الإجماع عليه متواتره في كلمات الفقهاء، ويدل عليه متواتر النصوص:

كخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «الصلاه في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب، فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن في سفر ولا حضر، وليس عليك قضاء صلاه النهار وصلّ صلاه الليل واقضه». (٣)

وخبر أبي يحيى الحنط قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن الصلاه النافله

ص: ٢٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٨٧ _ باب النوادر ح ٥

٢- الخصال: ص ٤٨٨ باب الاثني عشر ح ٦٦. علل الشرائع: ص ٣٢٧ _ الباب ٢٣ ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦١ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

بالنهار فى السفر؟ فقال: «يا بنى لو صليت النافله بالنهار فى السفر تمت الفريضة».(١)

وصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) سألته عن الصلاه تطوعاً فى السفر؟ قال: «لا تصلّ قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهاراً».(٢)

وخبر رجاء بن أبى الضحاك قال: كان الرضا (عليه السلام) يصلى فى السفر فرائضه ركعتين ركعتين إلا المغرب فإنه كان يصليها ثلاثاً، وكان لا يدع نافلتها، ولا يدع صلاه الليل والشفع والوتر فى سفر ولا حضر، وكان لا يصلى نوافل النهار فى السفر شيئاً».(٣)

وفى خبر آخر: «كان أبى لا يدع ثلاث عشر ركعه بالليل فى سفر ولا حضر».(٤)

إلى غيرها من الروايات الكثيره الداله على أن الساقط نافله الظهرين، وأن الثابت نافله المغرب والليل والصبح.

بالإضافه إلى أن كل ذلك لاختلاف فيه كما فى الجواهر، وفى المستند: إنه إجماعى، ولعل وجه عدم سقوط نوافل الليل حتى الصباح الذى هو أقرب إلى الليل أن النهار وقت المسير فخفف الله بالنسبه إلى المسافر نهاراً، بخلاف الليل الذى هو وقت النزول، أو أن الليل أقرب إلى الأخطار الخارجيه والداخليه من اللصوص والسباع والشياطين وما أشبهه، فاللازم العوذ فيه إلى الله سبحانه أكثر، وهل الأربعة الزائده فى ظهر الجمعة مندرجه فى الساقطه، أو الثابته، الظاهر الأول، لأنها

ص: ٣٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

٣- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١٨١ _ الباب ٤٤ ح ٥

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٦٦ _ الباب ٢٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

من نوافل النهار ويشملها قوله (عليه السلام): «لو صليت النافلة بالنهار في السفر تمت الفريضة»، ومن المعلوم سقوط الجمعة في السفر.

وأما القول بانصراف الأدلة المسقطه عن مثلها، فليس له وجه معتد به، ولذا استظهر في الجواهر السقوط وإن قال بعد ذلك: "فتأمل".^(١)

كما لا وجه معتد به لما عن حواشى الشهيد من التأمل فى شمول إطلاقات السقوط لها، ثم الظاهر أن السقوط عزيزه لا رخصه كما اختاره المستند، واحتمال أنه رخصه لا- وجه له بعد عدم دليل على التشريع لها فى السفر، فحال النافلة حال ركعتى الرباعيات، كما أن الظاهر عدم سقوط النوافل غير المرتبه المشروعه فى الأيام المتبركات، كصلاه جعفر فى يوم الجمعة، وغيرها المشروعه فى يوم الغدير وغيره، لاختصاص الدليل بالنوافل المرتبه، وظاهر ما تقدم من الأدله أن السقوط إنما هو فى السفر الذى يقصر فيه، فما دون المسافه والسفر الذى لا يقصر فيه لحرمة ونحوها لا سقوط فيها، كما أنه لا فرق فى السفر بين أن يكون صعباً كالأسفار السابقه، أو سهلاً كاسفار اليوم، لإطلاق الأدله، ولأن الحكم قد يشرع عاماً وإن كانت له جهه خاصه، وذلك لأجل ضرب القاعده، كما حققناه فى بعض مباحث هذا الشرح.

وإذا أقام المسافر عشره أيام، أو ثلاثين يوماً متردداً مما صار وظيفته التمام أتى بالنافله لظهور الدليل فى أن المسقط السفر الذى يقصر فيه، والظاهر أنه يجوز أن يصلى النافلة فى الحضر ثم يسافر بما يوجب سقوط الركعتين، إذ الحكم خاص بما إذا كان تكليفه الركعتين، لا أن يأتى فى الخارج بالركعتين حسب ما يستفاد من الأدله، ولو نذر النوافل لم ينفع

ص: ٣١

نذره فى إتيانها فى السفر، إذ النذر يتعلق بالموضوع المشروع.

ولو كان تاركاً للصلاه حضراً أو سفيراً لم يتغير الحكم فى ثبوت النوافل فى الأول وسقوطها فى الثانى، كما هو واضح، وإذا نوى الإقامه وصلى تماماً ثبتت النافله وإن رجع عن عزمه، لما تقدم من كون الاعتبار بالرباعيه فعلاً، ولو صلى ركعتين مثلاً من النافله حضراً ثم سافر سقطت البقيه، ولو كان المورد من موارد الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام فهل يأتى بالنافله أم لا؟ احتمالان، وإن كان الترك أحوط، لما تقدم من كون الترك عزمه، ولو نسى فى السفر فصلى أربعاً فهل تكليفه الإتيان بالنافله، كما إذا سأل الفقيه عن تكليفه فى إتيان النافله وكان الفقيه يعلم أنه ناس للسفر ويأتى بالتمام؟ الظاهر سقوط النافله فى حقه، فاللازم أن يفتيه بالسقوط لأن صحه الرباعيه تفضلى فإطلاقات أدله السقوط تشملته.

(والوتيره) تسقط عند المصنف (على الأقوى) تبعاً للأكثر، كما فى المستند، بل عن الغنيه والسرائر والمنتهى الإجماع عليه، خلافاً لآخرين فقالوا بعدم السقوط، كما عن نهايه الشيخ ونهايه الصدوق وعلله، وعن الفضيل بن شاذان والذكرى والروضه، واستجوده المدارك، واختاره الحدائق والمستند وآخرون، بل عن أمالى الصدوق أنه من دين الإماميه، وهذا هو الأقرب، لروايه الفضل عن الرضا (عليه السلام): «وإنما صارت العتمه مقصوره وليست تترك ركعتها لأن الركعتين ليستا من الخمسين وإنما هى زياده فى الخمسين تطوعاً ليتم بهما بدل كل ركعه من الفريضه ركعتين من التطوع». (١)

ص: ٣٢

والحديث معتبر كما يظهر لمن راجع رجاله فهو حجه، وقد ذكر حجته المستند والمستمسك وغيرهما فراجع.

وفى الفقه الرضوى: «والنوافل فى السفر أربع ركعات» إلى أن قال: «وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس». (١)

بل عدم السقوط ظاهر من صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) عن الصلاة تطوعاً فى السفر؟ قال (عليه السلام): «لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهاراً».

وفى روايه رجاء بن أبى الضحاك المرويه عن العيون: أن الرضا (عليه السلام) كان يصلى الوتيره فى السفر.

ويؤيده ما دل على أن الوتيره بدل الوتر تقدمت لخوف الفوت، وربما روى هذه الروايات بالشذوذ، لكن فيه أن ذهاب مثل الفضل والصدوق والشيخ ودعوى الثانى أنه من الإماميه الظاهر فى اشتهاؤه فى الصدر الأول، وكذلك ذهاب غير واحد من المتأخرين، وتوقف النافع والتحرير والمقداد والصميرى وغيرهم فى المسأله، رافع لهذا الرمى، وإذا ثبت روايه الفضل ومؤيداتها لم يبق مجال لروايات القول الأول، التى منها صحيحه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شىء إلا المغرب ثلاث». (٢)

ونحوه صحيح أبى بصير، إلا أنه قال: «إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن فى سفر ولا حضر». (٣)

ص: ٣٣

١- فقه الرضا: ص ٦ س ٣٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦١ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

وخبر أبي يحيى المتقدم: «يا بني لو صليت النافلة في السفر تمت الفريضة».

ورواه رجاء بن أبي الضحاك الذي سافر مع الرضا (عليه السلام)، وفيهما «أنه كان في السفر يصلي فرائضه ركعتين ركعتين إلا المغرب فإنه يصليها ثلاثاً، وكان لا يدع نافلتها وكان لا يدع صلاة الليل والشفع والوتر وركعتي الفجر في سفر ولا حضر، وكان لا يصلي من نوافل النهار في السفر شيئاً». إلى غيرها من الأخبار التي استدلت بها، وإن كان بعضها لا دلالة فيها في نفسها، وبعضها في دلالتها تضارب كالرواية الأخيرة، فإن ظاهر صدرها عدم إتيانه (عليه السلام) بالوتيره، وظاهر ذيلها عدم إتيانه (عليه السلام) بنوافل النهار فقط.

ثم إن من أراد الاحتياط في الأمر أتى بالوتيره رجاءً فإن فيه جمعاً بين القولين.

بقي شيء: وهو هل أن سقوط نوافل النهار، وعدم سقوط نوافل الليل لمكان الليل والنهار كما يظهر من بعض النصوص السابقة، أو لمكان القصر كما يظهر من بعضها الآخر، والثمره تظهر في الذين يسافرون في الأماكن التي لا نهار لها أو لا ليل كأطراف القطب ونحوها؟ الظاهر الثاني، لأن دلالة أدلته على كون المعيار ذلك أقوى من دلالة أدله احتمال الأول.

وهل تسقط النافلة في أماكن التخيير مطلقاً أو لا تسقط مطلقاً؟ أو تتبع النافلة الفريضة إن أتى بها تماماً ثبتت، وإلا سقطت؟ أو تتبع القصد حين إتيان النافلة، فإن قصد التمام ثبتت، وإن صلى بعداً قصراً، وبالعكس؟ احتمالات وأقوال، والظاهر الثبوت مطلقاً كما اختاره غير واحد، لأن ظاهر قوله (عليه السلام): «لو صليت النافلة في السفر تمت الفريضة»، أن وجه سقوط النافلة عزيمة قصر الفريضة، فإذا لم يكن القصر عزيمة ثبتت النافلة، ألا ترى أنه لو قال المولى: أعط زيدا ديناراً

ولا- تعطى عمراً شيئاً، فسأله المأمور هل أعطى عمراً تمراً؟ فقال المولى: لو استحق لأعطيناه ديناراً، ثم قال المولى: إن شئت أعطى بكرة ديناراً وإن شئت لم تعطه شيئاً، فهم العرف أنه لم يصح إعطاؤه التمر.

هذا بالإضافة إلى أنه ربما يؤيد بما دل على استحباب التطوع في هذه الأماكن، كصحيحه على بن مهزيار: «قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذ دخلتهما أن لا تقصر وتكثر فيهما من الصلاة». (١)

ورواه على بن حديد، عن الصلاة في الحرمين؟ قال (عليه السلام): «صلّ النوافل ما شئت». (٢)

وما رواه كامل الزياره في المسافر قال: «صلّ في المسجد الحرام ما شئت تطوعاً، وفي مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ما شئت تطوعاً، وعند قبر الحسين (عليه السلام) فإنني أحب ذلك»، (٣) وعن الصلاة عند قبر الحسين تطوعاً؟ قال (عليه السلام): «نعم ما قدرت عليه». (٤) إلى غيرها.

ثم الظاهر صحه أن يأتي الإنسان بنوافل الليل في السفر قضاءً في النهار، بل لا إشكال في ذلك، لإطلاق أدله قضاء النوافل، بل ورد أنها بمنزلة الهدية حيث ما أتيت بها قبلت، أما أن يأتي بنوافل النهار قضاءً في الليل في السفر فقد اختلفوا فيه بين قائل بعدم الصحه، لأنه إذا لم يكن أداءً لم يكن قضاءً، وبين قائل بالصحه

ص: ٣٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٥٤٤ _ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٤

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٥٥١ _ الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٣٣

٣- كامل الزيارات: ص ٢٤٦ _ الباب ٨١ ح ١

٤- كامل الزيارات: ص ٢٤٨ _ الباب ٨٢ ح ٦

قال فى الجواهر: وظاهر الفتاوى وكثير من النصوص السابقة أيضا سقوط ما عرفت من النوافل أداءً ولا ملازمه بينه وبين القضاء حتى لو كان الأداء محرماً إذ هو بفرض جديد كصوم الحائض، (١) انتهى.

لكن الظاهر الأول، لجمله من الروايات:

كخبر سيف التمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال بعض أصحابنا: إنا كنا نقضى صلاة النهار إذا نزلنا بين المغرب والعشاء الآخرة، فقال: «لا، الله أعلم بعباده حين رخص لهم إنما فرض الله على المسافر ركعتين، لا قبلهما ولا بعدهما شيء إلا صلاة الليل على بعيرك حيث توجه بك». (٢)

ومثله خبر العامرى، عن أبى جعفر (عليه السلام): «وليس عليك قضاء صلاة النهار، وصل صلاة الليل واقضه». (٣)

بل وخبر ابن حنظله: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك إني سألتك عن قضاء صلاة النهار بالليل فى السفر، فقلت: «لا تقضها»، وسألك أصحابنا فقلت: أفضوا؟ فقال (عليه السلام): «أفأقول لهم لا تصلوا، وإني أكره أن أقول لهم لا تصلوا، والله ما ذاك عليهم». (٤)

بل هذا الخبر دليل على أنه إذا ورد خبر يدل على القضاء لكن له ضرب من

ص: ٣٦

١- الجواهر: ج ٧ ص ٥١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦٢ _ الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦١ _ الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٦٢ _ الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢

التأويل، كخبر معاوية بن عمار، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أفضى صلاة النهار بالليل في السفر؟ فقال: «نعم».

قال إسماعيل بن جابر: أفضى صلاة النهار بالليل في السفر؟ فقال: «لا» فقال: إنك قلت نعم؟ فقال: «إن ذلك يطيق وأنت لا تطيق».(١)

ويؤيد عدم القضاء عدم نقله في روايه رجاء الذي سافر مع الرضا (عليه السلام).

أما خبر ابن سدير: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كان أبي يقضى في السفر نوافل النهار بالليل ولا يتم صلاة فريضه».(٢) فهي مجمله لاحتمال كونه محمولاً على وجه الإنكار لا الإخبار، ثم إذا أراد إدراك الفضيله المحتمله أتى بها رجاء لا بقصد النافله الموقته.

ص: ٣٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦١ _ الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦٢ _ الباب ٢٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ٤

القنوت في النوافل

مسألة ١ _ ١: يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين

(مسألة ١ _ ١ يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين) كما هو المشهور شهره عظيمه، قال في الجواهر: هو المعروف بين الأصحاب، كما اعترف به في المدارك، بل في السرائر وعن إرشاد الجعفريه أن عليه الإجماع كظاهر الغنيه (١) ثم نقل ما يظهر عنه الإجماع على ذلك عن الخلاف أيضاً.

وكيف كان، يدل على ذلك خبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلي النافلة أ يصلح له أن يصلي أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال (عليه السلام): «لا إلا أن يسلم بين كل ركعتين». (٢) ورواه أبو بصير، قال أبو جعفر (عليه السلام): «وأفضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم». (٣)

ورواه الفضل عن الرضا (عليه السلام): «الصلاه ركعتان ركعتان فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى». (٤)

هذا بالإضافة إلى الاستقراء والسيره وتوقيفيه العباده وغيرها، فقول مجمع البرهان: (٥) الدليل على عدم الزيادة والنقيصه غير ظاهر، وما رأيت دليلاً صريحاً صحيحاً على ذلك، فيه نظر وإن أيد بقوله (عليه السلام): «الصلاه خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر». (٦) وبكون صلاه الاحتياط والوتر والوتره ركعه،

ص: ٣٨

١- الجواهر: ج ٧ ص ٥٣

٢- قرب الإسناد: ص ٩٠

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٥

٥- مجمع البرهان: ج ١ ص ٥٢ س ٣٦ ط الحديثه ايران

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٧٥ _ الباب ١٠ من أبواب وجوب الصلاه ح ٩

وبكون صلاه الأعرابي ركعتين وأربع وأربع، وبكون بعض الصلوات أكثر من ركعتين بسلام، وبكون الظهرين والعشائين والوتر _ على قول _ أكثر من ركعتين، وربما يقال بأن بعض الفقهاء أيضا ذهبوا إلى ذلك، فعن المنتهى والتذكرة: الأفضل في النوافل أن تصلى كل ركعتين بتشهد واحد ويسلم بعده.

وعن العزيمه: منع أكثر علمائنا من الزيادة على الركعتين في تطوع الليل.

لكن في الجميع ما لا يخفى، فإن الدليل موجود وهو ما تقدم من الروايات، والصلاه خير موضوع ظاهر في إتيانها بشرائطها وأجزائها، فلا ربط له بالمقام، والصلوات المذكورات بعضها خارج موضوعاً وبعضها خارج حكماً، والمنتهى قد صرح بعد ذلك أن الذي ثبت فعله من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه كان يصلى مثنى مثنى فيجب اتباعه،^(١) بل لم ينقل عن أحد الفتوى بذلك جزماً، بل روى ابن مسعود: أن النبي (صلى الله عليه وآله) نهى عن البتراء^(٢) أي الركعه الواحد، فاحتمال جواز الأقل والأكثر لا وجه.

(إلا- الوتر فإنها ركعه) على المشهور، بل عليه دعوى الإجماع من جماعه من الفقهاء، خلافاً للمحكي عن مجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والحدائق والفاضل الهندي وغيرهم، فجوزوا كلاً من الفصل والوصل تخييراً، وعلى أي حال فهي ليست ركعتين كسائر النوافل، والأقرب هو الثاني، لصحيح يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التسليم في ركعتي الوتر؟ فقال: «إن شئت

١- المنتهى: ج ١ ص ١٩٦ س ٣١

٢- الخلاف: ص ١١٩ كتاب الصلاه مسأله ٢٢١ س ١٢

سلمت و أن شئت لم تسلم» (١١)، ونحوه صحيح معاوية بن عمار. (٢٢)

وفى خبر كردويه الهمداني: سألت العبد الصالح، عن الوتر؟ فقال (عليه السلام): «صله». (٣)

بل وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «الوتر ثلاث ركعات». (٤) ومثله فى فقه الرضا (عليه السلام). (٥)

ومن المعلوم حكمومه هذه الروايات على ما دل على السلام بينها مما هو مستند قول المشهور، كصحيح معاوية بن عمار، قال (عليه السلام) لى: «اقرأ فى الوتر فى ثلاثتهن بقل هو الله أحد، وسلم فى الركعتين توقظ الراقد وتأمرا بالصلاه». (٦)

وصحيح سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الوتر ثلاث ركعات وتفصل بينهن». (٧)

وصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الوتر ثلاث ركعات وتفصل بينهن». (٨) إلى غيرها.

وحمل الروايات الأولى على التقية، لا وجه له بعد وجود الجمع الدلالى، بل

ص: ٤٠

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٨ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٦
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٨ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٧
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٨ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٨
 - ٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٠٩ فى ذكر صلاه السنه والنافله
 - ٥- فقه الرضا: ص ٦ س ٣٢
 - ٦- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧
 - ٧- الوسائل: ج ٣ ص ٤٧ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٩
 - ٨- الوسائل: ج ٣ ص ٤٧ _ الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٠

فى صحیح معاویه إشعار بأن الفصل لأجل أمر خارج، فىكون مشعراً بالوصل أيضاً، مضافاً إلى أن الفصل أيضاً مذهب غير واحد من العامه، كما نقله الجواهر(١) عن المنتهى(٢) من أنه قول عثمان وسعد وزید بن ثابت وابن عباس وأبى عمرو وابن زبیر وأبى موسى وعائشه وسعيد بن المسیب وعطا ومالك والأوزاعى والشافعى وأسحاق وأحمد وأبى ثور، كما أن روى الروایات المتقدمه بالشذوذ لا وجه له أيضاً.

نعم لا إشكال فى أن الأحوط الفصل.

ثم لا يخفى أن هناك صلوات آخر ورد الدلیل بعدم كونها ركعتين، كما ذكرها العلماء فى كتب الأدعية والصلوات، من أشهرها صلاة الأعرابى، فقد أرسلها الشيخ فى المصباح، عن زید بن ثابت قال: أتى رجل من الأعراب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: بأبى أنت وأمى يا رسول الله إنا نكون فى هذه البادية بعيداً من المدینه ولا نقدر أن نأتىك كل جمعه فدلنى على عمل فىه فضل صلاة الجمعة إذا مضيت إلى اهلى خبرتهم به؟ فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين تقرأ فى أول ركعه الحمد مره، وقل أعوذ برب الفلق سبع مرات، وأقرأ فى الثانيه الحمد مره واحده، وقل أعوذ برب الناس سبع مرات، فإذا سلمت فاقراً آيه الكرسي سبع مرات، ثم قم فصل ثمان ركعات بتسليمتين واقراً فى كل ركعه منها الحمد مره وإذا جاء نصر الله والفتح مره، وقل هو الله أحد خمساً وعشرين مره، فإذا فرغت من صلاتك فقل: سبحان الله رب العرش الكريم، ولا حول ولا قوه

ص: ٤١

١- الجواهر: ج ٧ ص ٥٥

٢- المنتهى: ج ١ ص ١٩٥ س ٢٣

إلا بالله العلي العظيم سبعين مره، فوالذي اصطفاني بالنبوه ما من مؤمن ولا مؤمنه يصلى هذه الصلاه يوم الجمعة كما أقول إلا وأنا ضامن له الجنه ولا يقوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه ولأبويه ذنوبهما». (١)

ولا- يخفى أن ظاهر الخبر أنه عشر ركعات بثلاث تسليمات كالصبح والظهرين، إلا أن الظاهر أنه لا تشهد في وسط الأربعين، والمشهور عملوا بهذا الخبر، وعن مفتاح الكرامه استثنائها جمهور الأصحاب، (٢) بل في الجواهر: لا أجد أحداً أنكرها على البت. (٣)

وعن المصباح: صلاه في ليله الجمعة بأربع ركعات لا يفرق بينهن، رواها عن أمير المؤمنين (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). (٤)

وعن الموجز وشرحه: استثناء صلاه إحدى عشره ركعه بتسليمه واحده ليله الجمعة.

وهناك صلاه آخر في سائر كتب الأدعيه، ولا بأس بها جميعها من باب التسامح في أدله السنن.

ثم إن غير اليوميه صلوات مستحبه في أوقات خاصه، كالغفيله والوصيه وغيرهما، لكنها لا تعد من الرواتب فهي لا تنافى ما سبق من أن الرواتب إحدى وخمسين، كما هو واضح.

ص: ٤٢

١- مصباح المتعجد: ص ٢٨١

٢- مفتاح الكرامه: ج ٣ ص ٢٧٠ س ٢٥

٣- الجواهر: ج ٧ ص ٦٩

٤- مصباح المتعجد: ص ٢٢٨

ويستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى في الركعه الثانيه

(ويستحب في جميعها القنوت) كما يأتي في فصل القنوت إن شاء الله تعالى.

(حتى الشفع على الأقوى في الركعه الثانيه) كما هو المشهور، بل عن بعض نفي الخلاف فيه إلا من شيخنا البهائي في حواشى مفتاح الفلاح، وتبعه بعض آخر كالمدارك والذخيره والحدائق، على ما حكاه المستند عنهم، ويدل على المشهور العمومات.

وصحيحه الحرث بن المغيره: «أقنت في كل ركعتين فريضه أو نافله قبل الركوع». (١)

وصحيحه زراره: «القنوت في كل صلاه في الركعه الثانيه قبل الركوع». (٢)

وموثقه سماعه: عن القنوت في أى صلاه؟ فقال: «كل شىء يجهر فيه بالقراءه ففيه قنوت». (٣)

وموثقه محمد: «القنوت في كل ركعتين في التطوع وفي الفريضه». (٤)

وفى روايه العيون: «يقوم فيصلى ركعتى الشفع» إلى أن قال: «ويقنت فى الثانيه بعد القراءه فإذا قام فيصلى ركعه الوتر» إلى أن قال: «ويقنت فيها قبل الركوع وبعد القراءه». (٥)

ص: ٤٣

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٩٧ _ الباب ١ من أبواب القنوت ح ٩
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٠٠ _ الباب ٣ من أبواب القنوت ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٩٨ _ الباب ٢ من أبواب القنوت ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٩٨ _ الباب ٢ من أبواب القنوت ح ٣
- ٥- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١٨٠ _ الباب ٤٤ ح ٥

وكذا يستحب في مفردة الوتر.

أما من ذهب إلى عدم القنوت في الثانية فقد استدل بصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي الغداة والعشاء مثل ذلك، وفي الوتر في الركعة الثالثة». (١)

لكن الظاهر أنه لا مانع من الأمرين، فإن الجمع بين الطائفتين يقتضى استحباب القنوت في المقامين، سواء أتى بالثلاث الركعات مفصولات أو موصولات، فما ذكره المشهور هو الأقرب.

(وكذا يستحب في مفردة الوتر) بلا خلاف ولا إشكال، قال في المستند: الظاهر عدم الخلاف في استحباب القنوت في ثلثه الوتر، وذكره في كلام الأصحاب مشهور، (٢) انتهى.

ويدل على ذلك الأدلة العامة في استحباب القنوت في كل فريضه ونافله، كصحيحه الجبلى، عن القنوت؟ فقال (عليه السلام): «في كل فريضه ونافله». (٣) والأدلة الخاصة، كصحيحه ابن سنان: «القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي العشاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة» (٤).

ولا يخفى أن موضع القنوت في الثالثة قبل الركوع بلا إشكال، واختلفوا في أنه هل يستحب قنوت ثان بعد الركوع، صرح جماعة منهم باستحبابه كالمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والروضه على المحكى عنهم، بل في الثانى لا أعرف فيه خلافاً، خلافاً للذكري وبعض آخر حيث قالوا بأنه يستحب الدعاء قبل الركوع، لا القنوت المتعارف.

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٠٠ _ الباب ٣ من أبواب القنوت ح ٢

٢- المستند: ج ١ ص ٣٩٣ س ٣٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٩٧ _ الباب ١ من أبواب القنوت ح ٨

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٠٠ _ الباب ٣ من أبواب القنوت ح ٢

أقول: يدل على القنوت قبل الركوع، بالإضافة إلى الاتفاق، موثقه سماعه: «والقنوت قبل الركوع وبعد القراءة». (١)

وصحيحه يعقوب بن يقطين: عن القنوت في الوتر والفجر وما يجهر فيه قبل الركوع أو بعده؟ فقال: «قبل الركوع حين تفرغ من قراءة تك». (٢)

ويدل على القنوت بعد الركوع فتوى هؤلاء الفقهاء بضميمه دليل التسامح، بل قد ذكر السيد ابن الباقي في محكي اختيار المصباح في سياق عمل الوتر بعد رفع الرأس من الركوع، يمد يديه ويدعو بما روى عن مولانا الرضا (عليه السلام): «إلهي وقفت بين يديك ومددت يدي إليك» (٣) الدعاء. فإن ظاهره أن الإمام (عليه السلام) كان يصنع هكذا، لكن الظاهر أنه ليس كالتأكيد قبل الركوع، لمرسله الفقيه، عن القنوت في الوتر؟ قال: «قبل الركوع»، قال: فإن نسيته أفنت إذا رفعت رأسي؟ فقال (عليه السلام): «لا». (٤)

وربما يقال إن المراد عدم قضاء القنوت الأول، أو أن المراد ليس القضاء عظيمه، وسيأتي بعض الكلام في ذلك في باب القنوت إن شاء الله تعالى.

ص: ٤٥

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٠٠ _ الباب ٣ من أبواب القنوت ح ٣
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٠١ _ الباب ٣ من أبواب القنوت ح ٥
 - ٣- كما في البحار: ج ٨٤ ص ٢٨٠ ح ٧٢
 - ٤- الفقيه: ج ١ ص ٣١٣ _ الباب ٧٢ في دعاء قنوت الوتر ح ١٧

مسألة ٢ _ الأَقْوَى استحباب الغفيلة

(مسألة ٢ _ الأَقْوَى استحباب الغفيلة) خلافاً لمن قال بعدم استحبابها، وإنما نقول باستحبابها كما هو المشهور، لجمله من الروايات كالتى رواه الشيخ فى محكى المصباح (١١)، وكذا رواه فى محكى فلاح السائل، عن الصادق (عليه السلام): «من صلى بين العشائين ركعتين قرأ فى الأولى الحمد وقوله تعالى: **وَإِذَا نَوَّسْنَا النَّوْنَ إِلَى قَوْلِهِ** _ إلى قوله _ وكذلك ننجى المؤمنين، (٢) وفى الثانية الحمد وقوله تعالى: **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ** إلى قوله تعالى **إِلَّا فِي كِتَابٍ مَّبِينٍ**، (٣) فإذا فرغ من القراءة رفع يديه وقال: **"اللهم إني لأسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تفعل بى كذا وكذا"**.

ثم تقول: **"اللهم أنت ولى نعمتى والقادر على طلبتى تعلم حاجتى فأسألك بحق محمد وآل محمد إلا (لما) قضيتها لى "** يسئل الله جل جلاله حاجته أعطاه الله تعالى ما سأل.

وزاد فى فلاح السائل: **فإن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا تتركوا ركعتى الغفيلة وهما ما بين العشائين» (٤).**

وروى فى الفقيه مرسلًا، وفى العلل مسنداً موثقاً أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): **«تنفلوا فى ساعه الغفله ولو بركعتين خفيفتين فإنهما يورثان دار الكرامه».**

وفى خبر آخر دار السلام: **«وهى الجنه وساعه الغفله ما بين المغرب والعشاء الاخره» (٥).**

ص: ٤٦

١- مصباح المتهدج: ص ٩٤

٢- سوره الأنبياء: الآيه ٨٧

٣- سوره الأنعام: الآيه ٥٩

٤- فلاح السائل: ص ٢٤٥

٥- الفقيه: ج ١ ص ٣٥٧ _ الباب ٨٧. علل الشرائع: ص ٣٤٣ _ الباب ٤٥ ح ١

ومثله فى التهذيب، وزاد: قيل يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما ساعه الغفله؟ قال: «ما بين المغرب والعشاء». (١)

ورواها فى فلاح السائل وزاد: قيل يا رسول الله وما معنى خفيفتين؟ قال: «تقرأ فيهما الحمد وحدها»، قيل: يا رسول الله متى يصلونها؟ قال: «ما بين المغرب والعشاء». (٢)

أما من قال بعدم الغفيله فقد استدلل بالأصل، وتوقيفيه العباده، وحرمة التطوع فى وقت الفريضة، وبأنه لم يرد أنهم (عليهم السلام) صلوا هذه الصلاه بين المغربين، وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأولان لا مجال لهما بعد الدليل الصحيح، فإن طريق الشيخ إلى هشام صحيح كما ذكره الفقهاء.

والثالث: فيه نظر كما بين فى محله، فلا- دليل على حرمة التطوع فى وقت الفريضة إلا إذا أضر بها، قال (عليه السلام): «لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض». (٣)

والرابع: لا- مجال له، إذ من أين يعلم أنهم (عليهم السلام) ما كانوا يصلونها، فلعلها من الألف ركعه التى كانوا يصلونها بالنهار والليل.

ثم الظاهر أن الغفيله لها مراتب، أدناها أن يأتى الإنسان بركعتين ولو بالحمد وحدها، ولا يبعد أن يتحقق ذلك ولو بصلاه قضاء أو حابه أو غيرهما.

وعلى هذا فيصح تداخل الغفيله مع نافله المغرب أو صلاه أخرى مشروعه فى هذا الوقت، وأقصاها أن يصلها بالكيفية المذكوره بدون قصد التداخل.

ص: ٤٧

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٤٣ _ الباب ١٢ فى فضل الصلاه المفروض منهاج ٣٢

٢- فلاح السائل: ص ٢٤٨

٣- نهج البلاغه: ص ٦٦٧ رقم ٣٩

وهي ركعتان بين المغرب والعشاء، ولكنها ليست من الرواتب، يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد الحمد: وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا

ثم الظاهر أن وقتها مخصوص بالزمان الواقع بين المغربين، فإذا أراد أن يصلّيها بعد ذلك أتى بها رجاءً، وذلك لانصراف هذا الوقت الخاص من النص والفتوى، ولو نسي آية من الآيتين أو ذكر القنوت، أعادها إن أراد تحقق الثواب المذكور، ولا بسملة في الآيتين، فالأفضل أن لا- يأتي بها إن أراد التحفظ على الكيفية الواردة، كما أنه لا سوره فيها، فالأفضل أن لا يأتي بها إن أراد اتباع الكيفية الواردة، وقد سمعت من بعض الثقات أن يزيد سأل على بن الحسين (عليه السلام) عن شيء يخفف من ذنوبه، فعلمه الإمام (عليه السلام) هذه الصلاة، لكن لم أجد ذلك فيما بيدي من الكتب، ولا يبعد أن يخفف بعض الطاعات ذنوب أعظم العصاه، أما غفران أمثال يزيد فالذي يقتضيه إطلاقات أدله غفران الله سبحانه لكل الذنوب إلا إذا مات الإنسان مشركاً، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (١)، فالظاهر أنه ممكن عقلاً وإن كان ممتنعاً خارجاً، لعدم توفيق قتله الأنبياء وأولاد الأنبياء للتوبه، كعدم توفيق الشيطان للتوبه، فالنقص في جانبهم لا في رحمه الله تعالى وغفرانه، كالنقص الذي في جانب المستحيات_ فلا تتحقق في قدره الله تعالى كما حقق في علم الكلام.

(و) كيف كان ف_ (هي ركعتان بين المغرب والعشاء ولكنها ليست من الرواتب) الأربعة والثلاثين (يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد الحمد: (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا

ص: ٤٨

فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ. وفي الثانيه بعد الحمد: وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي البُرِّ وَالبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ.

ويستحب أيضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصيه،

فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ(١)) ولعل ذكر الآيه هنا لأجل توجيه الإنسان إلى الله لحل مشاكله وهمومه وأنه لا يكون إلا بالاستغفار والتضرع.

(وفي الثانيه بعد الحمد: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي البُرِّ وَالبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ(٢)) ولعل ذكر الآيه هنا لأجل توجيه الإنسان إلى طلب المعرفه منه سبحانه في الوصول إلى آماله.

ثم إن المصنف لم يذكر فيها ذكر القنوت مع أنه وارد كما تقدم، وقد ذكره المصنف في فصل الصلوات المستحبه فراجع، والظاهر أنه لا استحباب للاستغفار قبل الآيتين، فالأفضل تركه وإن جاز أن يأتي به بقصد مطلق الذكر.

(ويستحب أيضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصيه) سمي بذلك لقول النبي

ص: ٤٩

١- سورة الأنبياء: الآيه ٨٧ _ ٨٨

٢- سورة الأنعام: الآيه ٥٩

وهي أيضا ركعتان يقرأ في أولاهما بعد الحمد ثلاث عشرة مره سورة إذا زلزلت الأرض، وفي الثانيه بعد الحمد سورة التوحيد خمس عشرة مره.

(صلى الله عليه وآله وسلم): «أوصيكم» فقد روى الشيخ في مصباحه، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «أوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد وإذا زلزلت ثلاث عشرة مره، وفي الثانيه الحمد وقل هو الله أحد خمس عشرة مره، فإنه من فعل ذلك كل شهر كان من المتقين، فإن فعل كل سنه كتب من المحسنين، فإن فعل في كل جمعه مره كتب من المصلين، فإن فعل في كل ليله زاحمى في الجنة ولم يحص ثوابه إلا الله». (١)

ولذا قال المصنف: (وهي أيضاً ركعتان يقرأ في أولاهما بعد الحمد ثلاث عشرة مره سورة إذا زلزلت الأرض، وفي الثانيه بعد الحمد سورة التوحيد خمس عشرة مره) ثم إن الكلام في تداخلها مع نافله المغرب ووقت إتيانها وغير ذلك كما تقدم في صلاه الغفيله، وهل الأولى تقديم نافله المغرب أو الغفيله أو الوصيه، أو لا أولويه لشيء، لا يبعد الثانى، لعدم دليل على شيء من ذلك، وإن كان ربما قيل بتقديم النافله لأنها راتبه، وقيل بتقديم الغفيله لأنها توجب الحفظ وتخرج الإنسان عن الغفله، وقيل بالثالث لأهميه وصيه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم).

ثم هناك بعض الصلوات الأخر لم يذكرها المصنف، فعن فلاح السائل بسنده إلى الرضا (عليه السلام) قال: «من صلى المغرب وبعدها أربع ركعات ولم يتكلم حتى يصلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعه فاتحه الكتاب، وقل هو الله أحد

ص: ٥٠

كانت له عدل عشر رقاب»، (١١) والظاهر إنها خمس صلوات مفصولات، لا عشر ركعات بتسليم، لما سبق من أن النافلة مثني مثني، ولذا قال بالنسبة إلى نافله المغرب أربع ركعات.

وعن فلاح السائل روايه أخرى منسوبة إلى أحدهم (عليهم السلام) في قوله تعالى: (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً؟) (٢٢) قال (عليه السلام): «هي ركعتان بعد المغرب يقرأ في الأولى بفاتحه الكتاب وعشر آيات من أول البقره وآيه السخره، وقوله: وإلهكم إله واحد، إلى آخر الآيه، لقوم يعقلون، (٢٣) وقل هو الله أحد خمس عشره مره، وفي الثانيه فاتحه الكتاب وآيه الكرسي وآخر سور البقره من قوله تعالى: لله ما في السماوات (٢٤) إلى آخر السوره، وقل هو الله أحد خمس عشره مره، ثم ادع بما شئت بعدهما فمن فعل ذلك وواظب عليه كتب له بكل صلاه ستمائه ألف حجه». (٥٥)

وفي روايه أخرى: «إذا فرغت من الصلاه وسلمت قلت: اللهم مقلب القلوب الدعاء، وهو مذكور في المستدرک (٤٦) في أبواب النوافل، والظاهر أن «البسملة»، و«الم» آيتان، فيقرأ بعدهما ثمان آيات. (٧٧)

ثم إنه قد ورد بين العشائين صلوات آخر، في أوقات خاصه كصلاه ركعتين

ص: ٥١

١- فلاح السائل: ص ٢٤٧

٢- سور المزمّل: الآيه ٦

٣- سور البقره: الآيه ١٦٢ _ ١٦٣

٤- سور البقره: الآيه ٢٨٤

٥- فلاح السائل: ص ٢٤٦

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٧٦ _ الباب ٩ من أبواب ما يقرأ في الصلاه ح ١

٧- فلاح السائل: ص ٢٤٧

فى عشر ذى الحجه وصلاه ليله الرغائب فى ليله الجمعه الأولى من شهر رجب، وبعض نوافل رمضان بناءً على استحبابها بين العشاءين، وكذلك صلوات آخر ذكرها الشيخ فى المصباح (١) من ركعتين وأربع ركعات وعشر ركعات، فراجع.

ثم إنه إن زاحم هذه الصلوات الجماعه قدمت الجماعه، لأن ما يستفاد من أخبارها أنها أهم من كل أمثال هذه الصلوات، ويجوز أن يأتى بهذه الصلوات بعد العشاء رجاءً كما يستحب بعد العشاء ما عن فلاح السائل بسنده إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «من صلى أربع ركعات خلف العشاء الآخرة وقرأ فى الركعتين الأولتين قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، وفى الركعتين الأخيرتين تبارك الذى بيده الملك، وألم تنزيل السجده، كن له كأربع ركعات من ليله القدر». (٢)

لكن الشيخ فى محكى المصباح رواها باختلاف الترتيب فى السور (٣)، ويجوز كل منهما رجاءً للتسامح فى أدله السنن، والله الموفق.

ص: ٥٢

١- مصباح المتهدج: ص ٩٥

٢- فلاح السائل: ص ٢٥٨

٣- مصباح المتهدج: ص ١٠٦

مسألة ٣ _ الظاهر أن صلاة الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هى الظهر.

(مسألة ٣ _ الظاهر أن الصلاة الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هى الظهر) كما هو المشهور شهره عظيمه، بل عن الخلاف إجماع الطائفة عليه، لكن عن السيد إنها العصر، مدعياً إجماع الشيعة عليه، لكن الظاهر أن إجماعه مستند إلى أصل أو روايه، لا أن مراده الإجماع الأصولى، إذ لم ينقل هذا القول عن أحد سواه، ويدل على المشهور متواتر الروايات، فعن محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صلاة الوسطى هى الوسطى من صلاة النهار وهى صلاة الظهر». (١)

وعن زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «الصلاة الوسطى صلاة الظهر وهى أول صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهى وسط الصلاتين بالنهار صلاة الغداه وصلاة العصر». (٢)

وفى روايه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «والوسطى هى الظهر». (٣)

وعن دعائم الإسلام، عن الباقر (عليه السلام) فى حديث: «وهى صلاة الجمعة والظهر فى سائر الأيام وهى أول صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهى وسط الصلاتين بالنهار صلاة الغداه وصلاة العصر». (٤)

وعن عبدالله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «الصلاة الوسطى الظهر، وقوموا لله قانتين إقبال الرجل على صلاته ومحافظته على وقتها حتى لا يلهيه عنها

ص: ٥٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥ _ الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٦

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٧١ _ الباب ٥ من أبواب وجوب الصلاة ح ٨

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٧١ _ الباب ٥ من أبواب وجوب الصلاة ح ٩

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٢ فى ذكر إيجاب الصلاة

ولا يشغله شيء».(١) إلى غيرها من الروايات الكثيره فهى وسط بالنهار ووسط بين صلاتيه، ولعل التأكيد لها أن الغالب من الناس لا يحضرونها جماعه ولا يؤدونها فى وقتها الفضيل بينما هم يقظون واعون وإنما يشغلهم عنها المشاغل الدنيويه، أما الصبح فعدم مواظبتهم على وقتها فلعذر النوم، والمغرب والعشائين غالباً يوظبون عليها أكثر من مواظبتهم على الظهر، والعصر الغالب أن الجامع يأتى بها مع الظهر فلا- يحتاج الى التأكيد، وغير الجامع إنما لا يواظب لنوم أو ما أشبهه، فليس كالذى يؤخر للمشاغل الدنيويه، أو لعدم الاهتمام عمداً، وهناك روايات تؤيد قول السيد كالذى رواه الراوندى فى لب اللباب عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «يوم الخندق شغلونا عن الصلاه الوسطى ملاً الله بيوتهم وقبورهم ناراً وكانوا شغلوه عن صلاه العصر». ومثله روايه فقه القرآن.(٢)

ومرسله الفقيه،(٣) عن على (عليه السلام): «وأما صلاه العصر فهى الساعه التى أكل آدم فيها من الشجره _ الى أن قال _ وأوصانى أن أحفظها من بين الصلوات» ومثلها مرسله على بن إبراهيم.

لكن هذه الروايات على ضعفها سنداً، لا تقاوم تلك الصحاح الصراح المتواتره المعمول بها قديماً وحديثاً، فاللازم رد علم هذه إلى أهلها.

أما العامه فقد قالوا فيها سته أقوال: الصلاه الخمس واحده واحده، وكل

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥ _ الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض ح ٥

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٧١ _ الباب ٥ من أبواب وجوب الصلاه ح ١١

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٣٧ _ الباب ٣١ فى عله وجوب خمس صلوات ح ١

فلو نذر أن يأتي بالصلاه الوسطى فى المسجد أو فى أول وقتها _ مثلاً _ أتى بالظهر.

الصلوات اليوميه، وعلل للصبح بأنه وسط النهار والليل، وللظهر بأنه وسط النهار، وللعصر بأنه وسط صلاتى النهار، وولاتى الليل، وللمغرب بأنه وسط الثنائيه والرابعيه، وللعشاء بأنه بين صلاتى وقت الظلام المغرب والصبح، ولكل اليوميه بأنها وسط بين الزيادة والنقيصه، مثل قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (١).

ثم إن معرفه الوسطى فيها فائده المواظبه للاحتفاظ بها، فلا يحتاج إلى فائده أخرى، فمن مزيد الفائده قول المصنف:

(فلو نذر أن يأتي بالصلاه الوسطى فى المسجد أو فى أول وقتها _ مثلاً _ أتى بالظهر) هذا إذا كان النذر صادراً ممن يذهب إلى ذلك تفصيلاً، أو كان قصد المعنى الشرعى فى مذهبه وإن لم يعلم تفصيلاً، أما إذا قصد ما سواها، أو كان يذهب إلى مذهب من يرمى غيرها وقصد ما حقق فى مذهبه، كما إذا كان الناذر من أهل السنه مثلاً، فاللازم أن يأتي بما حقق فى مذهبه، لأن النذر يتبع القصد كما هو واضح.

ص: ٥٥

مسألة ٤ _ النوافل المرتبه وغيرها يجوز إتيانها جالساً، ولو في حال الاختيار

(مسألة ٤ _ النوافل المرتبه وغيرها) من سائر النوافل الأصليه لا مثل المعاده والعيدين ونحوهما (يجوز إتيانها جالساً) أما في حال الاضطرار فواضح، لأن دليل الميسور يسقط اعتبار القيام، وكأنه لذا قال المصنف: (ولو في حال الاختيار) بلا إشكال، بل ولاخلاف إلا من الحلّى، وعن الخلاف والمعبر والتذكره والمنتهى والإيضاح والبيان والمدارك وغيرها دعوى الإجماع عليه.

أما الحلّى فقد منع ذلك إلا في الوتيره وعلى الراحله، مستدلاً بالأصل وشدوذ الروايه المجوزه، وفيه: إن الروايات بذلك متواتره، كصحيح سهل سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام)، عن الرجل يصلى النافله قاعدا وليست به عله في سفر أو حضر؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به».(١)

وخير أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام): إنا نتحدث نقول: من صلى وهو جالس من غير عله كانت صلاته ركعتين بركعه وسجدتين بسجده؟ فقال (عليه السلام): «ليس هو هكذا هي تامه لكم».(٢) وغيرهما، كروايه سدير وابن ميسره وغيرهما.

لكن لا شك أن الأفضل القيام نصاً وفتوى، وهل يجوز مستلقياً أو مضطجعاً، لا ينبغي الإشكال في ذلك في حال الاضطرار، أما في حال الاختيار ففيه إشكال وخلاف، وسيأتى الكلام في ذلك في مبحث النوافل إن شاء الله تعالى.

ص: ٥٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٦ _ الباب ٤ من أبواب القيام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٧ _ الباب ٥ من أبواب القيام ح ١

والأولى حينئذ عدّ كل ركعتين بركعه، فيأتي بنافله الظهر مثلاً ست عشرة ركعه، وهكذا في نافله العصر، وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كل مره ركعه.

(والأولى حينئذ عدّ كل ركعتين بركعه، فيأتي بنافله الظهر مثلاً ست عشرة ركعه، وهكذا في نافله العصر) بلا إشكال ولا خلاف، كما يدل على ذلك إرساله المسألة إرسال المسلمات، ويدل عليه صحيح ابن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المريض إذا كان لا يستطيع القيام كيف يصلي؟ قال (عليه السلام): «يصلي النافله وهو جالس ويحسب كل ركعتين بركعه، وأما الفريضة فيحسب كل ركعه بركعه وهو جالس إذا كان لا يستطيع القيام». (١)

وفي خبره عنه (عليه السلام) عن رجل صلى نافله وهو جالس من غير عله كيف يحسب صلاته؟ قال: «ركعتين بركعه». (٢)

وخبر محمد بن مسلم: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكسل أو يضعف فيصلى التطوع جالساً؟ قال (عليه السلام): «يضعف كل ركعتين بركعه». (٣) إلى غيرها.

لكن الظاهر أنه ليس بشرط، فلو صلى ثمانياً للظهر جالساً لم يكن بذلك بأس.

(وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كل مره ركعه) بناءً على أفضليه القيام فيها كما ذهب إليه المصنف، أما على ما اختاره فلا تكرار فيها لأن تشريعها بجلوس كما تقدم، وفي المقام مسائل أخر ذكرها المصنف في باب النوافل، كما لا يخفى على من راجعها.

ص: ٥٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٧ _ الباب ٥ من أبواب القيام ح ٥

٢- قرب الإسناد: ص ٩٦

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٧ _ الباب ٥ من أبواب القيام ح ٣

فقد ورد فى متواتر الروايات جعل الأوقات لليوميه ونوافلها، وإن وسع فى النوافل فى أن يأتيتها قبل وقتها أو بعد وقتها، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

ففى حديث أبان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يا أبان الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهن وحافظ مواعيتهن لقى الله يوم القيامة وله عنده عهد يدخله به الجنة، ومن لم يقم حدودهن ولم يحافظ على مواعيتهن لقى الله ولا عهد له، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له». (١)

وعن زراره، عن الباقر (عليه السلام): «هذه الفريضة من صلاها لوقتها عارفاً بحقها لا-يؤثر عليها غيرها كتب الله له بها براءه لا يعذبه، ومن صلاها لغير وقتها مؤثراً عليها غيرها. فإن ذلك إليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه». (٢)

وعن الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «إن العبد إذا صلى الصلاه فى وقتها

وحافظ عليها ارتفعت بيضاء نقيه، تقول: حفظتني حفظك الله، وإذا لم يصلها لوقتها ولم يحافظ عليها ارتفعت سوداء مظلمه، تقول: ضيعتني ضيعك الله». (١١) إلى غيرها من الروايات المتواتره.

ثم لا يخفى أن الوقت في الروايات والفتاوى قد يطلق ويراد به وقت الفضيله، وقد يطلق ويراد به كل الوقت، فما ورد في باب الفضيله يراد به أول الوقت، وما ورد في باب التعيين يراد به تمام الوقت.

ومن الأول ما روى عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا صليت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرك». (١٢)

فلا يراد منه التأخير عن تمام الوقت لعذر حتى يكون قضاءً، كما حمله الشيخ، بل المراد منه أول الوقت، كما صرح به الجواهر.

(وقت الظهرين ما بين الزوال) كتاباً وسنةً وإجماعاً، كما ادعاه صريحاً أو ظاهراً: الخلاف والمعتبر والتذكرة والنهاية والمسائل الناصرية والمنتهى ومجمع البرهان والغنيه والذكري وغيرهم، بل في المستند عليه إجماع المسلمين بل الضروره من الدين.

أقول: والظاهر أنه ضرورى حتى أن أحداً من المتدينين لا يشك فيه، ومنه يعلم أنه لو صح ما نقل عن ابن عباس والحسن والشعبي من أجزاء صلاه المسافر أو صلى قبل الزوال فهو مردود لا يعبأ به.

وكيف كان فيدل عليه قوله تعالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١٣) والدلوك معناه

ص: ٦٠

١- الفقيه: ج ١ ص ١٣٤ _ الباب ٣٠ في فضل الصلاه ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٣ _ الباب ١٣ من أبواب المواقيت ح ٩

٣- سورة الإسراء: الآية ٧٨

الزوال كما صرح بذلك غالب اللغويين والمفسرين والفقهاء، والدلوك من الدلك بمعنى المماسه، كأن الشمس تماس خط وسط النهار.

ومن الروايات: صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر». (١)

وصحيح عبيد بن زراره: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن وقت الظهر والعصر؟ فقال: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس». (٢)

وخبر مالك الجهني: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر، فقال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين». (٣)

وعن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى: أقم الصلاة الآيه، قال (عليه السلام): «دلوك الشمس زوالها، وغسق الليل انتصافه، وقرآن الفجر ركعتا الفجر». (٤)

وعن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «دلوك الشمس زوالها، وغسق الليل بمنزله الزوال من النهار». (٥)

وعن معاوية بن وهب قال: سألته (عليه السلام) عن رجل صلى الظهر حين

ص: ٦١

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٩١ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٩٢ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٩٣ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١١
 - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١١٦ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ١٠
 - ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٨ _ الباب ٥٥ من أبواب المواقيت ح ٢

زالت الشمس؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به».(١١) إلى غيرها من الروايات الكثيره.

ثم إنه وردت روايات تدل على خلاف ذلك، كصحيح إسماعيل بن عبد الخالق: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر؟ فقال (عليه السلام): «بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا في يوم الجمعة، أو في السفر فإن وقتها حين تزول الشمس».(١٢) ونحوه موثق سعيد الأعرج.(١٣)

وخبر زراره: «وقت الظهر على ذراع»(١٤)، إلى غيرها مما ذكرها الجواهر في عداد الأخبار المنافية، لكن الناظر إلى مجموع الأخبار يجد أن ما ذكر في الأخبار المخالفه من جعل الوقت بعد الزوال بقدم أو القدمين أو القامه أو ثلثها أو غير ذلك، فإنه هو محمول استحباب التأخير بالمقادير المذكوره لأجل التنفل أو التبرد، أو من جهة التقية، كما يشهد لذلك جملة من الروايات:

كصحيحه محمد بن أحمد: روى عن آبائك (عليهم السلام): القدم والقدمين والأربع والقامه والقامتين وظل مثلك والذراع والذراعين؟ فكتب (عليه السلام): «لا القدم، ولا القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين، وبين يديها سجه وهي ثمان ركعات، فإن شئت طولت وإن شئت قصرت ثم صلّ الفريضة، فإذا فرغت كان بين الظهر سجه وهي ثمان ركعات، إن شئت طولت وإن شئت قصرت ثم صل العصر».(١٥)

ص: ٦٢

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٣ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١٢
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٥ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١١
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٦ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٧
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٦ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٩
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٩٨ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١٣

وفى صحيحه أبى خديجه: ربما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلى العصر وبعضهم يصلى الظهر؟ فقال (عليه السلام): «أنا أمرتهم بهذا لو صلوا على وقت واحد لعرفوا فأخذوا بربابهم». (١)

وعن العده، عن الصادق (عليه السلام) عن اختلاف أصحابنا فى المواقيت؟ فقال (عليه السلام): «أنا خالفت بينهم». (٢)

فأنت ترى أن الخبر الأول ظاهر فى أن المقادير المذكوره إنما هو لأجل أمر آخر، لا لأجل أن الزوال ليس بوقت، والاختلاف بين المقادير لاختلاف الناس فى تطويل الناس فى النافله وتخفيفها، والخبرين الآخرين ظاهران فى أن الاختلاف من جهه التقيه.

أما بعض ما استدل به لأجل التأخير وجعل منافياً مع أخبار الزوال، فلا دلالة فيه على ذلك، كصحيح الفضلاء، عن أبى جعفر (عليه السلام) وأبى عبد الله (عليه السلام) أنهما قالا: «وقت الظهر بعد الزوال قدما، ووقت العصر بعد ذلك قدما». (٣)

ومثله غيره، فإن ظاهر هذه الأخبار أن وقت الفضيله هو هذا الوقت، لا أن أول الوقت يبدأ من بعد الزوال.

(والمغرب) أما للمضطر والمعذور وذوى الحاجات فلا إشكال فيه ولاخلاف، بل عليه الإجماع المدعى إلا من الحلبي حيث قال بالقضاء قبل الغروب مطلقاً.

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٠ _ الباب ٧ من أبواب المواقيت ح ٣

٢- عده الأصول: ج ١ ص ٣٤٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٢ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١ و ٢

وأما للمختار فهو المشهور قديماً وحديثاً، بل فى الجواهر نفى الخلاف المعتد به عندنا، وعن الغنيه الإجماع عليه.

أقول: لكن المحكى عن المفيد والعمانى والمبسوط والخلاف والانتصار ونهايه الشيخ وجمله ومصباحه وعمل اليوم وليته والحلبى والقاضى وابن حمزه وبعض المتأخرين، انتهاء وقتهما قبل الغروب، كما حكى المستند وغيره عنهم. وقد اختلفوا فى انتهاء وقتهما إلى أقوال كثيره لكنها جميعاً تنكر أن يكون آخر وقتهما المغرب، والأقوى هو الأول، للروايات المتواتره كروايه النهايه: «لا يفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاه الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس». (١)

وروايه عبيد: عن وقت الظهر والعصر؟ فقال (عليه السلام): «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منها جميعاً حتى تغيب الشمس». (٢)

وروايه أخرى له وفيها: «ومنها صلواتان أول وقتهما من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه». (٣)

وروايه زراره: «أحب الوقت إلى الله حين يدخل وقت الصلاه، فصلّ الفريضة فإن لم تفعل فإنك فى وقت منهما حين تغيب الشمس». (٤)

ص: ٦٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٦ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٩٢ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١١٥ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٨٧ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٣

وصحيحه معمر: «وقت العصر إلى غروب الشمس». (١)

وروايه داود: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر» إلى أن قال: «وبقى وقت العصر إلى أن تغرب الشمس». (٢)

وروايه السرائر: عن الأئمة (عليهم السلام): «لا يخرج وقت صلاه ما لم يدخل وقت أخرى». (٣)

وفى روايه أخرى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يفوت الصلاه من أراد الصلاه، لا يفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاه الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس». (٤)

وفى روايه زراره: «لأنه لو صلاها قبل ذلك كانت فى وقت». (٥)

وفى مرسله الذكرى: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من أدرك ركعه من العصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك العصر». (٦)

وفى روايه على بن أحمد: قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من أدرك من صلاه العصر ركعه واحده قبل أن تغيب الشمس أدرك العصر فى وقتها». (٧)

ص: ٦٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ١١٣ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٩٢ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ٧

٣- السرائر: ص ٤٠ س ٢٠

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١١٦ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٩

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٦ _ الباب ٦ من أبواب المواقيت ح ٣

٦- الذكرى: ص ١٢٢ س ٩

٧- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٢ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ١

وفى روايه أبى بصير: الرجل يغمى عليه نهاراً ثم يفيق قبل غروب الشمس؟ فقال (عليه السلام): «يصلى الظهر والعصر». (١) إلى غيرها من الروايات.

وبهذه الروايات يجب تأويل أو حمل بعض الروايات التي استدل بها غير المشهور على ما ينافي روايات المشهور، كالحمل على الفضل أو ما أشبهه، هذا مع الغض عن الاختلاف الكثير بين تلك الروايات مما لا يمكن العمل بها لو لا الحمل المذكور، كمرسلة الفقيه: «أوله رضوان الله وآخره عفو الله، فإن العفو لا يكون إلا عن ذنب». (٢)

وصحيح الحلبي، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «الموتور أهله وماله من ضيع صلاة العصر». قلت: وما الموتور أهله وماله؟ قال: «لا يكون له في الجنة أهل ولا مال يضيعها فيدعها متعمدا حتى تصفر الشمس وتغيب». (٣)

وخبر الربيعي: «إنا لنقدم ونؤخر وليس كما يقال من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك، وإنما الرخصة للناسي والمريض والمدنف والمسافر والنائم في تأخيرها». (٤)

وصحيح ابن سنان: «لكل صلاة وقتان وأول الوقتين أفضلهما، ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل أو نسي أوسها أو نام، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله». (٥)

ص: ٦٦

- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٣٠٥ _ الباب ٣٠ في صلاة المضطر ح ١٨
- ٢- الفقيه: ج ١ ص ١٤٠ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١١٢ _ الباب ٩ من أبواب مواقيت الصلاة ح ١٠
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٢ _ الباب ٧ من أبواب مواقيت الصلاة ح ٧
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٨٧ _ الباب ٣ من أبواب مواقيت الصلاة ح ٤

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «آخر وقت صلاة العصر أن تصفر الشمس». (١)

وفى روايه العلاء: «إن أفاق قبل غروب الشمس فعليه قضاء يومه هذا». (٢) إلى غيرها من الروايات.

ولا يخفى أن غير المشهور يقولون بوجوب الإتيان بالصلاه إلى الغروب إذا لم يأت بها قبل ذلك عمداً أو عذراً، وإنما تظهر الفائده بين القولين فى أمرين:

الأول: أن المشهور يجوزون التأخير اختياراً، وغير المشهور لا يجوزون ذلك، ومنه ينشأ الثانى وهو لزوم النهى عن المنكر بالنسبه إلى من يريد التأخير على قول غير المشهور، دون قول المشهور.

نعم يستحب عندهم حيث إن التأخير مكروه قطعاً، بالإضافة إلى أن التقديم أفضل، لكن لا يخفى أنه ليس كل تأخير مكروه بل التأخير الذى يكون تضييعاً أو نحو ذلك مما ورد النهى عنه.

نعم كل تقديم له فضل، لبعض الأدله السابقه، وإطلاق «سارعوا» (٣) و«استبقوا» (٤) وغيرهما، اللهم إلا التقديم المنافى للسبحه ولوقت الفضيله للعصر، كما سيأتى إن شاء الله.

ص: ٦٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٨ _ فى ذكر مواقيت الصلاه

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٤٥٨ _ الباب ٢٨٦ فى صلاه المغمى عليه ح ٩

٣- سوره آل عمران: الآيه ١٣٣

٤- سوره البقره: الآيه ١٤٨

ويختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله، ويختص العصر بآخره كذلك

(ويختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله، ويختص العصر بآخره كذلك) في المسأله ثلاثه أقوال:

الأول: القول بالاختصاص مطلقاً، بمعنى أن أول الوقت لا يصلح للصلاه الثانيه مطلقاً، فإذا كانت صلاته تستغرق أربع دقائق مثلاً لا تصح العصر فى هذه الدقائق الأربع مطلقاً، سواء كان قد صلى الظهر أم لم يكن صلى الظهر، فإذا اشتبه وقطع بدخول الوقت وصلى قبل الظهر بحيث كان بعض صلاته فى الوقت _ مما يوجب صحه صلاته _ فإنه لا يصح أن يشرع فى العصر إلا بعد مضى أربع دقائق من أول الوقت.

الثانى: القول بالاختصاص فى الجمله، بمعنى أنه إذا صلى صلاه الظهر صحيحه يحق له أن يصلى صلاه العصر وإن لم يمض من أول الوقت مقدار أداء الظهر، ففى المثال السابق إذا أتم صلاه الظهر التى شرعها قبل الوقت، فى الدقيقه الأولى من الوقت حق له أن يأتى بالعصر.

الثالث: القول بعدم الاختصاص مطلقاً، فأول الزوال وقت لكلتا الصلاتين، إلا أن الظهر قبل العصر، فإذا نسى أو اشتبه وصلى العصر فى أول الوقت قبل أن يصلى الظهر، بحيث كانت صلاه العصر فى كل الأربع دقائق _ حسب المثال السابق _ صحت صلاته عصرًا، ولزم أن يأتى بالظهر بعد ذلك.

ونفس هذه الأقوال الثلاثه موجوده بالنسبه إلى آخر الوقت، بالنسبه إلى العصر، فالقول الأول يرى أنه لا يصح أن يأتى بشيء من الظهر فى الأربع الدقائق إلى الغروب ولو صلى الظهر قبل ذلك ووقع جزء منها فى دقيقه من الأربع الدقائق، والقول الثانى يرى أنه يصح الظهر

ومثله فيما إذا ظن أنه لم يبق إلا أربع دقائق فصلى العصر، ثم ظهر بقاء الوقت، فإنه يصح إتيان الظهر في هذه الأربع دقائق على القول الثاني، ولا يصح على القول الأول، والقول الثالث يرى أنه لو صلى الظهر في الأربع دقائق تصح مطلقاً، إذ لا وقت خاص للعصر، والمشهور من هذه الأقوال الثلاثة هو القول الثاني _ وهو الاختصاص في الجملة _ بل عليه دعوى الإجماع، وهذا هو مراد المصنف كما سيأتي في المسألة الثانية، والقول الأول نقل عن بعض، كما أن القول الثالث نقل عن الصدوقين، وإن كان بعض الفقهاء تنظر في النسبه.

وكيف كان، فالأقوى هو القول المشهور، وذلك يتضح من نقل الروايات الواردة في المقام، وهي على طوائف:

الأولى: ما دل على دخول الوقتين بالزوال، كقول الباقر (عليه السلام) في صحيح زراره: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر، وإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء».(١)

الثانية: ما دل على ذلك بإضافه أن «هذه قبل هذه» كخبر عبيد بن زراره عن الصادق (عليه السلام) وفيه: «منها صلاتان أول وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه، ومنها صلاتان أول وقتها غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه».(٢)

الثالثة: ما دل على ذلك بإضافه قوله (عليه السلام): «ثم أنت في وقت منهما

ص: ٦٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩١ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٥ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٤

جميعاً حتى أن تغيب الشمس»^(١)، كصحيح عبيد بن زراره وغيره.

الرابعه: ما دل على اختصاص الظهر من أول الوقت بمقدار أدائه، واختصاص العصر من آخر الوقت بمقدار أدائه، كروايه داود قال (عليه السلام): «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس»^(٢) وإذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخره حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب، وبقي وقت العشاء الآخره إلى انتصاف الليل»^(٣) ولا يخفى أن هذه الطوائف الأربع بعد ضميمة ببعضها تدل على مقاله المشهور، إذ الطائفة الرابعه نص فى الاختصاص، وكذلك الطائفة الثالثه فإن قوله (عليه السلام): «ثم أنت فى وقت منهما» ظاهر فى اختصاص أول الوقت بالصلاه الأولى، وإلا لم يكن مورد لهذه الجملة، والطائفة الثانيه إما مجمل يجب أن تفسر بالثالثه والرابعه، وإما ظاهر فى معناهما أيضاً، حيث إن قوله (عليه السلام): «إلا أن هذه قبل هذه»، إن كان محتملاً لكل من الوقت والصلاه كان مجملاً، حيث لم يعلم هل أريد بذلك أن الصلاه قبل الصلاه، وإن كان الوقت مشتركاً بينهما، أو المراد به أن الوقت قبل الوقت، فيكون دالاً على

ص: ٧٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٢ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٦١ _ الباب ١٤٨ فى وقت الظهر والعصر ح ١١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٦٣ _ الباب ١٤٩ فى وقت المغرب والعشاء ح ٦

اختصاص أول الوقت بأولى الصلاتين، ويكون الوقت مختصاً وإن كان ظاهراً في أن الوقت قبل الوقت بقريته أن الاستثناء في قوله: «إلا- أن هذه قبل هذه» استثناء عن قوله: «أول وقتها» والاستثناء ظاهر في الاتصال لا الانقطاع، فيكون المعنى: وقتها من الزوال إلا أن وقت هذه قبل وقت هذه، كان مفاد هذه الطائفة أيضاً مفاد الطائفة الثالثة والرابعة.

نعم تبقى الطائفة الأولى مجمله أو ظاهره في عدم الاختصاص، فاللازم حملها على الطوائف الثلاث من باب حمل المجمل على الظاهر، أو حمل الظاهر على الأظهر أو على النص، وعلى هذا يسقط قول من لا يقول بالاختصاص أصلاً، ويبقى قول من قال بالاختصاص المطلق مستدلاً بإطلاق أدله الاختصاص خصوصاً قوله (عليه السلام) في خبر داود: «ومقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات» حيث يدل على أن هذا المقدار للأولى سواء صلاها قبل ذلك بأن كان بعض الصلاه في الوقت أم لم يصلها، ويرد عليه: أن ظاهر قوله (عليه السلام) «إلا- أن هذه قبل هذه» أن الوقت للأولى التي لم يأت بها، لأنه إذا أتى بها لم يكن مشار إليه لقول «هذه» فقبله وقت صلاه الظهر لا تكون إلا مع بقاء الظهر وعدم سقوطه بالامثال، وقوله (عليه السلام): «أربع ركعات» من باب المثال، لوضوح أنه ليس كذلك في السفر لا في وقت الظهر ولا في وقت العشاء.

ثم إنه يؤيد كون الوقت للأولى إذا لم يصلها صحيحه، أما إذا صلاها صحيحه قبل الوقت بأن كان آخر جزء منها في الوقت صح أن يأتي بالثانية ما دل على صحه إتيان الظهر في آخر الوقت فيمن قدم العصر من جهه خوف الفوت، فإنه يدل على أن آخر الوقت للعصر لمن لم يصلها صحيحه، أما إذا صلاها فإنه يجوز أن يأتي بالظهر، كما يأتي في خبر الحلبي وجه التأييد أنه لا فرق بين الظهر والعصر في

الاختصاص نصاباً وفتوى، فإذا كان العصر كذلك، اختصاصه في الجملة _ كما يقوله المشهور _ لا مطلقاً، كان الظهر مثله بلا فرق بينهما في وقت الاختصاص أصلاً.

ثم إنه يظهر مما تقدم اختصاص العصر من آخر الوقت بمقدار أدائها، ولا خلاف بين القائلين بالاختصاص في ذلك.

نعم مقتضى كلام من لا يرى وقت الاختصاص أصلاً هو اشتراكهما أيضاً في هذا الوقت، ويدل على الاختصاص ما رواه الحلبي: في رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال (عليه السلام): «إن كان في وقت لا يخاف فوت أحدهما فليصل الظهر ثم يصل العصر، وإن هو خاف أن يفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتاه جميعاً، ولكن يصلى العصر فيما قد بقي من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على إثرها» (١).

وظاهره أن مجرد الخوف كاف في تقديم العصر، ولذا قال (عليه السلام): «ثم ليصل الأولى»، فإنه دال على بقاء الوقت وإلا لم تجب الفورية في القضاء، ومنه يظهر أنه لو خاف فوت العصر وأدى العصر ثم بان بقاء الوقت بمقدار أربع ركعات أتى بالظهر، ولم يكن هذا وقت اختصاص بالعصر حتى يبطل فيه الظهر مطلقاً، ومثله ما لو صلى العصر في الوقت المشترك نسياناً ثم أصر الظهر إلى مقدار أربع ركعات من الغروب، فإنه يصح إتيان الظهر حينئذ، ولو بدأ بالعصر في آخر الوقت المختص بالظهر اشتباهاً بحيث دخل الوقت المشترك في أثناء العصر صح، فإن حاله حال ما إذا شرع في الظهر قبل الوقت ثم دخل الوقت في أثناءها، إذ قد عرفت من الاختصاص

ص: ٧٢

يوجب الإبطال إذا وقع كل الصلاة فيه لا في الجملة، مضافاً إلى أن وقت الاختصاص ليس أسوأ حالاً من عدم الوقت أصلاً، كما يفهم العرف ذلك من أدله الاختصاص، ولو صلى العصر في أول وقت الظهر اشتباهاً، ثم تذكر في الأثناء، فهل يبطل مطلقاً؟ أو يعدل؟ أو يصح إذا أطاله إلى أن دخل وقت الاشتراك، احتمالات:

من أنه صار في الوقت المختص فلا مجال له.

ومن أن ظاهر قوله (عليه السلام): [\(١٢\)](#) «إنما هو أربع مكان أربع» أن العدول صحيح، بالإضافة إلى إطلاق أدله العدول من اللاحقه إلى السابقة.

ومن أنه صار جزء منه في وقت الاشتراك كان حاله حال الظهر المصلى قبل الوقت إذا دخل الوقت في أثناءه.

لكن يرد على الأول: إنه لا وجه للبطلان مطلقاً إلا بعد بطلان الاحتمالين الآخرين، وبطلانهما أول الكلام.

وعلى الثاني: بأن ظاهر دليل العدول أنه إنما يصح العدول إذا كانت الصلاة صحيحة لولا الترتيب، وهنا ليست الصلاة صحيحة لا من جهة عدم الترتيب، بل من جهة عدم الوقت للعصر، فهو كالصلاة قبل الوقت.

وعلى الثالث: إنه بناءً على صحه مثل هذا الفرض لم يكن مورد لدليل الاختصاص إلا نادراً إذ أن في وقت الذكر لا يصح العصر مقدماً وإن كان في وقت الاشتراك، وفي وقت النسيان إذا تذكر في الأثناء أطال حتى يدخل الوقت المشترك، ويبقى فائده وقت الاختصاص بما إذا تذكر ولم يطل، وإذا أتم الصلاة، وفي وقت النسيان.

ص: ٧٣

أقول: لا- يخفى ما فى دليل بعض الاحتمالات المذكوره، وما فى الإيراد عليها من الإشكال، والظاهر هو صحة العدول إذ دليل العدول يشمله إطلاقاً أو مناطاً، ولو صلى العصر قبل الظهر بزعم أنه فعل الظهر، وكان العصر صحيحاً، إما لوقوعه فى الوقت المشترك كلاً أو بعضاً، فاللازم أن يأتى بالظهر فوراً إذا لم يبق من الوقت إلا بمقدار أربع أو أقل، أو متراخياً قبل خروج الوقت، لما تقدم من روايه الحلبي، بالإضافة إلى أنه على القاعده، فإشكال المستمسك فيه لا وجه له، ولو بقى إلى آخر الوقت مقدار أقل من خمس ركعات صلى العصر ثم صلى الظهر فوراً، أما صلاه العصر فلأن الوقت وقتها لدليل الاختصاص، وأما إتيان الظهر بعدها فوراً للإدراك بعض الوقت والميسور لا يترك بالمعسور، والقول بأن بعض الوقت ليس ميسوراً لكل الوقت لا وجه له بعد رؤيه العرف _ الملقى إليه الكلام _ أنه ميسور كل الوقت، بالإضافة إلى إطلاق روايه الحلبي المتقدمه، ولو بقى إلى آخر الوقت مقدار خمس ركعات أو أكثر صلى الظهر ثم العصر لدليل "من أدرك"، فإن الجمع بين من أدرك وبين دليل الترتيب، وبين دليل الاختصاص يقتضى ذلك، وفى المقام احتمالات آخر:

الأول: تأخير الصلاه إلى أن يبقى مقدار أربع فيصلى العصر، لأنه لا يصح له إتيان الظهر، إذ يزاحم وقت الاختصاص، ولا العصر لأنه خلاف الترتيب فى الوقت المشترك.

الثانى: الإتيان بالعصر فى أول هذا الوقت، إذ الترتيب ساقط بعدم وقت للظهر، ولا يجوز التأخير لأنه يفوت الظهر بمقدار ركعه، إذ يجب إتيان الظهر بعد العصر فوراً.

الثالث: أن يصلى ركعه من الظهر ثم يدعه ويصلى العصر ثم بعد السلام يتم الظهر، كما ورد كذلك في المغربين، لكن كل هذه الاحتمالات لا وجه لها بعد أن عرفت أن مقتضى الجمع بين الأدلة الثلاثة في القول المختار: تقديم الظهر ثم العصر.

ولو حاضت المرأة بعد أن مضى من أول الوقت بمقدار أربع، فلا إشكال في لزوم قضاء الظهر، وكذلك إذا طهرت من حيضها ولم يبق من الوقت إلا بمقدار أربع، ومثله ما لو أفاق المجنون، وكذلك إذا مات بعد أن ذهب من الوقت مقدار أربع ركعات، ولو حاضت بعد أن مضى من الوقت مقدار خمس ركعات، فالظاهر وجوب قضاء الظهر فقط إذ لا يعقل التكليف بالظهيرين في وقت أقل منهما فلا فوت فلا قضاء.

نعم إذا كان هناك من يقول بوجوب قضائهما قلنا به، لكنه لا دليل خاص في المقام، وحيث إنه لا تخيير في الأداء بين أن يؤدي الظهر أو العصر، لا- يمكن أن يكون مخيراً في قضاء أيها شاء، وكذلك إذا جن أو مات بعد أن مضى الوقت مقدار خمس ركعات، وكذلك إذا مات أو جن أو حاضت بعد أن مضى من الوقت مقدار أقل من ثمان ركعات، ولو طهرت أو أفاق أو بلغ قبل آخر الوقت بمقدار أقل من ثمان ركعات، فهل يقضيها لدليل من أدرك؟ أو يقضى العصر فقط لأن الوقت لا يستوعبها؟ الظاهر الأول لدليل من أدرك، ولذا يجب الإتيان بهما أداءً، ومنه يظهر الفرق بين أول الوقت وبين آخر الوقت.

ومما تقدم يظهر حال ما إذا كانت إفاقه المجنون أو طهاره المرأة بين نفاسيها أو ما أشبهه، بأقل من ثمان ركعات في الوقت المشترك، فإن الواجب قضاء الظهر

إذ لم يكن له وقت للعصر ولا مجال لدليل "من أدراك" لانصرافه إلى من كان مكلفاً في خارج الوقت.

نعم لو طهرت من نفاسها الأول وقد بقي من آخر الوقت أقل من ثمان ركعات ثم جاءها النفاس الثاني، أو ما أشبه ذلك، فالظاهر وجوب قضاء العصر فقط، إذ لا وقت للظهر، وحالها كذلك فيما إذا علمت بأن نفاسها الثاني يأتي قبل مقدار ثمان ركعات، فإنها تؤدي العصر فقط أداءً.

بقي في المقام شيء، وهو مقدار وقت الاختصاص، فهل العبرة فيه بالفعلية أو بالتقديرية؟ فقد اختلفوا في ذلك على قولين:

الأول: أن العبرة بالفعلية، فوقت الاختصاص هو مقدار أداء الفريضة بأجزائها وشرائطها، فالمقدار الذي يلزمه أداء الفريضة الفعلية على شخص هذا المكلف بما له من الشرائط الفاقده، هو وقت الاختصاص، مثلاً إذا كان زيد الشخص في ظهر يوم الجمعة فاقداً لكل الشرائط، واحتاج تحصيله للماء والستر والقبلة وغيرها إلى ساعه، وكان أدائه للظهر مقدار ربع ساعه، كان وقت الاختصاص في يوم الجمعة لزيد مقدار ساعه وربع، وإذا كان قد حصل على الشرائط في يوم السبت، قبل الظهر يكون مقدار وقت الاختصاص له مقدار ربع ساعه، وهذا هو الذي يظهر من صاحب الجواهر، بل نسبه إلى ظاهر النص والفتوى.

الثاني: إن العبرة بالتقديرية من دون لحاظ الشرائط فأربع ركعات _ مثلاً _ كم تأخذ من الوقت بالنسبة إلى هذا الإنسان، فهو وقت الاختصاص بالنسبة إليه، فإذا كان يصلى أربع ركعات في ربع ساعه فوقته كل يوم ربع ساعه، سواء كان

محصولاً للشرائط أم لا؟ فيوم جمعته الذي لا شرط له، ويحتاج تحصيل شرائطه إلى ساعه، ويوم سبته الذي له شرائطه مما لا يحتاج إلى تحصيل الشرائط، سيان في كون وقت اختصاصه ربع ساعه، وهذا القول هو الذي ذهب إليه جمع من المحققين وهو الأقرب، ويدل عليه قوله (عليه السلام): «إلا- أن هذه قبل هذه» وقوله (عليه السلام) «بمقدار ما يصلى فيه الفريضة»، فإن ظاهرهما أن المدار على أداء نفس الفريضة لا تحصيل مقدماتها، فإن ذلك مثل قولنا بمقدار حلب ناقة، أو أكل غذاء، أو ما أشبهه، فإن الظاهر عرفاً، مقدار نفس الأعمال لا مع مقدماتها.

استدل للقول الأول: بظاهر قوله (عليه السلام): «صليت» أو «فرغت» فإن المستفاد عرفاً الصلاة الفعلية والفراغ الفعلية، ومن المعلوم أن «صليت» و«فرغت» لا- يكون بإتيان الصلاة مع مقدماتها فهو كقولك: إذا فرغت من الأكل فاعمل كذا، فإن ظاهره الفراغ الخارجى، ولا يكون الفراغ الخارجى، إلا بعد المقدمات، لكن يرد على هذا الاستدلال أنه بعد تعارض هذا الظاهر مع ظاهر دليل قول المحققين اللازم رفع اليد عن ظاهر دليل الجواهر بقرينتين:

الأولى: إن صليت وفرغت أضعف دلالة في مفاد الفعلية من «هذه قبل هذه» في مفاد التقديرية، بل قوله (عليه السلام): «بمقدار ما يصلى فيه الفريضة» كالنص، ويؤيده ما ذكره بعض الفقهاء من أن «صليت، وفرغت» ليس في مقام بيان وقت الاختصاص، بل إنما هو في مقام الرد على العامه القائلين بعدم دخول وقت الثانية بالفراغ عن الصلاة الأولى.

الثانية: إنه لو كان المعيار الفعلية لزم عدم الوقت المشترك فيما إذا استلزم تحصيل المقدمات استيعاب جميع الوقت المشترك، وهذا خلاف النص والفتوى،

أما ما ادعاه الجواهر من نسبه ما اختاره إلى ظاهر النص والفتوى، ففيه ما لا يخفى.

ثم إنه لا- ينبغى الإشكال فى أن التقدير بالركعتين فى السفر والخوف، لا- بأربع ركعات، وإن وقع التعبير بالأربع فى بعض النصوص والفتاوى، وذلك لأن قوله (عليه السلام): «إلا أن هذه قبل هذه» أظهر فى كون العبره بالتكليف الفعلى، لا بأربع مطلقاً، وقد أطال بعض الفقهاء الكلام حول هذه المسألة وحول ثمار القولين، فمن شاء ذلك فليراجع إلى المفصلات.

(وما بين المغرب) أى اول المغرب، وقت صلاه المغرب بلا- إشكال ولا- خلاف، بل الإجماع عليه فى كلامهم متواتر، وفى المستند اتفاقاً نصاً وفتوى، ((١)) وفى الجواهر: هو من ضروريات الدين ((٢))، وإن وقع الكلام والخلاف فى ما يعرف به الغروب، كما سيأتى. ويدل على ذلك النصوص المتواتره:

كصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «وإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخره». ((٣))

وما رواه ابن أبى نصر، عن الصادق (عليه السلام): «إذا توارى القرص كان وقت الصلاه وأفطر». ((٤))

وما رواه جابر، عن الباقر (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا غاب القرص أفطر الصائم ودخل وقت الصلاه». ((٥))

ص: ٧٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٣٦ س ٢٠

٢- الجواهر: ج ٧ ص ١٠٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٤ _ الباب ١٧ من أبواب المواقيت ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٣ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٣٠

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٠

وما رواه الهدايه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا غابت الشمس ووجبت الصلاة (١) حلّ الإفطار».

وما رواه داود، عن الصادق (عليه السلام): «إذا غاب الشمس فقد دخل وقت المغرب». (٢)

وما رواه الفقيه، عن الباقر (عليه السلام): «وقت المغرب إذا غاب القرص». (٣)

وما رواه أبو بصير، (٤) عن الصادق (عليه السلام) قال: «وقت المغرب حين تغيب الشمس».

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

(ونصف الليل وقت للمغرب) على المشهور، بل عن السرائر والغنيه الإجماع عليه، وهذا أحد الأقوال في المسأله.

وهناك قول ثان: بأن آخر وقت المغرب غيوبه الشفق الغربى مطلقاً، كما عن الهدايه والناصریات والخلاف والجمل للشيخ، وعمل اليوم وليلته، والقاضى والديلمى والعمانى.

وقول ثالث: بأن الغيوبه للمختار، والانتصاف لذوى الأعذار، كما عن مصباح السيد ومبسوط الشيخ والمفاتيح والحدائق.

وقول رابع: بأن الغيوبه للمختار، وربع الليل لذوى الأعذار، كما عن الشيخ فى جملة من كتبه وابن حمزه والحلبى.

ص: ٧٩

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٠ _ الباب ١٣ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢١

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٤١ _ الباب ٣٢ فى مواقيت الصلاة ح ١٠

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٣ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٨

وقول خامس: بآن آخر الوقت الغيبوه مطلقاً إلا للمسافر والمفيض من عرفات، فإن آخر الوقت لهما ربع الليل، كما عن الصدوق والمفيد والشيخ فى النهايه. إلى غيرها من الأقوال المفصله فى المسأله، والقول المشهور هو الأقوى لدلاله جمله من النصوص عليه.

كروايه عبيد بن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قوله تعالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ) (١) الآيه، «ومنها صلواتان أول وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذا قبل هذه». (٢)

وروايته الأخرى: «إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه». (٣)

وصحيح زراره: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عما فرض الله عز وجل من الصلوات؟ فقال (عليه السلام): «خمس صلوات فى الليل والنهار» إلى أن قال: «وفيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهن وبينهن ووقتهن، وغسق الليل هو انتصافه». (٤)

ومرسل ابن فرقد: «إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى ثلاث ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات،

ص: ٨٠

١- سورة الإسراء: الآية ٧٨

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٠ _ الباب ١٤ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥ _ الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٥ _ الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

وإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء إلى انتصاف الليل». (١)

ورواه الفقيه، قال أبو جعفر (عليه السلام): «ملك موكل يقول: من بات عن العشاء الآخرة إلى نصف الليل فلا أنام الله عينه». (٢)

ورواه العليل والمحاسن وعقاب الأعمال مسنداً. (٣)

ورواه زراره وحران وابن مسلم عن الباقر والصادق (عليهما السلام) في قوله تعالى: أقم الصلاة... الآية، قال: «جمعت الصلوات كلهن، ودلوك الشمس زوالها، وغسق الليل انتصافه». وقال (عليه السلام): «إنه ينادى مناد من السماء كل ليله إذا انتصف الليل: من وقد عن صلاة العشاء إلى هذه فلا نامت عيناه». (٤)

وفي روايه بكر قال (عليه السلام): «وأول وقت العشاء ذهاب الحمرة، وآخر وقتها إلى غسق الليل وهو نصف الليل». (٥)

وهذه الروايات كما تراها صريحه، وفيها الصحيح والموثق، والمشهور عملوا بها فلا مناص من الأخذ بها.

ص: ٨١

-
- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٦٣ _ الباب ١٤٩ في وقت المغرب والعشاء ح ٦
 - ٢- الفقيه: ج ١ ص ١٤٢ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ١٨
 - ٣- علل الشرائع: ص ٣٥٦ _ الباب ٧٠ ح ٣ وفيه: «من نام». المحاسن: ص ٨٤. كتاب عقاب الأعمال ح ١٩. عقاب الأعمال: ص ٢٧٥
 - عقاب من نام عن العشاء إلى نصف الليل وفيه: «من نام عن العشاء إلى نصف الليل...»
 - ٤- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٩٠ _ الباب ١٤ من أبواب المواقيت ح ٢
 - ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٧ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٦

أما القول الثاني: فقد استدل له بجمله من الروايات:

كصحيحه زراره وفضيل: «ووقت فوتها سقوط الشفق». (١)

وروايه ابن مهران: ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل الظهر والعصر، وإذا غربت دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر. وإن وقت المغرب إلى ربع الليل، فكتب (عليه السلام): «كذلك الوقت غير أن وقت المغرب ضيق، وآخر وقتها ذهاب الحمرة، ومصيرها إلى البياض في أفق المغرب». (٢)

وموثقه إسماعيل، عن وقت المغرب؟ قال: «ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق». (٣)

وروايه زراره: «وآخر وقت المغرب إياب الشفق، فإذا آب دخل وقت العشاء». (٤)

وصحيحه الأزدي: سألته (عليه السلام) عن وقت صلاة العشاء الآخرة؟ قال (عليه السلام): «إذا غاب الشفق». (٥)

وروايه أبي هاشم قال (عليه السلام): «ما بين غروب الشمس إلى سقوط القرص غسق». (٦)

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٧ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٨١ _ باب وقت المغرب والعشاء ح ١٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٩ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ١٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١١٤ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٣

٥- قرب الإسناد: ص ١٨

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٥ _ الباب ٤٩ من أبواب المواقيت ح ٢

بل وروايه الاحتجاج عن صاحب الزمان (عليه السلام) وفيها: «ملعون ملعون من آخر العشاء إلى أن تشتبك النجوم، ملعون ملعون من آخر الغداه إلى أن تنقضى النجوم». (١)

وهذه الروايات لا بد من حملها على الأفضليه بقريته الروايات السابقه، واللعن بالإضافه إلى أنه لا يدل على الحرمة كما حقق في محله، محمول على من يرى أن وقته ذلك، كما هو كذلك بالنسبه إلى صلاه الغداه، وإلا فكيف يؤخر الإمام بنفسه الصلاه عن ذلك الوقت كما سيأتي، ويدل على ذلك ما رواه التهذيب، عن ذريح عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: إن ناساً من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم؟ قال: فقال (عليه السلام): «أبرء إلى الله ممن يفعل هذا متعمداً». (٢)

أما القول الثالث: فقد استدل له بأنه طريق الجمع بين الطائفتين السابقتين بقريته موثقه جميل: ما تقول في الرجل يصلى المغرب بعد ما يسقط الشفق؟ فقال (عليه السلام): «لعله لا بأس»، قلت: فالعشاء الآخره قبل أن يسقط الشفق؟ فقال (عليه السلام): «لعله لا بأس». (٣)

وفيه: إن هذه الروايه لا تصلح لهذا الجمع، لصراحه جمله من الروايات في جواز التأخير عن ذلك اختياراً، فلا بد أن تحمل على الأفضل.

وأما القول الرابع: فقد استدل له بالجمع بين الطائفة الثانيه، وبين روايه عمر بن

ص: ٨٣

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٧٩ ط الأعلمی

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٣٣ _ الباب ٤ في أوقات الصلاه ح ٥٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١٣

يزيد، عن وقت المغرب؟ فقال: «إذا كان أوفق بك وأمكن لك في صلاتك وكنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل»، فقال: قال لي وهو شاهد في بلده. (١)

وبهذه الرواية يجمع بين الروايات السابقة، وبين ما دل على أن ربع الليل وقتاً مطلقاً، كرواية عمر بن يزيد أيضاً، قال (عليه السلام): «فإنك في وقت إلى ربع الليل». (٢)

ويؤيد كون ربع الليل للاضطرار صحيحته قال: «وقت المغرب في السفر إلى ربع الليل». (٣)

وفيه: إن صراحه روايات المشهور، وما دل على أن الإمام (عليه السلام) كان يصلى في ثلث الليل، يوجب حمل ذلك على الاستحباب.

وأما القول الخامس: فقد استدل له بالجمع بين ما دل على أنه سقوط الشفق، وما دل على التأخير إلى ربع الليل للمسافر، والمفيض من عرفات مسافر أيضاً، وقد عرفت ما فيه.

ثم إن هذه الروايات التي ذكرها غير المشهور تعارض جملة من الروايات الأخر.

كصحيح عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل». (٤)

ص: ٨٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٢ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٤١ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ٢

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٤١ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١

وصحيح أبي همام: رأيت الرضا (عليه السلام) _ وكنا عنده _ لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم ثم قام فصلى بنا على دار ابن أبي محمود. (١)

وخير داود الصرمي: كنت عند أبي الحسن الثالث (عليه السلام) يوماً فجلس يحدث حتى غابت الشمس ثم دعا بشمع وهو جالس يحدث فلما خرجت من البيت نظرت وقد غاب الشفق قبل أن يصلى المغرب ثم دعا بالماء فتوضا وصلى. (٢)

وظاهرهما أنه كان (عليه السلام) بلا- عذر، وإلا- لبيته، بالإضافة إلى أنه لم يجز للحاضرين التأخير، واحتمال أن يكون الجميع معذورين أبعد عن الظاهر، وبالجملة فروايات المشهور تقابلها روايات مختلفة آخر تحمل على مراتب الفضل أو على التقية، لقوله (عليه السلام): «أنا خالفت بينهم». (٣) أو غير ذلك، وذلك لصراحه روايه المشهور وصحتها وشهرتها، فلو لم يعمل بها لزم طرحها، لا يمكن فيها غير ذلك، بخلاف ما لو عملنا بروايات المشهور، إذ يمكن حمل روايات غير المشهور على مراتب الفضل وما أشبه.

(والعشاء) فأول وقتها أول المغرب اشتراكاً، أو بعد انقضاء مقدار المغرب، على الاختلاف المتقدم في الظهرين. و آخر وقتها نصف الليل، أما كون أول وقتها أول المغرب فهو المشهور المحكى عن السيد والاستبصار والجملة والعقود والصدوق والإسكافي والحلبى والحلى والقاضى والوسيله والغنيه وغير واحد من المتأخرين، وفي المستند أنه الأظهر الأشهر خلافاً لهدايه الصدوق والشيخ فى

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١٠

٣- عده الأصول: ج ١ ص ٣٤٣

المبسوط والخلاف والانتصار والمصباح وعمل اليوم والليله، فقالا: إن أول وقتها غيوبه الشفق، والأقوى هو المشهور لمتواتر الروايات:

كموثق زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير عله في جماعه، وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته». ((١))

ورواه إسحاق بن عمار: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير عله؟ قال (عليه السلام): «لا بأس». ((٢))

وخبر زراره: سألت أبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق؟ قال (عليه السلام): «لا بأس به». ((٣))

وعن ابني علي الحلبي قالوا: كنا نختصم في الطريق في الصلاة، صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق وكان منا من يضيق بذلك صدره فدخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فسألناه عن صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق؟ فقال: «لا بأس بذلك». قلنا: وإي شيء الشفق؟ فقال: «الحمرة». ((٤))

وعن إسحاق البطيخي قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) صلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل. ((٥)) إلى غيرها من الروايات.

هذا بالإضافة إلى الروايات الكثيرة التي تقدم بعضها من أنه إذا دخل المغرب

ص: ٨٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠١ _ الباب ٧ من أبواب المواقيت ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٩ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٨ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٥

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٨ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٦

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٨ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٧

دخل وقت الصلاتين إلا أن هذه قبل هذه. أما الصدوق والشيخ فقد استدلا لما ذهبوا إليه بجمله من الروايات:

كصحيح بكر، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وأول وقت العشاء ذهاب الحمرة، وآخر وقتها إلى غسق الليل». (١)

وخبره أيضا: ثم سأله عن وقت العشاء؟ فقال (عليه السلام): «إذا غاب الشفق». (٢)

وصحيح الحلبي: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) متى تجب العتمه؟ قال (عليه السلام): «إذا غاب الشفق والشفق الحمرة». (٣)
إلى غيرها.

لكن لابد من حمل هذه الروايات على الأفضل، بقرينه الروايات المتقدمه.

وذهب بعض الفقهاء إلى التفصيل في المسألة بين المعذور، فيجوز له تقديمها على الشفق، وبين غير المعذور، فاللزام تأخيرها عن الشفق، واستدلوا بجمله من الروايات:

كروايه الحلبي عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق، ولا بأس بأن تعجل العتمه في السفر قبل أن يغيب الشفق». (٤)

وروايته الأخرى عنه (عليه السلام): «لا بأس بأن يعجل العشاء الآخرة في السفر قبل أن يغيب الشفق». (٥)

ص: ٨٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٧ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٩ _ الباب ٢٣ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٩ _ الباب ٢٣ من أبواب المواقيت ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٧ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ١

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٨ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٤

وفى روايه جميل: الرجل يصلى العشاء الآخره قبل أن يسقط الشفق؟ فقال (عليه السلام): «لعله لا بأس». (١)

ويؤيده ما رواه أبو عبيده قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا كانت ليله مظلمه وريح ومطر صلى المغرب ثم مكث قدر ما يتنفل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صلى العشاء الآخره ثم انصرفوا». (٢)

لكن هذه الروايات لا بد من حملها على الفضل، بقريته روايات المشهور والتي فيها الموثق والروايه الناصه على التقديم من غير عله، بالإضافة إلى الروايات الكثيره الداله على دخول الوقتين، كما تقدم.

هذا كله فى أول وقت العشاء، وأما آخر وقت العشاء ففيه أقوال:

الأول: إنه نصف الليل مطلقاً، كما عن غير واحد.

الثانى: إنه ثلث الليل مطلقاً، كما عن الهدايه والمقنعه والخلاف وجمل الشيخ واقتصاره ومصباحه والقاضى.

الثالث: إنه ثلث الليل للمختار، ونصفه للمضطر، كما عن المبسوط وابن حمزه.

الرابع: إنه نصف الليل للمختار، وطلوع الفجر للمضطر، كما عن المحقق والمدارك والبحار وغيرهم، بل عن الخلاف نفي الخلاف فى بقائه إلى الفجر للمضطر، وهذا هو الأقوى.

استدل للقول الأول بجمله من الروايات التى تقدمت بعضها،

ص: ٨٨

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٦٨ _ الباب ١٤٩ فى وقت المغرب والعشاء ح ٣٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٨ _ الباب ٢٢ من أبواب المواقيت ح ٣

كمرسله داود، ومرسله الفقيه، وروايتى عبید، وصحیحتى بكیر وزرارہ، وموثقہ أبى بصیر قال (علیہ السلام): «وأنت فى رخصه إلى نصف اللیل». (١)

وروايه المعلى: «آخر وقت العتمه نصف اللیل» (٢) والرضوى (٣) وغيرها من الروایات الكثيره.

واستدل للقول الثانى: بروايه زراره، قال (علیہ السلام): «وآخر وقت العشاء ثلث اللیل». (٤)

وخبر معاويه بن عمار: «وآخر وقت العشاء ثلث اللیل». (٥)

ومرسله النهایه: «وقت العشاء الآخره إلى ثلث اللیل». (٦)

وروايه الهدایه: «وقت العشاء من غیوبه الشفق إلى ثلث اللیل». (٧)

إلى غيرها، بالإضافة إلى الروایات الوارده فى نزول جبرئیل (علیہ السلام) بالعشاء مرتین، مره بعد سقوط الشفق لبيان أول الوقت، ومره حين ذهب الثلث. (٨)

وقال (علیہ السلام): «ما بین الوقتین وقت». (٩)

واستدل للقول الثالث: بالجمع بین روايات الثلث وروایات النصف بجعل

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٦ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٥ _ الباب ١٧ من أبواب المواقيت ح ٨

٣- فقه الرضا: ص ٢ س ٢٧

٤- الاستبصار: ج ١ ص ٢٦٩ _ الباب ١٤٨ فى آخر وقت الظهر والعصر ح ٣٤

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٦ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٤٩

٦- الفقيه: ج ١ ص ١٤١ _ الباب ٣ فى مواقيت الصلاه ذیل ح ١٢

٧- الجوامع الفقهیه، كتاب الهدایه: ص ٥١ س ٣٤

٨- الوسائل: ج ٣ ص ١١٥ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٥

٩- الوسائل: ج ٣ ص ١١٦ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٨

الأولى للمختار، والثانية للمضطر، وقد أيد هذا الجمع بموثق الحلبي: العتمه إلى ثلث الليل أو إلى نصفه وذلك التضييع. (١)

وأما القول الرابع: فقد استدل بأنه نصف الليل للمختار بغير واحد من الروايات المتقدمة التي يجب أن يحمل ما دل على أنه ربع الليل، كمرسلة الكليني، أو ثلثه، أو غيرهما على الفضيله، فيكون للعشاء ثلاثه أوقات: ربع الليل وثلثه ونصفه.

وبأنه إلى الفجر للمضطر، بجمله من الروايات:

كموثق أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن نام رجل ولم يصلّ صلاه المغرب والعشاء الآخره أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليتهما فيصليهما، وإن خشى أن تفوته إحديهما فليبدأ بالعشاء الآخره، وإذا استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس». (٢)

ونحوه صحيح ابن سنان المروى في التهذيب، (٣) أو ابن مسكان المروى في الاستبصار. (٤)

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) المروى في الحائض: «وإن طهرت في آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء». (٥) ونحوه خبر داود (٦) عن الباقر

ص: ٩٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٥ _ الباب ١٧ من أبواب المواقيت ح ٩
- ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٨ _ الباب ١٥٧ في من فاتته الفريضة ح ٥
- ٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٧٠ _ الباب ١٣ في المواقيت ح ١١٣
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٨ _ الباب ١٥٧ في من فاتته الفريضة ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٠ _ الباب ٤٩ من أبواب الحيض ح ١٠
- ٦- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٠ _ الباب ٤٩ من أبواب الحيض ح ١١

(عليه السلام) وخبر عمر بن حنظله: «إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء». (١)

لا يقال: مقتضى القاعدة حمل روايات نصف الليل على الأفضل، وإنما الوقت إلى طلوع الفجر مطلقاً لبعض الروايات:

كروايه عبيد: «لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاة الليل حتى يطلع الفجر». (٢)

وروايه زراره: «إذا صليت على غير القبلة فاستبان لك قبل أن تصبح أنك صليت على غير القبلة فأعد صلاتك». (٣)

فإن إطلاقها جواز الإتيان بالإعادة إلى الفجر ولو عمداً.

وروايه النهاية وروايه السرائر، وروايه أخرى المتقدمه في أن آخر وقت الظهرين المغرب.

لأنه يقال: الأمر كذلك لو لا- أن في روايات نصف الليل ما يأبى عن جواز التأخير اختياراً إلى الفجر، كالذى رواه الكافي والتهذيب والاستبصار: «وأنت في رخصه إلى نصف الليل، فإذا مضى الغسق نادى ملكان: من رقد عن الصلاة المكتوبه فلا رقد

عيناه». (٤)

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٠ _ الباب ٤٩ من أبواب الحيض ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٦ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٩

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٠ _ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٣

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٢٦١ _ الباب ١٣ في المواقيت ح ٧٨. الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٢ _ الباب ١٤٩ في وقت المغرب والعشاء ح ٤٧

وروايه الحلبي: «العتمه إلى ثلث الليل أو إلى نصف الليل وذلك التضييع». (١)

وروايه الفقيه: «ملك موكل يقول: من بات عن العشاء الآخره إلى نصف الليل فلا أنام عينه». (٢)

ومرفوعه ابن مسكان، إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من نام قبل أن يصلى العتمه فلم يستيقظ حتى يمضى نصف الليل فليقض صلاته وليستغفر الله». (٣)

ومرفوعه ابن مغيره عنه (عليه السلام) فى رجل نام عن العتمه فلم يقم إلى انتصاف الليل، قال: «يصليها ويصبح صائماً». (٤)

ومرسله الفقيه: فيمن نام عن العشاء الآخره إلى نصف الليل أنه يقضى ويصبح صائماً عقوبه وإنما وجب ذلك عليه لنومه عنها إلى نصف الليل. (٥)

فإن هذه التعبيرات لا- تناسب إلا حرمه التأخير، لكن ربما يستشكل على ذلك بأن روايات الفجر نص وهذه ظواهر فلا بد من حملها على الكراهه، فإن فى روايات الكراهه توجد أمثال هذه التعبيرات كما تقدم فى روايات أن آخر الظهرين الغروب كروايه الموتور فى الجنه، وما دل على أنه تضييع، وروايه الكرخي: لو أن رجلاً أخر العصر إلى قرب أن تغرب الشمس معتمداً من غير عله لم تقبل منه. (٦) إلى غير ذلك، بالإضافة إلى بعض من الروايات لا حجيه فيها لكونها مرفوعه أو ما أشبه،

ص: ٩٢

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٥ _ الباب ١٧ من أبواب المواقيت ح ٩
- ٢- الفقيه: ج ١ ص ١٤٢ _ الباب ٣٢ فى مواقيت الصلاه ح ١٨
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٦ _ الباب ٢٩ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٧ _ الباب ٢٩ من أبواب المواقيت ح ٨
- ٥- الفقيه: ج ١ ص ١٤٢ _ الباب ٣٢ فى مواقيت الصلاه ح ١٣
- ٦- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٩ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٣٢

وإلى أنه يظهر من بعض الروايات استحباب التأخير إلى ثلث الليل ونصفه، وأن التقديم إنما شرع لعله، كروايه ابن أبي الضحاك: أنه (عليه السلام) كان يصلي العشاء الآخرة قريباً من ثلث الليل. (١)

وما رواه الكافي والتهذيب والاستبصار: عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لولا إني أخاف أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل». (٢)

وروايه العليل، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى نصف الليل». (٣)

وروايه العوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال في صلاه العشاء: «لولا أن أشق على أمتي لجعلت وقت الصلاه هذا الحين». (٤)

وظاهره إنه أراد وقتاً متاخراً من الليل.

وروايه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لولا نوم الصبي وعله الضعيف لأخرت العتمه إلى ثلث الليل». (٥) إلى غيرها.

ص: ٩٣

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٩ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢٤
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٨١ _ باب وقت المغرب والعشاء ح ١٣. التهذيب: ج ٢ ص ٢٤١ _ الباب ١٣ في المواقيت ح ٧٨. الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٢ _ الباب ١٤٩ في وقت المغرب والعشاء ح ٤٧
 - ٣- علل الشرائع: ص ١٤٠ _ الباب ٤٠ ح ١
 - ٤- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ١٧ من أبواب المواقيت ح ٢
 - ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٦ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٦

ويختص المغرب بأوله بمقدار أدائه، والعشاء بآخره كذلك، هذا للمختار، وأما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر

هذا ولكن الظاهر أنه لا يمكن العمل بهذه الروايات لأنها في مقام ما قبل التشريع، فمعناها أنه لولا المشقة لكان هذا التشريع أفضل، حيث إن الإسلام يحب تربيته الناس على الاتصال بالله سبحانه في آناء الليل وأطراف النهار، أما حيث المشقة فلا تشريع، فهو من قبيل تشريع القصر والإفطار في السفر وأنه للمشقة مع أنه لا يجوز التمام والصيام، فليس ما نحن فيه من قبيل: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» (١)، بل من قبيل: وإن كنتم مرضى أو على سفر فعده من أيام أخر.. يريد الله بكم اليسر. (٢)

نعم لا بأس بدلاله سائر الروايات في جواز التأخير إلى الفجر لكن مع الكراهة، ولولا احتمال الإجماع لكان القول بالجواز متعينا، وعليه فالأحوط عدم التأخير، ولو أخر أتى بهما لا بنيه القضاء والأداء كما قال بذلك بعض المعاصرين تبعاً لما يأتي من المصنف.

(ويختص المغرب بأوله بمقدار أدائه، والعشاء بآخره كذلك) في المقام ثلاثة أقوال، كما في الظهريين لاتحاد الدليل في المقامين.

(هذا للمختار، وأما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر) كما تقدم وجهه، والروايات وإن لم تذكر

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٥٤ _ الباب ٣ من السواك ح ٤

٢- سورة البقرة: الآية ١٨٥

ويختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله، أى ما بعد نصف الليل.

إلا بعض أقسام الاضطراب إلا أن العرف يفهم عدم الخصوصية، قال فى المستمسك: فى التعدى عن موردها إلى مطلق المعذور تأمل، وإن كان غير بعيد، إذ بعد إلغاء خصوصية كل مورد منها يكون الانتقال إلى جامع الاضطراب أولى من الانتقال إلى الجامع بين موردها(1)، انتهى. ووجه الأولويه ما ذكرنا من الفهم العرفى.

(ويختص العشاء من آخره بمقدار أدائها) فإذا لم يبق إلا مقدار أربع ركعات إلى الفجر أتى بالعشاء وسقط المغرب لانتهاه وقته، وذلك لأن ظاهر الروايات التى تحدد وقتها اضطراباً أو اختياراً بطلوع الفجر، إنها كالروايات التى تحدد الظهرين بالغروب، والمغربين بنصف الليل، لوحده السياق فى كلتا الطائفتين، فكما أن الروايات المحدده بالغروب ونصف الليل ظاهر بعضها ونص بعضها الآخر اختصاص آخر الوقت بثنائى الصلاتين، كذلك يكون حال الروايات المحدوده للمغربين بالفجر اختياراً أو اضطراباً، لوحده السياق، كما عرفت.

(دون المغرب من أوله، أى ما بعد نصف الليل) إذ لا- دليل على أن ما بعد نصف الليل أول وقت لهما، حتى يأتى السياق هنا أيضاً، وعليه فإذا اشتبه وصلى العشاء أول نصف الليل - قبل أن يصلى المغرب - كانت صلاته صحيحه، لأنها وقعت فى الوقت المشترك، بخلاف ما إذا صلى المغرب ولم يبق إلى الفجر إلا- مقدار أربع ركعات فإنها باطله حيث إنها صارت فى الوقت المختص بالعشاء.

ثم الظاهر إنه إذا اضطرب إلى التأخير عن نصف الليل لم يفرق بعد ذلك المبادره

ص: ٩٥

والأقوى أن العامد في التأخير إلى نصف الليل أيضاً كذلك _ أى يمتد وقته إلى الفجر _ وإن كان آثماً بالتأخير.

إلى الإتيان بالصلاه أو التأخير إلى الفجر، لأن الظاهر من النص والفتوى أن كل ما بين النصف والفجر وقت.

نعم الأفضل المبادره من باب أنه مسارعه واستباق، ولو دار الأمر بين التقديم على النصف اضطرارياً كأن يأتي بها بالترابيه أو بدون تسليم أو نحو ذلك، وبين التأخير عن النصف اختيارياً فالأقرب لدينا التأخير لما تقدم من أن ظاهر الأدله امتداد وقتها إلى الفجر، وإن كان الأحوط الجمع بين الأمرين، هذا فيما لم نقل بجواز الاضطراريه في أول الوقت كما تقدم في مسأله التيمم أول الوقت لمن يقدر على الماء آخر الوقت، وإلا لم يكن له وجه للاحتياط بالإتيان بعد نصف الليل ثانياً.

(والأقوى أن العامد في التأخير إلى نصف الليل أيضاً كذلك _ أى يمتد وقته إلى الفجر _) لأنه ظاهر روايات الامتداد إلى الفجر، كما لم نستبعده.

(وإن كان آثماً بالتأخير) جمعاً بين الروايات الداله على امتداد وقتها إلى الفجر، وبين الروايات الداله على انتهاء الوقت بنصف الليل، والجمع بذلك إنما هو بقريته ما دل على الإثم _ فيكون حال المقام حال الترتب الأصولي، عند القائل به _ وما دل على الإثم هو ما دل على دعاء الملك على من لم يصل إلى نصف الليل، وما دل على لزوم أن يستغفر وأن يصوم غداً عقوبه وغيرها، كما تقدم.

لكنك قد عرفت أن الظاهر منها أنها للكراهه لشيوع أمثال هذه التعبيرات في أبواب المكروهات، كما سبق بيانه.

لكن الأحوط أن لا ينوى الأداء والقضاء، بل الأولى ذلك في المضطر أيضاً، وما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح.

(لكن الأحوط) في المؤخر عمداً (أن لا ينوى الأداء والقضاء) لاحتمال انتهاء الوقت بنصف الليل (بل الأولى ذلك في المضطر أيضاً) حيث قد عرفت أن جمعاً من الفقهاء _ بل المشهور منهم _ لم يقولوا بامتداد وقتها للمضطر إلى الفجر، فيحتمل أن يكون قضاءً بالنسبة إلى بعد النصف ولو للمضطر.

(وما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح) أما أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني المعترض في الأفق في مقابل الفجر الكاذب الذي يظهر قبل فجر الصادق كذب السرحان عمودياً في الأفق، فلا خلاف فيه ولا إشكال، بل عليه الإجماعات المتواتره، بل هو ضروري المذهب، ويدل عليه متواتر الروايات:

كما رواه زواره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «وقت صلاة الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس».(١)

وفي مكاتبه أبي الحسن إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) وفي باب وقت صلاة الصبح: «الفجر يرحمك الله تعالى هو الخيط الأبيض المعترض ليس هو الأبيض صعداً فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تتبينه».(٢)

وفي روايه إسحاق، عن الصادق (عليه السلام): «أخبرني عن أفضل المواقيت

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٢ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٤

فى صلاة الفجر؟ قال (عليه السلام): مع طلوع الفجر، إن الله تعالى يقول: وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً^(١). يعنى صلاة الفجر يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار، فإذا صلى العبد صلاه الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين تثبته ملائكة الليل وملائكة النهار». ^(٢)

وما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل صلى الفجر حين طلوع الفجر؟ فقال: «لا بأس». ^(٣)

ومرسله الهدايه: قال الصادق (عليه السلام) حين سئل عن وقت الصبح؟ فقال: «حين يعترض الفجر ويضىء حسناً». ^(٤) إلى غيرها من الروايات الكثيره.

وأما أن آخر الوقت هو طلوع الشمس المحقق بطلوع جزء منها، فهو المشهور، بل عليه شهره عظيمه كما فى الجواهر، وفى المستند أنه الموافق للمعظم، بل عن السرائر والغنيه الإجماع عليه، إلا أن هناك قولاً آخر بأن آخر الوقت للمختار ظهور الحمرة المشرقيه، أو الأسفار _ على خلاف بينهم _ وإنما يجوز إلى طلوع الشمس بالنسبه إلى المضطر، وذلك حملاً للمطلقات على المقيدات، كصحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «وقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت لمن شغل أو نسى أو نام». ^(٥)

ص: ٩٨

١- سورة الفجر: الآيه ٧٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٤ _ الباب ٢٨ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥١ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٤

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٢

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٥١ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ١

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لكل صلاة وقتان وأول الوقتين أفضلهما، ووقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سهى أو نام». (١)

ورواه يزيد بن خليفة: «وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء». (٢)

وموثقه عمار: في الرجل إذا غلبه عيناه أو عاقه أمر أن يصلى المكتوبه من الفجر ما بين أن يطلع الفجر إلى أن يطلع الشمس، وذلك في المكتوبه خاصه، فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته». (٣)

والرضوى: «وآخر وقت الفجر أن تبدو الحمره من أفق الغرب»، (٤) وقد رخص للليل والمسافر والمضطر إلى قبل طلوع الشمس». (٥) وقريب منه المروى عن الدعائم. (٦)

لكن هذه الروايات لا تقاوم روايات المشهور الصريحه الدلاله التي لا بد معها من حمل هذه على مراتب الفضل، كقول الباقر (عليه السلام) في خبر زراره: «وقت صلاة الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس». (٧)

وخبر عبيد: «ولا تفوت صلاة الفجر حين تطلع الشمس». (٨)

ص: ٩٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥١ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥١ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٦ _ الباب ١٥٠ في وقت صلاة الفجر ح ١١

٤- فقه الرضا: ص ٢ س ٢٨

٥- فقه الرضا: ص ٧ س ٢٢

٦- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٩ في ذكر مواقيت الصلاة

٧- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٢ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٦

٨- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٢ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٨

وروايه الأصغ: «من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداه تامه». (١) وقريب منها روايه عمار. (٢)

وروايه الفقيه، عن الإمام الحسن (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفيها: «وأما صلاة الفجر فإن الشمس إذا طلعت تطلع على قرني شيطان فأمرني ربي عز وجل أن أصلي قبل طلوع الشمس صلاة الغداه، وقبل أن يسجد لها الكافر». (٣) إلى غيرها.

هذا بالإضافة إلى عدم دلالة الروايات التي استدلوا بها لمكان كلمه «لاينبغي» في الصحيحتين، وفي قوله (عليه السلام): «ولكنه وقت من شغل» مثله في روايات الظهريين والمغربيين كقولهم (عليهم السلام): «وليس لأحد أن يجعل آخر الوقت وقتاً، وإنما جعل آخر الوقت للمريض والمعتل والمسافر». (٤)

وروايه يزيد في صدد بيان الفضل في وقت الإتيان حيث يستحب تأخير الصبح قليلاً عن الفجر (٥) كما سيأتي.

والموثقه في صدد بيان أنه لو أدرك ركعه صحت صلاته، والرضوى والدعائم بالإضافة إلى ضعفهما سنداً لأبد من حملهما على الفضل بقريته ما سبق.

ص: ١٠٠

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٥ _ الباب ١٥٠ في وقت صلاة الفجر ح ١٠

٢- الاستبصار: ص ٢٧٦ _ الباب ١٥٠ في وقت صلاة الفجر ح ١١

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٣٧ _ الباب ٣١ في عله وجوب خمس صلوات ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٨٩ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٣

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١١٤ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٢

نعم لا إشكال في كراهه التأخير لجمله من الروايات العامه،(١) مثل: «آخر الوقت عند الله»، والخاصه كما تقدم بعضها.

ومثل روايه أبي بصير المكفوف قال: سألت أبا عبد الله عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان الفجر كالقبطيه البيضاء». قلت: فمتى تحل الصلاه؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان كذلك». فقلت: ألسْتُ في وقت من تلك الساعه إلى أن تطلع الشمس؟ فقال (عليه السلام): «إنما نعدّها صلاه الصبيان» ثم قال: «إنه لم يكن يحمل الرجل أن يصلى في المسجد ثم يرجع فينبه أهله وصبياناه». (٢)

وفى خبر آخر عنه مثله، إلى أن قال: قلت: فلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال (عليه السلام): «هيهات أن يذهب بك، تلك صلاه الصبيان» (٣).

أما روايه الزهري: «ملعون ملعون من آخر الغداه إلى أن تنقضى النجوم» (٤)، فلا يمكن الاستدلال بها لاحتمال كونها في قبال أبي الخطاب، كما تقدم في مسأله صلاه العشاء.

(ووقت الجمعه من الزوال) بلا- إشكال ولا- خلاف معلوم، بل ادعى على ذلك الإجماع في الخلاف والروض وشرح القواعد وغيرهم، خلافاً لما حكاه الخلاف عن بعض أصحابنا، وعزاه إلى السيد أيضاً من جواز فعلها عند قيام الشمس، وهذا القول إن ثبت فهو شاذ، فقد قال الحلبي (٥) بعد نقل هذه النسبه عن الشيخ: ولعل شيخنا

ص: ١٠١

١- صحيح الترمذى: ج ١ ص ٢٨٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٥ _ الباب ٢٨ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ١٩٢ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١٨

٥- السرائر: ص ٢٤ س ٣٠

ووقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص.

سمعه من المرتضى مشافهه، فإن الموجود في مصنفات السيد موافق للمشهور.

أقول: ويدل على مذهب المشهور متواتر الروايات، كصحاح على وابن أبي عمير و الفضيل و زرارته والحلبى وابن سنان ومرسلى الفقيه وموثقتى سماعه والسباطى وروايه المعرى وغيرهما، وفي روايه إسماعيل بن عبد الخالق، عن الصادق (عليه السلام) فى الجمعة: «وإياك أن تصلى قبل الزوال فوالله ما أبالى بعد العصر صليتها أو قبل الزوال»^(١)، ولم يظهر وجهه للسيد _ على تقدير قوله بذلك _ إلا _ المطلقات الواجب تقييدها، وإلا روايات عاميه لا حجه فيها، وسيأتى الكلام فى تفصيل الروايات فى هذه المسأله فى باب صلاه الجمعة إن شاء الله تعالى.

(الى أن يصير الظل مثل الشاخص) بمعنى أن يصير الظل الحادث _ سواء بعد عدمه أو بعد انتهاء قصره _ بقدره، وهذا هو المشهور، بل عن المنتهى الإجماع عليه، وهذا أحد الأقوال فى المسأله.

القول الثانى: مضى مقدار الأذان والخطبتين والركعتين من الزوال، أى يجب التلبس بالأمر المذكوره بعد الزوال فوراً عرفياً، وإن تفاوت آخره بالنسبه إلى بطئ القراءة وسرعتها واختصار الخطبه والسوره والقنوت والأذكار وتطويلها، وهذا هو المحكى عن ابن زهره والحلبى وظاهر المقنعه والإصباح والمهذب، ومال إليه جمع من المتأخرين، بل عن الغنيه الإجماع عليه.

الثالث: امتداد وقتها كامتداد وقت الظهر، كما عن الحلّى والدروس والبيان

ص: ١٠٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٠ _ الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة ح ١٨

ومحتمل كلام المبسوط، واستدل له بتحقيق البدليه وأصالة بقاء الوقت، وفيها نظر واضح لعدم مجال لهما بعد الأدله الآتية.

الرابع: امتداد وقتها إلى القدمين كما عن بعض متأخري الأخباريين، وذلك لما دل على أن وقت الجمعة هو وقت الظهر، بضميمه ما دل على أن وقت الظهر القدمان، وفيه: ما سيأتي من أن الأدله توجب حمل أمثال هذه الروايه على بعض المحامل، وإذ سقط هذان القولان لم يبق إلا القولان الأولان، وقد استدل لكل واحد منهما بجمله من الروايات، فاللازم ترجيح أحدهما على الأخرى، فنقول: قد استدل للقول الأول بجمله من الأدله، وإن قال المسالك والروض والذخيره إن مستند هذا القول غير واضح، وقال الروضه: إنه لا شاهد له، على ما حكى عنهم.

الأول: الشهره المحققه المستفاد منها أنه كذا تلقى عن المعصومين (عليهم السلام).

الثاني: الإجماع الذى ادعاه المنتهى.

الثالث: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلها فى هذا الوقت.

الرابع: الأخبار التى دلت على أنها مضيقة، بضميمه ما دل على أن وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر سائر الأيام، لأن نهايه أول وقت الظهر إنما هو المثل، فغايه ما يؤخر المتنفل الظهر أن يؤخرها عن المثل فى الغالب، فإذا جعل ما بعد المثل وقت العصر دل على انتهاء وقت الجمعة حينئذ.

هذا وقد أشكل على كل هذه الأمور:

أما الأول: فبأن الشهره لا توجب كشف رأى المعصوم (عليه السلام) وإنما هى السيره.

وأما الثاني: فبأنه كيف يمكن دعوى الإجماع والحال أنه ذهب إلى خلاف ذلك جمع من أعظم القدماء.

وأما الثالث: فبأنه لم يقدّم دليل على أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلي في هذا الوقت مطلقاً حتى يكون كله وقتاً.

وأما الرابع: فبأن التضييق لا يدل على المثل، وكون وقت العصر يوم الجمعة هو وقت الظهر لسائر الأيام، لا يدل على امتداد الجمعة إلى المثل، لاختلاف الأخبار في قدر وقت الظهر في سائر الأيام.

أقول: لكن الظاهر تمامية الدليل الرابع، ويؤيده الدليلان الأولان، وذلك لأنه ورد في وقت الظهر سائر الأيام تحديداً مختلفه كما سيأتي، أكثرها أنها تشرع بعد المثل، فإذا ضم ذلك إلى أن وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر سائر الأيام دل على أن وقت العصر أوقات مختلفه ذات مراتب في الفضل، آخرها أن يشرع بها بعد المثل، كما كان يشرع بالظهر في سائر الأيام بعد المثل، ويستفاد عرفاً من ذلك أن وقت الجمعة إلى المثل، لأن المستفاد من أدله الظهرين امتداد وقت الظهر إلى وقت العصر فكما يمتد وقت الظهر إلى أول وقت العصر كذلك يمتد وقت الجمعة إلى أول وقت العصر الذي هو بعد المثل.

والحاصل: إن ضميمه دليلي كون الظهر بعد المثل، وكون عصر الجمعة وقت الظهر سائر الأيام، إلى الملازمه العرفيه بين شروع العصر وانتهاء الظهر، تعطى أن وقت صلاه الجمعة إلى المثل.

أما دليل كون الظهر بعد المثل فهو موثق زارره، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر في القيظ فلم يجنبني، فلما كان بعد ذلك قال لعمر بن

سعيد بن هلال: «إن زرارہ سألني عن وقت الظهر في القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك، فقرأه مني السلام وقل له: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، وإذا كان ظلك مثلك فصل العصر». (١)

أقول: لعل الإمام لم يجبه لتقيه ونحوها، وكون ذلك في القيظ، لأن القيظ في المدينة، فيعدم فيه الظل حسب الحس، وإن لم يكن يندم واقعاً في غالب الأيام.

وأما دليل كون عصر الجمعة وقت ظهر سائر الأيام فهو صحيح الفضلاء، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن من الأشياء أشياء موسعه وأشياء مضيقه، فالصلاة مما وسع فيه تقدم مره وتؤخر أخرى، والجمعة مما ضيق فيها، فإن وقتها يوم الجمعة ساعه تزول، ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها» (٢)، ومثلها غيرها.

وأما الملازمه فبالإضافة إلى أنها عرفيه، يدل عليها ما رواه السرائر عنهم (عليهم السلام): «لا يخرج وقت صلاه ما لم يدخل وقت أخرى». (٣) كما سيأتي المختار في باب الجمعة إن شاء الله تعالى.

أما غير المشهور _ وهو القول الثاني _ فقد استدلوا لمقالهم، بعده أمور:

الأول: إجماع الغنيه، وفيه: المنع كبرى وصغرى.

الثاني: قاعده الاشتغال، وفيه: إنها لا مجال لها بعد وجود الأدله الاجتهاديه.

الثالث: طوائف من الروايات:

الأولى: ما دل على تضييقها، كصحيحه ابن أبي عمير، عن الصلاه يوم الجمعة؟

ص: ١٠٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٥ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٥ ص ١٧ _ الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة ح ١

٣- السرائر: ص ٤٠ س ٢٠

فقال (عليه السلام): «نزل بها جبرئيل مضيقة إذا زالت الشمس فصلها».(١) والتضييق لا- يكون إلا- مع مساواه الوقت للفعل، بالإضافة إلى لفظه «الفاء» الداله على الترتيب بدون تراخ، ومثل هذه الصحيحه غيرها مما اشتمل على لفظ التضييق أو «الفاء». ويرد عليه: إن الضيق في لسان الروايات لم يعلم أن المراد به هو الضيق في لسان الفقهاء والأصوليين، بل ظاهره أنه مثل ما يرد في العرف واللغه من كونه أمراً إضافياً، ويدل على ذلك ما ورد من لفظ «الضيق» في روايات الأوقات مثل ما ورد من أن وقت صلاه المغرب مضيق(٢) مع وضوح أن وقتها من الغروب إلى غروب الحمرة، ومثله غيره، هذا بالإضافة إلى أن بعض روايات المقام شامله لظهر يوم الجمعة، مع وضوح أن ظهرها ليس إلا كأظهر سائر الأيام في امتداده إلى المثل.

وأما تضييقه بـ «الفاء» فلا نسلم أنها للترتيب باتصال مطلقاً، خصوصاً وأن المقام في قبال اتساع الظهر في سائر الأيام، فهو مثل إذا ضربك زيد فاضربه، وإذا انتهت عده المرأه فزوجها، إلى غير ذلك.

الثانيه: ما دل على توقيتها، مثل ما ورد أن وقت الجمعة ساعه تزول الشمس(٣)، وفيه: إنه لا- شك في أن الزوال وقت الجمعة، وإنما الكلام في أنه هل ينتهى وقتها إلى المثل أو أقل من ذلك، فهو مثل قولهم: وقت الظهر الزوال(٤)، ووقت المغرب

ص: ١٠٦

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ٤٢٠ _ باب وقت صلاه الجمعة ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٧ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ٥ _ الباب ٨ من أبواب صلاه الجمعة ح ١٤
 - ٤- كالمروى في الوسائل: ج ٣ ص ١٠٨ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٩

الغروب،(١) ويؤيده ما ذكرنا اقترانها بالظهر في بعض الروايات:

كمرسله النهايه: «وقت صلاة الجمعة ساعه تزول الشمس، ووقتها في السفر والحضر واحد وهو من المضيق».(٢) مع وضوح أن وقت الظهر في السفر _ إذلا جمعه في السفر _ ليس محدوداً بأول الزوال.

الثالثه: ما دل على أن للجمعه وقتاً واحداً بتقريب أنه لو زاد وقتها عن أدائها لم يكن لها وقت واحد، بل وقتان أولهما أفضلها، وفيه: إن الظاهر من هذه الروايه أن ليس للجمعه وقتان وقت فضيله ووقت أجزاء كسائر الصلوات، لا أن وقتها ضيق، ويدل عليه روايه إسماعيل: «جعل الله لكل صلاة وقتين إلا الجمعة في السفر والحضر، فإنه قال: وقتها إذا زالت الشمس».(٣)

الرابعه: ما دل على أن وقتها شراك أو نصف، مع وضوح أن هذا المقدار يسع الأداء تقريباً، وفيه: إن الظاهر أن الشراك أول الوقت لو وضوح أنه لم يعلم الزوال قبل ذلك، بل هذا هو الظاهر من صحيحه زراره أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلى الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك.(٤)

ومما ذكرناه تعرف وجه الاستدلال والرد في جمله أخرى من الروايات بهذه المضامين، ويؤيد ما اخترناه ما ورد في مرسله النهايه: أول وقت الجمعة ساعه تزول الشمس إلى أن يمضى ساعه(٥)، فإن الساعه العرفيه _ التي هي قطعه من الزمان تطول

ص: ١٠٧

- ١- كالمروى في الوسائل: ج ٣ ص ١٣٠ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٦
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ١٩ _ الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة ح ١٢
- ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٢٠ _ الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة ح ١٢
- ٤- الوسائل: ج ٥ ص ١٨ _ الباب ٨ من أبواب صلاة الجمعة ح ٤
- ٥- وفي مصباح المتهجد: ص ٣٢٤ عن حريز عن زراره

فإن آخرها عن ذلك مضى وقته ووجب عليه الإتيان بالظهر.

ووقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام _ أو بعد الانتهاء _ مثل الشاخص.

ووقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين على المشهور

وتقصر _ لا ضيق فيها، بل طبيعه التوسعه فى الأمور الشرعيه التى هى محل ابتلاء العامه تؤيد المشهور أيضا.

(فإن آخرها عن ذلك مضى وقته، ووجب الإتيان بالظهر) كما هو المشهور بل لم أجد فيه خلافاً، وذلك لأنه مقتضى التوقيت بعد عدم شمول دليل القضاء، لورود الروايات الصحيحه بذلك، وفى بعضها: «فإن فاتته الصلاه فلم يدركها فليصل أربعاً» (١). لكن هذا إنما يتم فيما إذا خرج الوقت ببقاء أربع ركعات إلى غروب الشمس، عند من يرى امتداد وقت الجمعة بامتداد الظهر، كما هو واضح، ولو أدرك ركعه من الوقت فالظاهر وجوب الجمعة لعمومات "من أدرك" وخصوص بعض الروايات الوارده فى إدراك ركعه من الجمعة، وسيأتى تفصيل الكلام فى كل هذه الأمور فى مبحث صلاه الجمعة إن شاء الله تعالى.

(ووقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام) سواء فى أفق الاستواء أو الآفاق التى تقع بين الاستواء وبين منطقه البروج، فإن فى كل من هذه الآفاق ينعدم الظل حقيقه أو حساً يوماً أو أياماً.

(أو بعد الانتهاء) كما فى سائر الآفاق، والآفاق الأولى فى غير أيام الانعدام (مثل الشاخص).

(ووقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين على المشهور)

ص: ١٠٨

ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما

كالمحققين والعلامة والشهيد وغيرهم.

(ولكن لا- يبعد أن يكون) وقت فضيله لكليهما (من الزوال إليهما) اي إلى المثليين، فوقت فضيله الظهر من الزوال إلى المثل، ووقت فضيله العصر من الزوال _ بعد أداء الظهر _ إلى المثليين، قال في محكى المدارك: ويستفاد من روايه ذريح وغيرها أنه لا يستحب تأخير العصر عن الظهر إلا بمقدار ما يصلى النافله، ويؤيده الروايات المستفيضه الداله على أفضليه أول الوقت، إلى أن قال: وذهب جمع من الأصحاب إلى استحباب تأخير العصر إلى أن يخرج وقت فضيله الظهر وهو المثل أو الأقدام، وممن صرح بذلك المفيد فى المقنعه، إلى أن قال: إن أكثر الروايات يقتضى استحباب المبادره بالعصر عقيب نافلتها من غير اعتبار للأقدام والأذرع(١١)، انتهى كلام المدارك.

أقول: فالمشهور يذهبون إلى أن للظهر وقت فضيله، ووقت الإجزاء بعد وقت الفضيله، وللعصر وقت فضيله، ووقتا إجزاء، أحدهما قبل وقت فضيله العصر، وثانيهما بعد فضيله وقت العصر، وغير المشهور يذهبون إلى أن للعصر وقت فضيله ووقت إجزاء واحد هو بعد وقت الفضيله، لأنهم يرون أن فضيله العصر تكون بعد فضيله الظهر مباشره.

هذا، ثم إن الفقهاء اختلفوا فى أول وقت الفضيله، كما اختلفوا فى آخر وقت الفضيله، أما بالنسبه إلى الأول، فقد قال بعضهم بأن أول وقت الفضيله أول الزوال، وقال بعضهم بأن أول وقت الفضيله بعد النافله ونحوها، وهذا بالنسبه إلى الظهر،

ص: ١٠٩

١- المدارك: ص ١١٧ السطر ما قبل الأخير

وبالنسبة إلى العصر، فقد قال بعضهم بأن أول وقت الفضيله بعد الانتهاء من الظهر، وقال بعضهم بأنه بعد انتهاء من وقت الظهر ومن نافله العصر سواء تنفل أم لا، وقال بعضهم بأنه إن تنفل العصر فوقت فضيله العصر بعد نافله العصر، وإن لم يتنفل كان وقت فضيله العصر بعد انتهاء الظهر مباشره، وقال بعضهم بأن وقت فضيله العصر بعد القدمين والمثل ونحوهما، فلا فضيله للعصر قبل ذلك، فهذه أربعه أقوال فى وقت فضيله العصر.

وأما بالنسبه إلى آخر وقت الفضيله فيه أقوال أيضا، فبعضهم ذهب إلى أنه قدما للظهر وأربعه أقدام للعصر، وبعضهم ذهب إلى أنه أربعه أقدام للظهر ولا آخر لوقت فضيله العصر، وبعضهم ذهب إلى التحديد بالمثل للظهر والمثلين للعصر، وبعضهم ذهب إلى انتهاء فضيله الظهر بإتيانها بعد نافلتها وانتهاء فضيله العصر بإتيانها بعد نافلتها _ بأن يأتى بنافلتها بعد انتهاء الظهر مباشره، إلى غير ذلك من الأقوال.

والروايات الواردة فى باب الفضيله أولا وآخراً مختلفه جداً أكثر من اختلاف الأقوال، والظاهر عندى أن وقت الفضيله، أولاً من أول الزوال للظهر، ومن بعد أربع ركعات للعصر سواء أتى بالنافله أولا، وإنما النافله تراحم وقت فضيله الفريضة لفضل فى النافله من قبيل المستحبات المتراحمه، ثم يمتد وقت الفضيله بمعنى أنه كلما كان إتيانه بهما أقرب إلى الزوال كان أفضل.

وأما وقت الفضيله آخراً، فالظاهر أنه ليس أكثر من القامه والقامتين وإن كان كلما كان أقرب إلى أول الوقت بعد القامه والقامتين يكون أفضل من باب أنه مسارعه واستباق، وما ذكرناه ينحل إلى أربعه أمور:

الأول: أن أول وقت الفضيله للظهر أول الزوال، وأول وقت الفضيله للعصر

بعد الظهر مباشرة، ويدل عليه من الأدلة العامه ما دل على المسارعه والاستباق إلى الخير، كقوله تعالى: (وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) (١)، (وَفَاسْتَسْقُوا الْخَيْرَاتِ) (٢).

ومن الأدلة الخاصه: ما رواه الفقيه والتهذيب والاستبصار عن الباقر (عليه السلام) قال: «أول الوقت زوال الشمس وهو وقت الله الأول وهو أفضلهما». (٣)

ورواها الهدايه عن الصادق (عليه السلام) بحذف «وهو أفضلهما». (٤)

وما رواه الكافي والتهذيب والسرائر، عن الباقر (عليه السلام) قال: اعلم أن أول الوقت أبدأً أفضل فعجل الخير ما استطعت، وأحب الأعمال إلى الله عزوجل ما داوم العبد عليه وإن قل. (٥)

وما رواه الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام): «والصلاه في أول الوقت أفضل». (٦)

وما رواه إبراهيم قال: كنت يوماً بمشهد الرضا (عليه السلام) بخراسان فألححت على الرضا (عليه السلام) في طلبتي منه فخرج يستقبل بعض الطالبين وجاء وقت الصلاه

ص: ١١١

١- سورة آل عمران: الآية ١٣٣

٢- سورة البقره: الآية ١٤٨

٣- التهذيب: ج ٢ ص ١٨ _ الباب ٤ في أوقات الصلاه ح ١. الاستبصار: ج ١ ص ٢٤٦ _ الباب ١٤٧ في أول وقت الظهر والعصر ح ٧. الفقيه: ج ١ ص ٤٠ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاه ح ٥ في المطبوع عن الصادق (ع)

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٥ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ذيل ح ٢

٥- الكافي: ج ٣ ص ٢٧٤ _ باب المواقيت ح ٨. التهذيب: ج ٢ ص ٤١ _ الباب ٤ في أوقات الصلاه ح ٨١. السرائر: ص ٤٨٠ س ٧

٦- الوسائل: ج ٣ ص ٩٠ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٨

إلى أن قال: فقال (عليه السلام): «إذن فقلت ننتظر لعل يلحق بنا بعض أصحابنا، فقال: غفر الله لك لا تؤخرن صلاه عن أول وقتها إلى آخر وقتها من غير عله، أبدأ بأول الوقت فإنه أفضل فأذنت وصلينا». (١)

وما رواه الخصال في حديث شرائع الدين: «والصلاه يستحب في أول الأوقات». (٢)

وروايه زراره قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أصلحك الله وقت كل صلاه أول الوقت أفضل أو وسطه أو آخره؟ فقال: «أوله، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: إن الله عز وجل يحب من الخير ما يعجل». (٣)

وما رواه حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في أخباره عن لقمان قال: «وإذا جاء وقت الصلاه فلا تؤخرها لشيء، صلها واسترح منها فإنها دين» (٤) قال في الوسائل في ذيل هذا الحديث: روى ابن طاووس بمعناه عدة أحاديث.

وما رواه زراره قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «أحب الوقت إلى الله عز وجل أوله، حين يدخل وقت الصلاه فصل الفريضة فإن لم تفعل فإنك في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس». (٥)

وما رواه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا دخل وقت الصلاه فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال فما أحب أن يصعد عمل أول من

ص: ١١٢

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ١٢٤ _ الباب ٢ من أبواب المواقيت ح ١٧

٢- الخصال: ص ٦٠٣ _ أبواب المائة فما فوق ح ٩

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٨٩ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٢

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٦٩ _ الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات ح ٢٦

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٨٧ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ٥

عملى ولا يكتب فى الصحيفه أحد أول منى». (١١)

وما رواه سعد بن سعد قال: قال الرضا (عليه السلام): «يا فلان إذا دخل الوقت عليك فصلها فإنك لا تدرى ما يكون». (٢)

وعن الرضوى (عليه السلام): «ما يأمن أحدكم الحدثان فى ترك الصلاة وقد دخل وقتها وهو فارغ». (٣)

وقد روى الهدايه مثله عن الصادق (عليه السلام). (٤)

وما رواه يونس، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن قول الله تعالى: (الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) (٥) هى وسوسه الشيطان؟ فقال: «لا، كل أحد يصيبه هذا ولكن أن يغفلها ويدع أن يصلى فى أول وقتها». (٦)

وقد روى مجمع البيان، عن الباقرين (عليهما السلام) فى قوله تعالى: (رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ) (٧) أنهم قوم إذا حضرت الصلاة تركوا التجاره وانطلقوا إلى الصلاة وهم أعظم أجراً ممن يتجر. (٨) إلى غيرها من الروايات الكثيره التى هى بهذه المضامين

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٨٧ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٨٧ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٢ س ١٢

٤- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥١ س ٣١

٥- سوره الماعون: الآيه ٥

٦- مجمع البيان: المجلد السادس، ج ٣٠ ص ٢٤٩

٧- سوره النور: الآيه ٣٦

٨- مجمع البيان: المجلد الخامس، ج ١٨ ص ٥١

الظاهره أو الصريحه فى الابتداء بالفريضة فى أول وقتها، ومن المعلوم أن وقت الظهرين هو أول الزوال إلا أن هذه قبل هذه، وفى نفس هذه الروايات قرائن على أن المراد الابتداء بالفريضة لا بنافلتها.

الثانى: من الأمور التى ذكرناها أن النافله قبل الظهرين لها فضل، لكنه من باب التراحم، ويدل على ذلك ما تقدم فى سؤال الراوى عن الإمام (عليه السلام) عن بلوغ أخبار متعارضه فى تحديد الوقت بأنه جاء منكم القدمان وأربعة اقدام والمثل والمثلان والذراع والذراعان؟ فكتب (عليه السلام): «لا القدم ولا القدمان.. إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وبين يديها سبحة فإن شئت طولت وإن شئت قصرت، ثم صل الظهر فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبحة ثمان ركعات، فإن شئت طولت وإن شئت قصرت، ثم صل العصر». (١)

وكذا ما ورد من قوله (عليه السلام): «أتدرى لم أخرج الفريضة عن أول الزوال؟» قال: لا، قال (عليه السلام): «بصلاه الأوابين».

وروايه أبى بصير: ذكر أبو عبد الله (عليه السلام) أول الوقت وفضله، فقلت: كيف أصنع بالثمان ركعات؟ قال (عليه السلام): «خفف ما استطعت». (٢) إلى غيرها.

فإن الجمع بين هذه الروايات والروايات السابقه تعطى تراحم الفريضة والنافله فى أول الوقت، وإن كان الظاهر أفضليه الإسراع بالفريضة لقوه دلالة الروايات السابقه فى مضمونها، فالنافله أضعف المتراحمين وإذا أرادها أتى بها

ص: ١١٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٨ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٨٨ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ٩

مخففه ما استطاع، ففي صحيح زراره قال أبو جعفر (عليه السلام): «اعلم أن أول الوقت أبداً أفضل فعجل الخير ما استطعت». (١)

الثالث: من الأمور التي ذكرناها امتداد وقت الفضيله، وذلك لأن المسارعه والاستباق وبعض الروايات السابقه تدل على الأفضل فالأفضل، فإذا لم يصل عند الزوال صلى بعده بدقيقه ثم بدقيقتين ثم بثلاث دقائق وهكذا، وهذا جار إلى المثليين كما هو جار إلى آخر الوقت، خصوصاً بعد اطراد العله من أنه ما يأمن أحدكم الحدثان، ونحوه.

الرابع: من الأمور التي ذكرناها أن آخر وقت الفضيله الموقته _ في قبال الفضيله المطلقه من باب المسارعه _ هو القامتان، وذلك لأنه مقتضى الجمع بين الروايات المتعدده المحدوده للفضيله بالقدم والذراع والقامه ونحوها، وحيث إن هناك جمعاً صناعياً لا مجال لما ذكره البحار وأيده الحدائق من حمل أخبار المثل والمثليين على التقيه، فقد ورد في التحديد أخبار مختلفه.

الأول: التحديد بالناقله كما تقدم بعض رواياتها.

الثاني: التحديد بالقدمين والأربعه أقدام، كصحيح الفضلاء: «وقت الظهر بعد الزوال قدما، ووقت العصر بعد ذلك قدما» (٢)، وفي معناه روايه الذراع والذراعين إذ كل قدم نصف ذراع، كروايه عبيد: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل وقت الظهر؟ قال (عليه السلام): «ذراع بعد الزوال». قلت: في الشتاء والصيف سواء؟ قال (عليه السلام): «نعم». (٣)

ص: ١١٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٨٨ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٢ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١ و ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٧ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٥

الثالث: التحديد بالصلاه بعد الذراع والذراعين، كصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام)، وفيه: «إن حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قامه، وكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر، ثم قال: اتدرى لم جعل الذراع والذراعين؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال (عليه السلام): لمكان النافله». ((١)) الحديث.

الرابع: التحديد بثلثي القامه، كروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «الصلاه فى الحضر ثمان ركعات إذا زالت الشمس ما بينك وبين أن يذهب ثلثا القامه، فإذا ذهب ثلثا القامه بدأت بالفريضة». ((٢))

الخامس: التحديد بالقدم، كروايه ذريح: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) أناس وأنا حاضر، إلى أن قال: فقال بعض القوم: إنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين، والعصر على أربعة أقدام؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «النصف من ذلك أحب إلى». ((٣))

السادس: التحديد بالذراع فى الظهر وشطره فى العصر، كروايه يعقوب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن صلاه الظهر؟ فقال: «إذا كان الفىء ذراعاً». قلت: ذراعاً من أى شىء؟ قال: «ذراعاً من فيئك». قلت: فالعصر؟ قال: «الشطر من ذلك». قلت: هذا شبر؟ قال (عليه السلام): «وليس شبر كثيراً». ((٤))

ص: ١١٤

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٣ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٣ و ٤
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٧ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٣
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٧ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٢
 - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٦ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٨

السابع: التحديد بالقامه، كصحيح البيهقي، سألته عن وقت الظهر والعصر؟ فكتب: «قامه للظهر وقامه للعصر». (١)

الثامن: جعل أول وقت الظهر بعد القامه، وأول وقت العصر بعد القامتين / كموثق معاويه عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أتى جبرئيل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمواقيت الصلاه فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر»، إلى أن قال: «ثم أتاه في اليوم الثاني حين زاد في الظل قامه فأمره فصلى الظهر ثم أتاه حين زاد في الظل قامتان فأمره فصلى العصر». (٢)

التاسع: التحديد لآخر وقت العصر بسته أقدام، كموثق سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «العصر على ذراعين، فمن تركها حين يصير ستة أقدام فذلك المضيع». (٣)

العاشر: التحديد لآخر وقت العصر بسته ونصف، كخبر سليمان بن جعفر: قال الفقيه (عليه السلام): «آخر وقت العصر ستة أقدام ونصف». (٤) إلى غيرها من التحديدات التي يجدها المتتبع في كتب الأخبار والاستدلال، وقد جمع بعض بينها بحملها على التقية لأجل الاختلاف بين الشيعة، حيث قال (عليه السلام): «أنا خالفت بينهم» (٥)، أو بحملها على التقية لموافقه العامه، قال في المستند: وكما يمكن حملها على ذلك _ اختلاف وقت

ص: ١١٧

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٥ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٢
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٥ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١١١ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١١١ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٥- عده الأصول: ج ١ ص ٣٤٣

ووقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق، أى الحمرة المغربيه.

الفضيله _ يمكن الحمل على التقيه أيضا (١)، أو بحملها على إرادته الإبراد فى الصيف، أو بحملها على التأخير لأجل جمع الناس فى صلاه الجماعه، أو بحملها على إرادته التيقن من دخول الوقت، أو بحملها على مراتب الفضل، أو بحملها على جهات ثانويه، أو جهات شخصيه كخصوصيه فى الراوى، أو غير ذلك مما لا- داعى إلى نقله، فمن أراد التفصيل فليراجع إلى المفصلات.

(ووقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق، أى الحمرة المغربيه) على المشهور، ويدل عليه الأخبار الداله على توقيت المغرب بذلك بعد حملها على الاستحباب، بقرينه الروايات الداله على امتدادها إلى نصف الليل، مما يوجب حمل تلك الأخبار على الفضل، كصحيحه زواره: «الفضيل ووقت فوتها سقوط الشفق». (٢)

وروايه ابن مهران: «غير أن وقت المغرب ضيق، وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصيرها إلى البياض فى أفق الغرب». (٣)

وموثقه إسماعيل: عن وقت المغرب؟ قال: «ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق». (٤)

وروايه زواره: «آخر وقت المغرب إياب الشفق فإذا آب دخل وقت العشاء». (٥)

ص: ١١٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٣٥ س ٣٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٧ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٧ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٩ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ١٤

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١١٤ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٣

ووقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل فيكون لها وقتا إجزاء قبل ذهاب الشفق، وبعد الثلث إلى النصف.

إلى غيرها مما تقدم الكلام فيه في وقت المغرب، بل اللازم القول بمراتب الفضل في المغرب أيضا إلى ربع الليل وثلث الليل ونصف الليل _ إن قيل بامتداد وقتها إلى الفجر _ لورود الروايات بكل ذلك، كما تقدم، مما يجب حملها على مراتب الفضل، بل الظاهر أنه كلما كان أقرب إلى الغروب كان أفضل، لأنه مسارعه إلى الخير واستباق إلى المغفرة.

ولا يخفى أن المغرب يكون بسقوط القرص المعلوم بذهاب الحمرة المشرقيه عن طرف الرأس، ثم تظهر حمرة في طرف المغرب تبقى أقل من ساعه وهى المسماه بالحمرة المغربيه، وبعد ذلك يظهر بياض، ثم يغيب البياض عكس وقت الطلوع حيث يظهر أولاً بياض ثم حمرة ثم طلوع الشمس، والمراد من الروايات بالشفق هى الحمرة المغربيه كما صرح بذلك صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) متى تجب العتمه؟ فقال (عليه السلام): «إذا غاب الشفق، والشفق الحمرة». (١)

ومن الواضح أن وقت العشاء يبدأ حين ينتهى وقت المغرب.

(ووقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل، فيكون لها وقتا إجزاء قبل ذهاب الشفق) بعد انتهاء المغرب، لأن مقدار المغرب خاص المغرب كمات قدم فى أدله الاختصاص (وبعد الثلث إلى النصف) وذلك للجمع بين أدله أربعة:

الأول: أن دخول وقت المغرب موجب للصلاطين، كما فى بعض الروايات المتقدمه.

ص: ١١٩

ووقت فضيله الصبح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمره فى المشرق.

الثانى: إن وقت العشاء عند غيوبه الشفق، كصحيح الحلبى المتقدم.

الثالث: إن آخر وقت العشاء ثلث الليل، كما تقدم.

الرابع: إن آخر وقت العشاءين نصف الليل، كما تقدم أيضا فى باب المواقيت، فإن اللازم حمل ما دل على أن مبدء العشاء بعد سقوط السقوط وأن آخره الثلث على الفضل، جمعاً بين الأدله، فىكون ما قبل ذلك وما بعده وقت الأجزاء، ولو قيل بامتداد وقت العشاء إلى الفجر، فىكون وقت الفضيله إلى النصف، وفىكون إلى الثلث أفضل منه إلى النصف.

هذا، ولكن تعرف مما سبق فى باب فضيله الظهر وإجزائه أن اللازم القول هنا بأن فضل العشاء من بعد المغرب مباشرة، لإطلاق جملة من الروايات السابقه حول التعجيل فى إتيان الصلاه مطلقا، ويحمل ما دل على ابتداء وقت العشاء بسقوط الشفق على بعض المحامل التى حمل عليها ما دل على أن وقت الظهر بعد القدمين والقامه وما أشبهه، وفىكون كلما كان أقرب إلى أول الوقت أفضل لدليل المسارعه، وفىكون ما دل على نافله المغرب من باب المزاحمه بين فضيله العشاء وبين فضيله نافله المغرب، ولا يبعد هنا أيضا أفضليه تقدم العشاء على النافله، على تأمل.

نعم، بعد ثلث فىكون وقت أجزاء لما دل على تحديد العشاء بذلك الوقت، مع فضيله التقديم مهما أمكن إلى الثلث، لدليل المسارعه والاستباق.

(ووقت فضيله الصبح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمره فى المشرق) أما أن وقت الفضيله يبدأ بطلوع الفجر فقد اختلفوا فيه بين قولين:

الأول: إنه بابتداء الفجر.

والثاني: إنه بعد الفجر بقليل حتى يضيء أطراف الأفق حسناً، وذلك لاختلاف الروايات.

استدل للقول الأول بالإطلاقات الدلالة على المسارعة إلى الخير والاستباق إلى المغفرة، وبالأخبار الدالة على التعجيل بالصلاة مطلقاً كما تقدم بعضها في مبحث الظهرين، وبالأخبار الدالة على التعجيل في صلاة الصبح خاصة، ففي صحيح إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر؟ فقال (عليه السلام): «مع طلوع الفجر»^(١)، والمروى في مجالس الشيخ: أن أبا عبد الله (عليه السلام) كان يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو وقبل أن يستعرض، وكان يقول: وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً^(٢)، إن ملائكة الليل يصعد وملائكة النهار ينزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن يشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي». ^(٣)

ومرسله النهايه: عن صلاة الفجر لم يجهر فيها بالقراءة وهي من صلاة النهار، وإنما الجهر في صلاة الليل؟ فقال (عليه السلام): «لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يغلس بها يقربها من الليل». ^(٤)

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٤ _ الباب ٢٨ من أبواب المواقيت ح ١

٢- سورة الإسراء: الآية ٧٨

٣- أمالي الطوسي: ص ٧٠٤ مجلس ١٧ ذى القعدة ٤٥٧

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٤ _ الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٣

وعن الذكري: «إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلي الصبح فينصرفن النساء منهن أو هن متعلقات بمروطهن لا يعرفن من الغلس». (١)

وعن زريق قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو، وقبل أن يستعرض، وكان يقول: «وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا، إن ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي». (٢) إلى غير ذلك، بل وهو الظاهر من قوله تعالى: وقرآن الفجر حيث إن ظاهره أن القرآن عند الفجر.

استدل للقول الثاني: بجملة من الروايات، مثل ما رواه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي ركعتي الصبح وهى الفجر إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً». (٣)

ومرسله الفقيه: روى أن وقت الغداة إذا اعترض الفجر فأضاء حسناً. (٤)

وما رواه القمي، عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «صل صلاة الغداة إذا طلع الفجر وأضاء حسناً». (٥)

وعن الهداية: عن الصادق (عليه السلام) حين سئل عن وقت الصبح؟ فقال: «حين يعترض الفجر ويضيء حسناً». (٦) إلى غيرها.

ص: ١٢٢

١- الذكري: ص ١٢١ _ السطر الأخير

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٥ _ الباب ٢٨ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٤ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٥

٤- الفقيه: ج ١ ص ٣١٧ _ الباب ٧٧ في معرفة الصبح ح ٢

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٣

٦- الجوامع الفقهية، كتاب الهداية: ص ٥١ س ٣٤

بل وقد يستفاد من قوله تعالى: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) (١) مع وضوح أن التبين إنما يكون بعد الفجر، وينسحب حكم الصيام إلى الصلاة بالأدلة الدالة على اتحاد الوقتين.

هذا ولكن الظاهر أنه بابتداء الفجر كما ذهب إليه الأولون حيث إن أدلتهم نص بينما أدله القول الثانى ظاهر حيث إن من المحتمل فيها أن يكون المراد فى قبال أن لا يصلى مع الشك فى الوقت، وأن المراد بالإضاءة حسناً وما أشبهه الفجر الصادق لا بعد الفجر بشىء، ولذا فاللازم حمل الظاهر على النص.

وأما أن آخر وقت الفضيله حدوث الحمره فهو مشهور، ويدل عليه ما فى فقه الرضا (عليه السلام) قال: «وأول وقت الفجر اعتراض الفجر فى أفق المشرق وهو بياض كيباض النهار، وآخر وقت الفجر أن تبدو الحمره فى أفق المغرب». (٢) وفى مكان آخر منه: «ووقت الصبح طلوع الفجر المعترض إلى أن تبدو الحمره». (٣)

وعن الدعائم قال: رويانا عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «أول وقت صلاه الفجر اعتراض الفجر فى أفق المشرق، وآخر وقتها أن يحمر أفق المغرب، وذلك قبل أن يبدو قرن الشمس من أفق المشرق بشىء، ولا ينبغى تأخيرها إلى هذا الوقت إلا لعذر أو لعله، وأول الوقت أفضل». (٤)

بل يدل عليه ما فى روايه ابن سنان: «ووقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر

ص: ١٢٣

١- سورة البقره: الآيه ١٨٧

٢- فقه الرضا: ص ٢ س ٢٧

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ٢٢

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٩ _ فى ذكر مواقيت الصلاه

إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً»^(١).

ورواه يزيد بن خليفة: «وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء»^(٢).

وفي خبر آخر: «إن جبرئيل (عليه السلام) أتى بالوقت الثاني حين أسفرت الأرض»^(٣).

وفي روايه معاويه: «ثم أتاه حين نور الصبح»^(٤).

وقد صرح غير واحد، كما نقله عنهم مفتاح الكرامه، بأن المراد بالأسفار فى الكتاب والأخبار ظهور الحمرة، لكن مع ذلك أشكل المستمسك فى كون آخر وقت الفضيله ظهور الحمرة، قال: التحديد بالحمرة لم يعثر على نص فيه، ثم ذكر بعض الروايات ولم يذكر الرضوى والدعائم، ثم قال: وهذه العناوين لا تخلو من إجمال فى نفسها فضلا عن ملازمتها لحدوث الحمرة المشرقيه، إلى أن قال: فالعمده فى ذلك ظهور الإجماع عليه،^(٥) انتهى.

أقول: أولاً لا نسلم إجمال العبارات المذكوره.

وثانياً: يكفى دليلاً على ذلك الرضوى والدعائم بعد استنادهما بالشهره، ثم لا يخفى أنه كلما كان الصبح أقرب إلى الفجر كان أفضل لأنه مساره واستباق، ولبعض العلل المتقدمه بأنه لا يدرى ماذا يحدث، وغير ذلك.

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥١ _ الباب ٢٦ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٤ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٩ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ١٤

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٩ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ٨

٥- المستمسك: ج ٥ ص ٦٤

اشاره

مسأله _ ١ _ يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً في أرض مسطحه بعد انعدامه، كما في البلدان التي تمر الشمس على سمت الرأس، كمكه في بعض الأوقات، أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان، ومكه في غالب الأوقات

(مسأله _ ١ _ يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً لا مائلاً (في أرض مسطحه) لا مائله (بعد انعدامه، كما في البلدان التي تمر الشمس على سمت الرأس كمكه في بعض الأوقات) في السنه يومان حقيقه، وأيام آخر طرفا اليومان حساً. (أو زيادته بعد انتهاء نقصانه، كما في غالب البلدان) التي كانت أبعد عن خط منطقه البروج.

(ومكه في غالب الأوقات). لا يخفى أن الآفاق على قسمين:

آفاق معتدله أو شبه معتدله، كآفاق بلادنا.

وآفاق رحويه وشبه رحويه، كآفاق القطبين وما جاورهما، فالكلام في المقام في أمرين:

الأول: في الآفاق الأولى، فنقول: إن الشمس إذا طلعت من المشرق وقع لكل شيء قائم على سطح الأرض على زوايا قوائم ظل طويل إلى جهه المغرب، ثم لا يزال ينقص الظل كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ الشمس دائره نصف النهار، ودائره نصف النهار هي دائره موهومه من شمال الأفق إلى جنوبه تقسم الأرض نصفين تقاطع دائره المشرق والمغرب التي تمر بنقطتي المشرق والمغرب، على زوايا قوائم، ومن المعلوم أن هاتين الدائرتين أي دائره نصف النهار ودائره المشرق والمغرب تتعددان حسب كل أفق أفق، فكل أفق له دائره نصف نهار ودائره مشرق ومغرب،

تقسمان الأفق أربعة أقسام متساوية، ولذا تختلف الآفاق في الظهر وغيره، فإذا بلغت الشمس دائره نصف النهار فهو على قسمين:

الأول: أن يكون الأفق خارجاً عن مقدار ميل منطقه البروج، وهى دائره تدور فيها الشمس دائماً، وهى ودائره معدل النهار كحلقتين أدخل أحدهما فى الأخرى بحيث كان لهما موضعاً تقاطع، وموضعاً نهايه البعد، ونهايه البعد بينهما ما يقارب ثلاثاً وعشرين درجه، فيما لو قسم السماء ثلاثمائة وستين درجه، فيكون بين الدائرتين _ أى منطقه البروج ومعدل النهار _ أربع نقاط، نقطتان متلاقيان، ونقطتان إحداهما تبعد عن الأخرى غايه البعد، فإحدى نقطتى التلاقى، هو أول الربيع والأخرى هو أول الخريف، وإحدى نقطتى التباعد هو أول الصيف والأخرى هو أول الشتاء، فإذا كان بعد البلد عن دائره معدل النهار أكثر من ثلاث وعشرين درجه، لا ينعدم فيه الظل أصلاً، بل يبقى وقت الظهر من الظل شىء يختلف زيادهً ونقصاناً بقرب الشمس إلى البلد وبعدها عنه، فإذا كان البلد بعد الميل الجنوبى، وصل قصر الظل إلى غايته عند نقطه الميل الجنوبى، ووصل طول الظل إلى غايته عند نقطه الميل الشمالى، وبين الأمرين يكون الظل طويلاً تاره، كلما اقتربت الشمس إلى نقطه الميل الشمالى، وقصيراً أخرى كلما اقتربت الشمس إلى نقطه الميل الجنوبى، وعكس ذلك يكون إذا كان البلد بعد الميل الشمالى، فإذا انتهى الظل إلى غايه قصره عند الزوال فى أى مكان كان الشمس من دائره الميل، كان ذلك أول وقت الظهر، لأنه علامه أنه دخلت الشمس فى دائره نصف النهار للبلد، ويتبين ذلك بزياده الظل، والظاهر أنه تصح الصلاه بمجرد الدخول أى دخول الشمس دائره نصف النهار لصدق الدلك، وإن لم يكن يظهر ذلك للحس إلا بعد الزوال، أى خروج

كل جرم الشمس عن دائره نصف النهار، وفي هذه الآفاق لاينعدم الظل أصلاً.

الثانى: أن يكون الأفق داخلاً فى مقدار الميل، وله صورتان:

الأولى: أن يكون مسامتاً للميل، وفى هذا البلد ينعدم الظل فيه يوماً واحداً فقط، حيث تصل الشمس إلى هذه النقطة، فإن كان البلد جنوبياً انعدم الظل يوم تكون الشمس فى آخر الميل الجنوبى، ويكون الظل أطول قدره يوم تكون الشمس فى آخر الميل الشمالى، ويكون الأمر بالعكس إذا كان البلد شمالياً، فإن انعدام الظل يوم تكون الشمس فى آخر الميل الشمالى، ويكون أطول قدر من الظل يوم تكون الشمس فى آخر الميل الجنوبى، أما فى سائر الأيام فدائماً يكون الظل شمالياً أو جنوبياً.

الثانيه: أن يكون البلد قبل آخر الميل، وفى هذا البلد ينعدم الظل يومين فقط، وهما يوم وصول الشمس إلى مسامته البلد، حين ميلها إلى آخر الميل ذهاباً ورجوعاً، لكن بشرط أن يكون ميل الشمس إلى جهه ميل البلد إن كان البلد جنوبياً انعدم الظل فى ميل الشمس الجنوبى، وإن كان البلد شمالياً انعدم الظل فى ميل الشمس الشمالى.

أما فى سائر الأيام _ غير اليومين _ فيبقى للظل بقيه تزيد وتنقص، كما أن البقيه قد تكون جنوبيه وقد تكون شماليه، من غير فرق فى ذلك بين أن يكون البلد فى شمال معدل النهار أو فى جنوبه، إذ بعد انعدام الظل، يكون الظل فى الأيام الأخر مخالفاً فى اتجاهه مع الظل فى الأيام السابقه على الانعدام، وهذا كله

ص: ١٢٧

واضح لا غبار عليه، هذا تمام الكلام فى الآفاق المعتدله وشبه المعتدله.

أما الآفاق الرحويه وشبه الرحويه، فإذا كان للشمس فيها طلوع وغروب يومى، فاللازم أن يلاحظ نصف النهار فيها مهما كان النهار قصيراً أو طويلاً، ويلزم لحاظ موازين الآفاق المعتدله فيها بالنسبه إلى الصبح والمغرب.

وأما إذا لم يكن للشمس فيها طلوع وغروب يومى، بل كانت الشمس فوق الأفق أياماً فمرور الشمس بدائره نصف النهار يكون فى كل أربع وعشرين ساعه مرتين، ويكون المكلف مخيراً فى أن يجعل أيهما وقت الظهر لعدم دليل على الترجيح وعدم دليل عدم وجوب تكرار الصلاه فى كلا المرورين، لانصراف دليل وجوب الصلاه عند دلوك الشمس إلى الآفاق المتعارفه، ولما دل على أنه لا-صلاه مرتين فى كل وقت من الأوقات، ويكون وقت الصبح والمغربين قياساً على وقت الظهر، هذا فيما إذا كانت الشمس فوق، أما إذا كانت تحت الأفق، فهل المعيار الزوال تحت الأفق، أو الآفاق المعتدله القريبه، أو أفق مكه والمدينه، أو باختيار المكلف فى أن يصلى كل أربع وعشرين ساعه خمس مرات، احتمالات.

ينفى الأول انصراف الأدله عن الزوال تحت الأرض. والرابع: أنه خلاف الاحتياط، فيبقى الوسطان، ولا يبعد التخيير بينهما، لأنه لا مرجح بعد شمول إطلاقات الأدله لهذا الإنسان فى وجوب الصلوات والصيام عليه، كما أن عاده المرأه، والعهده، وما أشبه يكون تابعاً أيضاً لذلك، وإن كان الأمر فيهما أسهل، ومحل المسأله مكان آخر.

ثم إنه قد وردت روايات حول هذه العلامه بحيث تشملها وتشمل بعض العلامات الأخر.

فعن سماعه، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك متى وقت الصلاه؟ فأقبل يلتفت يمينا وشمالاً كأنه يطلب شيئاً، فلما رأيت ذلك تناولت عوداً فقلت هذا تطلب؟ قال: «نعم»، فأخذ العود ونصبه بحيال الشمس، ثم قال: «إن الشمس إذا طلعت كان الفيء طويلاً ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فإذا زالت زاد، فإذا استبنت الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع وصلّ العصر». ((١))

وما رواه علي بن أبي حمزه قال: ذكر عند أبي عبد الله (عليه السلام) زوال الشمس؟ قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «تأخذون عوداً طوله ثلاثه أشبار وإن زاد فهو أبين فيقام فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل، فإذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت». ((٢))

وروايه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «تبيان زوال الشمس أن تأخذ عوداً طوله ذراع وأربع أصابع فليجعل أربع أصابع في الأرض، فإذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس وتفتح أبواب السماء وتهب الرياح وتقضى الحوائج العظام». ((٣))

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «أول وقت صلاه الظهر زوال الشمس، وعلامه زوال الشمس أن ينصب شيء له فيء في موضع معتدل مستوفى أول النهار فيكون ظلّه ممتداً إلى جهه المغرب ويتعاهد فلا يزال الظل يتقلص وينقص

ص: ١٢٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١١٩ _ الباب ١١ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٠ _ الباب ١١ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٤٥ _ الباب ٣٣ في معرفه زوال الشمس ح ٢

ويعرف أيضا بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب، وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى

حتى يقف وذلك حين تكون الشمس في وسط الفلك ما بين المشرق والمغرب من الفلك ثم تزول وتسير ما شاء الله والظل قائم لا تتبين حركته ثم يتحرك إلى الزيادة فإذا علمت حركته فذلك أول وقت الظهر». (١)

(ويعرف أيضا بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب) كما ذكره غير واحد، وذلك تبعاً لبعض الروايات كالذى رواه أبو إسحاق الهمداني عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث: «فإن رجلاً سأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن أوقات الصلاة، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): أتأني جبرئيل فأراني وقت الصلاة حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن» الحديث. (٢)

وفى روايه الأصمغ قوله (عليه السلام): «وإذا كان الشتاء حين تزول الشمس من الفلك ذلك حين تكون على حاجبك الأيمن». (٣)

أقول: ووجهه واضح، فإن من يكون مواجهاً لنقطه الجنوب في المدينة، والعراق في الكوفة ونحوها تكون دائره نصف النهار مسامته لما بين حاجبيه، فإذا مالت الشمس من الدائره إلى المغرب فيكون قد مالت إلى الحاجب الأيمن بعد أن كانت قبل الظهر على الحاجب الأيسر.

(وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى) فإن الحس لا يقوى على إدراك أول الوقت

ص: ١٣٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٧ _ في ذكر مواقيت الصلاة

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٨ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ١٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٧ _ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ٢

بالضبط، بل يدرك ذلك بعد مده من الزوال، ولذا يكون ذلك تقريباً بالنسبة إلى مقام الإثبات، أما إذا قيل بأنه علامه مطلق العراق كما وقع في كلام بعض، فالتقريبه إنما تكون في مقام الثبوت بالنسبة إلى أكثر بلاد العراق لانحراف أكثر بلدان العراق عن نقطه الجنوب إلى المغرب، فميل الشمس إلى الحاجب الأيمن دليل على تحقق الزوال قبل ذلك بزمان قليل أو زمان كثير.

ثم لا يخفى أنه من هذه العلامه يعرف كيفيه استخراج الظهر في سائر الآفاق، لمن كان عارفاً بالفلك، إذ كما أن من كان في الشمال إذا واجه الجنوب يكون الزوال عنده بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن كذلك يكون من في الجنوب إذا واجه الشمال يكون الزوال عنده بميل الشمس إلى الحاجب الأيسر، وكذلك يعرف في جملة من الآفاق الجنوبيه والشماليه، أما من كان في طرف المشرق أو في طرف المغرب، بأن كانت نقطه المشرق أو نقطه المغرب بين عينيه فلا دلاله له على الزوال، إذ الشمس بين عينيه قبل الزوال وبعده سواء كان في طرف المغرب أو في طرف المشرق.

نعم من في طرف المشرق تكون الشمس بين عينيه إذا رفع رأسه إلى السماء، أو يقال: تكون الشمس في قفاه قبل الظهر وبعده، كما أنه يعرف من هذه العلامه أيضاً وقت المغرب والصبح فيمن يعرف المقدار الزماني بين الظهر والمغرب، وبين الظهر والصبح، أو بين المغرب والصبح.

هذا كله فيمن كان في السطح الظاهر من الأرض، أي البلد الذي كان في سطح الأرض الذي فيه الكعبه، أما من كان في السطح المقابل لسطح الكعبه فيمكن له أيضاً أن يحدد الظهر من ميل الشمس بنفس الكيفيه المذكوره.

ويعرف أيضا بالدائرة الهنديه

(ويعرف أيضاً بالدائرة الهنديه) وكيفيتها أن تأخذ سطحاً مستويّاً من خشب أو فلز أو نحوهما أو تسطح الأرض بحيث يكون السطح مستويّاً، ثم تأخذ البركار وترسم على السطح دائره وتنصب على مركزها مقياساً مخروطاً محدد الرأس يكون بمقدار ثلث قطر الدائرة تقريباً، وكل هذه القيود الثلاثه: المخروط، والمحدود، والثلث إنما هو على الأفضل، وإلا فلا شيء منها شرط في ذلك، نعم لا بد وأن لا يكون المقياس طويلاً بحيث يبقى وقت الزوال رأس ظلّه خارجاً عن الدائرة، فلا يعرف الزوال به، فإذا نصبنا المقياس نصبا مستقيماً، حدث عن جوانبه أربع زوايا قوائم متساويه، بخلاف ما إذا كان السطح أعوج أو كان المقياس مائلاً، فالزوايا تكون حاده ومنفرجه، وعلامه استقامه المقياس أن يقدر ما بين رأس المقياس وبين محيط الدائرة من ثلاثه مواضع، فإن تساوت الأبعاد فهو عمود، فإذا طلعت الشمس حدث لذلك المقياس ظل طويل إلى طرف المغرب، ثم لا يزال ينقص حتى يدخل رأس الظل الدائرة فتعلم علامه لموضع دخوله فيها، وبعد ذلك بمدّه يأخذ الظل في الزيادة، حتى يخرج رأس الظل عن الدائرة فتعلم علامه لموضع خروجه منها، والأفضل أن يجعل كل من العلامتين مركز قوس من دائره تدار في الدائرة فتقاطع القوسان، وبذلك يسهل إخراج خط من القاعده إلى المحيط يكون ذلك الخط في منتصف العلامتين بالدقه، فإذا أخرجت هذا الخط فهو مسامت لخط نصف النهار، ففي أى وقت أردت معرفه الظهر نظرت إلى ظل المقياس، فإذا مال عن الطرف الأيسر إلى الطرف الأيمن كان دليلاً على أنه زالت الشمس، وقد ذكر الشيخ البهائي (١)

ص: ١٣٢

وهى أضبط وأمتن، ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه.

«ره» إن هذه علامه تقريبيه لا تحقيقيه، لأن مدار الشمس يختلف عند شروقها عن مدارها عند غروبها فى أغلب الأزمان، وهذا المقدار وإن كان يسيراً جداً لكنه يخرج الدائره عن كونها علامه حقيقيه دقيقه.

ثم لا- يخفى أن الدائره إنما يحتاج إليها لتعيين وقتى الدخول والخروج، فمن الممكن الاستغناء عنها بتعيينهما بالساعه بأن يعلم رأس الظل قبل ساعه من الظهر وبعد ساعه من الظهر ثم ينصى ما بين العلامتين، كما أنه يمكن فى يومى الاعتدالين عدم انتظار خروج الظل، بل يعلم موضع الدخول ثم يخط منه إلى القاعده خطأً مستقيماً فإنه خط المشرق والمغرب فإذا أكمل الخط إلى ذلك الجانب من الدائره وأقيم عليه خط آخر يقطعه بزوايا قوائم كان ذلك الخط الثانى هو خط نصف النهار، وكذلك إذا علم موضع الخروج فقط، وهناك صور أخرى كلها تعلم من الدائره الهنديه لا حاجه إلى الإطاله بذكرها.

(وهى أضبط وأمتن) كما عرفت وإن لم يكن دقيقاً كما تقدم عن البهائى «ره».

ثم إن هناك طريقاً آخر أبسط من الدائره الهنديه، ويفيد فائدتها، وهو أن تسوى الأرض وينصب عليها مقياس معتدل ويرسم خط فى ظل المقياس حين طول الشمس وحين غروبها _ أو قبل الظهر بساعه وبعد الظهر بساعه مثلاً _ ويُنصف الخطان بخط مستقيم بحيث يحدث زوايا قوائم أو منفرجه أو حاده، فإن ذلك الخط هو خط الشمال والجنوب، ويسامت نصف النهار، كما هو واضح.

(ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه) لا إشكال ولا خلاف من أحد فى أن أول وقت المغرب هو غروب الشمس، لكنهم اختلفوا فيما به يعرف الغروب. فهل هو غيوبه الشمس عن الأنظار تحت الأفق، أو أنه لا يحصل بذلك، بل يحصل بما

تكون علامته ذهاب الحمرة المشرقيه من قمه الرأس، ويكون الفارق بين الوقتين مقدار عشر دقائق تقريباً، ذهب إلى كل من القولين جماعه، فالقول الأول ذهب إليه جماعه، قال في المستند: فالأقوى الموافق للمحكي عن الإسكافي والعلل والهدايه والفقيه والمبسوط والناصریات أنه عباره عن غيوبه الشمس عن الأنظار تحت الأفق، وهو محتمل كلام الميافارقيات والديلمى والقاضى، ومال إليه المحقق الأردبیلی وشيخنا البهائى، واختاره صاحب المعالم فى اثنى عشریه، وقواه فى المدارك والبحار، والكفایه والمفاتیح ووالدى العلامه «قده»، ونسبه فى المعتمد إلى أكثر الطبقة الثالثه (١)، انتهى.

أما القول الثانى: فقد نسبه جماعه إلى الأكثر، كما فى المدارك وغيره، ونسبه آخرون إلى المشهور، بل إلى الشهره العظیمه، بل قال فى المعتبر: إن عليه عمل الأصحاب (٢)، وعن السرائر دعوى الإجماع عليه، بل قال بعض إنه من شعار الشيعة الذى يعرفون به فى كل الأدوار والأكوار، وفى المقام طوائف أربع من الأخبار:

الأولى: ما تدل على أن وقت المغرب هو الغروب.

والثانيه: ما تدل على أن وقته هو استتار القرص عن النظر فيما إذا لم يكن حجاب.

والثالثه: ما تدل على أنه ذهاب الحمرة.

والرابعه: ما تدل على أنه استتار القرص، ولو كان بسبب الحجاب بحيث

ص: ١٣٤

١- المستند: ج ١ ص ٢٣٦ س ٢٠

٢- المعتبر: ص ١٤٠ س ٢٤

لو اطلع على جبل أبي قبيس لرآه، كما فى بعض الأخبار. ومن الواضح أنه ليس بين الطوائف الثلاث الأولى تعارض، لأن الغروب الذى يكون علامته ذهاب الحمرة هو من مراتب الغروب، فهو مثل ما إذا قال: إذا جاء زيد فافعل كذا، ثم قال مره أخرى: إذا جاء زيد مع خدمه، فإن الدليل الثانى يضيق الدليل الأول ويكون له بمنزله المقيد، فإذا جمع بين الأدله الثلاثه كان بمنزله أن يقول: إذا استتر القرص بأن غرب وذهب الحمرة دخل وقت المغرب.

نعم المعارضه واقعته بين الرابعه والثالثه، لكن اللانزم أحد أمور: إما حمل الثالثه على الأفضليه، أو حمل الرابعه على التقيه، أو إسقاط الرابعه بالمعارضه مع كون معارضها مشهوراً فيعمل قاعده التعارض فى الباب، لكن موافقه الرابعه للعامه توجب سقوط أصاله عدم التقيه _ التى هى أصل عقلائى يعمل به ما لم تكن قرينه على خلافه _ وعليه فلا مجال لحمل الثالثه على الأفضليه كما لا يبقى مجال لإعمال قواعد المعارضه وإسقاط الرابعه بكونها مخالفاً للمشهور، وعليه فمقتضى القاعده هو قول المشهور الذى عليه المصنف، فالمهم بيان أخبار المقام التى هى كثيره جداً.

استدل للقول الأول: الذى هو اعتبار الغروب، بمتواتر الروايات:

كصحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها». (١)

وصحيح زراره، قال أبو جعفر (عليه السلام): «وقت المغرب إذا غاب القرص

ص: ١٣٥

فإن رأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئاً». (١)

وخبر جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا غاب القرص أفطر الصائم ودخل وقت الصلاة». (٢)

وصحيح داود بن فرقد: سمعت أبي يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) متى يدخل وقت المغرب؟ فقال: «إذا غاب كرسيتها». قلت: وما كرسيتها؟ قال (عليه السلام): «قرصها». قلت متى يغيب؟ قال (عليه السلام): «إذا نظرت إليه فلم تره». (٣)

ورواه إسماعيل بن الفضل: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى المغرب حين تغيب الشمس حيث يغيب حاجبها. (٤)

وخبر عمرو بن أبي نصر، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في المغرب: «إذا توارى القرص كان وقت الصلاة وأفطر». (٥)

وخبر الربيع ورفقائه قالوا: أقبلنا من مكة حتى إذا كنا بوادي الأخضر إذا نحن برجل يصلى ونحن ننظر إلى شعاع الشمس فوجدنا في أنفسنا فجعل يصلى ونحن ندعو عليه حتى صلى ركعه ونحن ندعو عليه، ونقول هذا من شباب أهل المدينة، فلما أتيناها فإذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) فنزلنا فصلينا معه وقد فاتتنا

ص: ١٣٦

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٠ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٧
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٠ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٠
- ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ١٧٥ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ذيل ح ٢٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٣ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٧
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٣ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٣٠

ركعه فلما قضينا الصلاة قمنا إليه فقلنا: جعلنا فداك هذه الساعة تصلى؟ فقال (عليه السلام): «إذا غابت الشمس دخل الوقت»^(١).

وصحيح الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى المغرب ويصلى معه حتى من الأنصار يقال لهم بنو سلمه منازلهم على نصف ميل فيصلون معه ثم ينصرفون إلى منازلهم وهم يرون موضع سهامهم»^(٢).

وروايه صفوان: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن معي شبه الكرس فأؤخر صلاة المغرب حتى غيبوبه الشفق ثم أصليها جميعاً يكون ذلك أوفق بي؟ فقال (عليه السلام): «إذا غاب القرص فصل المغرب فإنما أنت ومالك لله سبحانه»^(٣).

وروايه الشحام، قال رجل لأبي عبد الله (عليه السلام): أواخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال (عليه السلام): «خطايه أن جبرئيل نزل بها على محمد (صلى الله عليه وآله) حين سقط القرص»^(٤).

وصحيح ابن سنان: «وقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم»^(٥).

وروايه أبي بصير: «وقت المغرب حين تغيب الشمس»^(٦).

وروايه الفضل: «إنما جعلت الصلاة في هذه الأوقات ولم تقدم ولم تؤخر لأن

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٤٢ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ١٤

٣- قرب الإسناد: ص ٢٩

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٩ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ١٨

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٢ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٦

٦- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٣ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٨

الاقوات المشهوره المعلومه التى تعم أهل الأرض فيعرفها الجاهل والعالم أربعة: غروب الشمس مشهور معروف تجب عنده المغرب» (١١) إلى غيرها من الروايات.

لكن هذه الروايات بين ما لا دلالة لها، وبين ما لا يبقى على ظاهرها من أصله جهة الصدور فتحمل على التقيه للروايات الأخرى، وبين ما هي محكومه بالروايات الأخرى، فمثلاً- صحيح داود ظاهر في التقيه، وإلا فما هو سبب إلحاح الراوى مع وضوح كلام الإمام (عليه السلام) من أول الأمر، وكذا روايه إسماعيل لأن غيبوبه الشمس لا تحتاج إلى التفسير، مع أن ظاهرها أنه تصح الصلاة حين تغيب أول حاجب للشمس وهو خلاف الإجماع، وخبر الربيع ظاهر في التقيه بعد وضوح أن الإمام (عليه السلام) كان في تقيه من جهة الأحكام كما يكون الإنسان في حكومات الاستبداد في تقيه من جهة السياسه، وإلا فلا إشكال في أن التأخير كما قال (عليه السلام): «مسوا بالمغرب قليلاً» (٢) أفضل خصوصاً ورؤيه شعاع الشمس دليل على أنه (عليه السلام) كان يصلى والشمس لم تختفِ كاملاً، ويؤيد ذلك أنهم وجدوا عليه ما يؤيد أن الوقت عند الشيعة كان بعد المغرب لا بعد الغروب، وصحيح الخثعمى لا دلالة فيه، إذ نصف الميل ما يقارب ألف وخمسمائة ذراع، وبعد صلاة المغرب والمشى بهذا المقدار لا يوجب ظلمه الليل ومن شك فليجرب، وروايه الشحام لا- ربط لها بالمقام، لأنها عن التأخير إلى حد استبانة النجوم وهو بعد المغرب كثيراً، كما لا دلالة في صحيح ابن سنان، وكون وقت الغروب مشهوراً في روايه الفضل ليس معناه

ص: ١٣٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ١١٧ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ١١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٩ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٥

الصلاه أول الغروب، بل هو يلائم الصلاه بعده بقليل أيضا، هذا وربما نوقش في جميع هذه المناقشات، لكن الظاهر أن بعضها تام وإن كان في بعضها نظر، والعمده هو حكمه روايات المشهور عليها، بالإضافة إلى أنه لو وصل الأمر إلى مرتبه التعارض لزم تقديم روايات المشهور، لموافقته للشهره ومخالفتها للعامه مما يسقط أصاله عدم التقيه في روايات غير المشهور، كصحيح بريد عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب _ يعنى من المشرق _ فقد غابت من شرق الأرض وغربها».

(١)

ومن المعلوم أن الحمرة لا- تغيب عن المشرق إلا- بوصولها إلى قمه الرأس، والمراد بشرق الأرض وغربها: الأفق الذى يكون الإنسان فيه.

وروايه على بن أحمد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق وتدرى كيف ذلك؟» قلت: لا، قال: «لأن المشرق مظل على المغرب هكذا _ ودفع (عليه السلام) يمينه فوق يساره _ فإذا غابت ههنا ذهب الحمرة من هاهنا».

(٢)

والظاهر أن المراد ب- «مظل» أن الشمس ترى فى سماء المشرق إذا علا- الإنسان على مكان مرتفع لأنها لم تغرب عن الأفق القوسى، ولذا يجب التأخير حتى يحصل ذلك.

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٦ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٦ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٣

وروايه ابن أبي عمير، عمن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وقت سقوط القرص ووجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة وتتفقد الحمرة التي ترفع من المشرق، فإذا جازت قمه الرأس إلى ناحيه المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص».

(١)

وخبر أبان، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أى ساعه كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوتر؟ فقال (عليه السلام): «على مثل مغيب الشمس إلى صلاه المغرب».

(٢)

فإن ظاهره أن وقت الغروب غير وقت صلاه المغرب.

وصحيح بكر بن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): سأله سائل عن وقت المغرب؟ فقال: «إن الله تعالى يقول: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي) (٣) هذا أول الوقت، وآخر ذلك غيبوبه الشفق».

(٤)

ومن المعلوم: أن رؤيه الكوكب لا تكون غالباً إلا بعد ذهاب الحمرة، أما العيون القويه التي ترى الكوكب قبل ذلك فهي نادره.

وروايه شهاب، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا شهاب إنى أحب إذا صليت المغرب أن أرى فى السماء كوكباً».

(٥)

ص: ١٤٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٧ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٧ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٥
- ٣- سورة الأنعام: الآية ٧٦
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٧ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٨ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٩

فإنه لا إشكال في أن أول الوقت أفضل، فالتأخير لا يكون إلا للوجوب.

أما روايه صباح وأبى أسامه قالان: سألوا الشيخ (عليه السلام) عن المغرب، فقال بعضهم: جعلني الله فداك ننتظر حتى يطلع كوكب؟ فقال (عليه السلام): «خطابه أن جبرئيل نزل بها على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حين سقط القرص». (١)

فلا تصادم تينك الروايتين، إذ كان تأخير الراوى عن رأى أبى الخطاب القائل باشتباك النجوم، فالمراد تأخيرها إلى اشتباك النجوم.

وخبر محمد بن على، صحبت الرضا (عليه السلام) فى السفر، فرأيته يصلى المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق، يعنى السواد. (٢)

وخبر عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلى المغرب حين زالت الحمرة من مطلع الشمس فجعل هو الحمرة التى من قبل المغرب وكان يصلى حين يغيب الشفق». (٣)

ومكاتبه عبد الله بن وضاح إلى العبد الصالح (عليه السلام): يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً وتستتر عنا الشمس وترتفع فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذن أن نصلى وأفطر إن كنت صائماً أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التى فوق الجبل؟ فكتب إلى: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطه لدينك». (٤)

ص: ١٤١

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٩ _ الباب ١٨ من أبواب المواقيت ح ١٦
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٨ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٨
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٨ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٠
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٩ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٤

وليس المراد بالحائطه الاحتياط الاصطلاحي كما هو ظاهر.

وخبر جارود، قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «يا جارود ينصحون فلا يقبلون، وإذا سمعوا بشيء نادوا به، أو حدثوا بشيء إذ أعوه، قلت لهم: مساو بالمغرب قليلاً فتركوها حتى اشتبكت النجوم فأنا الآن أصليها إذا سقط القرص». (١)

فإن ظاهره أنه كان أمرهم بالاحتياط بعد المغرب فزادوا فى ذلك، فأخذ يصلى هو أول المغرب، وذلك لأن سقوط القرص نص فى الروايات السابقة بالمغرب.

وصحيح يعقوب بن شعيب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال لى: «مساو بالمغرب قليلاً، فإن الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا». (٢)

والظاهر أن الإمام أراد التقيه بذكر الحق فى ثوب عله أخرى، فلا منافاه بين هذا الحديث وبين روايه عبيد (٣) عن الصادق الذى ردع الإمام (عليه السلام) فيها ذلك الرجل الذى كان يمسى بالمغرب، معللاً بأن الشمس طالعه بعد على آخرين، فراجع.

وخبر محمد بن شريح، عن أبى عبد الله عليه السلام، سألته عن وقت المغرب؟ فقال (عليه السلام): «إذا تغيرت الحمره فى الأفق وذهبت الصفرة وقبل أن تشتبك النجوم». (٤)

ص: ١٤٢

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٩ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٥
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٩ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٣
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ٢٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٩ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٢

ومن المعلوم أن الحمرة إذا وصلت إلى قمه أخذ لونها بالانفتاح والتغير.

وموثقه يونس الواردة في الإفاضه من عرفات المحدوده بغروب الشمس: متى نفيض من عرفات؟ فقال (عليه السلام): «إذا ذهبت الحمرة من ههنا، وأشار بيده إلى المشرق». (١)

وفي روايه أخرى: متى الإفاضه من عرفات؟ قال: «إذا ذهبت الحمرة يعنى من الجانب الشرقى». (٢)

والرضوى: «أول وقت المغرب سقوط القرص، وعلامه سقوطه أن يسود أفق المشرق». (٣)

وفيه أيضا: «والدليل على غروب الشمس ذهاب الحمرة من جانب المشرق». (٤)

وفيه أيضا: «وقد كثرت الروايات في وقت المغرب وسقوط القرص والعمل في ذلك على سواد المشرق إلى حد الرأس». (٥)

وخبر الدعائم: روينا عن جعفر بن محمد، وعن آبائه (عليهم السلام): «إن أول وقت المغرب غياب الشمس وهو أن يتوارى القرص في أفق المغرب بغير مانع من حاجز يحجز دون الأفق من مثل جبل أو حائط _ إلى أن قال _ وعلامه سقوط القرص إن حال حائل دون الأفق أن يسود أفق المشرق كذلك قال جعفر بن محمد عليه السلام».

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٩ _ الباب ٢٢ من أبواب إحرام الحج ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٠ _ الباب ٢٢ من أبواب إحرام الحج ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٢ س ٢٦

٤- فقه الرضا: ص ٧ س ٢٣

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٨ _ في ذكر مواقيت الصلاة

عن سمت الرأس.

والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق، ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعه أول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب.

الى غيرها من الروايات الكثيره التي هي بهذه المضامين، وقد أطال الفقهاء الكلام حول دلاله روايات الطرفين وردھا والجمع بينها بما خرج بعض ذلك عن المتفاهم عرفاً أو القواعد الأصوليه في الجمع أو ما أشبهه، فمن شاء فليرجع إلى المفصلات.

ثم إن المعيار هو ذهاب الحمرة المشرقيه (عن سمت الرأس) كما في روايه ابن أبي عمير والرضوى، وهو الظاهر من سائر روايات المشهور.

(والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق) وذلك لاحتمال أن يكون المراد من جانب المشرق النصف الشرقي المقابل للنصف الغربي، فلا يكفي ذهابها عن سمت الرأس، وفي بعض الأخبار دلاله عليه، كمرسله ابن أشيم: «وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق».(1)

وفي موثقه يونس: «وأشار إلى المشرق». إلى غيرهما، ولذا قال في الجواهر: إن إرادته هذا المعنى ضروريه، لكن هذا الاحتياط غير لازم، لأن في دلاله الروايات على ذلك تأملاً ولو بقرينه فهم المشهور، بل ربما يقال إن قوله (عليه السلام) في خبر محمد بن شريح: «إذا تغيرت الحمرة» دلاله على المشهور، إذ بمجرد وصول الحمرة إلى

ص: ١٤٤

القمة يحدث التغيير فيكون هذا الخبر رافعاً لإجمال بعض الأخبار المحتمله للزوم زوالها عن تمام ربع الفلك، فتأمل.

(ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعه أول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب) لا ينبغي الإشكال في أن النهار عند العرف هو وقت الضوء ولو قبل طلوع الشمس، وأن الليل عندهم هو وقت عدم الضوء ولو بعد طلوع الفجر، ولذا إذا قال له جئني نهاراً أو ليلاً، ولم تكن قرينه، انصرف ما ذكرناه عن اللفظين، وكذلك بعد غروب الشمس، فإنه ما دام النور يسمى نهاراً، فإذا فقد النور سمي ليلاً، ولذا إذا جاء إنسان بعد غروب الشمس بلا فاصله، صح عرفاً أن يقال إنه جاء نهاراً، ولم يصح أن يقال إنه جاء ليلاً كما لا- ينبغي الإشكال في أن هناك مصاديق مشتبهه في أنه نهار أو ليل، في وقت شوب الظلام بالنور في الصبح والمغرب، كما في كل الألفاظ الواضحه مما له مصاديق مشكوكه كالماء وغيره، وإنما الكلام في أن الشارع لما حدد العشائين بنصف الليل هل أراد نصف ما بين الطلوع والغروب؟ أو نصف ما بين الغروب والفجر؟ وقد اختلف الفقهاء في ذلك فالأكثر على الثانى، وجماعه من الفقهاء على الأول، وكل طرف استدل بالكتاب والسنة وموارد الاستعمال، وقد أكثر المشهور من الآيات حتى أوصلوها إلى أكثر من عشرين، ومن الروايات حتى أوصلوها إلى أكثر من مائه، ومن أقوال اللغويين وموارد الاستعمالات، لكن الظاهر ضعف دلاله أكثر أدلتهم، لأنها موارد الاستعمالات، والاستعمال أعم من الحقيقه كما قرر في الأصول، كما أن غير المشهور أيضا استدلوا في جملة من استدلالهم بموارد الاستعمالات أيضاً، ويرد عليهم ذلك الإيراد أيضاً،

فبالإلزام أن نقول: إن محتملات نصف الليل تابعه لمحتملات بين الطلوعين وهي أربعة: كونه من الليل، أو من النهار، أو لا من الليل ولا- من النهار، أو بعضه من الليل وبعضه من النهار، لكن الاحتمالين الأخيرين لا- قائل بهما، وإن كان العرف أو بعض الروايات شاهده عليهما، فقد عرفت أن العرف يرى الاحتمال الرابع، وبعض الروايات يدل على الاحتمال الثالث.

كخبر أبان الثقفي: عن الساعه التي ليست من الليل ولا من النهار، فقال (عليه السلام): «ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس».

(١)

وخبر أبي هاشم الخادم، قلت لأبي الحسن الماضي (عليه السلام): لم جعلت صلاه الفريضة والسنه خمسين ركعه لا يزداد فيها ولا ينقص منها؟ قال (عليه السلام): «إن ساعات الليل اثنتا عشره ساعه، وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعه، وساعات النهار اثنتى عشره، فجعل لكل ساعتين ركعتين، وما بين غروب الشمس إلى سقوط القرص غسق» (٢). ومثلها غيرهما.

اما الاحتمالان الأولان، فالأقوى منهما خلاف المشهور لأمرين:

الأول: التبادر، فإنه كما يتبادر من لفظ نصف النهار نصف ما بين الشمس والغروب، كذلك يتبادر من نصف الليل نصف ما بين الغروب والطلوع، فالروايات المطلقة لحكم العشائين بنصف الليل لا بد وأن يراد بها هذا الوقت.

ص: ١٤٦

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٦ _ الباب ٤٩ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الخصال: ص ٤٨٨ _ باب الأثني عشر ح ٦٦

الثانى: ما رواه الصدوق فى الفقيه، عن عمر بن حنظله: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: زوال الشمس نعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل؟ فقال (عليه السلام): «الليل زوال كزوال الشمس»، قال: فبأى شىء نعرفه؟ قال (عليه السلام): «بالنجوم إذا انحدرت». (١)

وخبر أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «دلوك الشمس زوالها، وغسق الليل بمنزله الزوال من النهار». (٢)

أما المشهور: فقد استدلوا بأقوال جماعه من أهل اللغة، وبجمله من الآيات والروايات، وبقاعده الاحتياط، وأشكلوا على دليلي غير المشهور، وأما التبادر فقد منعه، وأما روايه الصدوق فبضعف السند وعدم الدلاله، إذ أن الليل زوالاً، لا يلزم كون الصلاه إلى الزوال، وكذلك روايه أبى بصير.

أقول: أما أقوال أهل اللغة فمضطربه، كما لا يخفى على من راجعها، وبينها تعارض مما يوجب التساقت أو التوقف، وأما قاعده الاحتياط فلا تصل النوبه له بعد وجود الدليل الاجتهادى.

وأما الآيات والروايات فهى لا تدل على أزيد من الاستعمال، والاستعمال أعم من الحقيقه، كما عرفت، بالإضافة إلى معارضته بالاستعمال على طبق غير المشهور أيضاً، وربما يقال إن بعضها تام الدلاله على الحقيقه، فهو أكثر من الاستعمال، مثل ما سأله يحيى بن أكثم القاضى، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام) عن صلاه الفجر

ص: ١٤٧

١- الفقيه: ج ١ ص ١٤٦ _ الباب ٣٥ فى معرفه زوال الليل ح ١

٢- الفقيه: ج ٣ ص ١٩٨ _ الباب ٥٥ من أبواب المواقيت ح ٢

لم يجهر فيها بالقراءة وهي من صلاة النهار وإنما يجهر في صلاة الليل؟ فقال (عليه السلام): «لأن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يغلس بها فقربها من الليل». (١)

ومثل ما ورد في وجه تسميه صلاة الوسطى بأنها وسطى بين صلاتين بالنهار. (٢)

وفيه أولاً: إن ذلك أيضاً لا يزيد على الاستعمال، وبين الطلوع تاره يطلق عليه النهار باعتبار ضياء بعضه، وتاره يطلق عليه الليل باعتبار ظلام بعضه، ولذا ورد أنه (صلى الله عليه وآله) كان يقول: «صلاة النهار عجماء» (٣) وأنه (صلى الله عليه وآله) كان يغلس بصلاة الفجر، وقال: «صلها بغبش» (٤)، والغلس والغبش ظلمه آخر الليل كما نص عليه بعض اللغويين (٥).

وثانياً: إنه على تقدير الدلالة ظاهر، وروايات غير المشهور نص، هذا وأما رد المشهور دليلى غير المشهور، فيرد على أول الردين: أن العرف شاهد بالتبادر المذكور، ويؤيده أنه إذا لم يرتبط بين الطلوع لا بالليل ولا بالنهار، في وقت إطلاق نصف النهار ونصف الليل، لزم أن لا يكون بين الطلوعين لا من النهار ولا من الليل، وقد عرفت بطلان هذا، كما يرد على ثاني الردين:

أولاً: بأن التزام الصدوق في أول الفقيه (٦) بأن لا يذكر فيه إلا ما هو حجه بينه

ص: ١٤٨

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٤٦٤ _ الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٣
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦ _ الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١
 - ٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٨٠ _ الباب ١٨ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١
 - ٤- البحار: ج ٨٠ ص ١٣٥
 - ٥- مجمع البحرين: ج ٤ ص ٩٠ وص ١٤٥. ولسان العرب: ج ٢ ص ٩٥٤ وص ١٠٠٥
 - ٦- الفقيه: ج ١ ص ٣ المقدمة

لكنه لا يخلو عن إشكال لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر، كما عليه جماعه. والأحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاة الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل.

وبين الله يكفى في الحجية ما لم يعلم الخلاف. كما ذكرناه مكرراً في هذا الشرح.

وثانياً: بأنه لا نسلم عدم الدلالة، إذ الظاهر من سؤال الراوى أنه كان يريد معرفه نصف الليل المترتب عليه الأحكام الشرعيه، ومنه يعرف وجه دلاله روايه أبى بصير، هذا مجمل الكلام فى نصف الليل، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى المفصلات، خصوصاً كتاب الجواهر الذى تكلم فى المسأله بما أدى حقها على ما هو عادته (قدس الله سره) فى أغلب المسائل فجزاه الله عن الإسلام وأهله خيراً.

(لكنه لا- يخلو عن إشكال، لاحتمال أن يكون نصف) الليل (ما بين الغروب وطلوع الفجر) فيكون أقل من الأول (كما عليه جماعه) بل قد تقدم أنه هو المشهور.

(والأحوط مراعاة الاحتياط هنا) فى صلاة العشاءين المحدوده بنصف الليل للمختار.

(وفى صلاة الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل)، فعن الفقيه، قال أبو جعفر (عليه السلام): «وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره».(١)

وعن فضيل عن أحدهما (عليهما السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يصلى بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه».(٢)

وعن عبدالله بن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «كان رسول الله

ص: ١٤٩

١- الفقيه: ج ١ ص ٣٠٢ _ الباب ٦٦ فى وقت صلاة الليل ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٠ _ الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ٣

ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي يشبه ذنب السرحان ويسمى بالفجر الكاذب وانتشاره على الأفق وصيرورته كالقبطيه البيضاء وكنهر سورى بحيث كلما زدته نظراً أصدقك بزياده حسنه، وبعباره أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء

(صلى الله عليه وآله) إذا صلى العشاء آوى إلى فراشه فلم يصل شيئاً حتى ينتصف الليل». (١) إلى غير ذلك.

الفجر الكاذب

(ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي يشبه ذنب السرحان) وهو الذئب (ويسمى بالفجر الكاذب) لأنه بياض يظهر ثم يزول بعد قليل من ظهوره (وانتشاره على الأفق وصيرورته كالقبطيه البيضاء) القبطيه بكسر القاف وإسكان الباء الموحده وتشديد الياء: منسوبه إلى القبط وهم نصارى مصر، وهى نوع من الثياب بيض، كذا قال بعض الفقهاء، وضبطه بعض آخر بضم القاف، قال: إما بالكسر فهو الإنسان، فإذا قلنا بالكسر، كان معناه جماعه نصارى مصر، وإذا قلنا بالضم كان معناه الثياب، ويؤيده ما ذكره مجمع البحرين. (٢)

(وكنهر سورى) هو نهر بالعراق من أرض بابل قرب الحله الحاليه، فسورى على وزن بشرى وقد يمد: اسم البلد، وقد شبه الفجر الصادق بهذين، لأنهما أبيضان فى غايه البياض (بحيث كلما زدته نظراً أصدقك بزياده حسنه، وبعباره أخرى) الفجر الصادق هو (انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء) فالمتصاعد

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٠ _ الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ١

٢- مجمع البحرين: ج ٤ ص ٢٦٦

هو الكاذب، والمنتشر المعترض هو الصادق، والكاذب ينمحي ويذهب بعد مده من ظهوره، بخلاف الصادق الذى إذا ظهر يزداد انتشاراً ويزداد حتى يشمل كل السماء.

ففى مكاتبه أبى الحسن إلى أبى جعفر الثانى (عليه السلام): «الفجر يرحمك الله تعالى هو الخيط الأبيض المعترض ليس هو الأبيض صعباً فلا تصل فى سفر ولا حضر حتى تتبينه». (١)

وعن هشام بن الهذيل، عن أبى الحسن الماضى (عليه السلام) قال: سألته عن وقت صلاة الفجر؟ فقال: «حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوداء» (٢).

وعن زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلى ركعتى الصبح وهى الفجر إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً». (٣)

وفى الفقيه: روى «أن وقت الغداة إذا اعترض الفجر فأضاء حسناً، وأما الفجر الذى يشبه ذنب السرحان فذاك الفجر الكاذب، والفجر الصادق هو المعترض كالقباطى» (٤).

وعن كتاب العروس، عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «صل صلاة الغداة إذا طلع الفجر وأضاء حسناً» (٥).

وعن الهداياه، قال الصادق (عليه السلام) حين سئل عن وقت الصبح؟ فقال

ص: ١٥١

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٥

٤- الفقيه: ج ١ ص ٣١٧ _ الباب ٧٧ فى معرفه الصبح ح ٢

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٣

(عليه السلام): «حين يعترض الفجر ويضيء حسناً» (١).

وعن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء» (٢).

إلى غيرها.

ص: ١٥٢

١- الجوامع الفقهية، كتاب الهداية: ص ٥١ س ٣٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١١٤ _ الباب ١٠ من أبواب المواقيت ح ٢

مسألة ٢ المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر

مسألة ٢ _ المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر، وهكذا في المغرب والعشاء، عدم صحه الشريكه في ذلك الوقت مع عدم أداء صاحبتة، فلا مانع من إتيان غير الشريكه فيه، كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت في أول الزوال أو في آخر الوقت.

وكذا لا- مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها ولو قبل السلام حيث إن صلاته صحيحه لا مانع من إتيان العصر أول الزوال.

(مسألة ٢ _ المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر، وهكذا في المغرب والعشاء) سواء قلنا آخر وقت العشاء نصف الليل أو آخر الليل (عدم صحه الشريكه في ذلك الوقت، مع عدم أداء صاحبتة) فهو اختصاص نسبي، لا مطلق (فلا مانع من إتيان غير الشريكه فيه، كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت) أو الحواضر كالطواف والأموات والنذر وما التزمه بالإيجار ونحوها (في أول الزوال) وأول المغرب (أو في آخر الوقت) لهما.

(وكذا لا مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها ولو قبل السلام، حيث إن صلاته صحيحه) حينئذ كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(لا- مانع من إتيان العصر أول الزوال) لما تقدم من تقييد ذلك بقولنا: «مع عدم أداء صاحبتة» بل ويمكن فرض ذلك فيما إذا صلى الزوال أول الظهر ثم سافر

وكذا إذا قدم العصر على الظهر سهواً، وبقي من الوقت مقدار أربع ركعات، لا مانع من إتيان الظهر في ذلك الوقت ولا تكون قضاء.

وإن كان الأحوط عدم التعرض للأداء والقضاء، بل عدم التعرض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا، لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهراً، وكون هذه الصلاة عصرًا.

إلى موضع يختلف أفقه فدخل الزوال هناك ثانياً، فإنه يأتي بالعصر إذا قلنا بأنه لا تجب ظهران في يوم واحد في مقابل احتمال وجوب الإتيان بالظهر ثانياً من جهة ترتب الحكم بتحقيق موضوعه.

(وكذا إذا قدم العصر على الظهر سهواً) في الوقت المشترك (وبقي من الوقت مقدار أربع ركعات لا مانع من إتيان الظهر في ذلك الوقت) المختص بالعصر (ولا تكون قضاءً) للأدلة الدالة على امتداد وقتها إلى المغرب الذي لا حاكم عليه إلا ما دل على الاختصاص، ودليل الاختصاص لا يشمل المقام فيبقى حكم العام.

(وإن كان الأحوط استحباباً عدم التعرض للأداء والقضاء) لاحتمال اختصاص آخر الوقت بالعصر مطلقاً بحيث يخرج وقت الظهر عند مقدار أربع ركعات إلى آخر الوقت، لكنه احتمال لا يساعد عليه الدليل.

(بل) الأحوط (عدم التعرض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا، لاحتمال احتساب العصر المتقدم ظهراً، وكون هذه الصلاة عصرًا) كما دل عليه بعض الأدلة، ويأتي

الكلام فيه، لكن هذا الكلام لا يأتي في المغربيين فيما إذا قدم المغرب اشتباهاً في الوقت المشترك.
ثم إنه قد تقدم دليل أصل هذه المسألة في مبحث الاختصاص فراجع، فلاحاجه إلى تكرار الكلام فيه.

ص: ١٥٥

مسألة ٣ _ يجب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب، فلو قدم إحداهما على سابقتهما عمداً بطلت، سواء كان في الوقت المختص أو المشترك

(مسألة ٣ _ يجب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب، فلو قدم إحداهما على سابقتهما عمداً بطلت سواء كان في الوقت المختص أو المشترك) بلا- إشكال ولاخلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، وذلك أما بالنسبة إلى الوقت المختص فظاهر، إذ المفروض أنه لم يأت وقت الثانيه فيشملة قوله (عليه السلام) في روايه أبي بصير: «من صلى في غير وقت فلا صلاه له»^(١)، وكذلك حديث «لا تعاد»^(٢) وغيرهما، بل هو مقتضى عدم الامتثال بإتيان فاقد الشرط والجزء، ولا يشمله حديث «لا تعاد»، لأنه داخل في المستثنى، وأما بالنسبة إلى الوقت المشترك فلأن الأدله الداله على «أن هذه قبل هذه» تدل على الشرط، فإذا فقد الشرط فقد المشروط، ويكون حاله حال ما إذا قدم الركعه الثالثه مكان الثانيه قصداً ومحلاً، حيث إنه لم يأت بالمأمور به، وحديث «لا تعاد» لا مورد له في المقام، لأنه لا يتعرض للعمد كما ذكر في محله.

نعم يستثنى مما ذكره الماتن ما سبق من أنه إذا لم يبق من آخر الوقت إلا- بمقدار أداء الثانيه فأتى بها، فإنه يأتي بعد ذلك بالأولى سواء في خارج الوقت كما هو واضح أو في داخله، كما إذا اتفق له إمكان الإتيان بها في داخل الوقت، مثل ما إذا ظهر بقاء شيء من الوقت أو سافر إلى مكان بقي بعض الوقت.

أما الأول: فلما سبق من أن ظاهر الدليل الدال على تقديم الثانيه أنه فيما

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٣ _ الباب ١٣ من أبواب المواقيت ح ٧

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٣ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١٤

ولو قدم سهواً فالمشهور على أنه إن كان في الوقت المختص بطلت، وإن كان في الوقت المشترك فإن كان التذکر بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل بنيته إلى السابقه إذا بقى محل العدول، وإلا كما إذا دخل في ركوع الركعه الرابعه من العشاء بطلت

إذا ظهر له عدم كفايه الوقت للصلاطين، فإذا كان كذلك صحت منه الثانيه فيأتي بالأولى بعدها فيما إذا تبين بقاء بعض الوقت.

وأما الثاني: فلأنه قد صلى الثانيه حسب تكليفه والآن وبعد أن سافر دار أمره بين أن يأتي بالأولى وبين أن يأتي بالثانيه، لكن الثاني لا-وجه له، لأنه قد صلاها، فلم يبق إلا- أن يأتي بالأولى التي بقى عليه تكليفها، والحاصل أنه أطاع أمر الثانيه وبقى أمر الأولى، فاللزام أن يأتي بها على كل تقدير حتى إذا سافر إلى مكان كان له من الوقت بمقدار أدائهما، إذ لا يطلب في يوم واحد أكثر من صلاه واحده للعصر حسب ظاهر الأدله الداله على أن لكل يوم خمس صلوات.

(ولو قدم) الثانيه على الأولى (سهواً) كما إذا ظن أنه صلى الأولى أو غفل عن ذلك إطلاقاً أو ما أشبهه (فالمشهور على أنه إن كان في الوقت المختص بطلت) ولزم الإتيان بهما (وإن كان في الوقت المشترك فإن كان التذکر بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل بنيته إلى السابقه إذا بقى محل العدول) كما في الظهرين مطلقاً، وفي المغربين إذا لم يدخل في ركوع الركعه الرابعه (وإلا) لم يبق محل للعدول.

(كما إذا دخل في ركوع الركعه الرابعه من العشاء بطلت) على القاعده.

وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة بعد الإتيان بالمغرب

(وإن كان الأحوط) لديهم (الإتمام والإعادة بعد الإتيان بالمغرب) واستدل المشهور على ما ذهبوا إليه:

أما الأول: فلأنه إذا أتى بالثانيه فى الوقت المختص بالأولى فقد أتاها فى غير وقتها، والصلاه فى غير وقتها باطل حسب الدليل الأول، ودليل «لا تعاد» كما تقدم.

وأما الثانى: فلأنه إذا أتى بالثانيه فى الوقت المشترك وتذكر بعد الفراغ فإنه داخل فى حديث «لا تعاد»، إذ لم يفقد إلا شرط الترتيب، وهو شرط ذكرى حسب دليل «لا تعاد»، بل عن كشف اللثام الإجماع على عدم قدح مخالفه الترتيب نسياناً. (١)

وأما الثالث: فلأنه إذ بقى محل العدول، فإنه مشمول لجمله من النصوص بلاخلاف كما فى المستند، بل عن حاشيه الإرشاد وغيره الإجماع عليه، كصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) _ فى حديث _: «وإن ذكرت أنك لم تصلّ الأولى وأنت فى صلاه العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر...» إلى أن قال (عليه السلام): «وإن كنت ذكرتها _ يعنى المغرب _ وقد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت فى الثالثه فانوها المغرب ثم قم فصل العشاء الآخره». (٢)

وحسن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أمّ قوماً فى

ص: ١٥٨

١- كما فى المستمسك: ج ٥ ص ٨٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢١١ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ١

العصر فذكر وهو يصلى بهم أنه لم يكن صلى الأولى؟ قال (عليه السلام): «فليجعلها الأولى التي فاتته ويستأنف العصر وقد قضى القوم صلاتهم». (١)

أقول: أى أدوها مثل فإذا قضيت الصلاة.

وخبر حسن بن زياد الصيقل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسى الأولى حتى صلى ركعتين من العصر؟ قال (عليه السلام): «فليجعلها الأولى وليستأنف العصر». قلت: «فإن نسى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر؟ قال (عليه السلام): «فليتم صلاته ثم ليقض بعد المغرب» قال: قلت له: جعلت فداك قلت حين نسى الظهر ثم ذكر وهو فى العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف، وقلت لهذا يتم صلاته بعد المغرب؟ فقال (عليه السلام): «ليس هذا مثل هذا إن العصر ليس بعدها صلاة والعشاء بعدها صلاة». (٢)

ولا- يخفى أن الحكم فى العشائين بما ذكر (عليه السلام) لا بد وأن يحمل على بعض المحامل لأنه مهجور معارض بما سبق، ولولاه لأمكن الجمع بين الروايات بالتخيير.

وصحيحه البصرى: عن رجل نسى صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى؟ فقال: «إذا نسى الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها وهو فى صلاة بدء بالتي نسى وإن ذكرها مع إمام فى صلاة المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب وإن كان صلى العتمه وحدها فصلى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسى المغرب أتمها

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٣ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٣ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ٥

وعندى فيما ذكره إشكال، بل الأظهر فى العصر المقدم على الظهر سهواً صحتها واحتسابها ظهراً إن كان التذکر بعد الفراغ، لقوله (عليه السلام): «إنما هى أربع مكان أربع» فى النص الصحيح

بركعه فىكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلى العتمه بعد ذلك» (١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): فإن نسى المغرب حتى صلى العشاء الآخرة؟ قال: «يصلى المغرب ثم يصلى العشاء الآخرة». (٢) فإن ظاهره العدول، فتأمل.

وأما الرابع: فلأنه خلاف أدله الترتيب خرج عنها صورته التذکر بعد الفراغ فيبقى الباقي داخلاً فى ما دل على اشتراط الترتيب الموجب للبطلان لفوات الشرط الذى يفوته يفوت المشروط، وهذا هو الظاهر من الجواهر وغيره، وأن الأحوط الإتمام والإعاده بعد الإتيان بالمغرب كما عن كشف اللثام واختاره المستمسك والسيد الجمال، لأن النصوص المتقدمه وإن كانت مختصه بما ذكر، لكن حديث «لا تعاد» شامل لصوره الذکر فى الأثناء، وبهذا تقييد أدله الشرط كما تقييد به فيما إذا كان بعد الإتمام.

(وعندى فيما ذكره إشكال، بل الأظهر فى العصر المقدم على الظهر سهواً صحتها واحتسابها ظهراً إن كان التذکر بعد الفراغ، لقوله (عليه السلام) فى صحيح زراره السابق المروى عن أبى جعفر (عليه السلام): «إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت فى الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر».

(إنما هى أربع مكان أربع) (٣) فإن ورود هذا الحكم (فى النص الصحيح)

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٢ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ٢

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤١ _ فى ذكر مواقيت الصلاة

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢١١ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ١

الذى عمل به جماعه من الفقهاء كاف فى الحكم بالصحه، ويعضده مضمهر الحلبي قال: سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس وقد كان صلى العصر، قال (عليه السلام): «فليجعل صلاته التى صلى الأولى ثم ليستأنف العصر»^(١)، وكذلك خبر الدعائم المتقدم بناءً على ظهوره فى المقام أو إطلاقه الشامل للمقام أيضاً.

والرضوى (عليه السلام): «كنت يوماً عند العالم (عليه السلام) ورجل سأله عن رجل نسي الظهر حتى العصر؟ قال: يجعل صلاه العصر التى صلى الظهر ثم يصلى العصر بعد ذلك»^(٢).

بل ويؤيده أخبار العدول إذا تذكر فى الأثناء.

نعم يبقى فى المقام توهم الاتفاق فى ما نسب إلى المشهور، بل نسب فى الجواهر القول بخلاف المشهور إلى نادر لا يقدر خلافه، بل عن بعض دعوى الاتفاق على وفق المشهور، لكن مثل هذا لا يضر.

قال فى المستند: فإن ثبت الإجماع فلا مفر عنه، وإلا- كما هو الظاهر حيث إنه لا تعرض للمسألة فى كلام كثير من الأصحاب وغايه ما يتحقق هنا عدم ظهور الخلاف فلا حجيه فيه... ولذا قال فى المفاتيح^(٣) بعد ذكر ورود جواز العدول بعد الفراغ فى الصحيح: وهو حسن، وقال بعض شراحه: ولعله الصحيح، وقال الأردبيلي: ^(٤) لو كان

ص: ١٦١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٣ _ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ٤

٢- فقه الرضا: ص ١٠ _ السطر ما قبل الأخير

٣- مفاتيح الشرائع: ج ١ ص ٨٨

٤- مجمع البرهان: ج ١ ص ٦٣ س ١٨

لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه من دون تعيين أنها ظهر أو عصر،

به قائلاً لكان القول به متعيناً إلى آخر كلامه (١)، ولذا اختار هو الصّححه وجواز العدول، ومنه يظهر أن قول المستمسك بالنسبه إلى صحيح زراره: (فالمتعين تأويله أو طرحه، وأنه لو بنى على العمل بما أعرض عنه الأصحاب لحصل لنا فقه جديد) (٢) محل نظر.

بقى أنه ربما يتوهم معارضه صحيح زراره بصحيح صفوان بن يحيى، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن رجل نسى الظهر حتى غربت الشمس وقد كان صلى العصر؟ قال: «كان أبو جعفر (عليه السلام) أو كان أبى يقول: إن أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها وإلا صلى المغرب ثم صلاها». (٣)

لكن فيه: إنه فى التذكر خارج الوقت، ولازمه تخصيص دليل العدول به، لأنه معارض له.

نعم اللازم ملاحظه أن تكون الظهران على وتيره واحده، فإن كان تكليفه فى الظهر القصر، وفى العصر التمام، كما إذا كان أول الوقت مسافراً ثم حضر، فإنه على المشهور يصح ما أتى به عصرأً أربعاً سهواً، لأنه لا يضر تقديم العصر للسهو، ولا يضر جعلها أربعاً، لأن تكليفه فى العصر أربع ركعات، وعلى ما اختاره المصنف لا يصح، لأن الأربع لا يقع ظهراً إذ حيث كان فى السفر فتكليفه فى الظهر ركعتان، فتأمل.

(لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه من دون تعيين أنها ظهر أو عصر) فإن كان تكليفه الظهر انطبق ما أتى به عليه، كما يقول المشهور.

ص: ١٦٢

١- المستند: ج ١ ص ٢٥٥ س ١٢

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٩١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٠ _ الباب ٦٢ من أبواب المواقيت ح ٧

وإن كان في الأثناء عدل، من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك أو المختص

وإن كان تكليفه العصر انطبق المأني به عليه، كما يقول المصنف.

(وإن كان في الأثناء) بأن تذكر وهو يأتي بالعصر، أنه لم يأت بالظهر (عدل من غير فرق في الصورتين) صورته التذكر في الأثناء أو بعد الفراغ (بين كونه في الوقت المشترك أو المختص) بالظهر، أما إذا كان في الوقت المختص بالعصر فلا وجه للعدول، لأن تكليفه العصر كما سبق. ووجه عدم الفرق بين الوقتين، أما في الوقت المشترك فظاهر، وأما في الوقت المختص فالدليل على الصحة فيما إذا كان في الأثناء وعدل، أنه بالعدول ينقلب من أول الأمر إلى الظهر، ولا مانع من وقوع الظهر في وقته المختص به، وفيما إذا كان بعد الصلاة فإن إطلاق دليل أنه "أربع مكان أربع" يشمل ما إذا كان في الوقت المختص. وفي المسألة قولان آخران:

الأول: البطلان في الوقت المختص مطلقاً.

الثاني: التفصيل بين ما إذا تذكر بعد الفراغ، فالبطلان وبين ما إذا تذكر في الأثناء فالصحة والعدول. اختاره الشرائع.

أما القائل بالبطلان مطلقاً، فقد استدل بأنه قد وقع جزء من العصر في الوقت المختص بالظهر، وذلك يقتضي البطلان، ولا نسلم أن العدول بعد الصلاة أو في أثنائه يؤثر في انقلاب ما وقع حتى يكون الظهر في الوقت المختص، قال: ولا نسلم إطلاق الدليل حتى يشمل ما إذا وقع كل الصلاة أو بعضها في الوقت المختص، فإن موضوع الأدلة المتقدمة هو الصلاة الصحيحة من جميع الجهات عدا حيثه الترتيب، فإذا كانت باطله لفقده شرط الوقت، ولو بعد وقوعها بتمامها في الوقت المختص بصاحبها

لا- تكون مشموله للأدلة كما لو كانت باطله لفقد جزء أو شرط ركنى غير الترتيب أو وجود مانع، فالتمسك بالإطلاق في غير محله كدعوى كون نيه العدول تكشف عن كونها المعدول إليها من أول الأمر، لعدم الدليل عليها، بل ظاهر الأدلة خلافها وأنها بالنيه تنقلب إلى المعدول إليها كما لا يخفى، كذا قال المستمسك (١)، وفيه نظر: إذ فرق بين فقد جزء أو شرط، وبين فقد الوقت المشترك بوقوع ما أتى به في الوقت المختص، فإن غلبه الإتيان بالصلاه في أول الوقت توجب فهم الإطلاق من ناحيه الترتيب ومن ناحيه كونها في وقت الاختصاص، فلا يقاس فقد وقت الاختصاص بفقد الطهاره والقبله، ومنه يظهر الإشكال في قوله: كدعوى كون إلخ، مضافاً إلى أن المستفاد من الأدله أن الانقلاب يوجب الانقلاب من أول الأمر على نحو الكشف، وعلى نحو انقلاب أول الصبح إلى الصيام لو نواه قبل الظهر أو قبل الغروب.

أما تفصيل الشرائع فكان وجه قوله بالبطان في ما إذا وقع كل الصلاه في الوقت المختص أنه إذا وقعت كلها في الوقت المختص فقد بطلت فالعدول لا ينفع في تصحيحها.

وفيه: إن إطلاق «أربع مكان أربع» يدل على عدم البطان في هذه الصوره، فيخصص بهذا الدليل ما دل على البطان، تبعاً للدلاله على وقت الاختصاص، فما اختاره المصنف هو الأقرب.

ص: ١٦٤

وكذا في العشاء إن كان بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره، لكن من غير فرق بين الوقت المختص والمشارك أيضاً، وعلى ما ذكرنا

(وكذا في العشاء إن كان بعد الفراغ صحت) لما تقدم من دليل «لا تعاد» وغيره (وإن كان في الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره) للدليل الخاص المتقدم.

(لكن من غير فرق بين الوقت المختص والمشارك أيضاً) لإطلاق دليل العدول، وقد عرفت الاختلاف في الصحة والبطان إذا تذكر بعد فوات محل العدول وأن الأقرب الصحة لدليل «لا تعاد».

لا يقال: إنه ظاهر فيما إذا كان التذكر بعد الصلاة.

لأنه يقال: لا نسلم ذلك، بل ظاهره الإطلاق الشامل لما إذا كان التذكر ونحوه في الأثناء، فإذا التفت في أثناء الصلاة أنه بدون ستر مثلاً، ستر نفسه ولا يحتاج إلى الإعادة، بل لو لم نقل بالإطلاق لكان الملاك العرفي كافياً، هذا كله في ما إذا قدم المتأخر سهواً، أما إذا قدمه جهلاً بالمسألة، فإن قلنا إن دليل «لا تعاد» يشمل الجاهل كما لا نستبعده، فالحكم كذلك وإن قلنا إن الجاهل بالحكم كالعالم خصوصاً المقصّر كان كالعالم على ما تقدم حكمه.

ثم إنه حيث تظهر فائده الفرق بين الوقت المختص والوقت المشترك على مذهب المشهور _ فيما نحن فيه _ ولا تظهر فائده الفرق بينهما على مذهب المصنف استدرك المصنف الأمر بقوله: (وعلى ما ذكرنا) من عدم فائده الفرق في هذه المسألة، وهي مسأله تقديم العصر والعشاء على الظهر والمغرب

تظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة فإن اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر، وكذا إذا طهرت من الحيض ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فإن اللازم حينئذ إتيان العصر فقط.

وكذا إذا بلغ الصبي ولم يبق إلا مقدار أربع ركعات، فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط.

سهواً، لا يستشكل بأنه فلا فائده في جعل بعض الوقت مختصاً وبعض الوقت مشتركاً، إذ (تظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة) أو نفست.

(فإن اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر) إذ الوقت كان خاصاً بالظهر فلم يدخل وقت العصر إلا حين حيضها فلم يجب العصر أصلاً حتى يجب قضاؤها.

(وكذا إذا طهرت من الحيض، ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فإن اللازم إتيان العصر فقط) لأن وقت الظهر قد فات في حال حيضها، وإذا لم تصلها وجب قضاء العصر فقط لأن العصر هي الفائته.

(وكذا إذا بلغ الصبي ولم يبق إلا مقدار أربع ركعات، فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط) فيؤديها أداءً، وإن لم يفعل قضي العصر فقط، إذ لم يكن له وقت للظهر حتى يصدق الفوت ويكون قد وجب عليه الظهر، وحيث لم يصلها لزم عليه قضاؤها.

وأما إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختص بأحدهما

(وأما إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن) ثلاث ركعات أو ما أشبه فهل يجب عليه الإتيان ببعض الصلاة قبل البلوغ حتى تقع البقيه فى الوقت المشترك؟ وهل يجب عليها القضاء إذا حاضت بعد أن أفاقت من الجنون أو جنت بعد أن انتهى حيضها _ بعد وضوح أن ليس عليها الأداء، إذ لا تجوز الصلاة فى حاله الحيض _ أو لا يجب عليهما لا الأداء فيه ولا قضاء فيها؟ احتمالان: أما الوجوب فلقاعدته "من ادرك" وأما عدم الوجوب فلقاعدته أنه لا يعقل التكليف فى وقت أضيق من الفعل، وقاعده "من أدرك" منصرفه عن مثل المقام، والأقرب الثانى، ولو فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن (أربع ركعات) فى الحضر وعن ركعتين فى السفر.

(فـ) لا إشكال فى أن الوقت حينئذ (لا يختص بأحدهما) لفرض أنه وقت مشترك، لكن هل اللازم إتيان الأولى أداءً وقضاءً؟ أو يخير بين الأولى والثانيه أداءً وقضاءً؟ أو أن اللازم الأولى أداءً ويخير قضاءً؟ أو اللازم الإتيان بهما قضاءً؟ احتمالات أربع، الأقرب الأول، لأن الوقت وإن كان مشتركاً لكن ظاهر قوله (عليه السلام): «إلا أن هذه قبل هذه» (١١) أن المكلف به هو الإتيان بالظهر والمغرب فى مثل هذا الحال، فإذا تركها فقد فات الظهر فاللازم قضاؤها أيضاً.

ووجه الثانى: أن الوقت مشترك ودليل "هذه قبل هذه" لا يشمل المقام، لانصرافه إلى ما لو تمكن من الإتيان بهما فإذا سقط هذا الدليل ولم يكن دليل آخر على تعيين

ص: ١٦٧

بل يمكن أن يقال بالتخخير بينهما، كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فى الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبى فى الوقت المشترك ثم جن أو مات بعد مضى مقدار أربع ركعات ونحو ذلك.

إحداهما لزم القول بالتخخير، بمعونه قوله (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجبت الصلاتان».

ووجه الثالث: إن دليل الترتيب إنما هو فى الوقت، فإذا لم يأت بالظهر فى الوقت فقد مضى الوقت الذى يصلح أن يقع كل من الصلاتين فيه، فيصدق فوت أيهما فيتخير بين قضاء أيهما شاء.

ووجه الرابع: هو وجه الثالث بإضافه أنه يصدق فوتهما، ولذا يجب الإتيان بهما جميعا، ولا يخفى ما فى كل هذه الأوجه بعد ثلاثه أدله، دليل "هذه قبل هذه"، ودليل أن الفعل لا يمكن أن يكون أوسع من الوقت، ودليل أن القضاء تابع للفوت الذى لا يكون إلا بالنسبه إلى الأولى.

ومنه يظهر وجه النظر فى قوله: (بل يمكن أن يقال بالتخخير بينهما، كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فى الوقت المشترك مقدار أربع ركعات) أو حاضت بعد أن أفاقت عن جنونها أو جنت بعد أن انتهى حيضها (أو بلغ الصبى فى الوقت المشترك ثم جن أو مات) أو حاضت الصبىه بعد أن بلغت (بعد مضى مقدار أربع ركعات ونحو ذلك) ولذا اختار غير واحد من المعلقين ما ذكرناه من الإتيان بالأولى أداءً وقضاءً.

مسألة ٤ حكم صور التزاحم في الوقت المختص

مسألة ٤ _ إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب

(مسألة ٤ _ إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب) في الحضر، أو بقي مقدار الأولى وركعه من الثانيه مطلقاً، فهل يأتي بهما معاً، كما هو المشهور، أو بالأولى فقط؟ أو بالثانيه؟ احتمالات:

استدل للأول: بدليل "من أدرك"، فإنه موسع لدليل الوقت، فكأنه قال: إذا أدركت الوقت لهما فصلهما، وإدراكك جزءاً من الوقت بمثل إدراكك تمام الوقت، لكن يرد عليه: إن دليل "من أدرك" لا يفيد جواز التأخير عمداً إلى مقدار أداء ركعه وإتيان الظهر في هذا الحال يوجب تأخير العصر عمداً إلى أداء ركعه، وهذا ينافي دليل اختصاص العصر بآخر الوقت، فيكون مثل ما إذا علم بأنه ليس له وقت في أول الوقت إلا بمقدار أداء خمس ركعات ثم تحيض حيث إنه لا يمكن التمسك بدليل "من أدرك" لتقديم الظهر على الوقت بمقدار ثلاث ركعات من جهة إدراكه للصلاطين.

ويستدل للثاني: بدليل "من أدرك" فإنه تدارك ركعه من وقت الظهر، فاللازم أن يأتي بها، أما العصر فلا، إذ لا يمكن أن يكون التكليف في وقت هو أقل من المكلف به، لكن يرد عليه: إن "من أدرك" لا يشمل الظهر، إذ لا وقت فارغ بعد الركعه ولا يحق للظهر أن تأخذ الوقت المختص بالعصر، كما لا يحق للعصر أن تأخذ الوقت المختص بالظهر في ما إذا كان مقدار خمس ركعات في أول الوقت.

ويستدل للثالث: بأن الظهر لا مجال له كما تقدم في دليل القول الأول، فاللازم الإتيان بالعصر، كما أن العصر لا مجال له في أول الوقت، فيما إذا تمكن من خمس ركعات فقط.

هذا، ولكن حيث إنه يقع التزاحم بين دليل "من أدرك" وبين دليل الاختصاص

قدم الظهر، وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قدم العصر، وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قدم الظهر، وإذا بقي ركعتان قدم العصر، وإذا بقي إلى نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب، وإذا بقي أربع أو أقل قدم العشاء، وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قدم المغرب.

كان مقتضى القاعده التخيير بين الإتيان بهما أو بالعصر فقط، ولازمه صححه الإتيان بهما، كما أفتاه المشهور، وإن كان في تعيين ذلك نظر، فتأمل.

وكيف كان، فعلى فتوى المشهور في مفروض المتن (قدم الظهر) ثم أتى بالعصر (وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قدم العصر) فإن كان عامداً في التأخير قضى الظهر بعد ذلك، وإلا لم يكن عليه ظهر، وأما إذا بقي إلى الغروب مقدار أربع ركعات ونصف ركعه مثلاً، فإنه يقدم العصر أيضاً، إذ لا يأتي دليل "من أدرك" فيكون دليل الاختصاص حاكماً.

(وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قدم الظهر، وإذا بقي ركعتان قدم العصر) لعين الدليل السابق، وكذلك إذا بقي مقدار ركعتين ونصف.

(وإذا بقي إلى نصف الليل) أو إلى الصبح على القول الآخر في آخر وقت المغربين (خمس ركعات قدم المغرب، وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قدم العشاء) أما احتمال أن يأتي بالمغرب ثم بالعشاء، لأنه يشمل دليل "من أدرك" ففيه: إن دليل الاختصاص لا يدع مجالاً لدليل من أدرك، إذ دليل الاختصاص يقول: لا إدراك، فلا موضوع لدليل من أدرك.

(وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قدم المغرب) لإمكان الإتيان بهما بإدراك ركعه من العشاء.

وإذا بقي أقل قدم العشاء، ويجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعه أو أزيد، والظاهر أنها حينئذ أداء، وإن كان الأحوط عدم نيه الأداء والقضاء.

(وإذا بقي أقل قدم العشاء) لأنه إذا جاء بالمغرب استغرق وقت العشاء فينافي دليل الاختصاص. (ويجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعه أو أزيد) لأن الوقت وقت لهما، كما يدل عليه النص والفتوى، وإنما يختص آخر الوقت بالثانية فيما إذا لم يأت بالثانية، فإذا كان آتياً بها على وجه صحيح وجب الإتيان بالأول، كما تقدم تفصيل الكلام في ذلك.

(والظاهر أنها حينئذ أداء) قال في المستمسك: لم يتضح الوجه فيما قد يظهر من العبارة من جزمه بوجوب المبادرة إلى المغرب في الفرض وعدم جزمه بكونها أداءً، (١) انتهى.

وإشكاله في محله، وإن كان ربما يتكلف له بما لا يغنى.

(وإن كان الأحوط عدم نيه الأداء والقضاء) لاحتمال أن يكون دليل "من أدرك" خاصاً بالثانية، وأن مقدار الثانية من آخر الوقت للثانية سواء أتى بها قبل ذلك أم لا؟ لكن هذا الاحتياط خال الوجه.

ص: ١٧١

مسألة ٥ _ لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه

(مسألة ٥ _ لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه) فإذا صلى الظهر وفي الأثناء تبين له أنه قد صلاها لم يصح أن يقصدها عصرًا، والوجه في ذلك واضح، إذ انقلاب الشيء عما وقع عليه في التكوينيات محال، وفي التشريعات يحتاج إلى الدليل، إذ ما أتى به من الظهر، إما أن كان وقع جزءً من الظهر، أو كان وقع جزءً من العصر، أو كان مراعى، لكن الثانى والثالث خلاف أدله كون الأعمال بالنيات، فاللازم أن يكون الأول، فإذا وقع جزءً من الظهر كيف يمكن أن يصير جزءً من العصر بدون دليل شرعى، والمفروض أنه لا دليل، وما يتوهم من صحه العدول مطلقاً أمور:

الأول: قوله: «إنما الأعمال بالنيات».(١) فإن إطلاقه شامل للنيه السابقه واللاحقه والمتوسطه.

الثانى: ما دل على صحه العدول من اللاحقه لوحده المناط.

الثالث: إن الأمور الاعتباريه أمرها بسيط وهو بيد المعتبر، ولذا قالوا بصحه الإجازة على الكشف، وفي الكل ما لا يخفى، إذ ظاهر كون "الأعمال بالنيات" النيه السابقه لا المتوسطه واللاحقه، وما دل على صحه العدول من اللاحقه خاص بمورده، إذ لا مناط قطعى فى البين، والأمور الاعتباريه وإن كانت بيد المعتبر إلا- أن المعتبر فى المقام الشارع لا المكلف، ولذا كان بناؤهم على أصاله عدم العدول فى الشرعيات مطلقاً، فإذا نكح دواماً لم يصح له أن يعدل إلى الانقطاع، وإذا باع شيئاً لم يصح

ص: ١٧٢

ويجوز العكس.

فلو دخل في الصلاة بنيه الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها، لا يجوز له العدول إلى العصر، بل يقطع ويشرع في العصر.

بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر، ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها.

أن يعدل إلى الهبة، وإذا اعتمر مفردة لم يصح أن يعدل إلى عمره التمتع، إلى غيرها إلا في مقام دل الدليل الخاص عليه وهو قليل.

(ويجوز العكس) للأدلة الخاصة التي تقدمت بعضها، مما يفهم منه إطلاق العدول من اللاحقه إلى السابقه، وإن كانت موارد الأدله خاصاً.

(فلو دخل في الصلاة بنيه الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها) أو ليس مكلفاً بها، كما لو بلغ وقد بقي إلى آخر الوقت أربع ركعات فقط.

(لا يجوز) أى لا يصح (له العدول إلى العصر، بل يقطع ويشرع في العصر) بل الظاهر أنه قطع في نفسه فلا يحتاج إلى قاطع، إذ لا تكليف بذلك أصلاً، ولو عدل لم يفعل حراماً، إلا إذا قصد التشريع، إذ لا يقع العدول فنيته لغو.

نعم لو كان قاصداً من الأول التكليف الفعلي وتوهمه ظهراً، استمر في الإتمام، ولم يكن ذلك من العدول، بل من باب الاشتباه في التطبيق.

(بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها) لزوماً، إذ بطلانها لا يجوز كما حقق في باب عدم جواز قطع الفريضة الواجبه، والبقاء عليها لا يجوز، إذ لا تكليف فيكون البقاء تشريعاً محرماً

ص: ١٧٣

وإنما يجب العدول، ولو شك في العصر أنه صلى الظهر أم لا؟ ولم نقل بقاعده الفراغ لزم العدول، ولو احتاط بالإتمام بنيه ما في
الذمه كفى وأتى بالعصر بعد ذلك.

ص: ١٧٤

مسألة ٦ المسافر إذا نوى القصر ثم بدا له الإقامة

مسألة ٦ _ إذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنى القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته ولا يجوز له العدول إلى العصر، فيقطعها ويصلى العصر، وإذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنى العصر لوجوب تقديمها حينئذ، ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة، فالظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصرًا.

(مسألة ٦ _ إذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنى القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته) إذ لا يصح ذلك ظهراً، لأن الظهر لا يصح في وقت العصر الذي بنى الإقامة انقلب إلى مقدار أربع ركعات.

(ولا يجوز له العدول إلى العصر) لعدم صحه العدول من السابقه إلى اللاحقه (فيقطعها ويصلى العصر) إلا إذا كان من باب الاشتباه في التطبيق كما تقدم في المسألة السابقه.

(وإذا كان في الفرض) المذكور (ناوياً للإقامة فشرع بنى العصر لوجوب تقديمها حينئذ) لأنها صاحبه الوقت (ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة، فالظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصرًا) وذلك للمناط في دليل العدول بين إن كان المعدول إليه واجباً في الأول أو في الأثناء، وربما يستشكل بعدم العلم بالمناط وعدم كون مورد الدليل ما ذكر، وإنما مورده ما كان المعدول إليه واجباً من قبل الشروع.

وفيه: إن العرف يستفيد من الدليل عدم خصوصيته للمورد، ومما ذكر يعلم حكم ما إذا شرع في العصر لضيق الوقت في الحضر، ثم سافر بما صار تكليفه

القصر، فإنه يعدل إلى الظهر، ولو انعكس بأن شرع في الظهر في السفر، ثم حضر ولم يكن مجال إلا مقدار أربع ركعات، فإنه لا يعدل إلى العصر، بل يبطل ما أتى به ويشرع في العصر.

ص: ١٧٤

مسألة ٧ _ يستحب التفريق بين الصلاتين المشركتين في الوقت كالظهرين والعشائين

(مسألة ٧ _ يستحب التفريق بين الصلاتين المشركتين في الوقت كالظهرين والعشائين) عند المصنف تبعاً لآخرين، بل عن المشهور ذلك، بل عن الذكري أنه قال: كما علم من مذهب الإماميه جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً، علم منه استحباب التفريق بينهما بشهادة النصوص والمصنفات بذلك^(١)، انتهى.

لكن في ذلك عندى نظر، بل لا استبعد استحباب الجمع مطلقاً وأنه أفضل من التفريق.

استدل للمشهور بجمله من الروايات، كالروايات الواردة في تفريق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وما عن ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان في السفر يجمع بين المغرب والعشاء والظهر والعصر، وإنما يفعل ذلك إذا كان مستعجلاً». قال وقال (عليه السلام): «وتفريقهما أفضل». ^(٢)

وروايه معاوية بن ميسره، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إذا زالت الشمس في طول النهار للرجل أن يصلى الظهر والعصر؟ قال (عليه السلام): «نعم وما أحب أن يفعل ذلك في كل يوم». ^(٣)

وروايه زراره: أصوم فلا أقبل حتى تزول الشمس، فإذا زالت صليت نوافلي ثم صليت الظهر ثم صليت نوافلي ثم صليت العصر ثم نمت وذلك قبل أن يصلى

ص: ١٧٧

١- الذكري: ص ١١٩ س ٢٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٠ _ الباب ٣١ من أبواب المواقيت ح ٧

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٩٤ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١٥

الناس؟ فقال (عليه السلام): «يا زراره إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ولكن أكره لك أن تتخذَه وقتاً دائماً».(١)

ويرد على كل استدلالاتهم ما لا يخفى، أما قول الذكرى ففيه: إن الثابت استحباب التنفل لا استحباب التفريق، ويدل على ذلك ما استشهد به الذكرى نفسه، ولا منافاه به بين أن يكون تعارض بين مستحبين استحباب التعجيل لأنه مسارعه، ولبعض الروايات في المقام، واستحباب الإتيان بالنافله كسائر المستحبات المتعارضه، كاستحباب أن ينام الإنسان أغلب الليل، لأن لبدنه عليه حقاً، واستحباب أن يصلى أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، إلى غيرها مما هو واضح، ويؤيد أن التفريق إنما هو لأجل النافله ما فى الرضوى: «تؤخر الظهر إن أحببت وتعجل العصر إذا لم يكن هناك نوافل ولا-عله تمنعك أن تصليها فى أول وقتها وتجمع بينهما فى السفر إذ لا نافله تمنعك من الجمع».(٢)

بل الظاهر أن الشهره أيضاً محل نظر، إذ الشهره على استحباب النافله لا على استحباب التفريق، وفرق بين الأمرين كما لا يخفى، ولذا ذهب شارح الروضه وصاحب الحدائق والمستند وغيرهم إلى عدم استحباب التفريق.

وأما عمل النبى (صلى الله عليه وآله) فهو مجمل، هل أنه كان لأجل النافله؟ أو لأجل نفس التفريق؟ ولذا قال فى المستند: إن تفريق النبى (صلى الله عليه وآله) بدون النافله والتعقيب غير مسلم، مع أنه صرح فى الأخبار بأنه (صلى الله عليه وآله) قد كان يجمع من غير عله أيضاً، كما فى صحيحه ابن سنان: «إن رسول الله (صلى الله

ص: ١٧٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٨ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١٠

٢- فقه الرضا: ص ٢ س ٢٩

عليه وآله) جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء في الحضر من غير عله بأذان وإقامتين» (١).

وحمل الجمع على الجمع في أحد الوقتين الذين أتى به جبرئيل خلاف ظاهر الكلام وترك الأذان.

وفي روايه ابن حكيم: (٢) «الجمع بين الصلاتين إذا لم يكن بينهما تطوع، وإذا كان بينهما تطوع فلا جمع» (٣)، انتهى.

نعم لا- يبعد أن يكون الغالب على دأب رسول الله (صلى الله عليه وآله) عدم الجمع، بينما الأفضل لنا الجمع، وذلك للروايات الكثيره الداله على الإتيان بالصلاه في أول وقتها، وقد تقدم جملة من تلك الروايات في بعض المسائل السابقه.

وأما أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان لا يجمع غالباً فلعله لعلمه (صلى الله عليه وآله) بأنه لا يموت، كما ورد مثل ذلك في عدم إتيانه (صلى الله عليه وآله) بوتره العشاء بينما المستحب لنا أن نأتي بالوتره، كما تقدم في باب الوتره.

ومما تقدم ظهر أن قوله (عليه السلام) في خبر ابن سنان: «وتفريقهما أفضل»، يراد بذلك التفريق لأجل النافله، وقد عرفت أن فعل الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يدل على استحباب ذلك مطلقاً حتى لنا، كما أن روايه ابن ميسره لا تدل إلا على استحباب النافله أيضاً، بأن لا يترك النافله دائماً، بل يأخذ بهذا المستحب تاره أخرى أيضاً،

ص: ١٧٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٠ _ الباب ٣٢ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٣ _ الباب ٣٣ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- المستند: ج ١ ص ٢٥٤ س ١٥ _ ١٨

وروايه زراره محتمله لأن يكون ذلك للتقيه حتى لا يعرف زراره بالخلاف، وإلا فإن عمل زراره هو الذى أصرت عليه روايات السبحة.

كمكاتبه أحمد بن يحيى إلى أبي الحسن (عليه السلام) وفيها: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وبين يديهما سبحة، فإن شئت طولت وإن شئت قصرت، ثم صل صلاه الظهر، فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبحة وهى ثمان ركعات وإن شئت طولت وإن شئت قصرت ثم صل العصر». (١)

ويؤيد كون روايه زراره للتقيه، ما رواه سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سأله إنسان وأنا حاضر، فقال: ربما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلون العصر وبعضهم يصلى الظهر؟ فقال (عليه السلام): «أنا امرتهم بهذا، لوصولوا على وقت عرفوا فأخذوا برقابهم». (٢)

كما أنه يؤيد استحباب التعجيل أول الوقت وأنه أفضل من النافله ما رواه ابن عجلان فى باب عدم جواز الصلاه قبل تيقن الوقت، قوله (عليه السلام): «إذا كنت شاكاً فى الزوال فصلّ ركعتين، فإذا استيقنت فابدأ بالفريضة». (٣)

وما رواه الكافى والتهذيب، عن عباس الناقد قال: تفرق ما كان فى يدي وتفرق عنى حرفائى فشكوت ذلك إلى أبى محمد (عليه السلام)، فقال لى: «اجمع بين الصلاتين الظهر والعصر ترى ما تحب» (٤).

ص: ١٨٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٨ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٠ _ الباب ٧ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الكافى: ج ٣ ص ٤٢٨ _ باب التطوع يوم الجمعة ح ٣

٤- الكافى: ج ٣ ص ٢٨٧ _ باب الجمع بين الصلاتين ح ٦. التهذيب: ج ٢ ص ٢٦٣ _ الباب ١٣ فى المواقيت ح ٨٦

وما رواه الخصال (١١) عن سعيد قال: سمعت أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) يقول: إلى أن قال: قال (عليه السلام): «ألا أنبئكم بعد ذلك بما يزيد في الرزق»؟ قالوا: بلى يا أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال (عليه السلام): «الجمع بين الصلاتين يزيد في الرزق». إلى غيرها، فراجع باب (٢٣) في جواز الجمع من (جامع أحاديث الشيعة). (٢)

وكيف كان فالمتحصل أن روايات التفريق مبتلاه بالاضطراب الكثير، وباحتمال التقيه، وبعدم الدلالة إلا على استحباب النافله في نفسها، لا أنه أفضل في نفسه أو أنه أفضل من الجمع، وبعد كل ذلك يأتي دور المعارضه مع روايات التعجيل المؤيده باستحباب التعجيل في كل عمل خيرى، فالقول باستحباب التفريق مطلقاً، وبأفضليته لأجل النافله والتعقيب عن الجمع غير تام.

ومما تقدم ظهر أن الأسوه بالرسول (صلى الله عليه وآله) إنما تكون إذا لم يكن وجه لفعل الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإلا فالأسوه في صورته تحقق ذلك الوجه لا مطلقاً، فالقول بالإطلاق خلاف الأسوه، مثلاً إن الرسول (صلى الله عليه وآله) صلى على عبد الله بن أبي (٣) لمصلحه خاصه مخصصه، لقوله تعالى: (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) (٤) فالقول بجواز الأسوه به (صلى الله عليه وآله) في الصلاه على كل منافق، ولو بدون المصلحه الخاصه خلاف الأسوه، وإنما الأسوه الصلاه على المنافق إذا

ص: ١٨١

١- الخصال: ص ٥٠٥ _ باب الستة عشر ح ٢

٢- ج ٤ ص ٢٠٢ _ ٢١٠، أبواب المواقيت

٣- البحار: ج ٢١ ص ١٩٩

٤- سورة التوبه: الآيه ٨٤

ويكفى مسماه، وفي الاكتفاء به بمجرد فعل النافله وجه، إلا أنه لا يخلو عن إشكال.

كانت هناك مصلحه خاصه، وفي المقام الرسول (صلى الله عليه وآله) كان يفرق لمحتمل أمر خاص، وهو أنه (صلى الله عليه وآله) عالم بأنه لا يموت _ كما ورد مثله في الوتيره _ فلا يكون عمله (صلى الله عليه وآله) دليلاً على أمر عام وهو استحباب التفريق مطلقاً، والقول بأصالة عدم هذا الاحتمال غير تام إذ الفعل ساكت عن وجه العمل فلا يكون دليلاً على وجه خاص، وقوله (صلى الله عليه وآله): «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١) ظاهره الكيفيه الصلاتيه من المقارنات والأجزاء والشرائط، لا كل الخصوصيات حتى مثل ما نحن فيه، وذلك لانصراف الكيفيه من قوله (صلى الله عليه وآله) ذلك.

(ويكفى مسماه) وذلك لإطلاق نص الصادق (عليه السلام) بقوله: «وتفريقهما أفضل»^(٢).

لكن ربما يقال: إن المنصرف من النص هو ما كان يفعله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا مطلق المسمى.

(وفي الاكتفاء به بمجرد فعل النافله وجه) للروايات المتعدده الوارده في الإتيان بالظهر بعد السبحه، ثم السبحه ثم العصر مما يدل على أن التفريق يكون بقدر السبحه.

(إلا أنه لا يخلو عن إشكال) إذ جواز ذلك لا يدل على أن ما عداه ليس مستحباً أحق بالاتباع، لأنه من مفهوم اللقب، بل مقتضى القول بالتفريق هو ما ينصرف

ص: ١٨٢

١- عوالي اللئالي: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٠ _ الباب ٣١ من أبواب المواقيت ح ٧

منه مما كان يفعله الرسول (صلى الله عليه وآله) الذي كان لا يكتفى بفعل النافلة، بل كان يؤخر العصر مقدار القامتين، وهذا هو ما يسميه الفقهاء بأوقات الفضيله من قدمين وأربعة وذراعين وقامه وقامتين، ولذا أفتى بعض المعلقين بذلك إن أراد درك فضيله التفريق.

ص: ١٨٣

مسألة ٨ _ قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله، وهو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل، ووقتا إجزاء من الطرفين، وذكروا أن العصر أيضا كذلك، فله وقت فضيله وهو من المثل إلى المثليين، ووقتا إجزاء من الطرفين.

لكن عرفت نفى البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال، نعم الأحوط في إدراك الفضيله الصبر إلى المثل.

(مسألة ٨ _ قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله، وهو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل) وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً، كما تقدم فيما ذكره بقوله: (ووقتا إجزاء من الطرفين) قبل الشفق وبعد ثلث الليل.

(وذكروا أن العصر أيضاً كذلك، فله وقت فضيله وهو من المثل إلى المثليين، ووقتا إجزاء من الطرفين) قبل المثل وبعد المثليين، وكان في المسألتين أقوال آخر أيضاً كالذراع والذراعين، وغيره.

(لكن عرفت نفى البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال) أي بعد أداء الظهر لاستحاله الفضيله في وقت لا يجوز أدائه، إلا أن يراد المجموع من حيث المجموع، مثل قولنا ابتداء فضيله الظهر الزوال مع أن المراد به المجموع لا كل جزء.

(نعم الأحوط) عند المصنف (في إدراك الفضيله الصبر إلى المثل) لروايات المثل، لكن قد يستشكل بأن روايات الذراع أقوى في الدلالة، والذي نستظهره أن كلا من الظهر والعصر والمغرب والعشاء، كلما كان أقرب إلى الوقت أفضل،

وفى الإتيان بالنافله فضل، كما فى الإتيان بالتعقيب، والمثل والذراع ونحوهما لا خصوصيه لها إلا لأمر خارجى، وقد تقدم الإشاره إلى ذلك، كما سيأتى أيضاً إن شاء الله تعالى.

ص: ١٨٥

مسأله ٩ استحباب تعجيل الصلاه فى وقت الفريضة

مسأله ٩ _ يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله، وفى وقت الإجزاء، بل كلما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل، إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعه أو نحوه.

(مسأله ٩ _ يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله) بأن لا يؤخرها إلى وسط وقت الفضيله أو إلى آخره (وفى وقت الإجزاء) فإذا انتهى وقت الفضيله يأتى بها أيضاً أسرع فأسرع، وذلك لما سبق من أنه مسارعه فى الخير، وللروايات الخاصه.

(بل كلما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل) فإذا لم يصدق التعجيل لم يفت الفاضل والمفضول، مثلاً الصلاه قبل ساعه من الغروب أفضل من الصلاه قبل نصف ساعه وإن لم يصدق على قبل الساعه التعجيل.

مسأله ١٠ _ يستحب الغلس بصلاه الصبح، أى الإتيان بها قبل الإسفار فى حال الظلمه.

(مسأله ١٠ _ يستحب الغلس بصلاه الصبح، أى الإتيان بها قبل الإسفار فى حال الظلمه) لجمله من الروايات:

كالمروى فى مجالس الشيخ: «إن أبا عبد الله (عليه السلام) كان يصلى الغداه بغلس عند طلوع الفجر الصادق أول ما يبدو وقبل أن يستعرض، وكان يقول: «وقرآن الفجر، إن قرآن الفجر كان مشهوداً» (١) أن ملائكه الليل يصعد وملائكه النهار ينزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن يشهد ملائكه الليل وملائكه النهار صلاتي». (٢)

ورواه إسحاق قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عن أفضل المواقيت فى صلاه الفجر؟ فقال: «مع طلوع الفجر». (٣) الحديث.

وفى مرسله النهايه عن صلاه الفجر، إلى أن قال (عليه السلام): «لأن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يغلس بها ويقربها من الليل». (٤) إلى غيرها من الروايات.

لكن تعارضها روايات أخر داله على استحباب أن يصلبها عند إضاءه أطراف الأفق حسناً، كقول الصادق (عليه السلام) حين سئل عن وقت الصبح؟ فقال: «حين يعترض الفجر ويضىء حسناً». (٥)

وقول الرضا (عليه السلام) إنه قال: «صلّ صلاه الغداه إذا طلع الفجر وأضاء حسناً». (٦)

ص: ١٨٧

١- سورة الإسراء: الآية ٧٨

٢- أمالى الطوسى: ص ٧٠٤ _ مجلس ١٧ ذى القعدة ٤٥٧

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٤ _ الباب ٢٨ من أبواب المواقيت ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٧٦٤ _ الباب ٢٥ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٣

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٢

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩١ _ الباب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٣

وقول أبي جعفر (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً» (١) إلى غيرها.

لكن الظاهر أن المراد بهذه الروايات في قبال الصلاة قبل ذلك عند طلوع الفجر الأول، ولذا قال المستند: بأن المراد بها وضوح الصبح وتيقنه (٢)، هذا مضافاً إلى أدله المسارعه إلى الخير.

ص: ١٨٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٤ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- المستند: ج ١ ص ٢٤١ س ١

مسأله ۱۱ _ كل صلاه أدرك من وقتها فى آخره مقدار ركعه فهو أداء، ويجب الإتيان به

(مسأله ۱۱ _ كل صلاه أدرك من وقتها فى آخره مقدار ركعه فهو أداء، ويجب الإتيان به) على المشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً، بل عن المنتهى لا خلاف فيه بين أهل العلم (۱)، وعن التذكرة والمدارك أنه إجماعى، لكن ربما ينقل الخلاف عن السرائر، وكأنه للأصل بعد عدم إمكان أن يكون الوقت أضيّق من التكليف، والاعتبار وإن صح لكنه يتوقف على الدليل المفقود بنظره، إذ لا يعمل هو بأخبار الآحاد، لكن الأدله الوارده فى المقام بمعونه الشهره المحققه والإجماع المنقول كافيّه فى الاستناد للخروج عن الأصل، ففى خبر الأصبع بنباته: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداه تامه». (۲)

وموثق عمار: «فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته». (۳)

ونحوه حديثه الآخر مع زياده قوله: «وإن طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعه فليقطع الصلاه ولا يصلى حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها». (۴)

وما رواه فى الذكري، عن النبى (صلى الله عليه وآله): «من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر». (۵)

ص: ۱۸۹

۱- المنتهى: ج ۱ ص ۲۰۹ س ۲۹

۲- الوسائل: ج ۳ ص ۱۵۸ _ الباب ۳۰ من أبواب المواقيت ح ۲

۳- الوسائل: ج ۳ ص ۱۵۷ _ الباب ۳۰ من أبواب المواقيت ح ۱

۴- الوسائل: ج ۳ ص ۱۵۸ _ الباب ۳۰ من أبواب المواقيت ح ۳

۵- الذكري: ص ۱۲۲ س ۹

وفى مرسله الآخر عنه (صلى الله عليه وآله): «من أدرك ركعه من الصلاة فقد أدرك الصلاة». (١)

وما رواه فى كتاب الاستغاثه، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «من أدرك من صلاة العصر ركعه واحده قبل أن تغيب الشمس أدرك العصر فى وقتها». (٢)

وعن المدارك أنه روى «من أدرك من الوقت ركعه فقد أدرك الوقت». (٣)

وهل أنه نقل بالمعنى أو ظفر بما لم نظفر به، كما ليس بالبعيد؟ احتمالان.

وكيف كان فالروايات المذكوره أشكل عليها بأمور:

الأول: ضعف السند. وفيه: إن بعضها موثقه، وضعف السند بعد الشهره غير ضائر.

الثانى: إنها خاصه ببعض الصلوات، وفيه أولاً: إن بعضها عام، وثانياً: إن المناط مقطوع به.

الثالث: إن بعضها يحتمل أن يراد به إدراك المأموم إمامه فى ركعه، كمرسله الذكرى الثانیه، وفيه: إن هذا الاحتمال لا وجه له، بل ظاهر الروايه إدراك الركعه من الوقت ولو بقريته ذكر الفقهاء والروايات لها فى هذا الباب.

الرابع: إن ظاهر بعض الأخبار المتقدمه كالموثق، أنه فى صدد بيان حكم من صلى ركعه بقصد الإتيان بالصلاه تامه، ثم خرج الوقت، لا من لم يصل وقد بقى من صلاته مقدار ركعه.

ص: ١٩٠

١- كما فى الوسائل: ج ٣ ص ١٥٨ _ الباب ٣٠ من أبواب المواقيت ح ٤ عن الذكرى

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٢ _ الباب ٢٤ من أبواب المواقيت ح ١

٣- المدارك: ص ٢١٥ س ٢٠

فإن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن لا يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك.

وفيه أولاً: لا نسلم هذا الظاهر ولو بقرينه ذيل الرواية مما يدل على أن المدار إدراك الركعه وعدمه.

وثانياً: إنه لو سلم عدم دلالة هذه الرواية على الكليه، فدلالتها على الحكم في الجملة بضميمه عدم القول بالفصل، بالإضافة إلى دلالة سائر الأخبار، كافيته في الحكم المذكور.

وكيف كان (فإن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت) وسيأتي الكلام في كتاب الخلل حول هل أنه يكون إدراك الركعه بمجرد السجود أو بتمام الذكر أو برفع الرأس.

(لكن لا- يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك) بلا- إشكال ولا- خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، لاشتراط الوقت، ثم الظاهر وجوب الإتيان بالصلاه إذا أدرك أقل من الركعه في الوقت لأن الميسور لا يسقط بالمعسور، ولا دلالة في الروايات المذكوره على العدم إلا بمفهوم اللقب وهو ليس بحجه، ويكفي في الركعه أقل المسمى ولو بدون السوره، ومره في ذكر الركوع والسجود إن قلنا بعدم كفايتها في الاختيار، وهل إن حال أول الوقت كحال آخره؟ ظاهرهم العدم، فلو علم بأنه يجز أو تحيض أو يقتل بعد ركعه من أول الوقت لم يجز له أن يأتي بالصلاه قبل الوقت بحيث تقع ركعه منها داخل الوقت، لاشتراط الوقت، وعدم الدليل على المماثله بين أول الوقت وآخره إلا- المناط وهو غير معلوم، وإلا ما دل على أنه لو صلى اشتبهاً قبل الوقت فدخل الوقت صحت صلاته، وهو غير مرتبط بالمقام، وكما أنه لا يجوز للمكلف التأخير إلى أن تبقى ركعه، كذلك لا يجوز له أن يصلى

فى مكان له ركعه من الوقت بينما يتمكن من الصلاه الكامله فى الوقت، كما إذا أمكنه أن يصعد على الجبل لتكون كل صلاته فى الوقت، أو أمكنه ركوب الطائره المشايعه للشمس فى مسيرها أو نحو ذلك، فتأمل، هذا إذا تعمد التأخير، أما إذا لم يتعمد لم يجب لأنه لا- دليل على وجوب إدخال الإنسان نفسه فى موضوع جديد ليترتب عليه التكليف المرتبط بذلك الموضوع، إلا إذا كان دليل يدل على الوجوب.

ص: ١٩٢

فصل فى أوقات الرواتب

مسأله ١ أوقات الرواتب

فصل

فى أوقات الرواتب

مسأله _ ١ _ وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، والعصر إلى الذراعين، أى سبعى الشاخص، وأربعه أسباعه

(فصل)

فى أوقات الرواتب)

(مسأله _ ١ _ وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، والعصر إلى الذراعين، أى سبعى الشاخص وأربعه أسباعه) فإن الشاخص يقسم سبعه أقسام، فكل سبع فى الإنسان يساوى القدم، وكل قدمين يساوى ذراعاً، ولذا يعبر عن سبعى الشاخص بالذراع، وعن سبعه بالقدم.

ثم إن فى المسأله أقوالاً ثلاثه:

الأول: ما ذكره المصنف من الذراع والذراعين، وهذا القول هو الذى اختاره نهایه الأحكام والمصباح والوسيله والشرائع والنافع والفاضل فى جملة من كتبه، بل قيل هو الأشهر كما فى المستند، بل نسب إلى المشهور كما فى المستمسك.

الثانى: امتداد الوقت إلى المثل لنافله الظهر، وإلى المثليين لنافله العصر،

ص: ١٩٣

بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضة على الأقوى

وحكى عن الخلاف والحلى والمعتبر والتمتهى والتحرير والتذكرة والنهاية والتبصره والروض والروضه وجامع المقاصد، وربما يستثنى مقدار الفريضة من هذا التحديد كما عن الجمل والعقود والمهذب والجامع.

الثالث: ما اختاره المصنف بقوله: (بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضة على الأقوى) وهذا هو الذى اختاره المستند، قال: وفقاً لجماعه ممن تأخر، منهم والدى فى المعتمد، وهو المحكى عن الحلبي، بل ظاهر المبسوط والإصباح والدروس والبيان، بل محتمل كل من قال ببقاء وقتها إلى المثل والمثلين من القائلين بأنهما وقتان للمختار، (١) انتهى.

أقول: أما كون أول وقت نافله الظهر من الزوال فلا- إشكال فيه ولا- خلاف، بل إجماعاً كما يظهر من إرسالهم المسألة إرسال المسلمات، ويدل عليه متواتر الروايات الداله على ذلك مما تقدم بعضها ويأتى بعضها الآخر، وأما آخر الوقت فالأقوى هو ما اختاره المصنف، ويدل عليه إطلاقات أدله النافله، وما سيأتى فى المسألة الثانيه من أن النافله كالهديه، بالإضافة إلى الروايات الخاصه:

كروايه سماعه: «وليس بمحظور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت». (٢)

ومرسله ابن الحكم: «صلاه النهار ست عشر ركعه، صلها أى النهار شئت، إن شئت فى أوله، وإن شئت فى وسطه، وإن شئت فى آخره». (٣)

ص: ١٩٤

١- المستند: ج ١ ص ٢٤١ س ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٤ _ الباب ٣٥ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٦

بل ويؤيده أو يدل عليه ما أطلق من روايات السبحة، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمر بن حنظله: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة وذلك إليك إن شئت طولت وإن شئت قصرت». (١)

وقوله (عليه السلام) في خبر زراره: «وإذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين ليس نفل إلا- السبحة التي جرت بها السنه أمامها» (٢)، إلى غيرها من الروايات.

استدل للقول الأول: بجملة من الروايات:

كروايه إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر (عليه السلام): «أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قال قلت: لم؟ قال (عليه السلام): «لمكان الفريضة لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه». (٣)

وصحيحه زراره: «حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان قامه، وكان إذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر». ثم قال: «أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: «لمكان النافلة، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة». (٤)

ولا يخفى أن صدر الصحيحه يتضمن القدمين والأربعة، وأنهما مع الذراع والذراعين بمعنى واحد، وذلك أيضاً مورد كلام الأصحاب وجملة من الروايات، ومثل الصحيحه موثقتان لزراره.

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٩٦ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٨٥ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٧ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٣ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٣ و ٤

وموثقه عمار: «للرجل أن يصلى الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضى قدمان، وإن كان بقي من الزوال ركعه واحده أو قبل أن يمضى قدمان أتم الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، وإن مضى قدمان قبل أن يصلى ركعه بدء بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، وللرجل أن يصلى من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن يمضى أربعه أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلى النوافل». (١)

ولا يخفى أن التعبير معقد كما هو دأب عمار _ على ما ذكروا _ وإن كان مراده واضحاً، هذا بالإضافة إلى الأخبار الموقته للظهرين بالذراع والذراعين، بضميمه المصرحه بأنه إنما جعل كذلك لئلا يكون تطوع في وقت الفريضة، وقد أشكل في هذه الروايات بجملة من الإشكالات المذكوره فى المفصلات، أوضحها الحمل على الأفضليه جمعاً بينها وبين أخبار القول المختار، ويدل عليه روايه الغسانى: صلاه النهار، صلاه النوافل كم هي؟ قال: «ست عشره أى ساعات النهار شئت أن تصليها صليتها إلا أنك إذا صليتها فى موقيتها أفضل». (٢)

واستدل للقول الثانى: بجملة من الأدله، مثل ما دل على أن حائط المسجد كان قامه فإذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر وإذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر، بناءً على أن المراد بالذراع القامه.

وموثقه زراره: «إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، وإذا كان ظلك مثليك فصل العصر». (٣)

ص: ١٩٦

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٧٣ _ الباب ١٣ فى المواقيت ح ١٢٣

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٧ _ الباب ١٥١ فى وقت النوافل ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٥ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٣

وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر، وبعد الذراعين تقديم العصر

بناءً على أن التأخير في الروايتين إنما هو لأجل النافله، وما أطلق فيه فعل النافله بعد تقييده بما اشتهر عندهم من عدم امتدادها بامتداد الفريضة فلا- آخر لها إلا- المثل والمثلين، وفي الكل ما لا يخفى، إذ المراد بالذراع هو معناه لا القامه، لأنه الظاهر منه، ويدل عليه الرضوى: «إنما ظل القامه» أى الشاخص «قامه لأن حائط مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان قامه إنسان»⁽¹⁾، والموثقه لا تدل على أكثر من الجواز، وإلا فالأفضل إلى القدمين والأربعه لتواتر النصوص بذلك، والمطلق لا وجه لتقييده بعد صحه إبقائه على حاله كما عرفت فى القول المختار.

والحاصل: إن أدلتهم بين ما لا دلالة له وبين ما لا خصوصيه للمثل فيه، بل يدل على القول المختار، وعلى هذا فالأفضل فصل النافله مخففاً _ كما تقدم فى بعض الأخبار _ وبعده الإتيان بها إن شاء طول وإن شئت قصر كما فى أخبار آخر، وبعده إلى الذراع ثم إلى آخر الوقت.

(وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر، وبعد الذراعين تقديم العصر) وكأنه للتعليل فى روايه إسماعيل الجعفى بقوله (عليه السلام): «ثلاث يؤخذ من وقت هذه ويدخل فى وقت هذه».

لكن لا- يخفى أن الظاهر منه اختصاص ذلك بما إذا جاء بالفريضة فى وقت الفضيله، أما إذا أراد أن يأتى بها فى وقت الإجزاء فلا- دليل على هذه الأولويه، بل مطلقات تقديم النافله محكمه، بل ربما يقال بعدم معلوميه الأولويه إلى المثل والمثلين، لظهور الدليل فى كون الوقت باق إليهما فلا تراحمهما النافله فأولويه تقديم الفريضتين.

ص: ١٩٧

والإتيان بالنافلتين بعد الفريضة، فالحدان الأولان للأفضليه، ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم التعرض لنيه الأداء والقضاء فى النافلتين.

(والإتيان بالنافلتين بعد الفريضة) غير معلوم الوجه، إلا أن يتمسك لذلك بروايه زراره الآتية.

وكيف كان (فـ) على ما قويناه من امتداد وقت النافله يكون (الحدان الأولان) الذراع والذراعان (للأفضليه) وينوى بالنافله الأداء مطلقاً.

(ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم التعرض لنيه الأداء والقضاء فى النافلتين) خروجاً عن خلاف من قال بأنها تكون حينئذ قضاءً.

بقى شىء وهو أن الظاهر كون الذراع والذراعين وقت النافله فيأتى بالفريضة بعدهما، لا أنه يأتى بالفريضة فى آخر الذراع والذراعين، وإن كان ذلك أفضل، ويدل على الأول روايه زراره، عن الباقر (عليه السلام) وفيه: «لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع، فإذا بلغ فيئك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة وتركت النافله، وإذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافله». (١)

ومثلها ما ورد عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: سألته عن صلاه الظهر؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان الفىء ذراعاً، قلت: ذراعاً من أى شىء؟ قال: ذراعاً من فيئك». (٢)

ص: ١٩٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٦ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ١٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٣ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٣ و ٤

ويدل على الثاني: أى أفضلية الإتيان بالفريضة فى الذراع والذراعين مكاتبه محمد بن الفرج: «إذا زالت الشمس فصلّ سبحتك، وأحب أن يكون فراغك من الفريضة على قدمين، ثم صل سبحتك وأحب أن يكون فراغك من العصر والشمس على أربه أقدام». (١)

ص: ١٩٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٩ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٣١

مسألة ٢ تقديم نافلتى الظهر والعصر على الزوال

مسألة ٢ _ المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر والعصر فى غير يوم الجمعة على الزوال، وإن علم بعدم التمكن من إتيانها بعده، لكن الأقوى جوازه فيهما خصوصاً فى الصورة المذكوره.

(مسألة ٢ _ المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر والعصر فى غير يوم الجمعة على الزوال، وإن علم بعدم التمكن من إتيانها بعده) وحكاة المستند عن المعظم، وهناك قولان آخران فى المسألة:

فالقول الثانى من الأقوال: الجواز مطلقاً كما اختاره المصنف بقوله: (لكن الأقوى جوازه فيهما خصوصاً فى الصورة المذكوره) وذهب إلى هذا القول طائفه من متأخرى المتأخرين.

والقول الثالث: التفصيل بين صورته خوف فواتها فى وقتها وعدم التمكن من قضائها فالجواز، وبين غير هذه الصوره فالمنع، اختاره الشيخ فى بعض كتبه، والشهيد والحداثق والمعتمد والمستند فى الجملة، والأقرب هو ما اختاره الماتن، لجملة من الروايات:

كروايه محمد بن عذافر قال أبو عبد الله (عليه السلام): «صلاه التطوع بمنزله الهديه متى ما أتى بها قبّلت، فقدّم منها ما شئت وأخر منها ما شئت». (١)

وروايه عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «اعلم أن النافله بمنزله الهديه متى ما أتى بها قبّلت». (٢)

وخبر سيف بن عبد الأعلى، عنه (عليه السلام) عن نافله النهار؟ قال: «ست عشره متى

ص: ٢٠٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٠ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٣

ما نشطت، إن علي بن الحسين (عليه السلام) كانت له ساعات من النهار يصلى فيها، فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، إنما النافله مثل الهدية متى أتى بها قبلت». (١)

وصحيحه زراره: «ما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الضحى قط». فقلت: ألم تخبرني أنه (صلى الله عليه وآله) كان يصلى فى صدر النهار أربع ركعات؟ قال (عليه السلام): «بلى إنه كان يصلى يجعلها من الثمان التى بعد الظهر». (٢)

ومرسله على بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «صلاه النهار ست عشره ركعه، أيها النهار شئت، إن شئت فى أوله وإن شئت فى وسطه وإن شئت فى آخره». (٣)

وروايه الغسانى المتقدمه عن الصادق (عليه السلام) فى نوافل النهار: «فى أى ساعات النهار شئت أن تصليها صليتها إلا أنك إذا صليتها فى مواقيتها أفضل». (٤)

وما رواه قرب الإسناد، عن على بن جعفر قال: قال أخى (عليه السلام): «نوافلكم صدقاتكم فقدموها أنى شئتم». (٥)

وفى روايه الدعائم: «لا بأس أن يصلى ركعتى الفجر قبل الفجر». (٦)

وفى الرضوى: «صل ركعتى الفجر قبل الفجر وعنده وبعده» إلى أن قال: «لا بأس أن تصليها إذا بقى من الليل ربع». (٧)

ص: ٢٠١

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٠ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٦

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٥

٥- قرب الإسناد: ص ٩٧

٦- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٩ _ فى ذكر مواقيت الصلاه

٧- فقه الرضا: ص ١٣ س ١١

أما القول بعدم الجواز مطلقاً فقد استدل بجمله من الروايات:

كصحيح ابن أذينة، عن عده، أنهم سمعوا أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس، ولا من الليل بعد ما يصلى العشاء حتى ينتصف الليل». (١)

وصحيح زراره، عنه (عليه السلام): «كان على (عليه السلام) لا يصلى من الليل شيئاً إذا صلى العتمه حتى ينتصف الليل، ولا يصلى من النهار حتى تزول الشمس». (٢) وغيرهما.

ومثلهما فى الدلالة ما دل على الأوقات الخاصه، خصوصاً الروايات المعلله بأن نافله الظهر لفائده كذا، (٣) والغفيله لفائده كذا، (٤) وصلاه الليل لفائده كذا. (٥)

وفيه: إن الروايات السابقه حاكمه على هذه الروايات، ولا منافاه بين الأفضليه وأصل التشريع كما هو واضح، واحتمال إعراض المشهور عن الروايات السابقه _ كما قيل _ غير ضار، إذ الإعراض لو حصل لم يسقطها من الحجيه بعد مجال التسامح، هذا مضافاً إلى أنه لم يحقق الإعراض، ولو حقق فمن المحتمل أنهم رروا هذه الروايات معارضه بروايات التوقيت، وحيث لا نرى المعارضه لم يكن وجه للإسقاط.

ص: ٢٠٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٧ _ الباب ٣٦ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٨ _ الباب ٣٦ من أبواب المواقيت ح ٦

٣- كالمروى فى مصباح المتهجد: ص ٢١٧

٤- كالمروى فى الفقيه: ج ١ ص ٧٥٣ _ الباب ٨٧ فى ثواب التنفل ح ١

٥- كالمروى فى الفقيه: ج ١ ص ٢٩٨ _ الباب ٦٥ فى ثواب صلاه الليل

أما المفصل فقد استدل بجمله من الروايات:

كروايه ابن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يشتغل عن الزوال أ يتعجل من أول النهار؟ فقال (عليه السلام): «نعم إذا علم أنه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها». (١)

وروايه إسماعيل، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أشتغل؟ قال (عليه السلام): «فاصنع كما نصنع، صلّ ست ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها من صلاة العصر يعنى ارتفاع الضحى الأكبر واعتد بها من الزوال». (٢) وروايه سيف المتقدمه.

وروايه صفوان قال: صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) الظهر والعصر عند ما زالت بأذان وإقامتين. وقال (عليه السلام): «إني على حاجه فتنفلوا». (٣) إلى غيرها.

وفيه: إنها لا- تعارض روايات المختار، إذ الجمع بين الجميع يقتضى أفضيله الوقت، ثم الخروج عن الوقت لمن له شغل، ثم الإتيان بها في أى وقت شاء مطلقاً.

ثم إنه وردت نصوص كثيره في تقديم نافله الجمعة على الزوال، ولذا قال المصنف في غير يوم الجمعة: والظاهر أن التوسعه في النافله شامله لغير اليوم أيضاً بأن يأتى بنافله الجمعة الخميس أو السبت مثلاً وإن كان الأفضل في نفس اليوم،

ص: ٢٠٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٨ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ _ الباب ٣٧ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٨٧ _ باب الجمع بين الصلاتين ح ٥

وكذلك أن يأتي بها في الليل أو النهار وإن كان لا يبعد أفضله المماثله، فيأتي بنوافل النهار في النهار، وبنوافل الليل في الليل.
ثم إن إطلاق بعض روايات المختار يقتضى جواز الإتيان بأى النوافل الموقته كصلاه الغدير ونوافل شهر رمضان وغيرها، فى أى وقت وإن لم أر من تعرض لذلك.

ص: ٢٠٤

مسألة ٣ _ نافله يوم الجمعة عشرون ركعه، والأولى تفريقها بأن يأتي ستاً عند انبساط الشمس، وستاً عند ارتفاعها، وستاً قبل الزوال، وركعتين عنده.

(مسألة ٣ _ نافله يوم الجمعة عشرون ركعه، والأولى تفريقها، بأن يأتي ستاً عند انبساط الشمس، وستاً عند ارتفاعها، وستاً قبل الزوال، وركعتين عنده) كما هو المشهور، ويدل عليه بعض الروايات.

وفي المسألة أقوال في أصل عدد الركعات، وفي وقت أدائها، سيأتي تفصيلها في باب صلاة الجمعة إن شاء الله تعالى.

وإنما نذكر هنا بعض الروايات الداله على ما ذكره المصنف، كالتى رواها فى مصباح الشريعه قال: ثم تصلى نوافل الجمعة على ما وردت به الروايه، عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «تصلى ست ركعات بكره، وست ركعات بعدها اثنتى عشره، وست ركعات بعد ذلك ثمانيه عشر وركعتين عند الزوال». (١)

ومثله روايه سعد عن الرضا (عليه السلام)، إلا أن فى آخرها: «وركعتان بعد الزوال». (٢)

ولا يخفى أن عمل المشهور بذلك كاف وإن لم يكن معيناً، إذ هناك كيفيات آخر أيضاً من تأخير بعضها بين الظهرين، أو بعد العصر، أو الإتيان بعدد أقل أو أكثر، والظاهر أنها مستحبات متزاحمه، وإن كان الذهاب إلى ما ذهب إليه المشهور معضود بالشهره التى أمر باتباعها فى تعارض الروايات، فتأمل.

ص: ٢٠٥

١- مصباح المتهدج: ص ٣٠٩ فى نوافل الجمعة

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٢٣ _ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة ح ٥

مسأله ٤ _ وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه.

(مسأله ٤ _ وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه) كما هو المشهور، بل عن شرح القواعد والمدارك عدم الخلاف فيه، وعن ظاهر المعبر والمنتهى الإجماع عليه.

أقول: أما بالنسبه أن أول وقتها بعد صلاه المغرب فلا إشكال فيه ولا خلاف، وأما أن آخر وقتها ما ذكر فقد خالف فيه جماعه فقالوا بأن آخر وقتها آخر وقت الفريضة.

قال في المستند: وهو الأظهر وفقاً للحلبى والشهيد والمدارك وأكثر الثالثه ومنهم والدى فى المعتمد. ((١))

وقال فى المستمسك: إنه اختار أو مال إلى ذلك محكى الذكرى والدروس والحبل المتين وكشف اللثام والذخيره وغيرها ((٢))، وهذا هو الأقرب، ويدل عليه إطلاق أدلتها المقتضى لامتدادها بامتداد وقت الفريضة، كقوله (عليه السلام): «أربع ركعات بعد المغرب، لا تدعهن فى حضر ولا سفر». ((٣))

وقوله (عليه السلام): «لا تدع أربع ركعات بعد المغرب فى سفر ولا حضر». ((٤)) وهكذا غيرهما من الروايات.

ص: ٢٠٦

١- المستند: ج ١ ص ٢٤٢ _ س ١٤

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٠٩

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦٣ _ الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٦٥ _ الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٨

أما المشهور فقد استدلوا بأمور:

الأول: الإجماع المدعى، وفيه الإشكال صغرى وكبرى.

الثانى: أن سائر النوافل لا يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة، فمن المستبعد أن لا تكون نافله المغرب كذلك، وفيه نظر:

أولاً: حيث الإشكال فى المقيس عليه كما عرفت فى الظهرين.

وثانياً: إن الاستبعاد لا يقاوم الإطلاق.

الثالث: الأخبار المتضمنه أن المفيض من عرفات إذا صلى العشاء بالمزدلفه يؤخر النافله إلى ما بعد العشاء، وفيه: إنه لا دلالة فيه على المقام إذ لعل ذلك لاستحباب الجمع بين الصلاتين فى خصوص المورد.

الرابع: الأخبار الدالة على أنه لا تطوع فى وقت الفريضة، وفيه: إنها مقيدة بإطلاقات نافله المغرب لو سلم أصل دلالتها.

الخامس: ما ورد أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يكن يصلى بعد العشاء شيئاً إلى نصف الليل، وفيه: إنه لا ربط له بالمقام، فإن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يصلى المغرب أول الليل وكان يتنفل وهو غير ما نحن فيه ممن أقر المغرب أو لم يصل النافله بعدها حتى صلى العشاء، وحيث لم يوجد دليل يدل على قول المشهور فقول غير المشهور هو الأقرب، وإن كان الاحتياط يقتضى عدم التأخير خروجاً من خلاف من عين.

مسألة ٥ _ وقت نافله العشاء وهى الوتيره يمتد بامتداد وقتها، والأولى كونها عقيبها من غير فصل معتد به.

(مسألة ٥ _ وقت نافله العشاء وهى الوتيره) يبتدى من بعد العشاء، بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، و(يمتد بامتداد وقتها) كما هو المشهور، بل فى المستند بلا خلاف أجده، وفى الحقائق: ظاهرهم الإجماع عليه، وعن المعتمد والمنتهى الإجماع عليه، ويدل على ذلك أولاً وأخيراً إطلاقات الأدله، وتصريح بعضها بأنها يؤتى بها بعد العشاء ولا معارض لها من نص أو فتوى.

(والأولى كونها عقيبها) لظاهر فتوى الجواهر وغيره به، بل ربما يقال بأنه المنساق من كونها بعد العشاء، لكن ربما يقال إن الإطلاق يقتضى جواز الإتيان بها إلى آخر وقت العشاء، وإن قدم العشاء أول الليل، كما هو كذلك بالنسبه إلى كون نافله الظهر قبلها، إذ يصح أن ينتفل ثم يأتى بالظهر آخر الوقت بعد ساعات.

نعم الظاهر استحباب الاستعجال، لا لأنه من المسارعه، بل لظاهر قوله (عليه السلام): «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتبين إلا بوتر» (١).

ولما دل على أنها بدل عن الوتر آخر الليل، لاحتمال حدوث حدث بالإنسان.

ثم إنه لا- إشكال فى أن وقت نافله الظهرين والمغربين ينتهى بانتهاى وقت الفريضة، بل ظاهرهم الإجماع عليه، وكأنه للانصراف من الأدله.

أما قوله: (من غير فصل معتد به) فكأنه لانصراف البعديه، لكنه بدوى لا يمكن

ص: ٢٠٨

وإذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفه فى بعض الليالى بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها.

أن يتمسك به لأجل الحكم الاستجابى، ولعله لذا قال المصنف: والأولى.

(وإذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفه فى بعض الليالى بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها) كما عن الشيخين وأتباعهما، بل قيل إنه المشهور، وقد أرسله بعضهم إرسال المسلمات، لكن فى المستند قال: لفتوى هذين الجليلين _ أى الشيخين _ وإلا فلا أعرف عليه دليلاً آخر (١١))، وربما يستدل له _ كما فى الحدائق _ بحسنه زراه: «وليكن آخر صلاتك ووتر ليلتك» (٢)) وفيه: إن ظاهره الوتر التى هى من صلاه الليل لا- الوتيره، فإنه وإن أطلق الوتر على الوتيره فى بعض الأخبار، إلا أن ذلك لا يعين إرادتها هنا من الوتر، بل المنصرف عنه وتر الليل، وقد يستدل له بصحيحه زراه: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتبين إلا بوتر». (٣))

وفيه: إن الظاهر منه _ كما فى المستمسك _ فعل الوتر سواء أكان المراد من البيات النوم أو الأعم (٤))، انتهى. فلا ربط لأن يكون خاتمه الصلوات، وعلى أى حال فلا إشكال فى أنه لو أخر العشاء عمداً أو اضطراراً إلى قريب السحر لا يكون الأفضل له تأخير الوتيره إلى ما بعد صلاه الليل، ولا أن الأفضل له عدم صلاه الليل أصلاً حتى يكون الوتيره أخير الصلوات، كما أنه لا ينبغى الإشكال فى أنه إذا تجدد بعد الوتيره ما يقتضى الصلاه من زياره للمعصوم أو إحرام أو ما أشبه لا يستحب ترك تلك الصلاه

ص: ٢٠٩

١- المستند: ج ١ ص ٢٤٢ س ٢٨

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٢٨٣ _ الباب ٤٢ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه ح ٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٧٠ _ الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض ح ٤

٤- المستمسك: ج ٥ ص ١١٠

لأجل الوتيره، ومن ذلك ما إذا أراد النوم حيث يستحب أن يأتي بركتين من النافله.

فعن الجعفریات، عن علی (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من صلى ركعتين إذا دخل إلى رحله نفى الله تعالى عنه الفقر وكتبه في الأوابين». (١)

وعن المستدرک، عن خديجه (رضوان الله عليها) قالت: «كان النبي (صلى الله عليه وآله) إذا دخل المنزل دعا بالإناء فتطهر للصلاه، ثم يقوم فيصلی ركعتين يوجز فيهما، ثم يأوى إلى فراشه». (٢)

ص: ٢١٠

١- الجعفریات: ص ٣٦

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٤٦ _ الباب ٢٣ من أبواب أحكام المساكن ح ٥

مسألة ٦ _ وقت نافلة الصبح بين الفجر الأول وطلوع الحمرة المشرقيه.

(مسألة ٦ _ وقت نافلة الصبح بين الفجر الأول وطلوع الحمرة المشرقيه) أما أول أن وقتها ذلك فهو المحكى عن السيد والمبسوط والمراسم والشرائع والإرشاد والقواعد، خلافاً لمن قال بأن وقتها قبل الفجر فلنم صلى صلاه الليل أن يصلها ولو أول الليل وفقاً للمشهور، وفي المستند: على الأظهر الأشهر، بل عن الغنيه والسرائر: الإجماع (١)، ولمن قال بأن وقتها أول السدس الأخير كالإسكافي، ففي المسألة أقوال ثلاثه:

استدل للقول الأول بأمور:

الأول: أن ذلك مقتضى إطلاق نافلة الفجر، فإن المنصرف أن النافلة للفجر مثل نافلة الظهر ونافله المغرب ونحوهما.

الثاني: استصحاب عدم المشروعيه قبل الفجر.

الثالث: بعض الروايات، مثل صحيح عبد الرحمان بن الحجاج، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «صلهما بعد ما يطلع الفجر». (٢)

وصحيح يعقوب بن سالم البراز: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «صلهما بعد الفجر». (٣)

وصحيحه الحلبي: «صلهما بعد ما طلع الفجر». (٤)

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وقت صلاه ركعتي الفجر بعد اعتراض الفجر». (٥)

ص: ٢١١

١- المستند: ج ١ ص ٢٤٥ س ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٣ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٤ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٦

٤- التهذيب: ج ٢ ص ١٤٣ _ الباب ٨ في كيفية الصلاه ح ٢٩١

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣٩ _ في ذكر مواقيت الصلاه

ورواه الغوالي، عن ابن عباس، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث قال: «وكان (صلى الله عليه وآله) يصلّى ركعتى الفجر إذا سمع الأذان، ويخففها» (١)، إلى غيرها، لكن يرد على الكل ما لا يخفى:

إذ الانصراف لا وجه له مع وجود الدليل على الخلاف، كما لا مجال للأصل مع الدليل.

أما الروايات فلا بد من حملها على التقية أو على الجواز بقربنه الروايات الأخرى، أما الحمل على التقية، فلما رواه التهذيب والاستبصار، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): متى أصلى ركعتى الفجر؟ قال: فقال لى: «بعد طلوع الفجر». قلت له: إن أبا جعفر (عليه السلام) أمرنى أن أصليها قبل طلوع الفجر، فقال (عليه السلام): «يا أبا محمد إن الشيعة أتوا أبى مسترشدين فأفتاهم بمر الحق وأتوني شكاً كما أفقتينهم بالتقية». (٢)

وأما الحمل على الجواز، فلمتواتر الروايات الداله على أنها قبل طلوع الفجر، مما يوجب حمل هذه على الجواز لا التعين، وهذا هو دليل القول الثانى.

فعن زراره، قلت لأبى جعفر (عليه السلام): الركعتان اللتان قبل الغداه أين موضعهما؟ فقال (عليه السلام): «قبل طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداه». (٣)

وعنه، عن أبى جعفر (عليه السلام) أيضاً قال: سألته عن ركعتى

ص: ٢١٢

١- عوالى اللئالى: ج ١ ص ١٨٢ ح ٢٤٥

٢- التهذيب: ج ٢ ص ١٣٥ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاه ح ٢٩٤. الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٥ _ الباب ١٥٥ فى وقت ركعتى الفجر ح ١٧

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٧

الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: «قبل الفجر، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشره ركعه صلاة الليل». (١)

وعن علي بن مهزيار قال: قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر (عليه السلام) الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي، أم من صلاة النهار، وفي أي وقت أصليها؟ فكتب (عليه السلام) بخطه: «احشهما في صلاة الليل حشواً». (٢)

وعن أحمد قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال (عليه السلام): قال أبو جعفر: «احشر بهما صلاة الليل وصلهما قبل الفجر». (٣)

وعن زرارة: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلى جملة واحده ثلاث عشره ركعه، ثم إن شاء جلس فدعا، وإن شاء نام، وإن شاء ذهب حيث شاء». (٤)

وعن أبي حريز، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام): «صل صلاة الليل في السفر من أول الليل في المحمل والوتر وركعتي الفجر». (٥) إلى غيرها من الروايات.

أما الإسكافي، فقد استدلل له بما رواه ابن مسلم: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أول وقت ركعتي الفجر؟ فقال (عليه السلام): «سدس الليل الباقي». (٦)

ص: ٢١٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٨
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٤- التهذيب: ج ٢ ص ١٣٧ _ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٣٠١
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٢ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٦- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٥

ويجوز دسها فى صلاه الليل قبل الفجر، ولو عند النصف بل ولو قبله إذا قدم صلاه الليل عليه، إلا أن الأفضل إعادتها فى وقتها.

واللازم حمل هذه كروايات القول الأول على أنهما وقت فى الجملة، وإن كانت الوقت قبل ذلك، ومنه يظهر أن قول المصنف: (ويجوز دسها فى صلاه الليل قبل الفجر، ولو عند النصف بل ولو قبله إذا قدم صلاه الليل عليه) محل نظر.

أما قوله: (إلا- أن الأفضل إعادتها فى وقتها) فسيأتى فى المسألة التالية. هذا كله تمام الكلام فى أول وقت نافله الفجر، أما آخر وقتها ففيه أقوال ثلاثة:

الأول: ما ذكره المصنف من أنه طلوع الحمرة المشرقيه.

الثانى: إنه طلوع الفجر الثانى.

الثالث: إنه آخر وقت الفريضة، وهذا هو الأقرب، تبعاً لمحتمل الشرائع ومستقرب الذكرى ومختار المعتمد، كما حكاه عنهم المستند، لإطلاق الأدله، كما ذكرناه فى الظهرين والمغربين، ولعمومات التوسعه فى النوافل، وأنها بمنزله الهديه كما سبق، ولصحيحه سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) عن الركعتين اللتين قبل الفجر؟ قال (عليه السلام): «يركعهما حين تترك الغداه».(١)

وربما يقال بأن بدل «تترك» قد روى فى نسخه أخرى «ينزل» من النزول، وفى ثالثة «تنور» فاللفظ مضطرب، وفيه: إن «تترك» و«تنزل» بمعنى واحد، و«تنور» نسخه بدل، والأصل الاعتماد على الأصل.

ويؤيد ما اخترناه، ما رواه الحسين بن أبى العلاء، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): والرجل يقوم وقد نور بالغداه؟ قال (عليه السلام): فليصل السجدين

ص: ٢١٤

اللتين قبل الغداه ثم ليصل الغداه(١١))، فإن «نور» شامل لما بعد الحمرة، فتأمل.

وكيف كان، فالعمده فى المقام الإطلاقات العامه والإطلاقات الخاصه بناقله الفجر، كروايه ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) عن ركعتى الفجر؟ قال: «صلها قبل الفجر ومع الفجر وبعده»،(٢) فكما يشمل قبل الفجر إلى نصف الليل.

بل قبله كذلك يشمل بعد الفجر إلى طلوع الشمس، ومثلها روايه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)،(٣) وروايه أخرى عنه عن الباقر (عليه السلام) أيضاً،(٤) وروايه ابن أبى يعفور، عن الصادق (عليه السلام)،(٥) إلى غيرها.

استدل للقول الأول: وهو الأشهر سيما عند من تأخر، بل عن ظاهر الغنيه والسرائر الإجماع عليه، بمرسله إسحاق، عنه (عليه السلام) قال: «صل الركعتين ما بينك وبين أن يكون الضوء حذاء رأسك، فإن كان بعد ذلك فابدء بالفجر». (٦)

وبصحيحه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل لا يصلّى الغداه حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتى الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال (عليه السلام): «يؤخرهما». (٧)

ويرد على الأول: إجمال الدلاله.

ص: ٢١٥

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٣ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٥ _ الباب ٥٢ من أبواب المواقيت ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٥ _ الباب ٥٢ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٤ _ الباب ٥٢ من أبواب المواقيت ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٥ _ الباب ٥٢ من أبواب المواقيت ح ٢
- ٦- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٤ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٧
- ٧- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٣ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ١

وعلى الثانى: ما ذكره المستمسك، قال: وفى دلالتة على التوقيت تأمل ظاهر (١)، هذا بالإضافة إلى أن الإطلاقات السابقة أقوى خصوصاً فى المستحبات التى بناؤهم عدم تقيد مطلقها بمقيدها.

أما القول الثانى: الذى ذهب إليه الإسكافى والشيخ فى كتابى الحديث، واختاره الحدائق فقد استدل له بما تقدم مما دل على أنهما من صلاة الليل، وبعدهم جواز النافله فى وقت الفريضة.

وبصحيحه زراره: عن ركعتى الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر؟ قال (عليه السلام): «قبل الفجر إنهما من صلاة الليل». (٢)

لكن يرد على الأول: عدم المنافاه بين كونهما من صلاة الليل، وبين امتداد وقتها بقريته الروايات السابقة، ومنه يظهر الجواب عن الصحيحه فإنها تحمل على الأفضليه أما عدم جواز التطوع فى وقت الفريضة فهو غير تام كما سيأتى.

ص: ٢١٦

١- المستمسك: ج ٥ ص ١١٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٣

مسألة ٧ _ إذا صلى نافلة الفجر في وقتها أو قبله ونام بعدها يستحب إعادتها.

(مسألة ٧ _ إذا صلى نافلة الفجر في وقتها أو قبله ونام بعدها يستحب إعادتها) كما عن السيد والشيخ وجماعه، واستدل له بصحيح حماد بن عثمان، قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «ربما صليتهما وعلى ليل فإن قمت ولم يطلع الفجر أعدتهما». (١)

وموثق زراره، سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إنى لأصلى صلاه الليل وأفرغ من صلاتى وأصلى الركعتين وأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما». (٢)

وظاهرهما ما إذا نام بعدهما _ كما فى المتن _ لا مطلقا كما عن السيد والشيخ وجماعه، لكن التسامح كاف فى الفتوى بذلك كما اعتمد عليها المستند ومال إليه المستمسك.

ص: ٢١٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٤ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٤ _ الباب ٥١ من أبواب المواقيت ح ٩

مسألة ٨ _ وقت نافله الليل ما بين نصفه والفجر الثاني.

(مسألة ٨ _ وقت نافله الليل ما بين نصفه والفجر الثاني) وفي المسألة أقوال أربعة:

الأول: إن وقتها من أول الليل مطلقاً كما عن الذكري والدروس نفى البعد عنه، واختاره المعتمد في محكي كلماتهم.

الثاني: إنه لا يصح إتيانها في أول الليل مطلقاً، كما عن زراره والحلي والفاضل.

الثالث: التفصيل بين خوف الفوت فأول وقتها أول الليل، وبين عدم خوف الفوت فأول وقتها نصف الليل، وقد حكى هذا القول عن الأكثر، بل عن جمع عدم الخلاف فيه، وعن آخرين نسبته إلى الأصحاب، وعن الخلاف وغيره الإجماع عليه.

الرابع: إن وقتها نصف الليل للمختار، وأول الليل لخائف الفوت إذا خاف فوت القضاء _ كما عن المنتهى والتذكرة _ أو أول الليل للمسافر كما عن العماني والصدوق، والأقرب الأول لجمله من الروايات:

كروايه سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل». (١)

وروايته الأخرى عنه (عليه السلام) قال: «لا بأس بصلاة الليل فيما بين أوله إلى آخره إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل». (٢)

وصحيحه محمد بن عيسى، قال: كتبت إليه (عليه السلام) أسأله يا سيدي روى عن جدك أنه قال: «لا بأس بأن يصلى الرجل صلاة الليل في أول الليل؟ فكتب (عليه السلام):

ص: ٢١٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٣٧ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ح ٢٥٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ٩

فى أى وقت صلى فهو جائز إن شاء الله». (١)

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «صلاه الليل متى شئت أن تصلها فصلها من أول الليل وآخره بعد أن تصلى العشاء الآخره وتوتر بعد صلاه الليل». (٢)

وروايه حسين بن على بن بلال قال: كتبت إليه فى وقت صلاه الليل؟ فكتب (عليه السلام): «عند زوال الليل وهو نصفه أفضل، فإن فات فأوله وآخره جائز». (٣)

بل وروايه محمد بن حمران، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن صلاه الليل أصلها أول الليل؟ قال: «نعم إنى لأفعل ذلك فإن أعجلنى الجمال صليتها فى المحمل». (٤)

وهذه الروايات لا تفيد بما يأتى من المقيدات، لأن التقييد لا يأتى فى باب المستحبات، خصوصاً بعد تصريح بعض الروايات بأن النصف أفضل.

أما القول الثانى: فقد استدل له بأن الموقت لا يصح فعله قبل وقته، وفيه: إن الدليل يقول: إن وقت نافله الليل من أول الليل وإن كان فى النصف أو ما أشبه ذلك أفضل، كما استدلوا لذلك أيضاً بصحيحه ابن وهب: أن رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى إلى ما يلقى من النوم؟ فقال: إنى أريد القيام بالصلاه من الليل فيغلبنى النوم حتى أصبح فربما قضيت صلاه الشهر المتتابع والشهرين أصبر

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١٤

٢- الدعائم الإسلام: ج ١ ص ١٣ _ فى ذكر مواقيت الصلاه

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١١

على فعله؟ قال (عليه السلام): «قره عين له» ولم يرخص له في الصلاة في أول الليل، وقال: «القضاء بالنهار أفضل». (١)

وفيه أولاً: ضعف الدلالة، إذ من المحتمل أن يكون سؤالاً إنكارياً، أى لماذا لا يقدم؟ فهل لم يرخص له التقديم، ويدل عليه قوله: «أفضل» بل حتى وإن كان «لم يرخص» إخباراً بكون «أفضل» قرينه على أنه «لم يرخص» كالترخيص في نصف الليل.

وثانياً: لا بد من حمل «لم يرخص» على تقدير الدلالة على الترخيص الأولى والترخيص الأفضل بقرينه الروايات السابقة.

أما القول الثالث: فقد استدل لعدم الصحة في حال الاختيار بروايات التوقيت بنصف الليل ونحوه، كما استدل لصحة الإتيان بما في أول الليل في حال الاضطرار بروايات أخرى، كموثق سماعة بن مهران، أنه سأل أبا الحسن الأول عن وقت صلاة الليل في السفر؟ فقال (عليه السلام): «من حين تصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح». (٢)

وروايه أبي حريز، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: «صلّ صلاة الليل في السفر من أول الليل في المحمل والوتر وركعتي الفجر». (٣)

وروايه محمد بن حمران، عن الصادق (عليه السلام) عن صلاة الليل أصليها أول الليل؟ قال (عليه السلام): «نعم إنى لأفعل ذلك، فإذا أعجلنى الجمال صليتها فى المحمل».

ص: ٢٢٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ _ الباب ٤٥ من أبواب المواقيت ح ١ و ٢
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٢ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٢ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ٦

وصحيح ليث، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الليل في الصيف في الليالي القصار صلاة الليل في أول الليل؟ فقال (عليه السلام): «نعم، نعم ما رأيت ونعم ما صنعت». (١)

وصحيح يعقوب مثله، بزياده قوله: ثم قال (عليه السلام): «ثم إن الشباب يكثر النوم فأنا آمرك به». (٢)

ومرسله الفقيه، قال: وسألته (عليه السلام) عن الرجل يخاف الجنابه في السفر أو في البرد فيعجل صلاة الليل والوتر في أول الليل؟ فقال (عليه السلام): «نعم». (٣)

وروايه يعقوب، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يخاف الجنابه في السفر أو البرد أيعجل صلاة الليل والوتر في أول الليل؟ قال (عليه السلام): «نعم». (٤) إلى غيرها من الروايات.

وفيه: إن المفهوم من هذه الروايات الدال على عدم الوقت في أول الليل بالنسبه إلى غير المضطر شرعاً أو عرفاً لا بد وأن يحمل على المرجوحه لا على عدم التشريع، وذلك لقرينه الروايات السابقه على ذلك.

الأ- ترى أنه لو قال المولى: إذا لم تملك شيئاً فتصدق بدرهم، وقال: تصدق بما شئت من درهم أو دينار والتصدق بالدينار أفضل، لم يفهم منه إلا أفضلية التصدق

ص: ٢٢١

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٤ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١٦
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٤ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١٧
- ٣- الفقيه: ج ١ ص ٣٠٢ _ الباب ٦٦ في وقت صلاة الليل ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ١٠

بالدينار في حاله الإمكان، لا أنه لا يصح التصدق بالدرهم في هذه الحالة، وربما يستشكل على الروايات السابقة بأنها شاذة.

وفيه أولاً: إنها مع كثرتها لا يمكن أن يقال بشذوذها، وعدم العمل بها للاجتهاد بتقديم روايات التقييد لا يلحقها بالشذوذ.

وثانياً: حتى أنها إذا كانت شاذة لا بأس بالعمل بها من جهة التسامح، هذا بالإضافة إلى أن الترجيحات لا تأتي في روايات المستحبات، كما ذكروا في باب التعادل والترجيح.

أما القول الرابع: فقد استدل له بصحيحه ابن وهب، قلت: وإن نساءنا أبكار، الجارية تحب الخير وأهله وتحرص على الصلاة فيغلبها النوم حتى ربما قضت، وربما ضعفت عن قضائه وهي تقوى عليه في أول الليل، فرخص لهن في الصلاة أول الليل إذا ضعفن وضيعن القضاء». (١)

وفيه: إنه محمول على نوع من الأفضلية بقريته الروايات السابقة، ومما تقدم تعرف الجواب عن دليل الصدوق والعماني، حيث استدلا بأخبار تقديم المسافر.

وفيه: عدم الدلالة على عدم الوقت مطلقاً في غير السفر.

وكيف كان، فالقول الأول بالجواز أول الليل مطلقاً، وإن كان غيره أفضل، هو المتعين، وقد ظهر من جملة من الروايات السابقة أن آخر وقت صلاة الليل الفجر الثاني، فلا حاجة إلى تكرارها.

ص: ٢٢٢

(والأفضل إتيانها في وقت السحر) وهو الذى يترانى من المشهور، ويدل عليه جملة من الروايات:

كروايه الأعمش، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وثمان ركعات في السحر وهى صلاة الليل». ((١))

وروايه الفضل، عن الرضا (عليه السلام): «وثمان ركعات السحر». ((٢))

وقريب منها ما رواه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام). ((٣))

وروايه مرازم، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له متى أصلى صلاة الليل؟ قال: «صلّها آخر الليل». ((٤))

وروايه الدعائم، سئل الباقر (عليه السلام) عن وقت صلاة الليل، إلى أن قال: «الوقت الذى قال الله فيه: (وَالْمُسِيءَاتُ تَغْفِرِينَ بِاللَّيْلِ) ((٥))، أن صلاة الليل فى آخره أفضل منها قبل ذلك وهو وقت الإجابة». ((٦))

وفى روايه الدعائم الثانية، عن الباقر (عليه السلام) مثله. ((٧))

وخبر أبان قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أى ساعه كان رسول الله

ص: ٢٢٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤١ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٩ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٧ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٦ _ الباب ٤٥ من أبواب المواقيت ح ٦

٥- سورة آل عمران: الآية ١٧

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ الباب ٣٤ من أبواب المواقيت ح ١

٧- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٤ _ الباب ٤٢ من أبواب المواقيت ح ١

(صلى الله عليه وآله) يوتر؟ فقال (عليه السلام): «مثل مغيب الشمس إلى صلاة المغرب». (١)

وفى روايه سليمان قال (عليه السلام): «فإذا بقى ثلث الليل ظهر بياض من قبل المشرق فأضاءت له الدنيا فيكون ساعه ثم يذهب وهو وقت صلاة الليل» إلى أن قال: «ومن أراد أن يصلى صلاة الليل فى نصف الليل _ فيطول: خ _ فذلك له». (٢)

وفى روايه أبى عبيده قال (عليه السلام): «فإذا ذهب ثلثا الليل أو ما شاء الله فرعوا إلى ربهم». (٣)

وفى روايه الحلبي: متى كان يقوم (صلى الله عليه وآله)؟ قال: «بعد ثلث الليل». (٤)

وفى حديث آخر: «بعد النصف الليل». (٥) إلى غيرها من الروايات.

لكن ربما يقال بأنه لم يعلم أفضليه القسم الأخير مطلقا، لوجود روايات تدل على فضيله النصف مما لا يمكن الجمع بينها وبين الروايات السابقه بجمع عرفى إلا بالقول بالتخير.

ففى موثقه زراره: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلى صلاته جمله واحده ثلاث عشره ركعه، ثم إن شاء جلس فدعا، وإن شاء نام، وإن شاء ذهب حيث شاء». (٦)

ص: ٢٢٤

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٧ _ الباب ٥٤ من أبواب المواقيت ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٠ _ الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ٥
- ٣- الفقيه: ج ١ ص ٣٠٥ _ الباب ٦٧ فى ما يقول الرجل إذا استيقظ من النوم ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٦ _ الباب ٥٣ من أبواب المواقيت ح ٢٩
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٦ _ الباب ٥٣ من أبواب المواقيت ح ٣
- ٦- التهذيب: ج ٢ ص ١٣٧ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاة ح ٣٠١

وفى مرسله النهايه فى وصف صلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فإذا زال نصف الليل صلى ثمان ركعات وأوتر فى الربع الأخير بثلاث ركعات». (١)

وروايه العده، عن الباقر (عليه السلام): «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس، ولا من الليل بعد ما يصلى العشاء الآخره حتى ينتصف الليل». (٢)

وعن زراره، عن الباقر (عليه السلام) قريب منه. (٣)

وعن محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا صلى العشاء الآخره آوى إلى فراشه لا يصلى شيئاً من النوافل إلا بعد انتصاف الليل، لا فى شهر رمضان ولا فى غيره». (٤)

وفى روايه الفقيه قريب منه، إلا أنه قال: «فلم يصل شيئاً حتى ينتصف الليل». (٥)

وعن فضيل عن أحدهما (عليهما السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يصلى بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه». (٦) إلى غيرها.

أما الجمع بين الطائفتين بما ذكره المستند من حمل روايات فضل آخر الليل على الأفضليه المطلقه وروايات نصف الليل على الأفضليه باعتبار إرادته الاشتغال بتمماتها وتعقيباتها والنومتين والسواك وغيرها بشهاده ذيل روايه المروزي: «ومن

ص: ٢٢٥

١- الفقيه: ج ١ ص ١٤٦ _ الباب ٣٦ فى صلاه رسول الله ص ح ١

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٣٠ _ الباب ٣٠ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٧ _ الباب ١٥١ فى وقت نوافل النهار

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٠ _ الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح ٤

٥- الفقيه: ج ١ ص ١٤٦ _ الباب ٣٦ فى صلاه رسول الله ص ح ١

٦- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٩ _ الباب ١٥٢ فى أول وقت نوافل الليل ح ١

وهو الثلث الأخير من الليل

أراد أن يصلى صلاه الليل فى نصف الليل فىطول فذلك له».

ففيه: إن الجمع المذكور خلاف ظاهر الروايات الثانيه ولا شاهد له.

وروايه المروزي يرد عليه، مضافاً إلى أن «فىطول» نسخ بدل، إنها لا دلالة فيها إلى التطويل إلى الصباح، وكيف وهل للإنسان وقت أن يصلى ست ساعات أو أكثر فى الليالى الطويله بما يتبع الصلاه من المستحبات.

نعم لا- إشكال فى أن المشهور هو ما ذكره المصنف، ولا يبعد الالتزام بذلك لما يأتى من الإجماع، وبعض الروايات عليه فى الجملة، فتأمل.

(و) الظاهر لدى المصنف وآخرين أن السحر (هو الثلث الأخير من الليل) واستدل له بروايه المروزي المتقدم، وفيها: «فإذا بقى ثلث من آخر الليل _ إلى أن قال _ وهو وقت صلاه الليل».

وصحيح إسماعيل: سألته عن أفضل ساعات الليل؟ فقال (عليه السلام): «الثلث الباقي».(١)

وروايه أبى عبيده: «فإذا ذهب ثلثا الليل» كما تقدمت.

بل وروايه الراوندى: «صلاه الليل مثنى مثنى وجوف الليل الأخير أجوبه».(٢)

هذا لكن المحكى عن جمع من العلماء أن السحر هو السادس الأخير، وهذا أقرب إلى الانصراف لدى العرف وإن كان الواقع عندنا مجهولاً حيث اضطربت كلمات الفقهاء واللغويين فى تحديد السحر.

ص: ٢٢٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٧ _ الباب ٥٤ من أبواب المواقيت ح ٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ١٦٩ _ الباب ١٧ من أبواب النوافل ح ١

وأفضله القريب من الفجر.

أما المعلقون للمتن فأكثرهم على ما عندى تعليقاتهم سكتوا على المصنف، وحيث عرفت أن شرع النافله من نصف الليل وأنه لا دليل على أفضليه قرب الفجر فلا أهميه في تحقيق المعنى اللغوى للسحر.

نعم في مثل قوله سبحانه: (وَبِالْأَشْحَارِ هُمْ يَسْتَعْفِرُونَ) (١) وفيما ورد من أدعيه السحر لا بد من تحقيق ذلك، والظاهر الصدق على قريب الفجر بساعه وما أشبهه، أما بعد نصف الليل فالظاهر عدم الصدق، ومع الشك في الربع الثالث من الليل وما أشبهه فاستصحاب عدم السحر محكم.

(وأفضله القريب من الفجر) وهذا هو المحكى عن الأكثر كما في المستند، بل المشهور، بل عن الخلاف والناصريات والمعتبر والمنتهى وظاهر التذكرة وحاشيه المدارك وغيرها الإجماع عليه، وكفى بذلك دليلاً، وإن لم نقل بالتسامح، لأن إجماعهم من غير خلاف كاشف عن دليل وجدوه، وربما يستدل له بجمله من الأدله:

كروايه مرازم عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: متى أصلى صلاه الليل؟ قال: «صلها آخر الليل». (٢)

وموثق سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام) قال: «وثمان ركعات في آخر الليل». (٣)

وروايه أبى بصير: «وأحب صلاه الليل إليهم آخر الليل». (٤)

ص: ٢٢٧

١- سورة الذاريات: الآيه ١٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٧ _ الباب ٥٤ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥ _ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٦

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٤٢ _ الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢

هذا بالإضافة إلى جملة من الإشعارات في روايات أخر، كالأخبار الداله على أن أفضل ساعات الوتر الفجر الأول (١)، والأخبار الواردة في فضل الثلث الأخير واستجابته الدعاء فيه، (٢) إلى غيرها، وبعد الفتوى والروايه والإشعار لا مجال لاحتمال أفضليه نصف الليل من جهه فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأدله الاستباق والمسارعه.

ثم إنهم اختلفوا في التعبير، فالمصنف عبر بأفضليه القريب من الفجر، والمشهور عبروا بأنه كلما كان أقرب إلى الفجر كان أفضل، ولابأس بالثاني لفتوى المشهور بضميمه التسامح.

ثم الظاهر إنه لا فضل في كل من الجمع والتفريق، وإن كان ربما يقال بالأول من جهه المسارعه.

وروايه زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلى صلاته جملة واحده ثلاث عشره ركعه». (٣)

وربما يقال بالثاني من جهه أنه أشق، و«أفضل الأعمال أحزمها». (٤)

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان إذا صلى العشاء الآخره أمر بوضوئه وسواكه يوضع عند رأسه مخمراً فيرقد ما شاء الله، ثم يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلى أربع ركعات، ثم يرقد ثم

ص: ٢٢٨

١- كالمروى في الوسائل: ج ٣ ص ١٥٢ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح

٢- كالمروى في الوسائل: ج ٣ ص ١٨٠ _ الباب ٤٣ من أبواب المواقيت ح

٣- التهذيب: ج ٢ ص ١٣٧ _ الباب ٨ في كيفية الصلاه ح ٣٠١

٤- مجمع البحرين: ج ٤ ص ١٦

يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلى أربع ركعات ثم يرقد، فإذا كان في وجه الصبح قام فأوتر ثم صلى الركعتين». ثم قال (عليه السلام): «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (١). قلت: متى كان يقوم؟ قال: «بعد ثلث الليل». (٢)

وقال في حديث آخر: «بعد نصف الليل». (٣)

وفى روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقوم من الليل مراراً وذلك أشد القيام». (٤) ثم ذكر قريباً من صحيح الحلبي.

وفى روايه ابن بكير، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما كان يحمد الرجل أن يقوم من آخر الليل فيصلى صلاته ضربه واحده ثم ينام ويذهب». (٥)

هذا ولكن لا يبعد استحباب التفريق لأرجحيه أدلته على أدله الجمع حسب ما يترائي، عند الجمع بين الدليلين عرفاً، والله العالم.

ص: ٢٢٩

١- سورة الأحزاب: الآية ٢١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٦ _ الباب ٥٣ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٦ _ الباب ٥٣ من أبواب المواقيت ح ٣

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١١ _ فى ذكر صلاة السنه والنافله

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٦ _ الباب ٥٣ من أبواب المواقيت ح ٥

مسألة ٩ _ يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافله الليل في وقتها تقديمهما على النصف.

وكذا كل ذى عذر كالشيخ وخائف البرد أو الاحتلام

(مسألة ٩ _ يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافله الليل في وقتها) المقرر (تقديمهما على النصف) قد تقدم أن الظاهر من الأدلة جواز التقديم على النصف مطلقاً، فالخصوصية في المقام أن ذا العذر لا يكون التأخير إلى ما بعد النصف بالنسبة إليه، كالتأكيد بالنسبة إلى غير ذى العذر.

ثم إن جواز تأخير ذى العذر هو المشهور بين الفقهاء، بل بالنسبة إلى المسافر والشاب ادعى عليه الإجماع عن الخلاف وغيره، وقد تقدم جملة من النصوص الدالة على ذلك.

ثم حيث إن الاستفادة من الأدلة السابقة أن الجواز إنما هو للبرد أو خوف الفوت أو نحوهما، الاستفادة منها جامع الصعوبة قيده المصنف بذلك، وإن لم أجد في الأدلة ما يكون بهذا اللفظ.

(وكذا كل ذى عذر كالشيخ وخائف البرد) كما ورد بهما النص.

(أو الاحتلام) لم أجد في النص، ولذا ربما يقال بأنه لا دليل على خصوصية في ذلك، إذ الصلاة تؤتى بالتيمة حينئذ في وقتها الأفضل، ولو تعارض أفضلية التأخير بالتيمة، وأفضلية التقديم من جهة الطهارة المائية، لم يكن دليل على ترجيح أحدهما، اللهم إلا- أن يقال إنه داخل في خوف البرد المذكور في صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن خشيت أن لا تقوم في آخر الليل أو كانت بك عله أو أصابك برد فصل وأوتر من أول الليل» (١) إلا أن يقال المراد بإصابه البرد أن يمنعه

ص: ٢٣٠

البرد عن الصلاة لا عن الطهارة المائيه فيمكن أن يدخل في عموم: «أو كانت بك عله» لأنه ليس المراد بها عله فعليه، بل يشمل العله المستقبلية، كما إذا علم أنه في السحر يشتغل بما لا يمهل الصلاة.

(والمريض) على ما يشمله «أو كانت بك عله» وغيره، لكن لا بد وأن يكون المرض مرضاً يصعب معه الصلاة آخر الليل.

أما مثل مرض السكر وضغط الدم ونحوهما مما لا أثر له في القيام آخر الليل ولا في أداء الصلاة ذلك الوقت، فالدليل منصرف عنه، ومما تقدم يعلم أن الأفضل التأخير إلى ما بعد نصف الليل مطلقاً إلا لذوى الأعذار، فهل إذا تعارض فقد الجزء والشرط في آخر الليل مع الوقت يقدم الوقت الأفضل فيأتى بها ناقصه أو يقدم الجزء والشرط؟ احتمالان، مثلاً إذا كان آخر الوقت يأتى بها بدون القيام أو بدون الركوع والسجود المتعارفين، كما إذا كان حينئذاك في حاله السفر والمسير، إلى غير ذلك من الأمثله، ولا يبعد أفضليه التأخير لأنه المأنوس في الذهن من ظاهر الأدله.

وهل يكون الأفضل لمن يعجل أن يكون في آخر وقت التعجيل أو لا-؟ فإذا كان قادراً عليها من أول الليل إلى النصف فهل الأفضل أول الليل أو كلما قرب إلى النصف كان أفضل؟ احتمالان: من أن الأول مسارعه، ولأنه لا يدري ما ذا يحدث بعد ذلك، كما ورد في روايات أن الصلاة دين وصلها واسترح منها(1)، كما تقدم في مسأله الجمع بين الصلاتين. ومن أن التأخير أقرب إلى الوقت الأفضل، وصدق جوف الليل عليه أكثر، وإذا لم نرجح أحد الدليلين كان اللازم القول بالتساوى.

ص: ٢٣١

وينبغي لهم نيه التعجيل لا الأداء.

ثم الظاهر أن أدله التقديم خاصه بالليل فلا يأتي بها قبل الغروب، كما أن ظاهر موثقه سماعه عن وقت صلاه الليل فى السفر؟ فقال: «من حين يصلى العتمه إلى أن ينفجر الصبح».(١) اختصاصها بما بعد العشاء، والموثقه وإن كانت فى المسافر إلا أن المناط يقتضى عدم الفرق بينه وبين كل ذى عذر.

ثم الظاهر أنه إذا لم يقدر على كل صلاه الليل فى ما بعد النصف أتى بما تيسر هناك وقدم الباقي، كما أن الظاهر أن الوتر وركعتى الصبح مشموله لهذه الأدله، لأنها داخله فى صلاه الليل كما تقدم الأحاديث الداله على أنها جزء من صلاه الليل، خصوصاً بالنسبه إلى الوتر المنصوص بجزئته، بل بتقديمه فى بعض الأخبار.

نعم أشكل فى المستند فى تقديم نافله الصبح، لكن فيه نظر.

(وينبغي لهم نيه التعجيل لا- الأداء) قال فى المستمسك: كما هو الظاهر من النصوص، كروايه ليث ويعقوب بن سالم، وغيرهما المعبر فيها بالتعجيل فتكون الصلاه فاقده لمصلحه وقتها شرعت كذلك لمصلحه أخرى، لا أنها واقعته فى وقتها وواجده لمصلحته لتكون أداءً، كما يظهر من روايه سماعه المتقدمه، فالمراد من الوقت فيها مجرد الزمان الذى يصح فيه الفعل لا غير، إذ حملها على بقيه النصوص أولى من العكس،(٢) انتهى.

أقول: أولاً: قد عرفت أن التقديم جائز مطلقاً وأن التأخير أفضل، فالزمان المقدم

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٢ _ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١١٨

زمان الصلاة مثل أوسط الوقت وآخره بالنسبة إلى الفرائض، فلا وجه للقول بأنه ليس بأداء.

وثانياً: على تقدير الذهاب إلى ما قاله المشهور من عدم إطلاق وقتيه المقدم بل إنه خاص بذوى الأعذار، فلا وجه للقول بأنه ليس بأداء، كيف والزمان الذى يصلح فيه الفعل _ وليس بقضاء _ يكون أداءً، إذ لا معنى للأداء إلا الوقت الذى قرره الشارع بدون أن يكون بدلاً عن شىء سابق، فإذا كان بدلاً عن شىء سابق يكون قضاءً، وموثق سماعه أظهر فى مفاده عن بقية الروايات، وكأنه لما ذكرناه من أنه أداء عبر المصنف بقوله ينبغى.

ص: ٢٣٣

مسألة ١٠ _ إذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء.

(مسألة ١٠ _ إذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء) على المشهور، بل عن كشف اللثام والرياض وظاهر المدارك والمفاتيح والمستند الاتفاق عليه. ويدل عليه صحيحه معاوية بن وهب، عن الصادق (عليه السلام): إنى أريد القيام بالليل فيغلبنى النوم حتى أصبح فربما قضيت صلاتى فى الشهر المتتابع والشهرين أصبر على ثقله؟ فقال (عليه السلام): «قره عين والله، قره عين والله، ولم يرخص فى النوافل أول الليل»، وقال: «القضاء بالنهار أفضل». (١)

أقول: لا بد وأن يريد بقوله: «لم يرخص» معنى لا ينافى الجواز، بدليل قوله (عليه السلام): «أفضل».

وفى روايه الشيخ زياده، قلت: فإن من نساننا أباكراً، إلى أن قال: فرخص لهن فى الصلاه أول الليل إذا ضعفن وضعفن القضاء. (٢)

وفى صحيح محمد، عن أحدهما (عليهما السلام): الرجل من أمره القيام بالليل تمضى عليه الليله والليلتان والثلاث لا يقوم فيقضى أحب إليك أم يعجل الوتر أول الليل؟ قال (عليه السلام): «لا بل يقضى وإن كان ثلاثين ليله». (٣)

وفى روايته الأخرى: عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل حتى يمضى لذلك

ص: ٢٣٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ _ الباب ٤٥ من أبواب المواقيت ح ١ و ٢

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٧٩ _ الباب ١٥٢ فى أول وقت نوافل الليل ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ _ ٢٧٩ _ الباب ١٥٢ فى أول وقت نوافل الليل ح ٥

العشر والخمس عشره فيصلى أول الليل أحب إليك؟ قال (عليه السلام): «بل يقضى أحب إليّ إنى أكره أن يتخذ ذلك خلقاً». (١)

وروايه عمر بن حنظله، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى مكثت ثمانية عشر ليله أنوى القيام فلا أقوم فأصلى أول الليل؟ قال (عليه السلام): «أفض بالنهار فإنى أكره أن تتخذ ذلك خلقاً». (٢)

وروايه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يتخوف أن لا يقوم من الليل أيصلى صلاه الليل إذا انصرف من العشاء الآخره؟ وهل يجزيه ذلك أم عليه قضاء؟ قال: «لا صلاه حتى يذهب الثلث الأول من الليل، والقضاء بالنهار أفضل من تلك الساعه». (٣) إلى غيرها.

وهل المراد بالقضاء أعم من النهار التالى، أو فى أى وقت؟ الظاهر الثانى، وإن كان المنصرف فى الوقت القريب لا إلى سنه أو ما أشبهه، كما أنه لامنافاه بين كون أول الليل أداءً كما عرفت سابقاً، وبين كون القضاء أفضل، إذ ملاكات الأحكام تابعه لمصالح واقعيه يمكن أن يكون بعضها أفضل من بعض.

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٦ _ الباب ١٥٢ فى أول وقت نوافل الليل ح ٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ _ الباب ١٥٢ فى أول وقت نوافل الليل ح ٣

٣- قرب الإسناد: ص ٩١

مسأله ١١ إذا قدمها ثم انتبه في وقتها

مسأله _ ١١ _ إذا قدمها ثم انتبه في وقتها ليس عليه الإعادة.

(مسأله _ ١١ _ إذا قدمها ثم انتبه في وقتها ليس عليه الإعادة) لأنه أطاع المأمور به، فلا مجال لتكراره إلا إذا كان هناك نص، ولا نص في المقام، والقول بانصراف النصوص عن هذه الصورة ممنوع، كما منعه المستمسك، بل قد عرفت سابقاً أنه أداء في أول الليل، فلا امتثال بعد الامتثال، كما أنه لو أداها في آخر الليل لم يكن عليه قضاء.

ص: ٢٣٤

مسأله _ ١٢ _ إذا طلع الفجر وقد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه

(مسأله _ ١٢ _ إذا طلع الفجر وقد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه) كما هو المشهور، وفي المستند بلا خلاف أجده، وعن المدارك أنه مذهب الأصحاب، وعن المصاييح الإجماع عليه، لخبر مؤمن الطاق، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا كنت أنت صليت أربع ركعات من صلاه الليل قبل طلوع الفجر فأتم الصلاه طلع أو لم يطلع». (١)

وعن الرضوى: مثله. (٢) وفي مكان آخر من الرضوى: «إنكم إذا ابتدأتم بصلاه الليل قبل طلوع الفجر وقد طلع الفجر وقد صليت منها ست ركعات أو أربعاً بادرت وأدرجت باقى الصلاه والوتر ادراجاً ثم صليتم الغداه». (٣)

ويدل على ذلك أيضاً صدر روايه المفضل ولا تنافيا روايه يعقوب البراز المروى فى التهذيب والاستبصار قال: قلت له (عليه السلام): «أقوم قبل الفجر بقليل فأصلى أربع ركعات ثم أتخوف أن ينفجر الفجر أبدء بالوتر أو أتم الركعات؟ قال (عليه السلام): «لا بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها فى صدر النهار». (٤)

إذ لا بد من تقييد الروايات السابقه بصوره عدم التخوف، أما إذا خاف قدم الوتر ليدركه فى أفضل أوقاته، والظاهر أنه حينئذ يكون الأفضل تأخير البقيه إلى صدر النهار

ص: ٢٣٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٩ _ الباب ٤٧ من أبواب المواقيت ح ١

٢- فقه الرضا: ص ١٣ س ٢٢

٣- فقه الرضا: ص ٩ س ٤

٤- التهذيب: ج ٢ ص ١٢٥ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاه ح ٢٤٤. الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٢ _ الباب ١٥٤ فى من صلى أربع ركعات من صلاه الليل ح ٢

وإن جاز الإتيان بها بعد الوتر أيضاً، لعموم «إنما هي بمنزلة الهدية» ونحوها.

ثم إن الإتمام مخففه هو المشهور، ولا بأس بذلك للفتوى، بل ربما قيل إنه لا خلاف فيه، بل عليه الإجماع، ويستدل له بروايه إسماعيل وابن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أقوم في آخر الليل وأخاف الصبح؟ قال: «اقرأ الحمد وأعجل، أعجل». (١)

والرواية إن لم تدل على ما نحن فيه، فالظاهر وجود المناط، فالفتوى بذلك على القاعده حتى من دون التسامح المبني على فتوى الفقهاء بذلك.

ثم الظاهر أنه لو شرع في المثني الثاني ولم يتمه لم يكن الحكم بالإتمام لتعليق الحكم بإتمام الأربع، فالقول بأن الفراغ من ركوع الرابعه محكوم بذلك كما في المستند غير ظاهر الوجه، ثم الظاهر أنه لو تنبه في وقت لا يسع الأربع كان الأفضل له أن يقدم الوتر.

ففي روايه معاويه بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أما يرضى أحدكم أن يقوم قبيل الصبح ويوتر ويصلى ركعتي الفجر ويكتب له صلاه الليل». (٢)

وروايه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقوم من آخر الليل وهو يخشى أن يفجئه الصبح أبدأ بالوتر أو يصلى الصلاه على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال: «بل يبدأ بالوتر»، وقال: «أنا كنت فاعلا ذلك». (٣) إلى غيرها من الروايات.

ص: ٢٣٨

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٠ _ الباب ١٥٣ في آخر وقت صلاه الليل ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٧ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٧ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ١

وإن لم يتلبس بها قَدَم ركعتي الفجر، ثم فريضته وقضاها

ثم إن كان له وقت ثلاث ركعات لم يقدم الوتر.

ففى الرضوى: «فإن خشيت أن يطلع الفجر فصلّ ركعتين وأوتر فى الثالثه، فإن طلع الفجر فصل ركعتى الفجر وقد مضى الوتر بما فيه». (١)

وإن صلى الوتر ثم رأى أن له وقتاً فاضلاً إلى الفجر جاء بصلاه الليل من أولها أو ببقيتها إن كان قد صلى بعضها قبل الوتر، لما رواه على بن عبد العزيز قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أقوم وأنا أتخوف الفجر؟ قال: فأوتر، قلت: فأنظر وإذا على ليل؟ قال: «فصل صلاه الليل». (٢)

(وإن لم يتلبس بها قَدَم ركعتى الفجر، ثم فريضته وقضاها) بعد الفريضة على المشهور، كما فى المستند والمستمسك، بل عن المعبر أنه مذهب علمائنا، خلافاً لما عن الشيخ فى الخلاف والتهذيب والصدوق والمعتبر والمدارك والمنتقى والذخير والمفاتيح والمعتمد والمستند، فقالوا: بإتيان صلاه الليل، وشرط بعض آخر من المجوزين أن لا يتخذ ذلك عادة، وهذا هو الأقرب لإطلاقات فعل النافله متى شاء وأنها بمنزله الهدية.

وصحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن صلاه الليل والوتر بعد طلوع الفجر؟ فقال (عليه السلام): «صلها بعد الفجر حتى تكون فى وقت تصلى الغداه فى آخر وقتها ولا تعمد ذلك فى كل ليله»، وقال (عليه السلام): «أوتر أيضاً بعد فراغك منها». (٣)

ص: ٢٣٩

١- فقه الرضا: ص ١٣ س ٢٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٨ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٩ _ الباب ٤٨ من أبواب المواقيت ح ١

وصحيحته الأخرى، عنه (عليه السلام): أقوم وقد طلع الفجر، فإن أنا بدأت بالفجر صليتها في أول وقتها، وإن بدأت بصلاه الليل والوتر صليت الفجر في وقت هؤلاء؟ فقال (عليه السلام): «ابدء بصلاه الليل والوتر ولا تجعل ذلك عادة». (١)

وصحيحه سليمان، قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «ربما قمت وقد طلع الفجر وأصلى بصلاه الليل والوتر والركعتين قبل الفجر ثم أصلى الفجر، قال: قلت: أفعل أنا ذا؟ قال (عليه السلام): «نعم ولا يكون منك عادة». (٢)

وروايه إسحاق: أقوم وقد طلع الفجر ولم أصل صلاه الليل؟ فقال (عليه السلام): «صل صلاه الليل والوتر وصل ركعتي الفجر». (٣)

وصحيحه إسماعيل: سألته عن الوتر بعد فجر الصبح؟ قال (عليه السلام): «نعم قد كان أبى ربما أوتر بعد ما انفجر الصبح». (٤)

وصحيحه ابن سنان: «إذا قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالوتر ثم صلّ الركعتين ثم صلّ الركعات إذا أصبحت» (٥).. إلى غيرها من الروايات الصريحة التي لا يمكن حمل الفجر فيها على الفجر الكاذب إما لصراحتها في الصادق، أو للانصراف منها، فلا يمكن الجمع بين هذه الروايات وروايات المشهور بحمل هذه على الكاذب وحمل الآتيه على الصادق كما لا يمكن حمل هذه على من تلبس بأربع ركعات وحمل الآتيه على غير المتلبس

ص: ٢٤٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٠ _ الباب ٤٨ من أبواب المواقيت ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٠ _ الباب ٤٨ من أبواب المواقيت ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٠ _ الباب ٤٨ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٠ _ الباب ٤٨ من أبواب المواقيت ح ٢
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٨ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٩

لصراحه جمله من هذه فى غير المتلبس وانصراف بعضها الآخر إليه، وكذلك لا يمكن طرح هذه بحجه أنها شاذة، فأى شذوذ فى أخبار صحاح فى كتب معتبره عمل بها مثل الشيخ والصدوق والمحقق وغيرهم؟.

أما روايات المشهور فهى إطلاق ما دل على المنع عن التطوع فى وقت الفريضة، وإطلاق ما دل على أن ركعتى الفجر بعد صلاه الليل ليلاً.

وصحيحه زراره المانعه عن ركعتى الفجر بعد الفجر معللاً بأنهما من صلاه الليل. (١)

وصحيحه إسماعيل بن جابر، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال (عليه السلام): «لا». (٢)

وصحيحه سعد بن سعد: عن الرجل يكون فى بيته وهو يصلى وهو يرى أن عليه ليلاً- ثم يدخل عليه الآخر من الباب فقال قد أصبحت هل يعيد الوتر أم لا؟ أو يعيد شيئاً من صلاه؟ قال (عليه السلام): «تعيد بهما إن صليتهما مصباحاً»، (٣).

وروايه المفضل قال (عليه السلام): «إذا أنت قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالفريضة ولا تصل غيرها». (٤)

ومفهوم روايه مؤمن الطاق: «إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاه الليل قبل طلوع الفجر فأتهم الصلاه، طلع أم لم يطلع». (٥)

والروايات المستفيضه المضيقه للصلاه بالليل أو بالسحر أو ما أشبه ذلك، إلى غيرها

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٨ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٨ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٧

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٣٣٩ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاه ح ٢٥٨

٥- الوسائل: ج ٣ ص ١٨٩ _ الباب ٤٧ من أبواب المواقيت ح ١

ولو اشتغل بها أتم ما فى يده ثم أتى بركعتى الفجر وفريضة وقضى البقيه بعد ذلك.

من الروايات، وفى الكل ما لا- يخفى، إذ التطوع فى وقت الفريضة جائز كما سيأتى، واستحباب الإعادة لا يلازم بطلان الأول، والنهى عن الإتيان بالنافله بعد الفجر يزاحمه الأمر بالإتيان بها مما يجمع بينهما بالتخير. وذلك لأن الأمرين كاشف عن وجود مصلحه فى كل منهما، كما هو كثير فى الشرعيات، فإن للصلاه أول الوقت مصلحه تقتضى الأمر بها والنهى عن النافله، وللنافله بعد الفجر مصلحه تقتضى الأمر بها.

أما القول بان الأمر لتوهم الحظر، ففيه: إن ظاهر الأخبار المجوزه أكثر من ذلك، والإمام ربما يقدم أحد المصلحتين لأمر خارجي كما هو كذلك فى الموالى العرفيه.

أما أخبار الإضافه إلى الليل أو السحر فلا دلالة فيها على المنع أصلاً، ثم إن الظاهر أن اعتياد ذلك أيضاً لا محذور فيه، لأن قيود المستحبات لا توجب تقييد المطلقات على ما بنوه فى الفقه والأصول بإطلاق المطلق فى المقام، وفى الأدله الداله على أن النافله بمنزله الهديه أتيت بها أنى شئت (١) محكم.

(ولو اشتغل بها أتم ما فى يده) لكراهه قطع العباده وإن كانت نافله، ومنه يظهر أن قول المستمسك هذا ظاهر إذا كان قد صلى ركعه لعموم من أدرك، أما لو لم يصل ركعه فينبغى أن يكون حكمه حكم ما لو لم يتلبس بها. (٢) انتهى. غير ظاهر الوجه.

(ثم أتى بركعتى الفجر وفريضة وقضى البقيه بعد ذلك) وقد تقدم وجود

ص: ٢٤٢

١- كالمروى فى جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٤٤ _ الباب ٣٥ فى المواقيت ح ٦ و ٧ و ٨

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٢٢

روايتين متخالفتين في ركعتي الفجر فجزم المصنف هنا بإتيانهما وجزمه هناك بعدم إتيان صلاة الليل مع ورود الطائفتين في كلا الأمرين يحتاج إلى فارق، فتأمل.

ص: ٢٤٣

مسألة _ ١٣ _ قد مر أن الأفضل في كل صلاة تعجيلها، فنقول يستثنى من ذلك موارد:

الأول: الظهر والعصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما.

(مسألة _ ١٣ _ قد مر أن الأفضل في كل صلاة تعجيلها) لما سبق من قوله سبحانه: (وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) (١)، وقوله تعالى: (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) (٢).

وصحيح زراره: «أول الوقت أبداً أفضل فعجل الخير ما استطعت». (٣)

وقوله (عليه السلام): «إن الصلاة دين، صلها واسترح منها». (٤) إلى غير ذلك.

(فنقول: يستثنى من ذلك موارد):

(الأول: الظهر والعصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما) قد سبق أن المستفاد من الأدلة أن الإتيان بالفريضة وبالنافله أول الوقت من قبيل الأمرين المتزاحمين، فلكل منهما فضل، وإن كان جريان سيره الأئمة (عليهم السلام) وظواهر أخبارهم (عليهم السلام) أن الأولى الإتيان بالنافله أولاً.

وكيف كان، فلا فرق في ذلك بين الإرادة وعدم الإرادة، إلا أن يريد المصنف الترتب، فتأمل.

ثم الظاهر إنه لو أتى بالنافله قبل الظهر على ما ذكرناه سابقاً من أنه جائز، لم يبق مجال للنافله لعدم الدليل على تكرارها فيكون التعجيل بالظهرين أفضل.

ص: ٢٤٤

١- سورة آل عمران: الآية ١٣٣

٢- سورة البقرة: الآية ١٤٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٨٨ _ الباب ٣ من أبواب المواقيت ح ١٠

٤- الذكرى: ص ٧٥ س ١٢

وكذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت.

الثانى: مطلق الحاضر له لمن عليه فائته.

(وكذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت) فإنك قد عرفت استحباب تقديم نافله الفجر على الفجر، ثم إنه إذا لم يكن عليه نافله كالظهيرين فى السفر، أو كان تشريع النافله قبل ذلك مثل يوم الجمعة، فالأفضل أول الوقت، وكان على المصنف أن يذكر العشاء أيضاً إذا لم يرد أن يأتى بنافله المغرب، لأنها مثل الظهرين والصبح فى الأدله، كما أنه إذا أراد أن يأتى ببعض النافله كان الأفضل تعجيل الفريضة بعدها مباشرة من دون الصبر إلى مضى زمان بقيه النافله، كما هو واضح.

(الثانى: مطلق الحاضر له لمن عليه فائته) وذلك للنصوص الخاصه، ومن أجلها قال بعض الفقهاء بالمضايقه.

ففى صحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا دخل وقت صلاه ولم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التى حضرت». (١)

ومثلها غيرها، إلا أن فى جملة من النصوص تقديم الحاضر، كصحيح ابن مسكان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب والعشاء الآخره» إلى أن قال: «وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس». (٢)

وسياتى الكلام فى تفصيل المسأله فى باب القضاء إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٨ _ الباب ٦٢ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٩ _ الباب ٦٢ من أبواب المواقيت ح ٤

وأراد إتيانها.

الثالث: فى المتيّم مع احتمال زوال العذر أو رجائه، وأما فى غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير وعدم جواز البدار.

الرابع: لمدافعه الأخبثين ونحوهما فيؤخر لدفعهما.

(وأراد إتيانها) لأنه إن لم يرد إتيان الفائته فلا شك فى تقديم الحاضره أول الوقت، ويأتى هنا الكلام الذى ذكرناه فى المورد الأول.

(الثالث: فى المتيّم مع احتمال زوال العذر أو رجائه)، قد سبق الكلام فى ذلك فى مبحث التيمم، كما سبق الكلام حول سائر ذوى الأعذار الذى أشار إليه بقوله:

(وأما فى غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير وعدم جواز البدار) ثم إن القائل بعدم جواز البدار إنما يقول بذلك بالنسبه إلى ما كان راجياً للبقاء إلى آخر الوقت، أما إذا علم بأنه يموت أو يعرض له ما يوجب عدم الصلاه كالحيض فلا إشكال فى وجوب التقديم، كما أنه إذا أتى بالصلاه وتمشى منه القربه مع علمه بالبقاء ثم ظهر خطأه وأنه تجدد له عذر عن أصل الصلاه فلا إشكال فى صحه صلاته، كما هو واضح.

(الرابع: لمدافعه الأخبثين) البول والغائط (ونحوهما) كالريح والنوم (فيؤخر) الصلاه (لدفعهما) لجمله من النصوص:

كروايه عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا صلاه لحاقن ولا لحاقب ولا لحازق، فالحاقن الذى به البول، والحاقب الذى به الغائط، والحازق الذى ضغطه الخف».(١)

ومثلها غيرها مما سيأتى، وكان الوجه فى ذلك أن العرف يرى أن تقديم

ص: ٢٤٤

الخامس: إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله.

أمثال هذه الروايات على روايات فضيله أول الوقت، وإلا- فنفس الكراهه لا تدل على رفع اليد عن فضيله أول الوقت، وعليه فاللازم القول بذلك كلما تعارض أول الوقت بمكروه كالصلاه في المقابر وغيرها مما يذكر في باب المكروهات، وكان على المصنف أن يذكر جميع ذلك، وكلمه "نحوهما" لا تشمل ذلك لأنه عطف على "الأخبثين" لا على "مدافعه".

(الخامس: إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله) واستدل لذلك بروايه عمر بن يزيد، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون في جانب المصر فتحضر المغرب وأنا أريد المنزل فإن أخرت الصلاه حتى أصلى في المنزل كان أمكن لي وأدركني المساء أفأصلى في بعض المساجد؟ قال (عليه السلام): «صل في منزلك». ((١))

لكن في دلاله هذا الحديث نظر، إذ لعله كان من جهه أن الإمام لم يجب في مساجد العامه من جهه أنه إما أن يخالف التقيه وهو محذور، أو أن يتقى وهو محذور أيضاً في غير حاله الاضطرار، ويؤيده روايته الأخرى عنه (عليه السلام) _ والظاهر أنها نفس تلك الروايه _: أكون مع هؤلاء وانصرف من عندهم عند المغرب فأمرّ بالمساجد فأقيمت الصلاه، فإن أنا نزلت معهم لم أستمكن من الأذان والإقامه وافتتاح الصلاه؟ فقال (عليه السلام): «أيت منزلك وانزع ثيابك وإن أردت أن تتوضأ فتوضأ وصل فإنك في وقت إلى ربح الليل». ((٢))

ثم إذا قلنا بأن كل المستحبات المستحبه في الصلاه توجب أفضلية التأخير كان قولاً بلا دليل، وإن خصصناه بالإقبال كان التفصيل بلا فارق، ولعل المتتبع يجد

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٤ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ١١

السادس: لانتظار الجماعه إذا لم يفيض إلى الإفراط في التأخير

ما يؤيد كلام المصنف، والساده ابن العم والبروجردى والحكيم والجمال وغيرهم سكتوا على المتن، وربما يستدل له بما روى ما مضمونه: «إن للقلوب إقبالا وإدباراً فإذا أقبلت فخذوها بالنوافل، وإذا أدبرت فاكتفوا بالفرائض»^(١)، فتأمل.

(السادس: لانتظار الجماعه) لعموم ما تقدم في الإقبال من مراعاة المستحب، ولروايه جميل بن صالح أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) أيهما أفضل يصلى الرجل لنفسه في أول الوقت، أو يؤخرها قليلاً- ويصلى بأهل مسجده إذا كان أمامهم؟ قال (عليه السلام): «يؤخر ويصلى بأهل مسجده إذا كان الإمام»^(٢).

والظاهر أن المناط في الإمام موجود في المأموم، لكن إلحاق التأخير كثيراً بذلك، كما لم يستبعده السيد الحكيم، غير ظاهر الوجه، خصوصاً بعد التأكيد الكثير على أول الوقت، فمثلاً: «آخر الوقت غفران الله الذي لا- يكون إلا- عن ذنب» _ كما في الحديث _^(٣)، فهل الجماعه تسد هذا النقص؟ إنه غير معلوم، بل إن الدليلين كراهه آخر الوقت واستحباب الجماعه لو عرضها على العرف رأى ترك الأول وإن لم يدرك فضل الجماعه، ومما ذكرنا يظهر أن ما تقدم من عدم استحباب المبادرة في بعض ما تقدم إنما هو فيما إذا كان التأخير قليلاً لا كثيراً كآخر الوقت، فإنه تضيع كما في الحديث^(٤).

وكأنه لذا قال: (إذا لم يفيض إلى الإفراط في التأخير) لكن كان عليه أن

ص: ٢٤٨

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٥١ _ الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض ح ١١
- ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٧٦ _ الباب ٧٤ من أبواب صلاة الجماعه ح ١
- ٣- الفقيه: ج ١ ص ١٤٠ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ٦
- ٤- التهذيب: ج ٢ ص ٢٦٢ _ في المواقيت ح ٨٠

وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك.

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاة الليل إذا صلى منها أربع ركعات.

الثامن: المسافر المستعجل.

يذكر هذا الشرط في بعض الموارد الآخر أيضاً، إذ المناط واحد في المكانين.

(وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك) بالقدر المتعارف من التأخير، أما الأكثر من ذلك فهو خلاف السيره، لأن المركز في أذهان المتشرعة التابع لاستفادتهم من النص أهميه أول الوقت على كل تلك الأمور، فإذا كان المسجد على فرسخ مما يوجب الذهاب إليه تأخير الصلاة إلى ساعه بعد الظهر مثلاً لا يرون فضل المسجد على فضل أول الوقت.

(السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاة الليل إذا صلى منها أربع ركعات) لما سبق من استحبابه اتمام صلاة الليل، لكن فيه: إن غايه ما يستفاد من دليل المزاحمه فضل إتمام صلاة الليل لا أفضليته على أول الوقت، فإن أراد الأفضليه ففيه نظر، وإن أراد المزاحمه _ كما هو ظاهر عنوان الفصل _ فلا بأس به.

(الثامن: المسافر المستعجل) لجملة من الروايات:

كروايه الربعي، حيث قال (عليه السلام): «إنا لنقدم ونؤخر وليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك وإنما الرخصه للناسي والمريض والمدنف والمسافر والنائم في تأخيرها». (١)

ص: ٢٤٩

التاسع: المربيه للصبى تؤخر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بَغسل واحد لثوبها.

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما،

وفى روايه الحلبي: «إذا صليت فى السفر شيئاً من الصلوات فى غير وقتها فلا يضر ك». (١)

وروايه عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «وقت المغرب فى السفر إلى ربيع الليل». (٢)

إلى غيرها من الروايات المذكوره فى باب جواز تأخير المغرب عن أول الوقت، خصوصاً فى السفر أو لحاجه، فى جامع أحاديث الشيعه. (٣)

ثم إن هذه الروايات يستفاد منها أمور:

الأول: الاستعجال فى الصلاه قبل الوقت الأفضل، على ما ذكروا.

الثانى: التأخير عن الوقت الأفضل.

الثالث: إن التقديم والتأخير حكم المسافر والمريض وذى الحاجه ونحوهم.

(التاسع: المربيه للصبى تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين بَغسل واحد لثوبها)، على ما ذكره جماعه لتكون النجاسه أخف. قال فى المستمسك: وليس عليه دليل، وإطلاق الدليل الوارد فى المربيه ينفيه، (٤) انتهى.

(العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما

ص: ٢٥٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٨٣ _ الباب ١ من أبواب المواقيت ح ٢٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٤١ _ الباب ١٩ من أبواب المواقيت ح ٢

٣- جامع أحاديث الشيعه: ج ٤ ص ١٨٤ _ الباب ١٨ من المواقيت

٤- المستمسك: ج ٥ ص ١٢٧

لتجمع بين الأولى والعصر، وبين الثانية والعشاء بـغسل واحد.

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها، وهو بعد ذهاب الشفق، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل، وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال.

الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر،

لتجمع بين الأولى والعصر، وبين الثانية والعشاء بـغسل واحد) كما تقدم فى كتاب الطهارة، ومنه قوله (عليه السلام): «أخرى الظهر وعجلى العصر واغتسلى غسلاً». (١)

وقوله (عليه السلام): «فإن كان الدم سائلاً فليؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم تصلى صلاتين بـغسل واحد» (٢)، إلى غيرهما.

(الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها، وهو بعد ذهاب الشفق، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل، وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال) وقد تقدم الكلام فى ذلك، وذكرنا أن الظاهر أن الأفضل التقديم مطلقاً بأن يأتى بهما بعد الظهر والمغرب بلا فاصله أو بفاصله النافله.

(الثانى عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر) ففى صحيح ابن مسلم: «لا تصل المغرب حتى تأتى جمعا وإن ذهب ثلث الليل». (٣) والجمع هو المشعر.

ص: ٢٥١

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤٧ _ الباب ٨ من أبواب الحيض ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٧ _ الباب ١ من أبواب الاستحاضه ح ٨

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٩ _ الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ١

فإنه يؤخرهما ولو إلى ربيع الليل بل ولو إلى ثلثه.

الثالث عشر: من خشى الحر يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها.

(فإنه يؤخرهما ولو إلى ربيع الليل) كما في الخبر المروى في مقنع الصدوق (١١)، (بل ولو إلى ثلثه) كما في صحيح ابن مسلم، بل وإن كان أكثر من ذلك لموثق سماعه عن الجمع بين المغرب والعشاء الآخرة بجمع، فقال (عليه السلام): «لا تصلها حتى تنتهى إلى جمع، وإن مضى من الليل ما مضى». (٢)

وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

(الثالث عشر: من خشى الحر يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها) بلا إشكال، ولم أجد مخالفاً، وذلك لمتواتر النصوص:

فعن معاوية بن وهب قال: «كان المؤذن يأتي النبي (صلى الله عليه وآله) في الحر في صلاة الظهر، فيقول رسول الله (صلى الله عليه وآله): أبرد أبرد». (٣)

وعن دعائم الإسلام: عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه كان يأمر بالإبراد بصلاة الظهر في شدة الحر وذلك بأن تؤخر بعد الزوال شيئاً. (٤)

وعن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا في الصلاة، فإن شدة الحر من قيح جهنم». (٥)

وعن محمد بن مسلم، قال: «مر بي أبو جعفر (عليه السلام) بمسجد رسول الله

ص: ٢٥٢

١- الجوامع الفقهية، كتاب المقنع: ص ٢٣ سطر ١١

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٣٩ _ الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٣ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٥

٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٤٠ _ في ذكر مواقيت الصلاة

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ الباب ٣٣ من أبواب المواقيت ح ١

الرابع عشر: صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد.

(صلى الله عليه وآله) وأنا أصلى فلقاني بعد، فقال: إياك أن تصلى الفريضة في تلك الساعة أتؤديها في شدة الحر يعني الظهر. قلت: إني كنت أتفعل». (١١) إلى غيرها من الروايات.

والظاهر من الأدلة المذكورة أنه لا فرق بين الفرادى والجماعه، وبين أن يكون ذلك في مكان حار أو لا، فإن المسجد مسقف، اللهم إلا أن لا يستلزم الصلاة أى نوع من الحرارة، كما إذا كان في منزله فلا يحتاج الذهاب إلى المسجد البارد أو كان بنفسه في المسجد البارد من قبل، فإنه يشكل استحباب التأخير، إذ المنصرف من النصوص عدم تحمل الحر من أجل الصلاة، لا أنه يستحب التأخير ولو لم يكن حر له أصلاً.

نعم لا يبعد استحباب التأخير للإمام إذا كان المأمومون يتحملون الحر إذا صلى أول الوقت.

أما بالنسبة إلى المثل فالظاهر أنه أكثر قدر من التأخير، وإلا- فلا يستحب التأخير إليه إذا كان الإبراد حاصلًا قبله، وهل الأمر كذلك باستحباب الإبراد بالنسبة إلى المغرب إذا كان أول المغرب حراً كثيراً، كما في أيام الرطوبة في البلاد على سيف البحر، وكذلك بالنسبة إلى صلاة الصبح، يحتمل ذلك من العله المنصوصه.

(الرابع عشر: صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد)، ففي روايه زراره والفضل: «وإن كنت ممن تنازعك نفسك للإفطار وتشغلك

ص: ٢٥٣

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ الباب ٣٣ من أبواب المواقيت ح ٣

شهوتك عن الصلاة فابدأ بالإفطار ليذهب عنك وسواس النفس اللوامه». (١)

وصحيح الحلبي: سأل عن الإفطار أقبل الصلاة أو بعدها؟ قال (عليه السلام): «إن كان معه قوم يخشى أن يجسهم عن عشائهم فليفطر معهم، وإن كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر». (٢)

ولا يبعد أن يتعدى من مورد الضيف إلى كل مورد يوجب التقديم عدم الإقبال _ كما تقدم _ أن انتظار أحد ولو لغير الأكل كجماعه ينتظرونه للسفر أو نحو ذلك.

ص: ٢٥٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٠٨ _ الباب ٧ من أبواب إدام الصائم ح ٥

٢- الوسائل: ج ٧ ص ١٠٧ _ الباب ٧ من أبواب إدام الصائم ح ١

مسألة ١٤ _ يستحب التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها على الحواضر، وكذا يستحب التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها الموظفه، والأفضل قضاء الليليه في الليل، والنهاريه في النهار.

(مسألة ١٤ _ يستحب التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها على الحواضر) بلا إشكال ولا خلاف، بل قد تقدم أن جماعه ذهبوا إلى المضايقه، ويدل على ما ذكره المصنف بالإضافه إلى عمومات المسارعه والاستباق ونحوهما، خصوصاً صحيح زراره عن الصادق (عليه السلام): «يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار». (١)

وكذا غيره من الروايات، بل فسر قوله تعالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) (٢) بذلك، وسيأتى تفصيله في صلاه القضاء إن شاء الله تعالى.

(وكذا يستحب التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها الموظفه) لعمومات المسارعه والاستباق، وجمله من الروايات:

كالرضوى: «فإن لم تقدر على صلاه الليل قضيتها في الوقت الذي يمكنك من ليل أو نهار». (٣)

وفي روايه عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى ركعتين من الوتر وينسى الثالثه حتى يصبح؟ قال: «يوتر إذا أصبح بركعه من ساعته». (٤) إلى غيرها.

(والأفضل قضاء الليليه في الليل، والنهاريه في النهار) لجمله من الروايات:

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٩ _ الباب ٥٧ من أبواب المواقيت ح ١

٢- سوره طه: الآيه ١٤

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٨

٤- الوسائل: ج ٥ ص ٣٦٢ _ الباب ٩ من أبواب قضاء الصلوات ح ٣

كموثق إسماعيل الجعفي: قال أبو جعفر (عليه السلام): «أفضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل بالليل، وقضاء صلاة النهار بالنهار».

(١)

وروايه معاويه قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «اقض ما فاتك من صلاة النهار بالنهار، وما فاتك من صلاة الليل بالليل» قلت: أقضى وترين فى ليله؟ فقال: «نعم اقض وترأ أبدا». (٢)

وعن زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قضاء صلاة الليل؟ فقال: «اقضها فى وقتها الذى صليت فيه» فقال: قلت: يكون وتران فى ليله؟ قال (عليه السلام): «ليس هو وتران فى ليله، أحدهما لما فاتك». (٣)

لكن الظاهر أن المشابهه كما لها فضل، كذلك التعجيل له فضل آخر، بأن يأتى بصلاة الليله السابقه فى النهار المتصل بها، وبالعكس، من باب التعجيل فى الخير، ولا بأس بالمزاحمه فى المستحبات، كما ذكرناه سابقاً.

ففى روايه الفقيه: قال (صلى الله عليه وآله): «إن الله تبارك وتعالى ليباهى ملائكته بالعبد يقضى صلاة الليل بالنهار». (٤)

وفى روايه أبى الفتوح، قوله (عليه السلام): «اجتمع آل محمد (صلى الله عليه وآله) على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، وعلى قضاء ما فات من الصلاه فى الليل بالنهار، وقضاء ما فات بالنهار فى الليل». (٥)

ص: ٢٥٦

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٠ _ الباب ٥٧ من أبواب المواقيت ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٠ _ الباب ٥٧ من أبواب المواقيت ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠١ _ الباب ٥٧ من أبواب المواقيت ح ١١
- ٤- الفقيه: ج ١ ص ٣١٥ _ الباب ٧٦ فى قضاء صلاة الليل ح ٥
- ٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٨٠ _ الباب ١٧ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ١٥

وفى روايه صفوان: «كان أبو عبد الله (عليه السلام) يصلى صلاه الليل بالنهار على راحلته أينما توجهت به».(١٢)

إلى غيرها من الروايات المذكوره فى باب قضاء النوافل بالليل أو بالنهار فراجع، وإن كان ربما يحتمل أفضليه المماثله لورود كلمه «أفضل» فى بعضها، بل لعل هذا هو المشهور، فتأمل.

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦٨ _ الباب ٢٦ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣

مسأله ١٥ موارد وجوب تأخير الصلاة عن أول الوقت

مسأله _ ١٥ _ يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت ما عدا التيمم، كما مر هنا وفى بابها.

وكذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات غير الحاصله كالطهاره والستر وغيرهما.

وكذا لتعلم أجزاء الصلاة وشرائطها، بل وكذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك والسهو ونحوهما مع غلبه الاتفاق

(مسأله _ ١٥ _ يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار، مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت) أو فى وسطه بأن يكون مكتنفاً بالعدر فى طرفيه (ما عدا التيمم كما مر هنا وفى بابها) وقد مر تفصيل الكلام فى ذلك.

(وكذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات غير الحاصله كالطهاره والستر وغيرهما) وذلك لمقتضى أدله الشرط الظاهره فى أنه لا تصح الصلاة الفاقده للشرط إذا كان قادراً عليها، لكن ربما يقال إنه لو كان تحصيل الشرط يوجب تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لم يستبعد جواز الإتيان بها فاقده للشرط، وذلك لأن أدله أهميه أول الوقت وعدم التنبيه على التأخير لذوى الأعذار وفاقدى الشرائط والأجزاء فى أول الوقت إن أمكنهم الإتيان تامه، مع أنه مما يغفل الناس عنه، كافيه فى استفاده الجواز فى أول الوقت، ولعلنا نتكلم فى المسأله فى موضع آخر إن شاء الله تعالى.

(وكذا لتعلم أجزاء الصلاة وشرائطها، بل وكذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك والسهو ونحوهما مع غلبه الاتفاق) لأن التعلم من المقدمات، فالدليل على

بل قد يقال مطلقاً لكن لا وجه له.

تحصيل المقدمات دليل على التعلم، وإشكال المستمسك بأن تعلم الأجزاء ليس من قبيل المقدمات الوجودية لا وجه له، إذ الدليل على تحصيل المقدمات أعم من المقدمات الوجودية، ومن مثل التعلم، فإن أدله وجوب التعلم للمسائل المبتلى بها أو المحتمل احتمالاً عقلياً الابتلاء بها عقليه وشرعيه، ومعها لامجال للقول بكفايه أن يصلى ثم يسأل هل أن صلاته كانت صحيحه أم لا؟ ومنه يعلم أنه لا وجه لقيده غلبه الاتفاق في كلام المصنف، بل يكفى احتمال الاتفاق احتمالاً عقلياً.

(بل قد يقال مطلقاً) لإطلاق أدله التعلم، كقوله (عليه السلام): «تعلموا وإلا كنتم أعراباً». (١)

وقوله (عليه السلام): «لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهاوا» (٢)، وغيرهما من أدله وجوب التعلم بقول مطلق المقتضى للوجوب وإن علم عدم الابتلاء.

(لكن لا وجه له) لانصراف هذه الأدله إلى ما كان محل الابتلاء.

نعم لا إشكال في وجوب تعلم طائفه من الناس المسائل لتعليم الآخرين عند ابتلائهم، من باب وجوب التفقه كفايه لحفظ الشريعة، وإرشاد الجاهل، وهدايه الضال، وتنبيه الغافل، لكن هذا غير ما نحن فيه، وتفصيل الكلام في مسأله التعلم مكانه الأصول.

ص: ٢٥٩

١- البحار: ج ١ ص ٢١٤ ح ١٦

٢- الكافي: ج ١ ص ٣١ باب فرض العلم ح ٨

وإذا دخل في الصلاة مع عدم تعلمها بطلت إذا كان مترزلاً وإن لم يتفق.

وأما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصحة.

(وإذا دخل في الصلاة مع عدم تعلمها بطلت إذا كان مترزلاً وإن لم يتفق) كأنه للزوم الجزم بالنيه، أو للتلازم العرفي بين إيجاب التعلم وبين بطلان الصلاة بدون التعلم، وكلاهما محل نظر، إذ قد تقدم في مباحث النيه عدم لزوم الجزم بها، كما أنه لا تلازم عرفي بين الأمرين، وربما يستدل لذلك بأن اللازم إتيان العبادة من الطريق الذي أمر الله به، فإذا جاء بها من دون ذلك الطريق كان باطلاً لما دل على أن الأعمال يلزم أن تكون من طريقهم (عليهم السلام).

وفيه: ما ذكره في الأصول في باب حجية القطع من أنه إنما يتم ذلك إذا كان أخذ الأحكام من غير طريقهم (عليهم السلام) لا ما إذا كان أخذها من طريقهم لكن ناقصاً، كما هو شأن كثير من العوام.

وعلى هذا فلا وجه لسكوت السادة ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتي على المتن.

نعم أشكل عليه السيد الحكيم وهو في موضعه، هذا كله وجه الصحة مع عدم الجزم بالنيه بعدم التزلزل، وإن لم يجزم بالصحة.

(وأما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله فالأقوى الصحة) هذا لكن ربما يقال بأن ظاهر كلام المصنف أنه في صدد بطلان ما

نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته، لكن له أن يبنى على أحد الوجهين أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ والإعادته إذا خالف الواقع. وأيضاً يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزاله النجاسه عن المسجد، أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه، أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك.

لو لم يحصل منه قصد الصلاه أو لم يحصل منه قصد الامتثال كما هو ظاهر ذيل كلامه، فكلامه لا بأس به، وإشكال المستمسك حينئذ عليه لا وجه له، ولعل هذا هو الأقرب.

(نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته) إذا سرى الشك إلى تزلزل قصد الصلاه أو قصد الامتثال.

(لكن له أن يبنى على أحد الوجهين أو الوجوه) المحتمله، ويأتى ببقية الصلاه بدون تزلزل فى القصد أو النيه (بقصد السؤال بعد الفراغ، والإعادته إذا خالف الواقع) لكن الظاهر أن هذا القصد وجوداً أو عدماً لا يؤثر فى الصحه والبطالان، بل هو يفيد العلم بالفراغ وعدم العلم به، فلو اتفق الشك وبنى على ما هو الصحيح فى الواقع ولم يتزلزل قصده الصلاه ولا قصده الامتثال لم يكن وجه للبطالان كما هو واضح.

(وأيضاً يجب التأخير) للصلاه (إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزاله النجاسه عن المسجد، أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه) عقلاً وشرعاً (أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك) وإنما يجب التأخير، لأن الشارع

وإذا خالف واشتغل بالصلاه عصى فى ترك ذلك الواجب، لكن صلاته صحيحه على الأقوى، وإن كان الأحوط الإعاده.

أمره بتقديم ذلك المزاحم، فاللازم تأخير الصلاه، وكذلك الحال فى كل واجبين متزاحمين أحدهما أهم، فإن اللازم تأخير المهم وتقديم الأهم.

(وإذا خالف واشتغل بالصلاه عصى فى ترك ذلك الواجب، لكن صلاته صحيحه على الأقوى) لما حقق فى الأصول من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

ثم لوقلنا بالترتب فالأمر واضح، وإن لم نقل به كفى فى صحه المهم الملاك، وهذا هو الذى نختاره، لأن الأمر بالمهم وإن لم يصل إلى مرتبه الأهم لكن الأمر بالأهم يصل إلى مرتبه المهم، فيلزم أن يأمر الشارع فى حال واحد بأمرين لا يمكن الجمع بينهما وهو محال، وتنقيح الكلام فى ذلك فى موضعه.

ومما تقدم ظهر أن وجوب التأخير الذى ذكره المصنف فى صورته المزاحمه بالأهم عرضى لا حقيقى، إذ لا يزاحم المهم إلا وجوب الأهم، ولا دليل على وجوب التأخير.

(وإن كان الأحوط الإعاده) للقول بأن الأمر بالشىء ينهى عن ضده _ كما ذهب إليه بعض _ بضميمه أن النهى فى العباده يقتضى الفساد، أو لأجل أن الترتب باطل والملاك لا يكفى، أو لم نعلم بالملاك، أو غير ذلك من الوجوه المذكوره، لبطلان المهم فى عرض الأهم.

مسأله _ ١٦ _ يجوز الإتيان بالنافله ولو المبتدئه فى وقت الفريضة.

(مسأله _ ١٦ _ يجوز الإتيان بالنافله) المرتبه فى وقت الفريضة بلا- إشكال ولاخلاف، بل فى المستند الإجماع عليه، وذلك لمتواتر الأدله الداله على وضع النوافل صباحاً وظهراً وعصراً ومغرباً فى أوقات الصبح والظهيرين والعشاء، وقد تقدم جملة كبيره من الروايات المتعرضه لذلك، والأقوى جواز الإتيان بالنافله (ولو المبتدئه فى وقت الفريضة) وفاقاً لما عن مهذب القاضى والذكرى وشرح القواعد والدروس والروض والمدارك والذخيره وشرح إرشاد الأردبيلى والمفاتيح والمعتمد وجامع المقاصد والمسالك ومجمع الفائده وغيرها، بل عن الدروس أنه الأشهر، واختاره المتأخرون، بل لم أجد خلافاً فيما بينهم، خلافاً لما عن نهايه الأحكام والسرائر والمعتبر والشرائع والنافع والقواعد والمنتهى والتذكره والمقنعه والمبسوط والجمال والعقود والانتصار والإصباح والوسيله والجامع، ومن جامع المقاصد والروض أنه المشهور، وعن الوحيد وصف الشهره بالعظيمه، وعن المعبر أنه مذهب علمائنا.

والأقوى الأول، للأصل والأخبار الكثيره الداله على الجواز عمومياً أو خصوصاً، فمن العمومات الأخبار الكثيره الداله على أن التطوع بمنزله الهديه متى أتيت بها قبلت، وهى كثيره وقد مر جملة منها، وكذلك الأخبار الكثيره الداله على أن الفائته تقضى فى كل وقت، أو كل حين، أو كل ساعه ذكرها، والأخبار الداله على أن النوافل تقضى فى كل وقت، والأخبار الداله على أن الفائته تصلى فى وقت الفريضة.

كخبر أبى بصير: «إن فاتك شىء من تطوع الليل والنهار فاقضه عند زوال

الشمس، وبعد الظهر عند العصر، وبعد المغرب، وبعد العتمة».(١)

وموثقه إسحاق، قلت: أصلى في وقت فريضه نافله؟ قال: «نعم في أول الوقت إذا كنت مع إمام يقتدى به، فإذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبه».(٢)

ومفهوم قوله (عليه السلام): «لا يقربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض».(٣)

والأخبار المصرحة باستحباب بعض الصلوات في بعض أوقات الفرائض، كروايه على بن محمد في عشر ركعات بين العشاءين(٤)، وأخرى في ركعتين بينهما(٥)، وروايه الجعفرى: ركعتين بين الأذان والإقامة(٦)، وروايات الغفيله والوصيه، والروايات الواردة في الصلاه بين الظهرين، خصوصاً يوم الجمعة، وصلوات الرغائب، وكثير من نوافل شهر رمضان، وما دل على قضاء صلاه الليل قبل صلاه الصبح، إلى غيرها وغيرها مما هو كثير جداً، بل لو قيل بأنه لا تصح النافله في وقت الفريضه استلزم محذورات كثيره.

أما القول بعدم الجواز، فقد استدل له بجمله من الأدله بين ما لا دلالة لها، وبين ما يلزم حمله على بعض مراتب الفضل، بقرينه الروايات السابقه.

كصحيحه زراره: «أتدرى لم جعل الذراع والذراعان»؟ قلت: لا، قال (عليه السلام):

ص: ٢٦٤

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠١ _ الباب ٥٧ من أبواب المواقيت ح ١٠
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٥ _ الباب ٣٥ من أبواب المواقيت ح ٢
- ٣- نهج البلاغه: ص ٦٦٧ _ رقم ٣٩
- ٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٧ ص ١٣٨ _ الباب ٤ من أبواب صلاه النوافل ح ١
- ٥- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٤٦١ _ الباب ١٥ من أبواب بقيه الصلوات المندوبه ح ٣
- ٦- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣١ _ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢

من أجل الفريضة إذا دخل وقت الذراع والذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة». (١)

وفى روايه الجعفى، عن الباقر (عليه السلام): «وإنما جعل الذراع والذراعان لثلا يكون تطوع فى وقت فريضة». (٢)

وفى موثقه عنه (عليه السلام): «لثلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل فى وقت هذه». (٣)

وصحيحه زراره، حيث قال (عليه السلام): «إن ركعتى الفجر قبل الفجر... ثم قال: أتريد أن تقايس لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوع إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة». (٤)

وفى روايه أخرى: أصلى النافلة وعلّى فريضة أو فى وقت فريضة؟ قال (عليه السلام): «لا إنه لا يصلى نافلة فى وقت فريضة». (٥)
الحديث.

وفى روايه أخرى: «لا تصلّ من النافلة شيئاً فى وقت الفريضة، فإنه لا تقضى نافلة فى وقت فريضة، فإذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة». (٦)

وخبر زياد قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «إذا حضرت المكتوبه فابدأ بها فلا يضرك أن تترك ما قبلها من النافلة». (٧)

ص: ٢٤٥

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٨ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٧
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٨ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢٨
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٠٧ _ الباب ٨ من أبواب المواقيت ح ٢١
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٩٢ _ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت ح ٣
- ٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٥ _ الباب ٤٦ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٦- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٦ _ الباب ٣٥ من أبواب المواقيت ح ٨
- ٧- الوسائل: ج ٣ ص ١٦٥ _ الباب ٣٥ من أبواب المواقيت ح ٤

إلى غيرها من الروايات التي بهذه المضامين، وقد ظهر لك عدم دلالة بعضها وأن اللازم حمل ما فيه الدلالة على ما لا ينافي الروايات السابقة، ويدل على ما ذكرنا من الجمع: موثق سماعه الذى رواه المشايخ الثلاثة عن الصادق (عليه السلام) كما فى التهذيب، أو مضمراً كما فى غيره: عن الرجل يأتى المسجد وقد صلى أهله أبيتدىء بالمكتوبه أو يتطوع؟ فقال (عليه السلام): «إن كان فى وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة، وإن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة وهو حق الله ثم ليتطوع ما شاء». (١)

وزاد فى الكافى والتهذيب: «الأمر موسع أن يصلى فى أول دخول وقت الفريضة النوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة، والفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فضل أول الوقت للفريضة، وليس بمحذور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت». (٢)

إلى غيرها من الروايات الشاهده للجمع، وقد أكثر الفقهاء المتأخرون فى شواهد ضعف روايات المنع دلالة أو سنداً أو غيرهما، فمن شاء الاطلاع فليرجع إلى المفصلات.

ص: ٢٦٦

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ٢٥٧ _ الباب ٥٦ فى الجماعه وفضلها ح ٧٥ وفيه: «... قد صلوا أهله يبدأ... وإن كان حان خروج الوقت أخره وليبدأ بالفريضة»
 - ٢- الكافى: ج ٣ ص ٢٨٨ باب التطوع فى وقت الفريضة ح ٣ وفيه: «إلا- هو موسع...». والتهذيب: ج ٢ ص ٢٦٤ _ الباب ١٣ فى المواقيت ح ٨٨ _ إلا أنه أسقط: «النوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة» وكذلك «أول»

ما لم تتضيق، ولمن عليه فائته على الأقوى

ثم إن جواز أن يأتي بالنافله إنما هو (ما لم تتضيق) الفريضة، وإلا قربه بها كما عرفت من النص.

ثم هل النافله الموجهه لتفويت الفريضة باطله؟ لظاهر قوله (عليه السلام): «لا- قربه» والعباده إذا لم تكن مقربه كانت باطله. أو ليست باطله؟ بل لا- ثواب لها، لأن الأمر بالشىء لا ينهاى عن ضده، وعدم الأمر بالنافله فى هذا الحال لا يلازم البطلان لكفايه الملاك فى الصحه؟ احتمالان، الظاهر الثانى، ولا يلازم عدم المقريه البطلان كما ورد فى جملة من الأحاديث عدم قبول طاعه بعض العصاه، ومع ذلك لا شك فى صحه أعمالهم، مثل شارب الخمر، والماقت لأبويه الذى ورد فيه: «إن الله سبحانه لا يقبل له صرفاً ولا عدلاً». (١)

بل ورد قوله تعالى: (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) (٢)، ومن المعلوم أنه مع عدم القبول لا- مقريه، ومع ذلك يصح عمل غير المتقى بلا إشكال، فالقبول المستلزم للمقريه شىء، والصحه الموجهه لإسقاط التكليف الوجوبى أو الاستجابى شىء آخر، وعليه فلو زاحم بالنافله الفريضة لم يكن مجال لإتيان النافله ثانياً، لأنه بعد إتيانها قد سقط التكليف بها ولا تكرار فى الامتثال.

(و) كما يجوز الإتيان بالنافله لمن عليه فريضة، كذلك يجوز الإتيان بها (لمن عليه فائته على الأقوى) وفاقاً للمحكى عن الصدوق والإسكافى والشهيدى والأردبيلى والمدارك والكاشانى وغيرهم، وخلافاً للفاضلين وجماعه آخر، بل عن الرياض

ص: ٢٤٧

١- المحاسن: ص ١٧ _ كتاب الأذكار والقرآن ح ٤٩

٢- سورة المائدة: الآية ٢٧

أنه الأشهر الأقوى، وعن المختلف وغيره أنه المشهور.

والأقوى الأول، ويدل عليه مطلقا النافله، وما دل على أنها بمنزله الهديه حيث ما أتى بها قبلت، والأصل، وجمله من الروايات الخاصه:

كموثق أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن رجل نام عن الصلاه حتى طلعت الشمس؟ فقال (عليه السلام): «يصلى ركعتين ثم يصلى الغداه». ((١))

وصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: رجل عليه دين من صلاه قام يقضيه فخاف أن يدركه الصبح ولم يصل صلاه ليلته تلك؟ قال (عليه السلام): «يؤخر القضاء ويصلى صلاه ليلته تلك». ((٢))

بل وبعض الروايات السابقه فى الفرع السابق، وربما يستدل بما ورد من قضاء النبي (صلى الله عليه وآله) النافله أولاً ثم الفريضة، لكن رواياتها ضعيفه، وإن كانت صحيحه السند لأنها مخالفه للضرورة من المذهب فلا بد من حملها على التقيه، وإن امكن التفكيك بين فقراتها، وكيف كان فبعد الموثقه والصحيحه لاحاجه إلى شىء آخر، وبهما يحمل ما دل على القول الثانى على الأفضليه فى تقديم الفريضة الفائته، كمرسل المبسوط والخلاف: «لا صلاه لمن عليه صلاه». ((٣))

ومرسل الذكري قال: «للمروى عنهم (عليهم السلام) لا صلاه لمن عليه صلاه». ((٤))

ص: ٢٤٨

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٦ _ الباب ١٥٦ فى وقت من فاتته صلاه الفريضة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٨ _ الباب ٦١ من أبواب المواقيت ح ٩

٣- المبسوط: ج ١ ص ١٢٧. الخلاف: ج ١ ص ٧٨ _ المسأله ٨٦

٤- الذكري: ص ١٣٢ س ٣١

والأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة وقضائها.

وصحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) عن رجل صلى بغير طهور أو نسى صلاه لم يصلها، أو نام عنها؟ فقال: «يقضيها إذا ذكرها»... إلى أن قال (عليه السلام): «لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة». (١)

وصحيح يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) سأله عن رجل ينام عن الغداه حتى تبرز الشمس أيصلي حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال (عليه السلام): «يصلى حين يستيقظ». قلت: يوتر أو يصلى الركعتين؟ قال (عليه السلام): «بل يبدأ بالفريضة». (٢)

(و) لكن مع ذلك (الأحوط الترك) لتقديم النافله على الأداء والقضاء (بمعنى تقديم الفريضة وقضائها) لكن كان الأولى أن يعبر بالأولى عوض الأحوط، إذ وجه الاحتياط هو عدم مخالفه الذاهب إلى لزوم تقديم الفريضة، ومثله لا يصل إلى حد الاحتياط حتى الاستحبابي منه، والله العالم.

ص: ٢٦٩

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٦٦ _ الباب ١٣ فى المواقيت ح ٩٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٦ _ الباب ٦١ من أبواب المواقيت ح ٤

مسألة _ ١٧ _ إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة ولو على القول بالمنع، هذا إذا أطلق فى نذره.

(مسألة _ ١٧ _ إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة، ولو على القول بالمنع) من التطوع فى وقت الفريضة (هذا إذا أطلق فى نذره) بأن لم يقيده بوقت الفريضة، وذلك لأن طبيعه الصلاه راجحه فيتعلق النذر بها، وإذا صارت مندوره صارت واجبه، وإذا صارت واجبه لم يكن الإتيان بها من الإتيان بالنافله فى وقت الفريضة، بل كان من الإتيان بالفريضة فى وقت الفريضة، منتهى الأمر أنه فريضة بالعنوان الثانوى لا-العنوان الأولى، فيكون مثل إتيان الإبن قضاء الأبوين، حيث إنه فريضة عليه ثانياً وبالعرض، لا أولاً وبالذات.

ويرد عليه: إن الطبيعه لو كان لها فردان، فرد محبوب وفرد مكروه، لم يكن إطلاق تعلق النذر بالطبيعه مقتضياً لصحه تعلقه بالفرد المكروه، بل الفرد المكروه ليس فرداً أصلاً، وأى فرق بين الصلاه بلا- وضوء وبين الصلاه فى وقت نهى الشارع عنها فيه، وبين صلاه ذات خمس ركع، فإن كان مراده أن النذر يتعلق بكل أفراد الطبيعه، أى بالطبيعه الساريه فى كل الأفراد حتى الأفراد الصوريه، فلا إشكال فى أنه لا وجه لتعلق النذر بكل الطبيعه، لأن بعضها ليس محبوباً، بل مكروهاً، بل ليس بفرد أصلاً.

وإن كان مراده أن النذر يتعلق بالطبيعه الساريه فى الأفراد المحبوه، فهو وإن كان مسلماً، إلا أنه لا وجه للتعدى منها إلى الأفراد غير المحبوه، هذا وربما يقال إن وجه الصحه المناط الوارد فى الصوم فى السفر، والإحرام قبل الميقات، حيث يصح نذرهما مع أنهما محرمان فى نفسهما.

وفيه: إنه لا قطع بالمناط، وإنما ثبت هناك صحه النذر بدليل خاص، وقد صحح العلماء وجه الصحه فى عالم الثبوت بما لا ينافى كون المتعلق للنذر محبوباً

وأما إذا قيده بوقت الفريضة فأشكال على القول بالمنع، وإن أمكن القول بالصحة لأن المانع إنما هو وصف النفل، وبالنذر يخرج عن هذا الوصف، ويرتفع المانع، ولا يرد أن متعلق النذر لا بد أن يكون راجحاً وعلى القول بالمنع لا رجحان فيه فلا ينعقد نذره، وذلك لأن الصلاة من حيث هي راجحه، ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع

__ كما حقق في محله __ ويمكن أن يوجه بنحو الشرط المتأخر، بأن الصوم والإحرام الذين لا يتعلق بهما النذر مكروه للشارع.

أما الذى يتعلق به النذر فهو محبوب للشارع بشرط تعلق النذر، فتعلق النذر شرط فى المحبوبيه السابقه على النذر، وهذا الكشف ليس موجوداً فى المقام، إذ لا دليل فى عالم الإثبات ليكشف عن عالم الثبوت.

(وأما إذا قيده بوقت الفريضة فأشكال على القول بالمنع) إذ هذا الفرد مكروه للشارع، فكيف يكون متعلقاً للنذر بعد أن شرط الشارع أن يكون متعلق النذر محبوباً لديه، قبل النذر.

(وإن أمكن القول بالصحة لأن المانع إنما هو وصف النفل، وبالنذر يخرج عن هذا الوصف، ويرتفع المانع) وفيه ما تقدم من أن النذر لا يتعلق بالمرجوح حتى يكون راجحاً بالنذر فلا يكون واجباً.

كما أن مما تقدم ظهر صحه ما رده بقوله: (ولا يرد أن متعلق النذر لا بد أن يكون راجحاً، وعلى القول بالمنع لا رجحان فيه فلا ينعقد نذره)، وعدم صحه جوابه بقوله: (وذلك لأن الصلاة من حيث هي راجحه، ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع

بنفس النذر، ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققه في المقام.

بنفس النذر، ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله) وجه عدم صحه هذا الجواب، أن ظاهر الأدله وجوب رجحان متعلق النذر قبل تعلقه به، ولا- رجحان للنافله في وقت الفريضة، ورجحان بعض أفراد الطبيعه لا- يوجب رجحان بعض الأفراد الأخر، على فرض تسليم أن ذلك البعض المرجوح فرداً للطبيعه كما عرفت، فاللازم رجحان الفرد قبل تعلق النذر.

(ومع قطع النظر عنه حتى) يصح تعلق النذر به فما (يقال بعدم تحققه في المقام) فلا يتعلق به النذر هو الأقوى، بل يظهر من ذلك أنه لا- يصح أن تكون النافله في وقت الفريضة _ على القول بالمنع عنها _ متعلقه لما لا- يشترط في متعلقه الرجحان أيضاً، كالقسم وأمر الأب والسيد والشرط وما أشبهه، إذ هذه الأمور إنما تتعلق بالجائز، والنافله في وقت الفريضة ليست جائزه _ حسب الفرض _ سواء لتعلق هذه الأمور بالطبيعه أو بالفرد، إذ حالها حال ما لو تعلقت بالصلاه من دون وضوء أو ذات خمس ركعات، ولو قيل بمقاله المصنف لزم صحه تعلق النذر وسائر ما ذكرنا بكل عبادته محرمه إذا كان بعض الأفراد المشابهه لذلك الفرد المحرم جائزاً، فيصح نذر الحائض والجنب والنفساء الصلاه والصيام ومس كتابه القرآن وقراءه العزائم وما أشبه ذلك، ولا أظن أن يقول بذلك أحد، وهذا الذي اخترناه من النظر في كلام الماتن هو الذي بعث الساده الشراح والمعلقين، كالبروجردى وابن العم والحكيم وغيرهم، على الإشكال على المتن، فراجع كلماتهم.

مسأله _ ١٨ _ النافله تنقسم إلى مرتبه وغيرها، الأولى: هى النوافل اليوميه التى مر بيان أوقاتها.

والثانيه: إما ذات السبب، كصلاه الزياره والاستخاره والصلوات المستحبه فى الأيام والليالى المخصوصه.

وإما غير ذات السبب وتسمى بالمبتدئه، لا إشكال فى

(مسأله _ ١٨ _ النافله تنقسم إلى مرتبه وغيرها، الأولى: هى النوافل اليوميه التى مر بيان أوقاتها) هذا اصطلاح من جهه أنها رتبت فى اليوم والليله، وإلا- فبعض الصلوات الأخر أيضاً مرتبه بالمعنى اللغوى كنوافل شهر رمضان والغفيله والوصيه ونحوهما، وعلى كل حال فلا مشاحه فى الاصطلاح.

(والثانيه: إما ذات السبب، كصلاه الزياره والاستخاره والصلوات المستحبه فى الأيام والليالى المخصوصه) مما سببه فعل أو زمان أو مكان، كالصلاه فى جوف الكعبه وفى مسجد الكوفه فى مقاماته.

(وإما غير ذات السبب وتسمى بالمبتدئه) لأن للإنسان أن يأتى بها ابتداءً من غير سبب زمان أو مكان أو عمل.

(لا إشكال) عند الأكثر (فى) كراهه الصلاه فى الجمله فى أوقات خمسه هى الآتيه فى المتن من بعد الصبح والعصر وعند طلوع الشمس وقيامها وغروبها، بل نسبها فى محكى المنتهى وشرح القواعد والمدارك والبحار إلى الأكثر، بل عن الغنيه الإجماع عليه، ويدل على الكراهه طائفه كبيره من الروايات نذكرها تباعاً، مثل ما روى عن الحسين قال: قلت لأبى الحسن الثانى (عليه السلام): أكون فى السوق فأعرف الوقت ويضيق علىّ أن أدخل فأصلى؟ قال: «إن الشيطان يقارن الشمس

فى ثلاثة أحوال: إذا ذرت، وإذا كبدت، وإذا غربت، فصلّ بعد الزوال فإن الشيطان يريد أن يوقعك على حد يقطع بك دونه». (١)

ومرفوعه على، قال: قال رجل لأبى عبد الله (عليه السلام) الحديث الذى روى عن أبى جعفر (عليه السلام) أن الشمس تطلع بين قرنى الشيطان؟ قال: «نعم إن ابليس اتخذ عرشاً بين السماء والأرض، فإذا طلعت الشمس وسجد فى ذلك الوقت الناس، قال ابليس لشياطينه: إن بنى آدم يصلون لى». (٢)

أقول: المراد بطلوع الشمس فى كل منطقه منطقه، كما أن المراد بفتح أبواب السماء عند الظهر فى كل منطقه منطقه، ولا بعد فى أن يتشكل الشيطان بصورة كبيره له قرنان، فإن الأرواح لها قدره كبيره، كما ثبت فى العلم الحديث، والشيطان يحتاج إلى حفظ أوليائه وأبالسته، فإنهم من الجن، كما فى القرآن الحكيم، والجن منهم مؤمن ومنهم كافر، فلعله إذا لم يحفظ أتباعه آمنوا، فيتخذ هذا الكلام والعمل ونحوهما دعايه لإضلالهم، كما يضل الإنس بالأعمال والدعايات.

وعلى هذا فلا وجه للاستغراب من هذا النحو من الأحاديث واختلاق التأويل لها.

ومرسله الفقيه: روى نهى عن الصلاه عند طلوع الشمس وعند غروبها، لأن الشمس تطلع بين قرنى شيطان وتغرب بين قرنى شيطان. (٣)

وعن محمد بن على، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا صلاه بعد الفجر

ص: ٢٧٤

١- الكافى: ج ٣ ص ٢٩ _ باب التطوع فى وقت الفريضة ح ٩

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ الباب ٣٠ من أبواب المواقيت ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ٣١٥ _ الباب ٧٦ فى قضاء صلاه الليل ح ٣

حتى تطلع الشمس، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان».

وقال (صلى الله عليه وآله): «لا صلاة بعد العصر حتى تصلى المغرب».(١)

وعن سليمان بن جعفر الجعفرى، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «لا ينبغي لأحد أن يصلى إذا طلعت الشمس لأنها تطلع بقرني شيطان، فإذا ارتفعت وصفت فارقتها فتستحب الصلاة ذلك الوقت والقضاء وغير ذلك، فإذا انتصف النهار قارنها، فلا ينبغي لأحد أن يصلى فى ذلك الوقت، لأن أبواب السماء قد غلقت فإذا زالت الشمس وهبت الريح فارقتها».(٢)

وعن الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان فلا تصلوا لطلوعها».(٣)

وعنه (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «إذا طلع حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تغيب».(٤)

وعنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا يتحرى الرجل فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها».(٥)

وعن على (عليه السلام) فى حديث المناهى: «نهى النبى (صلى الله عليه وآله)

ص: ٢٧٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ٢٩٠ _ الباب ١٥٨ فى وقت قضاء ما فات من النوافل ٨

٢- علل الشرائع: ص ٣٤٣ _ الباب ٤٧ ح ١

٣- عوالى اللئالى: ج ١ ص ٣٥ ح ١٧

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ الباب ٣٠ من أبواب المواقيت ح ٢

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٣ _ اباب ٣٠ من أبواب المواقيت ح ٣

عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها». (١)

وعن محمد بن الفضيل قال: نزل بنا أبو الحسن (عليه السلام) بالبصرة ذات ليله فصلى المغرب فوق سطح من سطوحنا، فسمعته يقول: «اللهم اللعن فاسق ابن الفاسق». فلما فرغ من صلاته، قلت له: أصلحك الله من هذا الذى لعنته فى سجودك؟ فقال: «هذا يونس مولى ابن يقطين». فقلت له: إنه قد أضل خلقاً من مواليك إنه كان يفتيهم عن آباءك: إنه لا بأس بالصلاه بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فقال (عليه السلام): «كذب _ لعنه الله _ على أبى، أو قال على آباءى». (٢)

وعن على بن بلال، قال: كتبت إليه _ إلى أبى عبد الله (عليه السلام) نسخه _ فى قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ومن بعد العصر إلى أن تغيب الشمس؟ فكتب: «لا يجوز ذلك إلا للمقتضى _ للمقتضى، نسخه _ فأما لغيره فلا». (٣)

وعن معاوية بن عمار، قال: «لا صلاه بعد العصر حتى تصلى المغرب، ولا صلاه بعد الفجر حتى تطلع الشمس». (٤) إلى غيرها من الروايات الكثيره.

والروايات الظاهره فى التحريم محموله على الكراهه بقريته روايات أخر داله على الجواز، كالذى رواه محمد بن فرج، قال: كتبت إلى العبد الصالح (عليه السلام)

ص: ٢٧٦

١- الفقيه: ج ٤ ص ٥ باب مناهى النبى ص

٢- السرائر: ص ٤٧٨ س ٣٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٦١ _ الباب ٤٥ من أبواب المواقيت ح ١٥

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ١ ص ٢٩٠ _ الباب ١٥٨ فى وقت قضاء ما فات من النوافل ح ٩

أسأله عن مسائل؟ فكتب (عليه السلام) إلى: «وصلَّ بعد العصر من النوافل ما شئت، وصلَّ بعد الغداة من النوافل ما شئت». (١)

وما رواه عبد الله بن قيس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من صلى البردين دخل الجنة، يعنى بعد الغداة وبعد العصر». (٢)

وعن الخصال، عن عائشه أنها قالت: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) عندي يصلى بعد العصر ركعتين. (٣)

وعنه، عن عائشه: أنه دخل عليها أيمن يسألها عن الركعتين بعد العصر؟ قالت: والذي ذهب بنفسه _ تعنى رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ ما تركهما حتى لقي الله عز وجل وحتى ثقل عن الصلاة، وكان يصلى كثيراً من صلاته وهو قاعد. فقلت: إنه لما ولى عمر كان ينهى عنهما؟ قالت: صدقت ولكن رسول الله (ص) كان لا يصليهما في المسجد مخافه أن يثقل على أمته وكان يحب ما خفف عليهم. (٤)

وما رواه التهذيب والاستبصار والفقيه وإكمال الدين والاحتجاج في بعضها عن العمري (٥)، وفي بعضها عن مولانا صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه) _ واللفظ

ص: ٢٧٧

-
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ١ ص ٢٨٩ _ الباب ١٥٨ في وقت قضاء ما فات من النوافل ح ٢
 - ٢- الخصال: ص ٧٠ باب الاثنين ح ١٠٨
 - ٣- الخصال: ص ٧٠ باب الاثنين ح ١٠٧
 - ٤- الخصال: ص ٧٠ باب الاثنين ح ١٠٦
 - ٥- الفقيه: ج ١ ص ٣١٥ _ الباب ٧٦ في قضاء صلاة الليل ح ٤. وفي التهذيب: ج ٢ ص ١٧٥ _ الباب ٩ في تفصيل... في الصلاة من المفروض ح ٥٥ بإسقاط: «أنف». وفي الاستبصار: ج ١ ص ٢٩١ _ الباب ١٥٨ في وقت قضاء ما فات من النوافل ح ١٠ إلا أنه: «فإن كان» بدلاً عن «فلئن»

لثلاثه الأول _ وأما ما سألت عنه من الصلاه عند طلوع الشمس وعند غروبها فلان كان كما يقول الناس إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاه فصلها وارغم أنف الشيطان». (١)

ثم إن في المسأله أقوال أربعه:

الأول: الكراهه، كما هو المنسوب إلى المشهور، للجمع بين الطائفتين من الروايات، بحمل المجوزه على الجواز، وحمل الناهيه على الكراهه بقريته الأخبار المجوزه.

الثاني: التحريم في الجملة، لتقديم أخبار المنع، لأنها أكثر عدداً وأقوى سنداً، ولشدوذ أخبار الجواز مما لا يمكنه مقاومه أخبار المنع، ذهب إليه جمع.

الثالث: الجواز بلا كراهه، لحمل الأخبار الناهيه على التقيه، كما يدل على ذلك نهى عمر وفعل رسول الله ص لها كما تقدم في بعض الأخبار، ولتشديد العامه في النهى عنها مما يدل على صدور الأخبار المجوزه للتقيه، ذهب إليه الصدوق في محكى الخصال، والطبرسى في الاحتجاج، والمفيد في كتابه افعال ولا تفعل، وتبعهم طائفه من محققى متأخرى المتأخرين.

الرابع: التوقف في الحكم، كما عن الفقيه والسرائر، لتكافى الأخبار وعدم ما يوجب ترجيح بعضها على بعض.

ص: ٢٧٨

١- إكمال الدين: ص ٢٨٧ س ٣، إلا أنه قال: «ولئن كان كما يقولون». وفي الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٧٩ إلا أنه قال: «وأرغم الشيطان أنفه»

عدم كراهه المرتبه فى أوقاتها وإن كان بعد صلاه العصر أو الصبح.

وهناك اقوال آخر مفصله ضعيفه، والأقرب من الكل هو الأول، لأنه مقتضى الجمع بمعونه فهم المشهور وفتواهم قديماً وحديثاً، ولو لاه لكان للتوقف مجال واسع.

إذا عرفت نقول: لا إشكال فى (عدم كراهه المرتبه فى أوقاتها) بل ادعى على ذلك الإجماع، وذلك للنصوص الداله على وضع المرتبه فى الأوقات المخصوصه، وما فى المستمسك من أن نصوص الكراهه شامله للرواتب فى أوقاتها، كموثق الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا صلاه بعد الفجر حتى تطلع الشمس، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إن الشمس تطلع بين قرنى الشيطان، وتغرب بين قرنى الشيطان، وقال (صلى الله عليه وآله): «لا صلاه بعد العصر حتى المغرب».(١) ونحوه غيره وتوقيتها بالوقت المعين لا ينافى الكراهه بلحاظ الوقوع بعد الصبح والعصر كما لا يخفى،(٢) انتهى.

لا- يخلو عن منع إذ العله وإن كانت عامه حتى أنها تشمل الفرائض أيضاً إلا أن جعل الوقت ينافى ذلك عرفاً، ولذا لم أجد من قال بالكراهه بالنسبه إلى المرتبه.

(وإن كان بعد صلاه العصر أو الصبح) وذلك لإطلاق أدله المرتبه، وإشكال السيد البروجردى على المتن بأنه ليس ما بعدهما وقتاً لشيء من النوافل المرتبه(٣)، ليس على ما ينبغى، إذ المراد بالصلاطين وقتهما لا نفسهما، فإذا أخرج الظهر إلى ما بعد وقت العصر مثلاً له أن يصلى النافله ثم يصلى الظهر ولا كراهه من جهه الوقت، إذ أدله امتداد وقت نافلتها مقدمه على أدله الكراهه، ومنه يظهر أن إشكال السيد الحكيم على المتن

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٠ _ الباب ٣٨ من أبواب المواقيت ح ١

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٤٣

٣- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٣٨

وكذا لا إشكال في عدم كراهه قضائها في وقت من الأوقات.

بقوله: بأن ليس هناك صورته ثالثة، إذ لا تنطبق أوقات الرواتب على المشهور مع الأوقات الثلاثة^(١)، فيه تأمل، إذ يمكن أن يأتي بناقله المغرب والعشاء والظهر في أوقات الكراهه، على المعنى الذي ذكرناه في الرد على السيد البروجردى.

(وكذا لا إشكال في عدم كراهه قضائها في وقت من الأوقات) بل ربما ادعى عليه الإجماع في صريح الخلاف والتذكرة وظاهر الناصريات، واستدل له بجمله من الروايات.

مثل روايه عبد الله بن أبي يعقوب، عن الصادق (عليه السلام) في قضاء صلاة الليل والوتر تفوت الرجل أيقضيها بعد صلاة الفجر وبعد العصر؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بذلك»^(٢).

وروايه جميل: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن قضاء صلاة الليل بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس؟ فقال (عليه السلام): «نعم وبعد العصر إلى الليل، فإنه من سر آل محمد (صلى الله عليه وآله) المخزون»^(٣) ونحوهما غيرهما.

لكن ربما يستشكل في ذلك، أما الإجماع ففيه نظر.

قال في المستند: وإن كان في استثناء القضاء عن الكراهه أيضاً تأمل، بل الظاهر عدمه كالشيخ في النهايه، فإنه لم يستثن صلاة نافله مطلقاً، بل هو محتمل كل من قال بكراهه ابتداء النوافل في تلك الأوقات كلاً أو بعضاً من غير استثناء لجواز

ص: ٢٨٠

١- المستمسك: ج ٥ ص ١٤٣

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٨٩ _ الباب ١٥٨ في وقت قضاء ما فات من النوافل ح ١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٩٠ _ الباب ١٥٨ في وقت قضاء ما فات من النوافل ح ٣

وكذا في الصلوات ذوات الأسباب.

إرادته الأحداث من الابتداء احترازاً عما دخل عليه تلك الأوقات وهو في الصلاة، (١) انتهى.

بل في محكي المقنعه: لا يجوز ابتداء النوافل ولا قضاء شيء منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها، (٢) انتهى.

وأيد الكراهه بعض المعاصرين، ويدل على الكراهه جملة من الروايات، وهي لا تنافي نفي البأس كما هو واضح، فقد تقدم في روايه ابن بلال إطلاق النهي إلا- للمقتضى، وظاهره أن الاستثناء ليس بالنسبه إلى القاضى، إلا- على بعض النسخ الذى ذكر «المقتضى» بدل «المقتضى».

وفي روايه سليمان، عن الرضا (عليه السلام): «لا ينبغي لأحد أن يصلى إذا طلعت الشمس لأنها تطلع بقرنى شيطان، فإذا ارتفعت وصفت فارقتها، فتستحب الصلاة ذلك الوقت (٣) والقضاء وغير ذلك، فإذا انتصف النهار قارنها، فلا ينبغي لأحد أن يصلى ذلك الوقت» الحديث. إلى غير ذلك مما سيأتى.

(وكذا في الصلوات ذوات الأسباب) على المشهور، بل ادعى عليه الإجماع، وذلك للجمع بين مطلقات الجواز ومطلقات المنع وعموم شرعيه ذوات الأسباب عند حصولها، ولجملة من الروايات الداله على الإتيان بصلاه الإحرام والطواف _ الشامله لصلاه الطواف المستحب _ فى كل وقت.

ص: ٢٨١

١- المستند: ج ١ ص ٢٥٢ س ٩

٢- المقنعه: ص ٢٣ س ٣٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٢ _ الباب ٣٨ من أبواب المواقيت ح ٩

وأما النوافل المبتدئه التي لم يرد فيها نص بالخصوص

كروايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خمس صلوات تصليهن في كل وقت، صلاة الكسوف، والصلاه على الميت، وصلاه الإحرام، والصلاه التي تفوت، وصلاه الطواف من الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى الليل»^(١)، إلى غيرها من الروايات الكثيره بهذه المضامين.

لكن ربما استشكل في ذلك بأن الروايات المجوزه لا تنافي الكراهه، بل عن جماعه من الفقهاء استثناء القضاء فقط عن الكراهه، ويدل على ذلك إطلاقات أدله الكراهه خصوصاً المعلله منها وما دل على كراهه صلاه الاستخاره بالرقاع بعد الفجر إلى أن تنبسط الشمس وبعد العصر، وما دل على كراهه السجده مطلقاً.

كروايه عمار: «لا يسجد سجدة السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها»^(٢).

وروايته الأخرى: الرجل يسمع السجده في الساعه التي لا تستقيم الصلاه فيها قبل غروب الشمس وبعد صلاه الفجر؟ فقال (عليه السلام) «لا يسجد»^(٣).

وما دل على تأخير قضاء الفريضة كالرضوى في باب القضاء: «فليؤخرهما _ أي العشاءين الفائتين _ حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها»^(٤)، إلى غير ذلك.

(وأما النوافل المبتدئه التي لم يرد فيها نص بالخصوص) من جهة تعيين الوقت أو تعيين السبب.

ص: ٢٨٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٥ _ الباب ٣٩ من أبواب المواقيت ح ٥

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٣٥٤ _ الباب ١٦ في أحكام السهو ح ٥٤

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٣ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاه ح ٣٣

٤- فقه الرضا: ص ١١ س ٣

وإنما يستحب الإتيان بها، لأن الصلاة خير موضوع، وقربان كل تقى، ومعراج المؤمن، فذكر جماعه أنه يكره الشروع فيها في
خمسه أوقات:

الأول: بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس.

الثانى: بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

الثالث: عند طلوع الشمس حتى تنبسط.

الرابع: عند قيام الشمس حتى تزول.

وإنما يستحب الإتيان بها، لأن الصلاة خير موضوع (١١)، وقربان كل تقى (٢) كما ورد النص بهذين اللفظين.

(ومعراج المؤمن) لم أجد نصاً بهذا اللفظ (فذكر جماعه) بل عرفت أنه المشهور، بل ادعى عليه الإجماع (أنه يكره الشروع فيها
في خمسه أوقات).

(الأول: بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس) وهذا محدد بالفعل.

(الثانى: بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) وهذا أيضاً محدد بالفعل.

(الثالث: عند طلوع الشمس حتى تنبسط) أو تصفو أو يذهب شعاعها كما تقدم بعبارات مختلفه ومفاد الكل واحد، وهذا كالرابع
والخامس محدد بالوقت.

(الرابع: عند قيام الشمس حتى تزول) ولذا ورد فى الروايات، فإذا زالت

ص: ٢٨٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٥١٨ _ الباب ٤٢ من أبواب أحكام المساجد ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠ _ الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض ح ١

الخامس: عند غروب الشمس أى قبيل الغروب، وأما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات وهو فيها فلا يكره إتمامها. وعندى فى ثبوت الكراهه فى المذكورات إشكال.

والمراد به ما بين الطلوع والغروب، لا ما بين الفجر والغروب، كما لم يستبعده المستمسك، فراجع الروايات.

(الخامس: عند غروب الشمس أى قبيل الغروب) كما عبر عنه بالإصفرار والإحمرار، ومنه يعلم أن بعد الفجر يتصل الوقتان، وكذلك بعد العصر.

(وأما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات) أى ثلاثاً من هذه الأوقات (وهو فيها فلا يكره إتمامها) كما ذهب إليه بعض، قالوا لانصراف الأدله إلى الشروع والكراهه قطع النافله، وقال بعض بالكراهه، لإطلاق الأدله المعله التى تشمل الشروع والإتمام، وكراهه قطع النافله معارضه بكراهه الصلاه فى هذه الأوقات، والظاهر أنه من دوران الأمر بين الكراهتين، فله أن يختار ما شاء منهما.

(وعندى فى ثبوت الكراهه فى المذكورات إشكال) لما سبق من احتمال صدور روايات النهى تقيه، فالروايات المجوزه خصوصاً المعله محكمه، لكنك قد عرفت أن القول بالكراهه أقرب.

ثم بناءً على الكراهه، فهل المراد بها الحزازه كما قال بعض، أو أقلية الثواب، احتمالان، ولا يبعد كل الأمرين بأن يكون فى العمل حزازه، بالإضافة إلى قله الثواب، وإن كان المنصرف عن الكراهه والنهى ونحوهما الأول، وإذا شرع فى النافله المبتدئه فى الأوقات المكروهه فهل الأفضل أن يقطعها أو يتمها؟ احتمالان:

وإن كان الظاهر تراحم الكراهِتين، فله أن يفعل أيهما شاء، وهل الأفضل أن يتمها بسرعه أم لا؟ احتمالان أيضاً ولا يبعد أفضلية الإتمام بسرعه.

ثم إنه ورد في بعض الروايات عدم الكراهه في يوم القدر.

فعن زيد النرسى قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن الشمس تطلع كل يوم بين قرنى الشيطان إلا صبيحه القدر».

(١١)

فهل أن فيه لا كراهه، لم أر من استثناه، وإن كان لا يبعد ذلك، لكن إطلاقات الروايات الكثيره ينفيه، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٨٥

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٦ _ الباب ٤٩ في نواذر المواقيت ح ٦

فصل

فى أحكام الأوقات

مسألة ١ _ لا- تجوز الصلاة قبل دخول الوقت، فلو صلى بطلت، وإن كان جزء منها قبل الوقت، ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها

(فصل)

فى أحكام الأوقات)

(مسألة: ١ _ لا- تجوز الصلاة) تكليفاً ووضعاً (قبل دخول الوقت، فلو صلى بطل) بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهر إرسالهم له إرسال المسلمات الإجماع عليه، بل يظهر من بعضهم ذلك، وذلك لقاعده فقدان المركب بفقدان جزئه أو شرطه.

ولذا قال: (وإن كان جزء منها قبل الوقت) ولا فرق فى البطلان العلم بعدم دخول الوقت أو الجهل به أو القطع بدخول الوقت والحال أنه لم يدخل، لأن الأحكام موضوعه على الموضوعات الواقعية من غير مدخله للعلم والجهل، إلا إذا كان هناك استثناء.

نعم فيما إذا دخل الوقت وهو فى الصلاة فى غير صوره العلم بالعدم والشك حال الدخول فيها، تصح للدليل الخاص.

وكيف كان فيدل على البطلان إذا لم تكن فى وقت بعض الروايات:

مثل روايه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «من صلى فى غير وقت فلا صلاه له». ((١))

ومثل حديث «لا تعاد» ((٢)) فإن الوقت إحدى الخمسه التى تعاد الصلاه من أجل فقدها إلى غيرها من الروايات.

(ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها) على المشهور، بل ادعى عليه الإجماع فى غير الموارد المستثناه، ويبدل عليه أخبار متواتره:

مثل ما رواه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) فى الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر، ولا يدري طلع أم لا؟ غير أنه يظن لمكان الأذان أنه قد طلع؟ قال (عليه السلام): «لا يجزيه حتى يعلم أنه قد طلع». ((٣))

وما رواه ابن مهزيار، عن أبى جعفر (عليه السلام) الوارده فى الفجر، قال (عليه السلام): «فلا تصل فى سفر ولا حضر حتى تتبينه». ((٤))

وما رواه السرائر، قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كنت شاكا فى الزوال فصل ركعتين، فإذا استيقنت أنها قد زالت بدأت الفريضة». ((٥))

وما رواه ابن عيسى: «فإذا استبنت الزيادة فصل الظهر». ((٦))

ص: ٢٨٨

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٣ _ الباب ١٣ من أبواب المواقيت ح ١٠
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ _ الباب ٣ من أبواب الوضوء ح ٨
- ٣- الذكري: ص ١٢٩ س ١٩
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٥- السرائر: ص ٤٧٣ _ السطر الأخير
- ٦- التهذيب: ج ٢ ص ٢٧ _ الباب ٤ فى أوقات الصلاه ح ٢٦

ولا يكفى الظن.

وما رواه ابن عجلان: «إذا استيقنت أنها قد زالت فصلّ الفريضة».(١) إلى غيرها

ثم الظاهر أن العلم فى المقام طريقى لا موضوعى، كما هو الأصل فى كل علم، إلا إذا علم بالموضوعيه، فلو صلى بدون العلم بزعم الصحه، أو لعدم المبالاه ولكن مشى منه القربه صحت الصلاه إذا صادفت الوقت.

(ولا يكفى الظن) كما هو المشهور، بل قال بعضهم إنها شهره عظيمه، بل عن مجمع الفائده والمفاتيح وكشف اللثام الإجماع عليه، وذلك لما تقدم من الروايات، بالإضافة إلى قاعده الاشتغال.

نعم حكى عن المقنعه والنهائيه وتبعهما صاحب الحدائق كفايه الظن، واستدل لذلك بجمله من الروايات:

مثل ما رواه إسماعيل، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا صليت وأنت ترى أنك فى وقت ... فدخل الوقت وأنت فى الصلاه فقد أجزأت عنك».(٢)

وفيه: إن الرؤيه غير الظن.

وموثقه بكبير: «ربما صليت الظهر فى يوم غيم فانجلت فوجدتني صليت حين زوال النهار؟ فقال: «لا تعد ولا تعد».(٣)

وفيه: إن ظاهره مطابقتها للوقت فلا تشهد على مقاله هؤلاء، بل على خلافها أدل، حيث قال (عليه السلام): «لا تعد».

ص: ٢٨٩

١- الوسائل: ج ٥ ص ١٩ _ الباب ٨ من أبواب صلاه الجمع ح ١٠

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٥٠ _ الباب ٢٥ من أبواب المواقيت ح ١

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٤٦ _ الباب ١٣ فى المواقيت ح ١٦

وروايه سماعه: عن الصلاه بالليل والنهار إذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ قال: «اجتهد برأيك وتعمد القبله جهداً». (١)

وفيه: إن ظاهره عدم معرفه القبله لا الوقت.

وصحيحه زراره: «وقت المغرب إذا غابت القرص، فإن رأيت بعد ذلك وقد صليت فأعد الصلاه ومضى صومك». (٢)

بتقريب أنه ظن السقوط، وإلا- فإن علم فلا يرى بعد الصلاه، ومفهومها أنه إذا تره بعد ذلك صحت صلاتك، مما يدل على حجيته الظن.

وفيه: إنه علم بغياب القرص لقوله: «إذا غابت القرص» فلا يكون من مورد الكلام.

ومارواه النعماني: «إن الله عز وجل إذا احتجب عن عباده عين الشمس التي جعلها الله دليلاً على أوقات الصلاه، فوسع عليهم تأخير الصلاه لتبين لهم الوقت ويستيقنوا أنها قد زالت». (٣)

وفيه: إن ظاهره لزوم التأخير حتى اليقين، وإن هذا التأخير عن الواقع - لأجل العلم - موسع عليهم.

وربما استدل بكفايه الظن بروايات الاعتماد على أذان المؤذن الثقه.

وفيه: إن ذلك من باب الاطمينان المستند إلى قول أهل الخبره، فإن المؤذن أهل خبره الوقت، ولذا قال (عليه السلام) في روايه على بن جعفر: «لا يجزيه حتى

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ - الباب ٦ من أبواب القبله ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٠ - الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٧

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٣ - الباب ٥٨ من أبواب المواقيت ح ٢

نعم يجوز الاعتماد على شهاده العدلين على الأقوى.

يعلم أنه قد طلع. واستدل (عليه السلام) فى روايه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «صل الجمعه بأذان هؤلاء فإنهم أشد شىء مواظبه على الوقت». (١)

وفى روايه الأعرج: أصلحك الله ما نصلى حتى يؤذن مؤذن مكه؟ قال (عليه السلام): «فلا- بأس أما أنه إذا أذن فقد زالت الشمس». (٢) إلى أن الأذان مطابق للواقع ولذا جازت الصلاه، وعليه فلا- يكفى الظن فى دخول الوقت، بل اللازم الاطمينان (لغير ذوى الأعذار) أما ذوو الأعذار فسيأتى فى المسأله الخامسه كفايه الظن بالنسبه إليهم.

(نعم يجوز الاعتماد على شهاده العدلين على الأقوى) عن الذخيره أن عليه الأكثر، بل ظاهر كلماتهم فى هذا الباب وفى أبواب شهاده العدلين أنه هو المشهور، خلافاً لمن قال أو احتمل عدم الكفايه، والأقوى الأول، لما دل على حجيه البيئه فى الموضوعات، كما تقدم الكلام حول ذلك فى بعض مباحث هذا الكتاب.

ولروايه مسعده من قوله (عليه السلام): «والأشياء كلها على ذلك حتى تستبين أو تقوم به البيئه» (٣)، ولما دل على حجيه خبر الثقة، ولبناء العقلاء الذى لم يردع عنه الشارع، ولما دل على الاعتماد على أذان المؤذن المؤمن.

أما القائل بالعدم، فقد تمسك بالأصل، بعد قيام الدليل على اشتراط الوقت

ص: ٢٩١

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٩ _ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامه ح ٣٧

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٩ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ٩

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ _ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

وكذا على أذان العارف العدل.

الذى لا- خروج عن الاشتغال به إلا بالعلم، ومنع أدله القول المشهور، إذ لا دليل على حجيه البينه مطلقاً، وروايه مسعده مناقش فيها، ولا- يعتمد على خبر الثقة، لأن الشارع جعل طرقتاً خاصه للإثبات، ومنه يعلم عدم الاعتماد على بناء العقلاء، ولا يمكن الاعتماد على الأذان كما سيأتى.

ولا يخفى أن كل هذه الأجوبه تمحللات، وقد ذكرنا تفصيل الكلام فى رد بعضها فى بعض مباحث الكتاب، فالقول بالحجيه هو المتعين.

(وكذا على أذان العارف) بالوقت (العدل) على قول، وهناك قولان آخران: كفايه العارف الثقة، وعدم الكفايه مطلقاً، والظاهر الثانى وهو الذى اختاره المعتمد والمستند، ومال إليه الذخيره وغيرها، وذلك لأنه أهل خبره فيدخل فى قوله عليه: «والأشياء كلها على ذلك حتى تستبين» فإنه استبانته عرفاً، بل ربما يقال بأن فيه مناط قوله (عليه السلام): «لا عذر لأحد من موالينا فى التشكيك فيما يرويه عنا ثقاتنا». (١) فإنه إذا ثبت حجيه قول الثقة فى الأحكام ثبت فى الموضوعات بطريق الأولى، إلا فى باب المرافعات للدليل خاص، ولخصوص أخبار المؤذن، كصحيح ذريح المحاربى قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «صلّ الجمعة بأذان هؤلاء فإنهم أشد شىء مواظبه على الوقت». (٢) فإنه (عليه السلام) علل الاعتماد بما يظهر منه الوثوق فإن مواظبتهم توجب الوثوق.

وصحيح معاويه بن وهب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث: «إن ابن

ص: ٢٩٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٨ _ الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ح ٤٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٨ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ١

أم مكتوم يؤذن بليل، فإذا سمعتم أذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال». (١)

فإن ظاهره أن أذان بلال لأنه ثقة مورد الاعتماد.

لا يقال: لعله لأنه كان عدلاً.

لأنه يقال: الظاهر من مناسبه الحكم والموضوع مدخلية الوثاقه فى الاعتماد لا العدالة.

وصحيح حماد، عن القسرى، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخاف أن نصلى يوم الجمعة قبل أن تزول الشمس، فقال (عليه السلام): «إنما ذلك على المؤذنين». (٢)

وخير سعيد، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) وهو مغضب وعنده جماعه من أصحابنا، وهو يقول: «تصلون قبل أن تزول الشمس» قال وهم سكوت، فقلت: أصلحك الله ما نصلى حتى يؤذن مؤذن مكه؟ قال (عليه السلام): «فلا بأس، أما إنه إذا أذن فقد زالت الشمس». (٣)

وروايه الهاشمى عن على (عليه السلام): «المؤذن مؤتمن، والإمام ضامن». (٤)

وروايه عبدالله، عن بلال فى حديث قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: «المؤذنون أمناء المؤمنين على صلاتهم وصومهم ولحومهم ودمائهم». (٥)

ص: ٢٩٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٢٥ _ الباب ٨ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٨ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٩ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ٩

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٨ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٩ _ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ٧

والظاهر أن المراد باللحم والدم ما يعقده الأبوان من الأولاد في ليل شهر رمضان، باعتبار دخول الليل بالأذان وبقائه بعدم الأذان عند عدم الفجر.

وروايه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) في المؤذنين: «إنهم الأمانة». (١)

وروايه الغوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «الأئمة ضمناً، والمؤذنون أمانة». (٢)

وروايه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن رجل يصلى الفجر في يوم غيم أو في بيت وأذن المؤذن وقعد فأطال الجلوس حتى شك فلم يدر هل طلع الفجر أم لا؟ فظن أن المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر؟ قال (عليه السلام): «أجزأه أذانه». (٣)

وفي روايه ابن شاذان: «إنما أمر الناس بالأذان لعل كثيره، منها أن يكون تذكيراً للناس وتنبهياً للغافل وتعريفاً لمن جهل الوقت». (٤)

إلى غيرها من الروايات الداله على الاكتفاء بأذان المؤذن في الصلاة والصيام وغيرهما، وهذه الروايات وإن لم تذكر الثقة إلا أن فيها تلميحات على ذلك كقوله (صلى الله عليه وآله): «حتى تسمعوا أذان بلال».

وقوله (عليه السلام): «أما إنه إذا أذن فقد زالت الشمس».

وقوله (عليه السلام): «فأنهم أشد شىء مواظبه على الوقت».

وقوله (عليه السلام): «إنهم أمانة» إلى غيرها.

ص: ٢٩٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٩ _ الباب ٤٤ من الأذان والإقامة ح ٣٦

٢- عوالي اللئالي: ج ٢ ص ٢١٦ ح ٨

٣- قرب الإسناد: ص ٨٥

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٩٥ _ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامة ح ٥٣

بل الإطلاق منصرف إليه، بل لم أجد من اكتفى بإذان غير الثقة، وأما اكتفاء الإنسان الغريب _ على ما جرت السيره _ بأذان البلد وإن لم يعلم بأنه ثقة، فهو من باب الوثوق بأهل البلد، وأنهم لا يدعون إنساناً غير ثقة يؤذن، كما يعتمد على مقابر البلد في القبلة، وكذلك على محاريب البلد، إلى غير ذلك، وهذا في الحقيقه وثوق بالمؤذن أيضاً كثقته الإنسان بالإمام في بلد وروده جديداً من صلاه من ظاهرهم الصلاح معه، وإن لم يعرف الإمام بشخصه.

أما القول الثانى الذى اختاره المصنف من لزوم عداله المؤذن، فقد استدل له: بأصالة عدم كفايه أذان غير العدل، وبأنه القدر المتيقن من الروايات، وبموثق عمار عن الأذان: هل يجوز أن يكون من غير عارف؟ قال (عليه السلام): «لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف، فإن علم الأذان وأذن به ولم يكن عارفاً لم يجزء أذانه ولا إقامته ولا يقتدى به». (١)

وفيه: إن الأصل مرفوع بالدليل، والإطلاق لا يدع مجالاً للشك حتى يرجع فيه إلى القدر المتيقن، والموثقه مجمله لاحتمال أن يراد بالعارف الشيعى، كقوله (عليه السلام) فى باب النكاح: «العارفه لا توضع إلا عند عارف». (٢)

وأن يراد به الثقة، وأن يراد به العارف بالوقت، وأن يراد به العدل، هذا بالإضافة إلى أنه لا يبعد حمل الموثقه على الأفضل بقربنه «ولا إقامته» إذ لا ربط بين أجزاء الإقامه وبين عدم العرفان، فتأمل.

ص: ٢٩٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٤ _ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامه ح ١

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٤٢٤ _ الباب ١٠ من أبواب ما يحرم بالكفر ح ٥

وأما كفايه شهاده العدل الواحد فمحل إشكال.

أما القول الثالث: المنسوب إلى الأكثر تاره، وإلى المشهور أخرى، وإن كان فى النسبه نظر، فقد استدل له بالأصل، وبروايه على: فى الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر ولا يدرى أطلع الفجر أم لا؟ غير أنه لمكان الأذان يظن أنه طلع؟ قال (عليه السلام): «لا يجزيه حتى يعلم أنه طلع».(١)

أما الأخبار المتقدمه فرموا بأنها بين ضعيفه السند وضعيفه الدلاله، وفى الكل نظر، إذ الأصل مرفوع بالدليل، والروايه أعم من أذان العارف الثقه الذى نقول بحجيه أذانه، فيخصصها ما دل على حجيه أذان الثقه العارف، كالذى دل على حجيه أذان بلال دون أذان ابن أم مكتوم، وموثقه عمار المفرقه بين أذان العارف وغيره، والإجماع الذى يقول بأن أذان غير الثقه العارف ليس بحجه.

أما قولهم أن الروايات بين ضعيف السند وبين ضعيف الدلاله، فلا يخفى ما فيه، لما عرفت من حجيه بعضها سنداً وظهورها دلالة.

(وأما كفايه شهاده العدل الواحد فمحل إشكال) عند المصنف، وفيه قولان، المستند وبعض آخر ذهبوا إلى كفايته للمناط القطعى فى أذان الثقه، ولمفهوم آيه النبأ، ولأنه تبين فيشملة قوله (عليه السلام) فى خبر مسعده: «حتى يستبين»، وهذا هو الأقرب.

وأما من قال بعدم الاعتبار فقد استدل بالأصل، وأشكل بالمناط، قال فى المستمسك: لأن الأذان عبارته مبنية على الإعلان غالباً، ويتحقق الاستظهار فيه بنحو لا يحصل فى الإخبار بالوقت،(٢) انتهى.

ص: ٢٩٦

١- الذكري: ص ١٢٩ س ١٩

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٥٤

وإذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادته العدلين أو أذان العدل بطلت، إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حصول قصد القربة منه.

وفيه نظر، إذ أى فرق عرفاً بين أن يؤذن العدل أو أن يخبر.

لا يقال: المؤذن أهل خبره، والسيره على الاعتماد عليهم بخلاف العدل.

لأنه يقال: لنفرض العدل الذى هو مؤذن أخبر بذلك، ثم الدليل لم يفحص فى أدله الاعتماد على المؤذن.

(وإذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادته العدلين أو أذان العدل) أو الثقة (بطلت) ظاهراً لقاعده الاشتغال واستصحاب عدم دخول الوقت (إلا- إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول القربة منه) لأن التكليف واقعى فهو دائر مداره كما هو الأصل فى كل جزء وشرط، إلا إذا كان هناك استثناء وليس المقام منه، إذ أخبار أذان العارف لا تدل على أكثر من الطريقيه.

ثم الظاهر أن حال الأذان فى المسجله الذى يفتحه خادم المسجد ونحوه فى الأوقات حال الأذان اللفظى، فإذا كان ثقة عارفاً بالوقت كفى للمناط المتقدم، ومنه يعرف حال أذان الإذاعه ونحوها، وإن كان المؤذن من أهل الخلاف، لما عرفت من الدليل على الاعتماد عليه.

وهل يصح الاعتماد على أذان الديكه؟ فيه ثلاثه أقوال:

الأول: الاعتماد، ذهب إليه الصدوق والذكرى كما حكى عنهما.

الثانى: عدم الاعتماد مطلقاً.

الثالث: التفصيل بالاعتماد فيما شهدت العاده بالصحه دون غيره، ذهب

إليه المستند قال: كما في شرح القواعد، للإجماع على عدم الاعتبار مع خلاف ذلك. (١)

أقول: وهذا هو الأقرب، وذلك لانصراف الأدلة إليه، ففي صحيحه ابن أبي عمير المرويه في الكافي والتهذيب، ومعتبره الفقيه المرويه عن أبي عبد الله الفراء، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال له رجل من أصحابنا: إنه ربما اشتبه الوقت علينا في يوم الغيم؟ فقال (عليه السلام): «تعرف هذه الطيور التي تكون عندكم بالعراق يقال لها الديكة؟ قلت: نعم. قال (عليه السلام): «إذا ارتفعت أصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس» أو قال: «فصله». (٢)

وعن الحسين بن المختار _ المروى في الكتب الثلاثة أيضاً _ قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني رجل مؤذن فإذا كان يوم الغيم لم أعرف الوقت؟ فقال (عليه السلام): «إذا صاح الديك ثلاث أصوات ولاءً فقد زالت الشمس وقد دخل وقت الصلاة». (٣)

وعن سماعة، قال: سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم تر الشمس

ص: ٢٩٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٤٧ س ١٧

- ٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٨٤ _ باب وقت الصلاة في يوم الغيم ح ٢. والتهذيب: ج ٢ ص ٢٥٥ _ الباب ١٣ في المواقيت ح ٤٧. والفقيه: ج ١ ص ١٤٣ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ٢٣٩ إلا أنه قال: «الديوك» بدل «الديكة» وفيه: «... وتجاوبت فعند ذلك فصل»
- ٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٨٥ _ باب وقت الصلاة في يوم الغيم ح ٥. والتهذيب: ج ٢ ص ٢٥٥ _ الباب ١٣ في المواقيت ح ٤٨ وفيه: «ودخل وقت...». والفقيه: ج ١ ص ١٤٤ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ٢٤ وفيه: «إني مؤذن... ودخل وقت الصلاة»

ولا القمر؟ فقال: «تعرف هذه الطيور التي عندكم»؟ قال: نعم، قال: «إذا ارتفعت أصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس». أو قال: «فصله». (١)

وعن الفقيه، قال أبو جعفر (عليه السلام): «إن الله تبارك وتعالى ملكاً على صورته ديك أبيض رأسه تحت العرش ورجلاه في تخوم الأرض السابعة له جناح في المشرق وجناح في المغرب، لا تصيح الديوك حتى يصيح، فإذا صاح خفق بجناحيه ثم قال: سبحان الله، سبحان الله، سبحان الله العظيم الذي ليس كمثلته شيء، قال: فيجيبه الله تبارك وتعالى ويقول: لا يحلف بي كاذباً من يعرف ما تقول». (٢)

أقول: وهذه الرواية تكشف عن أمر واقع ولا غرابه فيه، فإن الأرواح وما أشبهه لا تزاحم ولا تتزاحم، فلا يقال كيف يكون هذا الديك بهذه العظمة، وكيف كان فحيث إن هذه الروايات منزله على الغالب لا بد وأن تحمل على ما إذا اعتادت الديكة الأذان في الأوقات المعهودة، فلا اعتبار بغير المعتادة، كما لا اعتبار بأذانها في غير الأوقات المعتادة، مثل أذانها في نصف الليل ووقت السحر وقبل الشمس وقبل الظهر، ومن الواضح أنه طريق، ويعتمد عليه كثير من أهل القرى والصحارى الذين لا ساعه لهم ولا يسمعون أذان البلد ونحو ذلك، خصوصاً في أيام الغيم ونحوها.

ص: ٢٩٩

-
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ١٢٤ _ الباب ١٤ من أبواب المواقيت ح ١
 - ٢- الفقيه: ج ١ ص ٣٠٦ _ الباب ٦٨ في القول عند صراخ الديك ح ٤

مسألة ٢ الغفلة عن وجوب تحصيل اليقين بدخول الوقت

مسألة ٢ _ إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحت، كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت.

وكذا لو لم يتبين الحال، وأما لو تبين دخول الوقت في أثنائها، ففي الصحة إشكال

(مسألة ٢ _ إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه) من الأدلة المعتبرة (فصلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحت) لا ينبغي الإشكال في ذلك بل أرسله بعضهم إرسال المسلمات، لوضوح أن الصلاة مشروطة بالوقت واقعاً لا الوقت علماً، ومنه يعلم أن الانكشاف إنما يرفع العلم بفراغ الذمه وإلا فالفراغ واقعاً يحصل وإن لم ينكشف.

(كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت) بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، لاشتراط الوقت، والمشروط عدم عند عدم شرطه، مضافاً إلى حديث «لا تعاد».

(وكذا لو لم يتبين الحال) فإن اللازم عليه القضاء والإعادة، لعدم العلم بالفراغ، ومنه يعلم أن البطلان هنا ظاهري عقلي لا واقعي كما في الصورة السابقة، كما ذكره المستمسك وهو واضح.

(وأما لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصحة إشكال) وجه البطلان أن الوقت شرط في تمام الصلاة، كالطهاره فعدم كون بعضها في الوقت موجب للبطلان، لقاعده المشروط عدم عند عدم شرطه، ولحديث «لا تعاد»، ووجه الصحة ما سيأتي من حديث ابن رباح حيث قال فيه: «وأنت ترى» بتقريب أن ليس المراد «أنت تعلم»

فلا يترك الاحتياط بالإعادة.

حتى لا- يشمل ما نحن فيه، بل المراد منه الإتيان بالصلاه بقصد الامتثال وتفريغ الذمه، ولو لأجل الغفله عن وجوب تحصيل اليقين، لكن ما ذكره المصنف من الإشكال في محله، لعدم وضوح شمول الروايه لهذه الصوره.

(فلا يترك الاحتياط بالإعادة) وإن كان دخل الوقت بعد تكبيره الإحرام مثلاً، ومثل الغفله ما إذا جهل لزوم الوقت أصلاً.

ص: ٣٠١

مسأله ٣ _ إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر كشهادة العدلين، وأذان العدل العارف، فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت.

(مسأله ٣ _ إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر كشهادة العدلين وأذان العدل العارف) والعارف الثقة.

(فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت) تبين أنها كانت باطله، إذ المعيار الواقع كما سبق، والأماره إنما تجزى فى ظرف الجهل بالواقع، ومنه يعلم أن قوله: (بطلت) لا- يراد به أن التبين موجب للبطلان، ويدل على البطلان بالإضافه إلى أنه لم يظهر خلافه من أحد، وعن شرح القواعد لا خلاف فيه، وعن السرائر بلا خلاف بين أصحابنا فى ذلك، بل إجماعاً كما عن المدارك، والإجماع المحقق كما فى المستند، وإجماعاً محصلاً ومنقولاً كما فى الجواهر، وإلى أنه وفق الأصل، إذ ظاهر الشرط والجزء كونهما حسب الواقع بلا مدخليه للعلم والأماره فيهما وجوداً ولا عدماً، وما ذكره المستند(١) من أن مقتضى الأصل الصحه، لأن الإنسان متعبد بعلمه وظنه فيكون ما أتى به مأموراً به وهو يقتضى الإجزاء، لا يخفى ما فيه، فإن كون الإنسان متعبدلاً لا دليل عليه، ولو أريد أن الإنسان يسلك سلوكاً عملياً حسب ظنه وعلمه، فهذا وإن كان صحيحاً غالباً إلا أنه حينئذ لا يرتبط بالإجزاء، جملة من الروايات، كحديث «لا تعاد».

وصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): فى رجل صلى الغداه بليل غره

ص: ٣٠٢

ووجب الإعادته، وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحت.

من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل؟ قال (عليه السلام): «يعيد صلاته». (١)

وصحيحه الآخر، قال أبو جعفر (عليه السلام): «وقت المغرب إذا غاب القرص، فإذا رأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك». (٢)

وموثقه أبي بصير: «من صلى في غير وقت فلا صلاة له». (٣)

بل ورواه إسماعيل: «إياك أن تصلى قبل أن تزول». (٤) فإن المفهوم منه عرفاً أن لا اعتبار بالصلاة قبل الوقت، فالأمر باق على حاله، وإذا لم يصل حتى مضى الوقت شمله دليل القضاء لصدق الفوت. إلى غيرها من الروايات.

ومنه يعلم أن قوله: (ووجب الأعادة) يراد بها الأعم من القضاء.

(وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحت) على المشهور، خلافاً لما عن المرتضى والعماني والإسكافي وابن فهد والصيمري والأردبيلي وغيرهم فقالوا بالبطان، واستدلوا لذلك بأن الشرط يقتضى أن يبطل المشروط إذا لم يكن تمامه مع الشرط، لأنه مقتضى الاشتراط، وبحديث «لا تعاد»، فإنه يشمل ما إذا فقد كل الصلاة القبلة والطهور والوقت أو فقد بعضها لهذه الشروط، وبأصالة الاشتغال.

ص: ٣٠٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٤ _ الباب ٥٩ من أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٣٠ _ الباب ١٦ من أبواب المواقيت ح ١٧

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٧٩ _ الباب ١ من أبواب المواقيت ح ٦

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٢٣ _ الباب ٢٧ من أبواب المواقيت ح ٤

وأما إذا عمل بالظن غير المعتبر فلا تصح، وإن دخل الوقت في أثنائها.

أقول: إن الأدلة المذكورة تدل على مذهبهم لولا الأدلة الخاصة المخصصة لها.

كصحيحه إسماعيل بن رباح: «إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك». (١)

والرواية لكونها عن ابن أبي عمير الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وعن أحمد بن محمد بن عيسى المعروف بشده الثبوت، وكونها في الفقيه والكافي والتهذيب، وعمل المشهور بها، صحيحه لا غبار عليها، ثم ظاهر كون السلام من الصلاة أنه يكفي ذلك إذا دخل الوقت في السلام، ولو شك في أن الوقت دخل أم لا؟ فاللزام عدم ترتيب أثر الصحه، وهل إذا دخل الوقت في التشهد والسجده المنسيين تصح أم لا؟ احتمالان، وإن كان الأقرب الصحه لأنهما جزء الصلاة وإن تأخر مكانهما.

أما إذا دخل الوقت وهو في سجده السهو فلا إشكال في عدم الكفايه، ولو دخل وهو في صلاة الاحتياط فإن علم بالنقيصه كفى وإلا- لم يكف للشك في أنه دخل الوقت وهو في الصلاة، والظاهر أنه لو دخل الوقت وهو شاك بين الأربع والخمس كان الحكم الصحه، لحكم الشارع بأن ما بيده من الركعه جزء من صلاته.

(وأما إذا عمل بالظن غير المعتبر فلا تصح، وإن دخل الوقت في أثنائها)

ص: ٣٠٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١٤٣ _ الباب ٣٢ في مواقيت الصلاة ح ٢١. الكافي: ج ٣ ص ٢٨٦ باب وقت الصلاة في يوم الغيم ح ١١. التهذيب: ج ٢ ص ٣٥ _ الباب ٤ في أوقات الصلاة ح ٦١

وكذا إذا كان غافلاً على الأحوط، كما مر.

ولا فرق في الصحه في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء بعد الفراغ أو في الأثناء لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبين، وأما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً.

لأن ظاهر قوله (عليه السلام): «وأنت ترى» الرؤيه هي حجه عقلاً أو شرعاً، ولذا لا يصح أن يقول الفقيه: إنى أرى أن الحكم كذا إذا لم يكن عنده ولا دليل معتبر.

(وكذا إذا كان غافلاً على الأحوط) للشك في صدق «ترى» على الرؤيه حاله الغفله (كما مر) الكلام فيه.

(ولا فرق في الصحه في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء بعد الفراغ أو في الأثناء) بأن كان في الركعه الثالثه وظهر له أنه شرع قبل الوقت لكن دخل الوقت في الركعه الثانيه مثلاً وذلك لإطلاق الصحيح لهذه الصورة أيضاً.

(لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً- حين التبين، وأما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا- ينفع شيئاً) كما ذكره المستند وغيره، وذلك لظهور الروايه في أنه في حال علمه بعدم دخول الوقت في أول الصلاة يعلم أنه دخل الوقت في هذا الحال، فلا- تشمل ما إذا علم أنه لم يدخل الوقت بعد، أو إذا شك في أنه هل دخل أم لا، ومنه يعلم أنه لا إطلاق للروايه كما ربما يزعم.

نعم لها إطلاق بما إذا كان بناؤه القصر فأتى فدخل الوقت في أثنائها فيما إذا لو قصر لم يدخل، فإنه تصح صلاته، وتبطل في العكس بما إذا كان بناؤه التمام فقصر فيما إذا كان أتم دخل الوقت في أثنائها فإنها تبطل، كما هو واضح.

مسألة ٤ حكم عدم التمكن من تحصيل العلم بدخول الوقت

مسألة ٤ _ إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار، أو لمانع في نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك، فلا يبعد كفايه الظن.

(مسألة ٤ _ إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار، أو لمانع في نفسه من عمى أو حبس) بحيث لا يرى السماء ولا يظهر له الوقت بالعلامات.

(أو نحو ذلك) كما إذا مريضاً لا يتمكن من الاستعلام مثلاً.

(فلا- يبعد كفايه الظن) وإن أمكن له الصبر إلى أن يعلم بدخول الوقت، كما نسب إلى المشهور، بل عن المدارك قيل إنه إجماع، بل عن التنقيح ادعاء الإجماع عليه، وإن ذكر في هامش المستند ما يظهر منه عدم ظهور كلام التنقيح في الإجماع، لكن الظاهر من غير واحد عدم الحجية، اللهم إلا- إذا لم يتمكن من العلم ولو بالصبر، كخوف طلوع الشمس ونحوه، فإنه لا ينبغي الإشكال في جواز العمل بالظن حينئذ.

قال في المستند: (١) والظاهر عدم الخلاف في جواز التعويل حينئذ عليه، بل يمكن حمل كثير من عبارات الأصحاب على ذلك، كما صرح به المحقق الخونساري «ره»، بل هو الظاهر من عدم التمكن من العلم، وعلى هذا فيظهر القدر فيما اعتقد به القول بالجواز من الشهره والإجماع المنقول لورودهما على صورته عدم التمكن من العلم المحتمل، بل الظاهر تعذره بالكليه ثم ذكر مخالفه الإسكافي والسيد والمدارك والخونساري وبعض شراح المفاتيح، وقال احتمله الفاضل في النهايه واختاره هو كما أن

ص: ٣٠٦

الظاهر من المستمسك الخالفه أيضا، وحجه من لم يستثن الأصل بعد ضعف الأدله التي ذكرها المشهور بحجيه الظن وهي أمور:

الأول: أصاله حجيه الظن لأن المرء متعبد بظنه.

الثاني: الإجماع المنقول.

الثالث: إن وجوب الصبر يوجب الحرج، فدليل نفى الحرج يقتضى عدم وجوب الصبر.

الرابع: إن اليقين متعذر، فاللازم العدول إلى الظن، لأنه بعد اليقين فى باب الامتثال.

الخامس: قبح التكليف بما لا يطاق الذى منه التكليف بالعلم فى مورد المانع فى السماء.

السادس: بجمله من الروايات، كروايات الاعتماد على المؤذن، بضميمه كشف ذلك عن حجيه كل ظن، وكروايات الاعتماد على أذان الديكه بالضميمه المذكوره.

وكموثق سماعه: سألته عن الصلاه بالليل والنهار إذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ فقال (عليه السلام): «تجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً» (١).

وكخبر إسماعيل، عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن الله تعالى إذا حجب عن عباده عين الشمس التى جعلها دليلاً على أوقات الصلاه فموسع

ص: ٣٠٧

عليهم تأخير الصلاة ليتبين لهم الوقت». (١)

بضميمه أن ظاهر «موسع» جواز تقديمها، وإلا لم يكن عليهم موسعاً.

وكخبر ابن بكير: ربما صليت الظهر فى يوم غيم فانجلت فوجدتني صليت حين زوال النهار؟ فقال (عليه السلام): «لا تعد ولا تعد». (٢)

بضميمه أن نهيه (عليه السلام) الإعادة دليل على الجواز، وإلا- وجبت إعادة الصلاة، إلى غيرها من الأخبار، كما أنهم استدلوا بالأخبار الداله على جواز الإفطار بالظن، بضميمه عدم القول بالفصل بين الصوم والصلاه.

ويرد على الكل ما لا يخفى.

إذ يرد على الأول: إن الأصل العدم، والمرء متعب بظنه قد عرفت ما فيه.

وعلى الثانى: أن لا إجماع، بالإضافة إلى أنه لو كان فهو محتمل الاستناد.

وعلى الثالث: إنه لا حرج فى الصبر.

وعلى الرابع: أن لا تعذر لليقين.

وعلى الخامس: إن الصبر ليس من التكليف بما لا يطاق.

وعلى السادس: إن روايات الأذان ليست من باب الظن، بل من باب الرجوع إلى أهل الخبره، وروايات الديكه لومت فهى من هذا الباب، فلا علم بالمناط حتى يتعدى عنه، والموثقه لا دلالة فيها، إذ ظاهرها أنها فى باب القبلة، وخبر إسماعيل على خلاف المطلوب أدل، إذ ظاهره أن الشارع سمح بالتأخير مع أهميه التقديم وذلك لرعايه الوقت.

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٠٣ _ الباب ٥٨ من أبواب المواقيت ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٩٤ _ الباب ٤ من أبواب المواقيت ح ١٦

لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين، بل لا يترك هذا الاحتياط.

وخبر ابن بكير يدل على الصحة إذا صادف الواقع لا على حجية الظن، لأنه قال: «حين زوال النهار».

أما سائر ما استدل به من الأخبار فلا دلالة لها أصلاً، وروايات الصوم لو قلنا بها فلا ملازمه بينه وبين الصلاة، والمناطق غير قطعي.

أما وجه استثناء ما إذا لم يتمكن من العلم ولو بالصبر لخوف طلوع الشمس ونحوه فهو التنزل من العلم إلى الظن، لأنه امتثال عرفي في هذه الصورة كما حقق في محله، بالإضافة إلى أنه لا خلاف فيه من أحد، كما عرفت، ولذا الذي ذكرناه من عدم تمامية استدلال المشهور قال المصنف: (لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين، بل لا يترك هذا الاحتياط) أما المعلقون فهم بين من سكت على المتن كالسيد ابن العم، وبين من قيده بصورة الغيم، وبين من رده وجعل العبرة باليقين مطلقاً، والله العالم.

ص: ٣٠٩

مسأله ٥ لو اعتقد بدخول الوقت وفي الأثناء تبدل يقينه بالشك

مسأله ٥ _ إذا اعتقد دخول الوقت فشرع، وفي أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة إلا إذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت، إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسأله السابقه من الصحة مع دخول الوقت في الأثناء.

(مسأله ٥ _ إذا اعتقد دخول الوقت) أو قامت عنده عليه أماره معتبره (فشرع وفي أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة) لأنه وإن صح ما سلف من صلاته، إلا أن بعد الشك لا يصح ما يأتي به، إذ لا علم له بالوقت الآن ولا ظن معتبر، وحيث لا يصح ما يأتي به لم ينفع تأهل السابق للصحة، فتبطل الصلاة إلا إذا كانت مطابقه للواقع، بأن كانت في الوقت، وعليه فإذا أتمها في حال الشك ومشى منه قصد القربه صحت.

(إلا إذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت) بأن كان شكه سارياً، فزحزح اليقين في موضعه، وإن علم بأنه في الوقت الآن (إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسأله السابقه من الصحة مع دخول الوقت في الأثناء) وإنما قال «لا أقل» لأن هذه المسأله أولى بالصحة من تلك، إذ هذه تكون مع يقينه من الوقت في أول الصلاة بخلاف تلك، فإنه أعم من ذلك.

مسأله ٦ الشك فى أثناء الصلاه فى مراعاه الوقت

مسأله _ ٦ _ إذا شك بعد الدخول فى الصلاه فى أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا، فإن كان حين شكه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحه، وإلا وجبت الإعاده بعد الإحراز.

(مسأله _ ٦ _ إذا شك بعد الدخول فى الصلاه فى أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا، فإن كان حين شكه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحه) وذلك لقاعده التجاوز الشرعيه والعقليه.

قال (عليه السلام): «كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعاده عليك فيه».(١)

فإنه يشمل الكل والبعض، كما أن بناء العقلاء إجراء الصحه فيما مضى من معاملاتهم وسائر شؤونهم إذا شكوا فى ذلك، سواء كان الشك بعد التمام أو فى الوسط.

(وإلا وجبت الإعاده بعد الإحراز) أى يعيد الصلاه من أولها بعد أن يحرز دخول الوقت، وذلك لقاعده الاشتغال الحاكمه بلزوم تحصيل اليقين بالامثال، ومع الشك الآن لا يعلم بالامثال.

نعم البطلان ظاهر كما مر، وإلا فلو أتم وقد قصد القربه صحت إن كان فى وقت الشك قد دخل الوقت.

ص: ٣١١

مسألة ٧ الشك بعد الفراغ من الصلاة في وقوعها في الوقت

مسألة ٧ _ إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا، فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة، وإن علم أنه كان ملتفتاً ومراعياً له ومع ذلك شك في أنه كان داخلاً أم لا، بنى على الصحة.

وكذا إن كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا، هذا كله إذا كان حين الشك عالماً بالدخول، وإلا لا يحكم بالصحة مطلقاً، ولا تجرى قاعده الفراغ، لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع

(مسألة ٧ _ إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا، فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة) احتياطاً، لأنه لم يحرز الامتثال والشغل اليقيني بحاجه إلى الفراغ اليقيني، وقاعده الصحة والفراغ إنما تجرى فيما إذا لم يعلم حاله حين العمل، لا ما إذا علم عدم التفاته، لكن قد تقدم في مبحث الطهاره أن الدليل أعم فجريان قاعده الفراغ في المقام هو الأقرب.

(وإن علم أنه كان ملتفتاً ومراعياً له ومع ذلك شك في أنه كان داخلاً أم لا، بنى على الصحة) لقاعده الفراغ حيث إن دليلها يشمل المقام بلا إشكال.

(وكذا إن كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا) لقاعده الفراغ كما عرفت.

(هذا كله إذا كان حين الشك عالماً بالدخول، وإلا لا يحكم بالصحة مطلقاً) سواء علم أنه كان حين الدخول متيقناً، أو كان شاكاً، أو كان غافلاً، وذلك لما ذكره بقوله: (ولا تجرى) حينئذ (قاعده الفراغ، لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع

فى الصلاة، فكيف يحكم بصحه ما مضى مع هذه الحاله.

فى الصلاة، فكيف يحكم بصحه ما مضى مع هذه الحاله) والظاهر جريان القاعده لأنها إنما هى بالنسبه إلى ما مضى، لا ما يأتى فلا ينافى عدم صحه ما يأتى مع صحه ما مضى، فحال الشك فى الوقت بعد الفراغ حال الشاك فى الطهاره فإنه يحكم بصحه السابقه لقاعده الفراغ ويلزم أن يأتى بالطهاره للصلاه الآتیه.

ثم إن من الواضح أنه لا تصح الصلاه فى الوقت لسائر الآفاق، بل المدار على الوقت فى أفق المصلی، كما قال (عليه السلام): «إنما عليك مشرقك ومغربك، فإن كل آن فجر وزوال ومغرب لأفق من الافاق»(١).

كما هو واضح، فإن دائره النصف للكره الأرضیه المقاطعه لدائره المعدل وإن كانت واحده إلا أن دوائر الزوال بالنسبه إلى كل قطعه من الأرض متلاصقه بعضها ببعضها حتى أنه يكون هناك ملائین الدوائر وإن كانت بعضها غير حسیه من جهه وحده الأفق الملتصق بعضه ببعض فإن نفرین بينهما میل ظهرهما الحسى واحد وإن كان لهما زوالان واقعاً وهكذا، ومثل الكلام فى الصلاه یجرى فى الصوم فإن لكل أفق حکمه من حیت أول الشهر وآخره، كما يظهر من المشهور والمعمول به منذ زمان الرسول (صلى الله علیه وآله) إلى زمان ظهور الوسائل الحدیثه، فإنه لا شك أن فى كل شهر يكون ولاده الهلال لبعض الآفاق قبل ولادته لأفق آخر، فالولاده فى البلد الذى فى طرف المغرب دائماً تكون قبل الولاده فى البلد الذى فى طرف المشرق.

ص: ٣١٣

وقد مال بعض العلماء إلى وحده الآفاق، فإذا روى في مكان فهو حجه على الجميع، واستدل لذلك بقوله (صلى الله عليه وآله): «صم للرؤية».(١٢) فإنه يشمل رؤيه ما، وقوله (عليه السلام): «هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً».(٢) حيث ظاهره أنه عيد للجميع. وقوله: «جعلت رؤيتها لجميع الناس مرعى واحداً».(٣) حيث ظاهره أنه يراه كل الناس، كما أيد ذلك بأنه لا شك في وحده ليله القدر التي تنزل الملائكة فيها والروح، واللازم من هذه الوحده وحده أول الشهر، هذا كما ربما استحسنت ذلك بأن وحده المسلمين في العيد أفضل من تشتتهم، إلى غير ذلك مما استدل به، أو أيد به لوحده أول الشهر، وفي الكل ما لا يخفى.

إذ محتملات الرؤية ثلاثه: رؤيتك شخصاً، ورؤيه أفقك، ورؤيه ما، لكن الأول مسلم العدم، والثالث خلاف الانصراف، فإنه مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «لدلوك الشمس» الذي ينصرف منه الدلوك في الأفق فيتعين الثاني.

وجعلته للمسلمين، لا يمكن أن يراد به كل المسلمين، لوضوح أن النهار في نصف الكره ليل في النصف الثاني كالشرق الأوسط وأمريكا، فاللازم إما أن نقول بأن النصف الثاني المظلم حال كون النهار في النصف الأول لا عيد لهم أصلاً، أو أن عيدهم في الليل، أو أن عيدهم في النهار السابق أو النهار اللاحق.

والأولان لا يمكن الالتزام بهما من أحد، بل هما خلاف الضروره فلا بد من أحد

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٨٤ _ الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٥ ص ١٣١ _ الباب ٢٦ من أبواب صلاة العيد ح ٢

٣- مصباح المتهجد: ص ٣٧٥ دعاء السمات

الآخرين، ولازمه أن اليوم الواحد لم يكن عيداً، فالعيد يومان على كل تقدير، وكذلك يجاب عن ليله الإحياء، وتنزل الملائكة إنما يكون في الأفق الذي فيه الإمام الحجج (عليه السلام).

وأما قوله (عليه السلام): «لجميع الناس مرعى واحداً»، فلا شك أنه لا يراد به في زمان واحد لأن الناس كلهم لا يرونها في وقت واحد، بل المراد منه إنها آيات عامه لكل الرائيين، فهو أجنبي عما نحن فيه.

أما الاستحسان فهو ليس بحجج، بالإضافة إلى نقضه بالصلاه، فكيف يصلى كل أفق حسب أفقه بالاختلاف في طول السنه ولا يضر ذلك بوحده المسلمين.

ثم يقال بأن كون العيد يومين في السنه مرتين فقط يضر بوحده المسلمين، وهذه المسأله ليس موضوعها هنا، وإنما انجر الكلام إليها بالمناسبه، نذكرها لأجل التنبيه.

مسألة ٨ وجوب الترتيب بين الظهرين وبين العشاءين

مسألة ٨ _ يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر، وبين العشاءين بتقديم المغرب، فلو عكس عمداً بطل، وكذا لو كان جاهلاً بالحكم.

وأما لو شرع في الثانيه قبل الأولى غافلاً أو معتقداً لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محل العدول باقياً، وإن كان في الوقت المختص بالأولى على الأقوى، كما مر.

(مسألة ٨ _ يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر، وبين العشاءين بتقديم المغرب) نصاً وإجماعاً وضرورةً كما تقدم الكلام في ذلك.

(فلو عكس عمداً بطل) العصر والعشاء المتقدم، بلا إشكال ولا خلاف، وذلك لفقد الشرط الموجب للبطلان.

(وكذا لو كان جاهلاً بالحكم) بناءً على ما اشتهر بين المتأخرين من أن الجاهل بالحكم كالعامد، لكن يرد عليه بالإضافة إلى الإشكال في ذلك عموماً، الإشكال عليه في خصوص المقام، لمكان حديث «لا تعاد» الشامل للجاهل، وتخصيصهم الحديث بالناسي لا دليل عليه، فالأظهر في المقام الصحة، كما اختاره المستمسك.

(وأما لو شرع في الثانيه قبل الأولى غافلاً) أو كان مستيقناً أن الواجب عليه صلاه واحده فقط ثم ظهر له خطأ يقينه (أو معتقداً لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محل العدول باقياً) لا مثل ما إذا كان في الركوع الرابعه من العشاء.

(وإن كان في الوقت المختص بالأولى على الأقوى كما مر) في المسألة الثالثه من فصل أوقات اليوميه.

لكن الأحوط الإعادته في هذه الصورة، وإن تذكر بعد الفراغ صح وبنى على أنها الأولى في متساوى العدد كالظهيرين تماماً أو قصراً، وإن كان في الوقت المختص على الأقوى، وقد مر أن الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمه.

وأما في غير المتساوى كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة، ويأتي بالأولى وإن وقع

(لكن الأحوط الإعادته في هذه الصورة) بما إذا كان في الوقت المختص بالأولى (وإن تذكر بعد الفراغ صح وبنى على أنها الأولى في متساوى العدد)، لقوله (عليه السلام): «إنما هي أربع مكان أربع».(١)

(كالظهيرين تماماً أو قصراً، وإن كان في الوقت المختص) لأنه بالانقلاب يكون الأولى فلا- يضر كونه في الوقت المختص والعمده النص المطلق (على الأقوى).

(و) لكن (قد مر أن الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمه) لاحتمال كون ما أتى به يقع كما قصد، فاللازم الإتيان بالأولى، فإذا أتى بقصد ما في الذمه صح سواء كان الأولى أو الثانيه.

(وأما في غير المتساوى كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب) فإن تذكر قبل الركوع الرابعه عدل إلى المغرب، وكذا إذا اشتبه وسلّم على الثالثه، فإنه يجعلها المغرب، للمناط في قوله (عليه السلام): «إنما هي أربع مكان أربع».

(و) أما إذا (تذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة، ويأتي بالأولى وإن وقع

ص: ٣١٧

العشاء فى الوقت المختص بالمغرب لكن الأحوط فى هذه الصورة الإعاده.

العشاء فى الوقت المختص بالمغرب) بل الحكم بالصحه هنا أقرب إلى الاستيناس الذهنى، لأن ركعه من العشاء تقع فى الوقت المشترك.

(لكن الأحوط فى هذه الصورة الإعاده) لاحتمال بطلانها حيث وقع فى المختص، لكن قد عرفت سابقا أن إطلاق الأدله يقتضى الصحه، وحيث إن هذه المسأله كان قد تقدم الكلام فيها، ولذا لم نشرح أدلتها والأقوال فيها هنا، والله سبحانه العالم.

ص: ٣١٨

مسألة ٩ ترك المغرب والدخول في العشاء والتذكر في الأثناء

مسألة ٩ _ إذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفلة أو نسياناً أو معتقداً لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل. إلا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة، فإن الأحوط حينئذ إتمامها عشاءً، ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب.

(مسألة ٩ _ إذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفلةً أو نسياناً أو معتقداً لإتيانها) أو جاهلاً بوجوب المغرب مثلاً (فتذكر في الأثناء عدل) إلى المغرب بلا إشكال، كما تقدم ما يدل على ذلك من النص والفتوى، ولو كان قد دخل في الركعة الرابعة قبل أن يركع، وقد نسبه في الجواهر إلى ظاهرهم، ويدل عليه إطلاق صحيح البصرى: عن رجل نسى صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى؟ فقال: «إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها وإن ذكرها وهو في صلاة بدأ بالتى نسي»، (١) الحديث.

فإن ظاهر «بدأ» العدول ولو بقريته سائر فقرات هذه الرواية وسائر الروايات، هذا بالإضافة إلى المناط في ما لو قام بعد الثالثة إلى الرابعة في صلاة المغرب ثم تذكر أنه اشتبه، فإنه يقعد ويتم الصلاة، لحديث «لا تعاد» وغيره.

(إلا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة، فإن الأحوط حينئذ إتمامها عشاءً ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب) وفي المستند (٢): إن الحكم بالإتمام والكفاية ثم الإتيان بالمغرب فقط مقطوع به في كلام من تعرض للمسألة.

ص: ٣١٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٩٣ _ باب من نام عن الصلاة أو سهى ح ٥

٢- المستند: ج ١ ص ٢٥٥ س ٦ _ ١٢

أقول: احتمالات المسألة ثلاثه: ما ذكر، وبطلان العشاء، وجعلها مغرباً بإلغاء الركوع.

أما البطلان فقد ذكر في وجهه أنها لا يمكن أن تكون مغرباً لأنها ليست أربع ركعات، ولا عشاء لأنها لا تقدم على المغرب في حال الذكر.

وأما جعلها مغرباً، فقد قال في المستمسك: لأن الركوع حينما وقع، وقع صحيحاً للإتيان به بقصد العشاء، وبالعدول لا دليل على قدح مثله، والإجماع _ لو تم _ إنما قام على قدح الركوع بقصد الصلاة الخارج هو عنها لا مطلقاً (١١)، لكن الظاهر عدم صحه كلا الوجهين مما يوجب إتمامها عشاءً، أما إتمامها عشاءً فلحديث «لا تعاد»، وأما عدم وجه للبطلان _ وإن اختاره المصنف في المسألة الثالثه من فصل أوقات اليوميه _ فلأن ما ذكر من عدم إمكان كونها عشاءً، يرد عليه: إن الدليل إنما دل على عدم تقدم العشاء عمداً اختياراً، لا في مثل المقام، بل ضميمه حديث «لا تعاد» إلى دليل عدم جواز التقديم يعطى جواز التقديم في مثل المقام، لأن حديث «لا تعاد» حاكم على الأدله الأوليه.

واحتمال عدم شمول حديث «لا تعاد» للمقام، لأن ظاهره بعد الصلاة لا في أثنائها، يرد عليه أن إطلاق الحديث شامل للوسط أيضاً، ولذا يشمل ما لو تذكر أنه سجد سجده زائده أو لم يقرأ الحمد أو ما أشبه وهو في أثناء الصلاة بعد تجاوز محل العدول.

وأما عدم وجه لإتمامها مغرباً، فلأن ظاهر ما دل على أن الركوع الزائد موجب للبطلان مطلقاً، كما يظهر من تنظيره بالسجود، حيث منع الإمام عن سجود

ص: ٣٢٠

التلاوه فى الصلاه، معللاً بأنه زياده فى المكتوبه (1)، أنه لا- يمكن جعلها مغرباً، لأنه حينئذ يكون مما زيد فيه الركوع فيكون باطلاً، وما يلزم من وجوده عدمه محال.

نعم لا إشكال فى أن الاحتياط إعادتها بعد الإتمام والإتيان بالمغرب، كما ذكره المصنف.

ص: ٣٢١

١- الوسائل: ج ٤ الباب ٤٠ من القراءه فى الصلاه ح ١

مسألة ١٠ _ يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضاً من اللاحقه إلى السابقه، بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوماً.

وأما إذا كان احتياطياً فلا يكفي العدول في البراءه من السابقه،

(مسألة ١٠ _ يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضاً من اللاحقه إلى السابقه) بلا خلاف ولا إشكال، وقد ادعى الجواهر عدم وجدان خلاف فيه، بل عن المحقق الثاني في حاشيه الإرشاد الإجماع عليه، ويدل عليه وحده حقيقه الأداء والقضاء إلا فيما خرج، وليس المقام مما خرج، ولو أشكل في كل خصوصيه في القضاء حيث إنه لم يرد عليه دليل خاص ولا يعلم اتحاد حكم الأداء والقضاء لكان كثير من أحكام القضاء مورد المنع، وهو مقطوع بعدمه في كلماتهم، والعمده أن ظاهر أدله القضاء أنه هو الأداء بكل خصوصياته، باستثناء أن الأداء في داخل الوقت، والقضاء في خارجه، ومنه يظهر وجه النظر في كلام السيد الحكيم في الإشكال على ما ذكرناه من الدليل، حيث قال: فإن إطلاق دليل القضاء إنما يقتضى مماثلته للأداء موضوعاً لا حكماً فيجوز أن يكون الشيء الواحد باختلاف كونه في الوقت وفي خارجه مختلف الحكم (١)، انتهى.

(بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوماً) فإنه هو مورد النص المنسحب حكمه إلى القضاء، بل وكذا في الأداء فإذا كان آتياً بالعصر في الوقت احتياطاً لم يمكن أن يعدل عنه إلى الظهر المعلوم أنه لم يأت به

ص: ٣٢٢

وإن كانت احتياطيه أيضاً، لاحتمال اشتغال الذمه واقعاً بالسابقه دون اللاحقه، فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى، وكذا الكلام في العدول من حاضره إلى سابقته، فإن اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط، وإلا لم يحصل اليقين بالبراءه من السابقه بالعدول لما مر.

وإن كانت السابقه (احتياطيه أيضاً، لاحتمال اشتغال الذمه واقعاً بالسابقه دون اللاحقه، فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى) إذ ما بيده ليست بصلاه، وقوله: «لاحتمال» إنما هو بالنسبه إلى ما كانت السابقه احتياطيه، وإلا ففيما علم اشتغالها، يعلل عدم صحه العدول بأنه «مشغول الذمه» ولا يعلم أن ما بيده صلاه، حتى يشمله دليل العدول.

(وكذا الكلام في العدول من حاضره إلى سابقته، فإن اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط، وإلا لم يحصل اليقين بالبراءه من السابقه بالعدول لما مر) ومروجهه.

والحاصل لا يصح العدول فيما إذا كان كلاهما أو أحدهما احتياطياً.

نعم الظاهر صحه العدول فيما كان الثاني استجبياً، كما لو صلى الظهر لنفسه ثم صلاها مع الجماعة وتذكر في أثنائها أنه لم يصل الصبح، فإنه يصح له العدول من ما بيده إلى الصبح.

مسألة _ ١١ _ لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه فى الحواضر ولا فى الفوائت، ولا يجوز من الفائته إلى الحاضره، وكذا من النافله إلى الفريضة، ولا من الفريضة إلى النافله إلا فى مسأله إدراك الجماعة

(مسألة _ ١١ _ لا- يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه) بلا- خلاف، كما يظهر من كلماتهم، لأن العدول خلاف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل، ولا دليل فى المقام.

لا يقال أولاً: لانسلم أن العدول خلاف الأصل لوحده الصوره، وثانياً: يكفى دليل العدول من اللاحقه إلى السابقه فى العكس، لظهور الدليل فى وحده حقيقتهما.

لأنه يقال: وحده الصوره لا تكفى، لأن الأعمال بالنيات، ولا قطع بالمناط حتى يتعدى من الدليل إلى العكس.

(فى الحواضر ولا- فى الفوائت، ولا- يجوز من الفائته إلى الحاضره، وكذا من النافله إلى الفريضة، ولا من الفريضة إلى النافله) لكنك قد عرفت أنه لا بأس بالعدول من المعاده جماعه إلى الفائته، أو الحاضره السابقه التى لم يصلها لشمول الأدله له.

نعم يشكل من الفريضة إلى المعاده استحباباً، كما إذا صلى الظهر وحده، ثم صلى العصر مع الإمام، فأراد أن يعدل إلى الظهر ليدرك ثواب الجماعة، فإنه لا دليل على الصحه فالأصل العدم.

(الا فى مسأله إدراك الجماعة) على المشهور، كما سيأتى فى مبحث الجماعة إن شاء الله تعالى.

ويدل عليه صحيح سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاه فبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن وأقام الصلاه؟

وكذا من فريضه إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب، ويجوز من الحاضره إلى الفائته بل يستحب في سعه وقت الحاضره.

قال (عليه السلام): «فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاه مع الإمام وليكن الركعتان تطوعاً». (١)

وكذا يدل على الحكم المذكور موثق سماعه (٢) والرضوى، (٣) أما فروع المسأله مثل ما إذا أتى الإمام وهو فى الثالثه أو نحو ذلك، فسيأتى فى باب الجماعه.

(وكذا) لا يصح العدول (من فريضه إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب) كأن يعدل من الظهر إلى الآيات أو إلى الطواف أو ما أشبه ذلك، وذلك للأصل بعد اختصاص الأدله بما كان بينهما ترتيب، ولا ينفع فى جواز العدول نذر الترتيب، كأن نذر أن يصلى الظهر قبل الطواف، إذ الترتيب العرضى لا يجعل المسأله مشموله للأدله، كما أن استحباب أصل الصلاه _ فى غير البالغ مثلا _ لا يضر بالعدول، لإطلاق الأدله.

(ويجوز من الحاضره إلى الفائته) بلا إشكال ولا خلاف لما تقدم من الدليل.

(بل يستحب فى سعه وقت الحاضره) لمسأله المضائق الآتية فى باب القضاء مما أقله الاستحباب، ثم لو خالف وعدل فيما لا يصح العدول بطلتا، أما السابقه فلانه لم يصح العدول إليها، وأما اللاحقه فلأنه لا تكون بقيه الصلاه بالنيه، ولو لم يعدل جهلا فى مورد وجوب العدول، فإن كان بينهما ترتيب كالظهرين، فإن قلنا بشمول حديث «لا تعاد» لصوره الجهل صحت الثانيه وعدل بها إلى الأولى بعد الصلاه، وإلا

ص: ٣٢٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٨ _ الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه ح ١

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٨ _ الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعه ح ٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٤٩٦ _ الباب ٤٤ من أبواب صلاه الجماعه ح ١

بطلت لفقد شرط الترتيب، وإن لم يكن بينهما ترتيب كالصبح والظهر صحت الثانيه، وإن قلنا بالمضايقه، لأن الأمر بالشىء لا ينهى عن ضده، كما هو واضح.

ص: ٣٢٦

مسألة _ ١٢ _ إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان آتياً بها، فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر ثانياً، لكن لا يخلو عن إشكال، فالأحوط بعد الإتمام الإعادة أيضاً.

(مسألة _ ١٢ _ إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان آتياً بها) فالظاهر أن له صوراً أربع:

الأولى: ما إذا كان على نحو الخطأ في التطبيق، ولا إشكال في الصحة.

الثانية: ما إذا كان على نحو التقييد لكن لم يقرأ شيئاً ولم يفعل شيئاً ثم فهم الواقع وعدل إلى العصر ثانياً، وهذا أيضاً لا إشكال فيه، لأنه لا دليل على أن نيه الخلاف بمجرد تضرر بالصلاة.

الثالثة: ما إذا كان على نحو التقييد وقرأ أو عمل ما ليس بركن، والظاهر الصحة في هذه الصورة أيضاً لحديث «لا تعاد»، لكن إذا كان في المحل فاللزام الإتيان بذلك الشيء قولاً أو عملاً ثانياً، لأن ما أتى به لا يصلح أن يكون جزءاً، حيث إن الجزء مشروط بالنية، وهذا لم يأت بجزء هذه الصلاة بالنية.

الرابعة: ما إذا كان على نحو التقييد، لكنه عمل بما هو ركن، كما إذا ركع بنيه المعدول إليه، والظاهر البطلان في هذه الصورة، لأنه بالنية خرج عن صلاحية الجزئية، ولا يشمل حديث «لا تعاد» فيكون من الزيادة في المكتوبة المبطله على كل حال.

ومما ذكرنا يظهر وجه النظر في إطلاق قول المصنف: (فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر ثانياً، لكن لا يخلو عن إشكال، فالأحوط بعد الإتمام الإعادة أيضاً).

كما يظهر الإشكال في سكوت ابن العم على المتن، وفي جعل السيد البروجردى الاحتياط مطلقاً، وفي كل من تعليقات الساده الحكيم والجمال والاصطهباناتى فراجع كلماتهم.

ص: ٣٢٨

مسألة _ ١٣ _ المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقة بالنسبة إلى ما مضى منها وما سيأتي.

(مسألة _ ١٣ _ المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده) مما أتى (هي الصلاة السابقة بالنسبة إلى ما مضى منها وما سيأتي) كما هو واضح، ويدل عليه قوله (عليه السلام): «فانوها الأولى». وقوله (عليه السلام): «فانوها العصر» إلى غيرهما، ولا يخفى أن ما ذكره إنما أراد به العدول الصحيح، وإلا فالعدول الباطل أن ينوى ما بيده صلاة أخرى غير السابقه، سواء كانت غير مرتبه كالآيات واليوميه، أو مرتبه متأخره كأن ينوى العصر من الظهر.

مسألة ١٤ متى يجب القضاء، ومتى تجب المبادرة؟

مسألة ١٤ _ إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتيمم والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك، ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون والحيض والإغماء وجب عليه القضاء، وإلا لم يجب، وإن علم بحدوث العذر قبله وكان له هذا المقدار وجبت المبادرة إلى الصلاة.

(مسألة ١٤ _ إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتيمم والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك) كالخوف والأمن والاضطرار، كالمرتحل والاختيار.

(ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون والحيض والإغماء) والنوم والموت بالنسبة إلى وليه (وجب عليه القضاء) لوضوح صدق الفوت الذي هو معيار القضاء (وإلا) يمضى مقدار الصلاة (لم يجب) لعدم صدق الفوت.

(وإن علم بحدوث العذر قبله، وكان له هذا المقدار وجبت المبادرة إلى الصلاة) لأن التكليف حينئذ مضيق فلا يجوز التأخير، ولو علم بالعذر بعد أن لم يكن من الوقت مقدار الصلاة الاختياريه، فالظاهر يأتي بما تيسر من الصلاة الاضطراريه، مثلاً كانت صلاته الكامله في مده أربع دقائق فعلم بأنه سوف يطء عليه العذر بعد دقيقتين، حيث مضى عليه دقيقتان من أول الوقت، فإنه يأتي بالصلاه بلا- وضوء أو بلا- غسل أو بدون الإنحناء للركوع والسجود مثلاً، بأن يأتي بالتيمم والإشارة للركوع والسجود ليكمل الصلاة في المقدار الباقي من الوقت، إذ الصلاة لا تترك بحال.

وعلى ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله فى أول الوقت يكفى مضى مقدار أربع ركعات للظهر، وثمانية للظهرين، وفى السفر يكفى مضى مقدار ركعتين للظهر، وأربعة للظهرين، وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء، وإن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بد من مضى مقدار الصلاة وتحصيل تلك المقدمات.

وذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهارة والصلاة فى الوجوب، وإن لم يكن سائر المقدمات حاصله والأقوى

(وعلى ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله فى أول الوقت يكفى مضى مقدار أربع ركعات للظهر) الحضري (وثمانية للظهرين) الحضريين.

(وفى السفر يكفى مضى مقدار ركعتين للظهر، وأربعة للظهرين، وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء)، وكذلك مقدار ركعتين للصبح.

(وإن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بد من مضى مقدار الصلاة وتحصيل تلك المقدمات) إذا لا صلاة بدون المقدمات، حتى المقدمات الاضطرارية.

(وذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهارة والصلاة فى الوجوب، وإن لم يكن سائر المقدمات حاصله) لأن الطهارة هى المقومه للصلاة التى بدونها لا تصح الصلاة حتى فى حال الاضطرار، بناءً على أن فاقد الطهورين لا صلاة عليه، فإذا كان له وقت الصلاة بالطهارة ولو الترايبه وجب الأداء، وإن لم يكن له وقت الستر وتحصيل القبلة وغيرهما، فإذا كان عليه الأداء صدق الفوت المحقق لموضوع القضاء.

(و) مقتضى القاعده أن هذا القول هو (الأقوى) عند مشرط الصلاة بالطهارة

الأول وإن كان هذا القول أحوط.

وإنه لا صلاة لفاقد الطهور، وإن ذهب المصنف إلى (الأول) لكن فيه إن بدون سائر المقدمات تجب الصلاة وإذا وجبت صدق الفتوى كما عرفت.

(وإن كان هذا القول) الذى اختاره المصنف موافقاً للأصل فى صورته الشك، والذى ذكرناه بالإضافة إلى أنه مقتضى الدليل كما عرفت، هو (أحوط) أيضاً، وفى المقام احتمالان آخران.

الأول: وقد اختاره بعض، وجوب القضاء وإن لم يكن له وقت إلا مقدار أصل الصلاة ولو بدون كل المقدمات حتى الطهارة، لصدق الفتوى بفوت المشروط ولو بدون الشرط، فإن الفتوى فى النص والفتوى مستند إلى الصلاة، وهى عبارة عن العمل الخارجى، وإن كانت الطهارة من شرائطه، لكن هذا إنما يتم إن قلنا بوجوب الصلاة على فاقد الطهورين، إذ الواجب عليه حينئذ الإتيان بأصل الصلاة، لا على مبنى المشهور الذين يقولون لا صلاة عليه، إذ كما ينتفى الشيء بانتفاء جزئه ينتفى بانتفاء شرطه، فالصلاة ليست عبارة عن العمل الخارجى المجرى عن الجزء والشرط حتى يصدق الفتوى بعدم إتيانها فاقده للشرط والجزء.

نعم على ما اخترناه فى مبحث فاقد الطهورين من وجوب الصلاة عليه يصدق الفتوى الموجب للقضاء، وفقد الطهورين قد يكون عقلياً وقد يكون شرعياً، ككون الماء والتراب لغيره، وما نحن فيه من هذا القبيل حيث إن عدم سعة الوقت يمنع عن الطهور كما يمنع عن سائر الشرائط، فإذا علم أنه بعد مضي مقدار أربع ركعات من أول الوقت يموت، وجب عليه أن يأتى بالصلاة ولو بدون القبلة والستر وما يصح السجود وطهارة البدن والطهورين، وعليه يصدق عليه الفتوى المحقق لموضوع القضاء.

الثانى: وجوب القضاء إذا كان أدرك مقدار ركعه فقط، لدليل "من أدرك" إن

لم نقل بانصرافه إلى آخر الوقت، وإلاّ- فبالمناط فيه، إذ لا يرى العرف فرقاً بين إدراك أول الوقت وإدراك آخر الوقت، وهذا القول وإن كان أحوط إلا أن الظاهر عدمه، إذ لا قطع بالمناط كما هو واضح.

ص: ٣٣٣

مسأله ١٥ حكم ارتفاع العذر المانع من التكليف فى آخر الوقت

مسأله _ ١٥ _ إذا ارتفع العذر المانع من التكليف فى آخر الوقت، فإن وسع للصلاطين وجبتا، وإن وسع لصلاه واحده أتى بها، وإن لم يبق إلا مقدار ركعه وجبت الثانيه فقط، وإن زاد على الثانيه بمقدار ركعه وجبتا معا، كما إذا بقى إلى الغروب فى الحضر مقدار خمس ركعات، وفى السفر مقدار ثلاث ركعات. أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات فى الحضر، وأربع ركعات فى السفر

(مسأله _ ١٥ _ إذا ارتفع العذر المانع من التكليف فى آخر الوقت، فإن وسع للصلاطين وجبتا) لوضوح اجتماع الشرائط حينئذ مما يوجب توجه التكليف.

(وإن وسع لصلاه واحده أتى بها) ولا تكليف بالأولى، إذ لا يعقل التكليف بما لا وقت له، وقد سبق اختصاص الثانيه من آخر الوقت بمقدار أدائها.

(وإن لم يبق إلا مقدار ركعه) أو أكثر (وجبت الثانيه فقط) لدليل "من أدرك" وإن بقى أقل من ركعه احتاط بإتيانها، وإن كان الظاهر عدم الوجوب لعدم شمول الأدله الأولى، ولا دليل "من أدرك" له.

(وإن زاد على الثانيه بمقدار ركعه وجبتا معاً) لوجود الوقت الكافى لهما بضميمه دليل "من أدرك".

(كما إذا بقى إلى الغروب فى الحضر مقدار خمس ركعات، وفى السفر مقدار ثلاث ركعات، أو) بقى (إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات فى الحضر، وأربع ركعات فى السفر) وإن زاد على الثانيه بمقدار أقل من ركعه أتى بالثانيه فقط لدليل الاختصاص، ولو شك فى مقدار الوقت الباقي استصحاب بقاء الوقت.

ومنتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه.

وإذا كان ذات الوقت واحده كما فى الفجر يكفى بقاء مقدار ركعه.

(ومنتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه) فإن فى المسأله ثلاثه احتمالات: أن يكون منتهاها وضع الرأس على الأرض لأنه محقق السجود، وتمام الذكر لأنه مقوم لها فى حال الاختيار، ورفع الرأس لأنه المنصرف من السجده، وحيث إن المراد بالركعه تمامها لا الركوع فقط _ بدليل الانصراف _ كان لا بد من تحققها فى تحقق الركعه، وسيأتى تفصيل الكلام فى المسأله فى مبحث الخلل إن شاء الله تعالى.

(وإذا كان ذات الوقت واحده كما فى الفجر يكفى بقاء مقدار ركعه) لدليل "من أدرك"، وقد تقدمت هذه المسأله فى السابق، ولو زعم له مقدار ركعه فشرع ثم تبين عدم جاز له الإبطال لتبين أنها ليست بواجبه، وجاز الإتمام لملاك المحبويه.

فلا- يقال بوجوب الإبطال، إذ لا- أمر فلا- وجه للإتمام، وأنه تشريع محرم، لما عرفت من وجود الملاك، كما لا يقال بوجوب الإتمام، لحرمة إبطال الفريضه، لأنه ليست بفريضه.

ص: ٣٣٥

مسأله ١٦ ارتفاع العذر فى أثناء الوقت المشترك ووقوعه ثانياً

مسأله _ ١٦ _ إذا ارتفع العذر فى أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانياً كما فى الإغماء والجنون الأدوارى فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانيه أو يتخير، وجوه.

(مسأله _ ١٦ _ إذا ارتفع العذر فى أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانياً كما فى الإغماء والجنون الأدوارى) وما إذا بلغ ثم جُنَّ أو أغمى عليه، أو حاضت، أو طهرت من الحيض ثم جئت، إلى غيرها من الأمثله.

(فهل يجب الإتيان بالاولى) لوجوب صلاه واحده، وليست هى العصر لاشتراطها بإتيان الظهر، فلا بد وأن تكون هى الظهر.

(أو الثانيه) لاختصاص آخر الوقت بها، سواء كان الآخر غروباً، أو الوقت الذى لا قدره له عليها بعد ذلك، لوجود مناط الغروب فيه.

(أو يتخير) لأن الوقت مشترك ولا دليل لتعين أحدهما.

(وجوه) وقد تقدم الكلام فى ذلك فى فصل الأوقات، فراجع.

مسألة ١٧ _ إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعه أو أكثر، ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها.

(مسألة ١٧ _ إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعه أو أكثر) لعموم دليل وجوب الصلاة على كل مكلف، بضميمه دليل "من أدرك" إذا كان قد أدرك ركعه أو أزيد، وهذا لا خلاف فيه ولا إشكال، لكنه فيما إذا كان الإدراك بمقدماتها، أما إذا احتلم بما لا وقت له بالطهور والركعه، أو حاضت الجارية، فلا إشكال في عدم الوجوب، إذ لا قدره له فلا تكليف.

(ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى) عدم (كفايتها) لأن حال الصبي حال النائم والمجنون حسب إردافه بهما في حديث رفع القلم، وإن دل الدليل على صحه عمله، لا تلازم بين صحه العمل والكفايه، فدليل التكليف في حال البلوغ محكم، ويؤيده وجوب إعادته الحج وإن حج عشر حجج.

أما القائل بالكفايه فقد استدل بإطلاقات أدله التكليف الشامله للصبي، وبخصوص ما ورد في باب أمره بالصلاه مما يدل على أن صلاته مثل صلاه المكلفين، وحيث لا صلاتين في يوم واحد وقد أمدّها في حاله عدم البلوغ فلا أداء ثانياً، وذلك بضميمه منع دلاليه حديث رفع القلم بما ذكره المستمسك من أن الحديث بمناسبه وروده في مقام الامتنان إنما يرفع التكليف والالزام لأنه الذي في رفعه الامتنان لا- غير فيكون فعل الصبي كفعل البالغ من جميع الجهات إلا من حيث الإلزام، فإذا جاء به الصبي فقد حصل الغرض وسقط الأمر فلا مجال للامتنان ثانياً. (١)

ص: ٣٣٧

وعدم وجوب إعادتها وإن كان أحوط، وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة.

أقول: لا إشكال في عدم تمشى هذا الكلام في غير كامل التميز من الأطفال، أما المميز فلا دليل على أن الرفع من قسم الامتنان الباقي ملاك التمام، إذ قد يكون الامتنان في رفع التكليف مع بقاء الملاك الكامل، وقد يكون بدون ملاك أصلاً، أو بدون ملاك كامل، كما في التقصير في السفر والإفطار فيه وسقوط النوافل فيه إلى غير ذلك، فمجرد الرفع بدون وجود دليل خارجي على بقاء الملاك الكامل كاف في عدم الحكم بالكفاية.

(و) منه يظهر وجه النظر في تقوية المصنف (عدم وجوب إعادتها) وإن قال: (وإن كان أحوط) استحباباً.

(وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة) فإن اللازم الإعادة، ويتخير بين أن يبطل العمل ويشرعه من جديد، لأن العمل ليس بواجب الإتمام، وبين أن يتمه ثم يستأنف، وإن كان الأحوط الثاني، والله العالم.

ص: ٣٣٨

مسأله ١٨ الاقتصار على أقل الواجب في ضيق الوقت

مسأله _ ١٨ _ يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاه خارج الوقت، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحه صلاته، بل تبطل على الأقوى.

(مسأله _ ١٨ _ يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب) إما من إضافه الصفه إلى الموصوف، أى الواجب الذى هو أقل من كل الصلاه المشتمله على الواجب والمستحب، وهذا هو الظاهر من قوله: «إذا استلزم إلخ» وإما من إضافه البعض إلى الكل، فإذا كان هناك واجبان لمكلف مخير بينهما اختار أقلهما كالسوره القصيره.

وكيف كان، فكلا الأمرين تلزم مراعاتهما كما هو واضح، إذ لا يحق للإنسان أن يعصى وهو يقدر على الإطاعه، والوقت واجب للقادر، والمفروض أنه قادر إذا اقتصر على أقل الواجب ولم يأت بالمستحب.

ف_ (إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاه خارج الوقت) لم يأت بها.

(فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك) وأنه يوجب خروج بعض الصلاه عن الوقت (يشكل صحه صلاته، بل تبطل على الأقوى) فقد اختلفوا فى بطلان الصلاه إلى قولين:

الأول: البطلان كما اختاره المصنف وتبعه الساده ابن العم والجمال والاصطهباناتى ساكتين على المتن.

الثانى: العدم كما هو ظاهر المستمسك، ومحصل السيد البروجردى فقال: لا قوه فيه إذا كان معها مدركاً لركعه. (١)

استدل للقول بالبطلان بأمور:

الاول: النهى عن هذا الجزء المستحب، والواجب المفوت كالسوره الطويله.

الثانى: إنه من الزيادة فى المكتوبه، وهى توجب البطلان.

الثالث: إنه تشريع لأن المولى لم يأمره بذلك، والتشريع مبطل لأنه محرم.

الرابع: إنه حيث كان محرماً من قسم الكلام، والكلام مبطل للصلاه.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ يرد على الأول: أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، كما حقق فى الأصول.

وعلى الثانى: إنه ليس من الزيادة المبطله، إذ الزيادة المبطله هى الأجنبيةه وليست هذه منها، بل هى جزء وإنما زاحمه الوقت.

أما ما ذكره السيد الحكيم «ره» (٢) فى رده من أن المستحبات ليست أجزاءً فقد ذكرنا عدم تماميته فى بعض مباحث هذا الكتاب، فإن الواجب والمستحب كليهما جزء ولا محذور فى ذلك لا عقلاً ولا شرعاً، هذا بالإضافة إلى أنه لو تم هذا الكلام فى الجزء المستحب لا- يتم فى الجزء الواجب كالسوره الطويله أو التسيحتين الزائدتين فى الثالثه والرابعه بناءً على التخيير بين الواحده والثلاثه.

ص: ٣٤٠

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٣٩

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٧١

وعلى الثالث: إنه ليس بتشريع، لوجود الملاك، وإنما زوحم بالوقت.

وعلى الرابع: إنه ليس من الكلام المنهى عنه فى النصوص، لانصراف الكلام عن مثله، وعليه فالقول بعدم البطلان أقرب وإن كان عاصياً من جهه ترك الأهم إذا كان مع العلم والعمد، ومنه يعلم أن تفصيل السيد البروجردى محل منع، لأنه إن كان التفويت مبطلاً لم ينفع إدراك الركعه، وإن لم يكن التفويت مبطلاً لم يضر عدم إدراك الركعه.

ص: ٣٤١

مسأله ١٩ ترك المستحبات فيما لو أدرك من الوقت ركعه

مسأله _ ١٩ _ إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان، نعم فى المقدار الذى لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات.

(مسأله _ ١٩ _ إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد) بل أو أقل، لأن الوقت لازم، بدليل الميسور.

(يجب ترك المستحبات) والواجب الأطول (محافظه على الوقت بقدر الإمكان) لما سبق فى المسأله المتقدمه.

(نعم فى المقدار الذى لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات) إذ دليل المستحب، والواجب الأطول، شامل للمقام، ولا محذور فيه، إذ لا مزاحم لهما.

ص: ٣٤٢

مسألة ٢٠ عدم جريان قاعده التجاوز فى الوقت المشترك

مسألة ٢٠ _ إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا، بنى على عدم الإتيان وعدل إليها إن كان فى الوقت المشترك، ولا تجرى قاعده التجاوز

(مسألة ٢٠ _ إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا؟ بنى على عدم الإتيان وعدل إليها إن كان فى الوقت المشترك) أو فى الوقت المختص بالظهر، لا ما إذا كان فى الوقت المختص بالعصر.

أما العدول فلأدلته السابقه، وأما عدم الفرق بين الوقت المختص بالظهر أو المشترك، لأنه على كلا التقديرين تصح ظهراً، وأما عدم كونه فى الوقت المختص بالعصر، لأنه حينئذ يجب عليه العصر، فلا مجال للظهر أصلاً حتى مع العلم والعمد، وقد تقدم دليل كل هذه الأمور فى المسائل السابقه.

(ولا تجرى قاعده التجاوز) لأن القاعده لا تجرى إلا بالنسبه إلى السابق، لا بالنسبه إلى اللاحق، فهى وإن كانت صحيحه بالنسبه إلى ما أتى به من أجزاء العصر، لكن ذلك لا يصحح الأجزاء اللاحقه من العصر، فلا يمكن إتمامها إلا بعد الإتيان بالظهر، فإذا عدل لم يخل الأمر من أن كان قد أتى بالظهر واقعا فلا محذور إلا بطلان هذه الصلاه التى بيده، بل ربما يقال بعدم البطلان للمناط فى قوله (عليه السلام): «إن الله يختار أحبهما إليه».(١) بعد أن كان الأمر موافقاً للاحتياط، أو لم يكن قد أتى بالظهر فحينئذ يكون عدوله فى موضعه.

لكن الظاهر أنه لا بأس بجريان قاعده التجاوز لوجود الترتيب بين الصلاتين المصحح لجريان قاعده التجاوز، إذ للظهر موضع مخصوص يصدق التجاوز عنها

ص: ٣٤٣

نعم لو كان فى الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت.

بدخول العصر، وإن لم يأت بتمامها فالمقام مثل أن يشك فى الحمد وهو فى وسط السوره، فإنه لا ينبغى الإشكال فى صحه الإتمام لها، لجريان قاعده التجاوز بالنسبه إلى الحمد، وكذلك فى سائر الموارد، مثل ما لو شك فى الطواف وهو فى ركعتيه، أو شك فى الصلاه وهو فى السعى، إلى غير ذلك، ولذا اختار المستمسك جريان قاعده التجاوز فيما نحن فيه، وإن سكت الساده ابن العم والبروجردى والجمال على المتن.

(نعم لو كان فى الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت) لما دل عدم الاعتناء فى الشك بعد الوقت، كما سيأتى تفصيل الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٤٤

وهى المكان الذى وقع فيه البيت

(فصل فى القبله)

والمراد بها الشئ الذى يجب استقباله بحيث يصدق عرفاً أن الإنسان استقبله وتوجه إليه.

قال بعض المفسرين: إن هذا المعنى هو المراد بقوله تعالى: (وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً) (١) أى بعضها مقابل بعض، وذلك حتى يجتمعوا بينهم ويتمكنوا من المراوده والاجتماع بدون رقابه عين السلطه لهم.

ثم إن القبله شرط فى أمور خمس اقتضائيه: هى الصلاه، والطواف _ فإن كون اليسار جانب الكعبه نحو من اشتراط القبله _ وأمور الأموات من الإحتضار وحاله الصلاه والدفن، والذبح، والتخلى، وأمور أخرى غير اقتضائيه مستحبه، كالاستقبال حال القرآن، أو مكروهه كالملامسه للنساء.

(وهى المكان الذى وقع فيه البيت) وإن أزيل البيت والعياذ بالله، بل ولو أزيل

ص: ٣٤٥

شرفه الله تعالى من تخوم الأرض إلى عنان السماء

ما تحته بأميال حتى صار هناك هو سحيقه، والمراد بالبيت (شرفه الله تعالى) هو ما قاله سبحانه: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) (١١) فإنه الكعبة بيت حقيقه، وكان إسماعيل وأمه يعيشان فيه، وكان مساوياً للأرض ثم ارتفع عن الأرض في زمان الإسلام حيث لما أرادوا بناءه ألقوا أجزاءه الخربه السابقه فيه.

القبله وتجديدها، والعلم بها

(من تخوم الأرض إلى عنان السماء) بلا- إشكال ولا- خلاف، وقد ادعى عدم الخلاف في ذلك المنتهى والمفاتيح، وادعى الإجماع عليه كشف اللثام على ما حكى عنهم، ويدل عليه ما رواه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «أساس البيت من الأرض السابعة السفلى إلى الأرض السابعة العليا». (٢)

وخير ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) سأله رجل قال: صليت فوق أبي قبيس، فهل يجزى ذلك والكعبة تحتي؟ قال (عليه السلام): «نعم إنها قبله من موضعها إلى السماء». (٣)

وخبر خالد بن إسماعيل، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يصلى فوق أبي قبيس مستقبل القبلة؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس». (٤)

ثم المراد بالأراضى السبعه طبقات الكره الأرضيه، أو الأراضى السبعه التى قال الإمام الرضا (عليه السلام) إنها كرات تحيط بكل منها سماؤها، كما فى السماء والعالم من البحار.

ص: ٣٤٦

١- سورة المائدة: الآية ٩٧

٢- الفقيه: ج ٢ ص ١٦٠ _ الباب ٦٤ فى ابتداء الكعبه وفضلها ح ٢١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٧ _ الباب ١٨ من أبواب القبلة ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٧ _ الباب ١٨ من أبواب القبلة ح ٢

للناس كافه: القريب والبعيد.

لا خصوص البنيه، ولا يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل، وإن وجب إدخاله فى الطواف

وعليه لا بد وأن يراد بذلك ما يصدق الاستقبال كأن يستقبل أهل تلك الكرات الأرض، فإن فى استقبالهم لها استقبال للكعبه، والأول أوفق بالانصراف، والثانى أوفق بما ذكرناه من الروايه.

ثم الذى يصلى فى الفضاء يفرض عموداً بحجم الكعبه خارجاً عن فوق الكعبه إلى العلو فيتوجه إليه، فإذا كان ساكناً فى الفضاء وجب عليه اختلاف اتجاهه فى مختلف الصلوات حيث تدور الأرض فيختلف موضع العمود الخارج من سطح الكعبه.

أما من كان فى الطرف المقابل للكعبه من الكره الأرضيه فإن كان أحد أطرافه أقرب إلى الكعبه توجه إليها من ذلك الطرف الأقرب، وإن كان كل الأطراف متساويه تخير فى التوجه إليها من أيها شاء، ومنه يعلم حال من يصلى فى طبقات الأرض أى أواسطها وهو تحت الكعبه، فإن الكعبه قبله (للناس كافه: القريب والبعيد) ومن على الأرض ومن فى الفضاء ومن فى داخل الأرض.

(لا خصوص البنيه) بلا إشكال ولا خلاف (ولا يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل وإن وجب إدخاله فى الطواف) لعدم الملازمه بين الصلاه وبين الطواف كما هو واضح، ويدل على وجوب إدخاله فى الطواف ما سيأتى فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

أما عدم كون الحجر من الكعبه هنا، فقد اختلفوا فيه، فالأكثر _ كما فى المستند _ على عدم دخول الحجر فى الكعبه، وقال جمع منهم العلامه فى النهايه والتذكره

ص: ٣٤٧

إنه منها، بل عن الذكرى أن ظاهر كلام الأصحاب أنه من الكعبة، ثم قال: إنه قد دل النقل على أنه كان منها في زمن إبراهيم (عليه السلام) وإسماعيل (عليه السلام) إلى أن بنت قريش الكعبة فأعوزتهم الآلات فاختروها بحذفه، وكذلك كان في عهد النبي (صلى الله عليه وآله) ونقل عنه (صلى الله عليه وآله) الاهتمام بإدخاله في بناء الكعبة، وبذلك احتج ابن الزبير حيث أدخله فيها ثم أخرجه الحجاج بعده ورده إلى ما كان (١)، انتهى.

ورد المدارك وكشف اللثام بأن ما ادعاه لم نقف عليه من طرق الأصحاب.

أقول: هناك روايات حجه تدل على عدم كون الحجر من الكعبة وهي أصح سنداً وأكثر عدداً وأوضح دلالة، ولذا يلزم البناء عليه.

ففي صحيحه معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت؟ قال (عليه السلام): «لا ولا قلامه ظفر، ولكن إسماعيل دفن فيه أمه فكره أن يوطأ فجعل عليه حجراً وفيه قبور أنبياء». (٢)

وقريبه من صدرها صحيحه زراره. (٣)

وفى روايه الفقيه: «وصار الناس يطوفون حول الحجر ولا يطوفون فيه، لأن أم اسماعيل دفنت في الحجر ففيه قبرها فطيف كذلك كيلاً يوطأ قبرها». (٤)

ص: ٣٤٨

١- الذكرى: ص ١٦٤ س ١٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٩ _ الباب ٣٠ من أبواب الطواف ح ١

٣- التهذيب: ج ٥ ص ٤٦٩ _ الباب ٢٦ في الزيادات ح ٢٨٩

٤- الفقيه: ج ٢ ص ١٢٥ _ الباب ٦١ في علل الحج ح ٣

ويجب استقبال عينها.

وروى أن فيه قبور الأنبياء وما فى الحجر شىء من البيت ولا قلامه ظفر. (١)

وروايه يونس: كنت أصلى فى الحجر، فقال رجل: لا- تصل المكتوبه فى هذا الموضع، فإن فى الحجر من البيت؟ فقال (عليه السلام): «كذب، صلّ فيه حيث شئت». (٢)

(ويجب استقبال عينها) فى المسأله أقوال ثلاثه:

الأول: ما ذكره المصنف، ونسب إلى السيد وابن الجنيد وأبى الصلاح وابن ادريس والمحقق فى النافع، بل نسب إلى المتأخرين تارة، وإلى المشهور أخرى.

الثانى: ما اختاره المفيد وابنا شهر آشوب وزهره، فقالوا بأن الكعبه قبله المسجد، والمسجد قبله غيرهم.

الثالث: ما اختاره أبو الفضل بن شاذان والمبسوط والجمل والعقود والإصباح والوسيله والمهذب والصدوق والنهائيه والانتصار والمصباح ومختصره والمراسم والشرائع وغيرهم، فقالوا بأن الكعبه قبله لأهل المسجد، والمسجد لأهل الحرم ولو بالانحراف عن الكعبه، والحرم لمن كان خارجاً عنه ولو مع الانحراف عن المسجد مقيداً بشرط عدم التمكن من مشاهده الكعبه، بل ادعى على هذا القول الشهيدان الشهيره، وعن الخلاف الإجماع عليه، وصرح صاحب البحار وغيره بأن الظاهر عدم مخالفتهم فى التقييد المذكور، بل عن التذكرة و المعبر وكنز العرفان وغيرهم الإجماع على كون الكعبه قبله مع التمكن من المشاهده.

استدل للقول الأول: بالنصوص المستفيضه كالنبوى الذى قيل بأنه منجبر بالعمل: إنه

ص: ٣٤٩

١- الفقيه: ج ٢ ص ١٢٥ _ الباب ٦١ فى علل الحج ح ٤

٢- التهذيب: ج ٥ ص ٤٧٤ _ الباب ٢٦ فى الزيادات فى فقه الحج ح ٣١٦

(صلى الله عليه وآله) صلى إلى عين الكعبة وقال: «هذا القبلة». (١)

وموثقه ابن سنان: صليت فوق أبي قبيس العصر فهل يجزى ذلك والكعبة تحتي؟ قال: «نعم إنها قبله من موضعها إلى السماء».

وروايه العلل والتوحيد والمحاسن: «هذا بيت الله» إلى أن قال (عليه السلام): «جعلته محل أنبيائه وقبله للمصلين له». (٢)

وروايه قرب الإسناد: «إن لله تعالى حرمت ثلاث» إلى أن قال: «وبيته الذى جعله قياماً للناس لا يقبل من أحد توجهاً إلى غيره».

(٣)

بضميمه قوله تعالى: (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيُبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ) (٤).

وروايه الاحتجاج وتفسير الإمام (عليه السلام) فى احتجاج النبى (صلى الله عليه وآله) على المشركين: «أمرنا أن نعبده بالتوجه

إلى الكعبة أطعنا ثم أمرنا بعبادته بالتوجه نحوها فى سائر البلدان التى نكون بها فأطعنا». (٥)

وروايه سليمان، عن الصادق (عليه السلام): «لا والله ما هم على شىء مما جاء به رسول الله إلا استقبال الكعبة فقط». (٦)

وروايه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته هل كان رسول الله

ص: ٣٥٠

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٩٨ _ الباب ٢ من أبواب القبلة ح ١٣

٢- علل الشرائع: ص ٤٠٣ _ الباب ١٤٢ من الجزء الثانى ح ٤. والتوحيد: ص ٢٥٣ _ الباب ٣٦ فى الرد على الثنويه ح ٤

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٥٦٨ _ الباب ١ من أبواب القبلة ح ٨

٤- سورة المائدة: الآية ٩٦

٥- الاحتجاج: ج ١ ص ٢٧ ط الأعلمی

٦- المحاسن: ص ١٥٦ _ كتاب الصفوه والنور ح ٨٩

(صلى الله عليه وآله) يصلى إلى بيت المقدس؟ إلى أن قال (عليه السلام): «حتى حول إلى الكعبة». (١)

وفى روايه الفقيه، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): فى باب مسجد القبلتين: «فكانت أول صلاتهم إلى بيت المقدس وآخرها إلى الكعبة». (٢)

وفى روايه معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «كان (صلى الله عليه وآله) يصلى فى المدينه إلى بيت المقدس سبعة عشر شهراً ثم أعيد إلى الكعبة». (٣)

وفى روايه أبى البخترى، عن الباقر (عليه السلام): «ثم صرف (صلى الله عليه وآله) إلى الكعبة وهو فى صلاه العصر». (٤)

إلى غيرها من الروايات التى بهذه الألفاظ، هذا بالإضافة إلى أنه مقتضى أصاله الاشتغال.

استدل للقول الثانى: بالآيه الكريمة: (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (٥) خرج منه الداخل فى المسجد، والقريب والمشاهد للكعبة، بالضروره والإجماع فيبقى الباقي.

واستدل للقول الثالث: بجمله من الروايات:

كروايه عبد الله بن محمد الحجال، عن بعض رجاله، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله تعالى جعل الكعبة قبله لأهل المسجد، وجعل المسجد قبله لأهل الحرم

ص: ٣٥١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٦ _ الباب ٤ من أبواب القبلة ح ٤

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٧٨ _ الباب ٤٢ فى القبلة ح ٣

٣- البحار: ج ٨١ ص ٧٦ كتاب إزاحه العله، الفصل الثالث

٤- قرب الإسناد: ص ٦٩

٥- سورة البقره: الآيه ١٤٤

وجعل الحرم قبله لأهل الدنيا». (١) رواه الفقيه والتهذيب والعلل.

ورواه أبى الوليد، قال: سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: «البيت قبله لأهل المسجد، والمسجد قبله لأهل الحرم، والحرم قبله للناس جميعاً». (٢)

ورواه أبى عزة، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «البيت قبله المسجد، والمسجد قبله مكة، ومكة قبله الحرم، والحرم قبله الدنيا». (٣)

وهذه الروايات نص فى مضمونها بخلاف الروايات الأولى، فإن كون الكعبة قبله لا ينفى ما عداها، واحتمال العكس بأن يكون المراد بهذه الروايات الجهة خلاف الظاهر، كما لا - معارضة بين هذه الروايات وبين الآيه كما توهم، بتقريب أن الآيه تقول بالمسجد، وهذه الروايات تقول بالكعبة وبالحرم، إذ لو قلنا بانصراف الآيه عن القريب فهو وإلا لزم تقييدها بالنص والإجماع والضروره على أن ليس قبله من فى المسجد المسجد، وضعف السند فى بعض هذه الروايات لا يضر بعد اعتبار ما رواه الفقيه، كما قلنا مكرراً، وبعد عمل المشهور بها، بل قد عرفت ادعاء الإجماع عليه، ويؤيد هذه الروايات ما ورد من أن بين المشرق والمغرب قبله (٤) فإنها وإن كانت فى صدد الجهة إلا أنها تلمح إلى أوسعيه قبله عن عين الكعبة.

ص: ٣٥٢

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ١٧٧ _ الباب ٤٢ فى قبله ح ١. التهذيب: ج ٢ ص ٤٤ _ الباب ٥ فى قبله ح ٧ وفيه: «عن عبد الله». علل الشرائع: ص ٤١٥ _ الباب ١٥٦ من الجزء الثانى ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٠ _ الباب ٣ من أبواب قبله ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢١ _ الباب ٣ من أبواب قبله ح ٤
 - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ _ الباب ١٠ من أبواب قبله ح ١

لا- المسجد ولا- الحرم ولو للبعيد، ولا- يعتبر اتصال الخط من موقف كل متصل بها بل المحاذاه العرفيه كافيه، غايه الأمر أن المحاذاه تتسع مع البعد، وكلما ازداد بعداً ازدادت سعه المحاذاه.

لكن ربما يقال بتساقط الأخبار لعدم رجحان إحداهما على الأخرى سنداً ولا دلالة ولا عملاً، وحينئذ فاللازم الرجوع إلى الآيه المباركه فيكون المرجح هو القول الثانى، لا ما ذكره المستند(1) من أن المرجح هو استصحاب الاشتغال، إذ لا تصل النوبه إلى الأصل بعد وجود الدليل.

وكيف كان، فمقتضى القاعده هو قول المشهور، فإن لم نقل به فالقول الثانى وإن كان مقتضى الاحتياط مع القول الأول، وقد أطال جملة من الفقهاء الكلام حول المسأله، فمن شاء التفصيل فليرجع إلى الكتب المطوله والله العالم.

وعليه فقول المصنف: (لا المسجد ولا الحرم ولو للبعيد) محمول على الاحتياط.

(ولا يعتبر اتصال الخط من موقف كل متصل بها) أو بالمسجد أو بالحرم.

(بل المحاذاه العرفيه كافيه) بحيث يقال إنه محاذٍ للقبه (غايه الأمر أن المحاذاه تتسع مع البعد و) معنى ذلك أنه (كلما ازداد بُعداً ازدادت سعه المحاذاه) إن أراد المصنف ما ذكره بعض الفقهاء من السعه حقيقه ومثلوا لذلك بمربع نخط حوله دائره أولى وثانيه وثالثه، حيث إن الدائره الأولى تكون القوس الواقعه منها فى مقابل كل ضلع أصغر من قوس الثانيه المحاذيه لقوس الأولى، وكذلك قوس الثالثه بالنسبه إلى قوس الثانيه وهلم جراً، فمثلا القوس فى الدائره الأولى تستوعب مائه، وفى الثانيه تستوعب مائه وخمسين، وفى الثالثه مائتين وهكذا.

ص: ٣٥٣

ففيه: إنا لا نسلم ذلك فإن عرض الشيء لا يتسع بالبعد ولا يتضيق بالقرب، فإذا كان طول الكعبه خمسه وعشرين ذراعاً وكان كل متر بقدر موقف إنسانين، فالمواجه للكعبه خمسون إنساناً سواء كان داخل المسجد أو يبعد ألف فرسخ، وهذا من أظهر الضروريات، ومناقشه بعض فيه لا- تضر بكونه ضرورياً لأنها نشأت من عدم الالتفات إلى واقع الأمر، ولا فرق فيما ذكرناه بين كون الشيء المستقبل _ بالفتح _ فى أرض مسطحه أو فى أرض كرويه، كما هى الحال فى الكعبه.

حيث إن الأرض كرويه، فإن الكرويه لا تزيد عرض المستقبل _ بالفتح _ فإذا أخرجنا من طرفى الكعبه خطين متوازيين بينهما خمسه وعشرون ذراعاً إلى مقدار خمسين فرسخاً كان كل إنسان خارج هذين الطرفين غير مواجه للقبله حقيقه، إذاً فاللازم أن يكون بين موقف المصلى وبين الكعبه قوس تمر بين هذين الخطين، وإنما كان قوساً لا خطأً مستقيماً لكرويه الأرض ويجب أن تكون هذه القوس أقصر الأقواس الممكنه، إذا كان هناك أقواس بعضها صغيره وبعضها كبيره، كما إذا كان الإنسان قرب محاذاه الكعبه فى الطرف الثانى من الكره الأرضيه حيث يمكن أن يتوجه إليها من جانب القوس الصغيره ومن جانب القوس الكبيره.

إما إذا كان هناك أقواس متساويه تخير بين الاتجاه من أيهما، كما إذا كان الإنسان بمحاذاه الكعبه فى الطرف الثانى حيث إن الأقواس الخارجيه من موقفه إلى الكعبه تتساوى من كل الأطراف فيجوز أن يقف إلى الغرب أو الشرق أو الشمال أو الجنوب أو بينها.

وإن شئت قلت فى تقريب عدم الاتساع مع البعد: إنك تفرض الكعبه ممتده بامتداد قطر الأرض حتى خرجت آخر الكعبه من الجانب الثانى من الأرض، فإن الإنسان

إذا وقف في مكان من الأرض أخرج خطاً مستقيماً من موقفه إلى الكعبه الموهومه الممتده في قطر الأرض، ولا إشكال بأنها لا تتسع أين ما كان الإنسان ويكون الفرق بين المسطح والمدور أن الخط الخارج من الموقف إلى المستقبل _ بالفتح _ في المسطح ممتد على السطح حتى يصل إلى المستقبل _ بالفتح _ بخلاف الخط الخارج من الموقف إلى المستقبل _ بالفتح _ في المدور، فإنه يخترق المدور حتى يصل إلى المستقبل _ بالفتح _.

ولقد أجاد المقداد حيث قال: إنها خط مستقيم يخرج من المشرق والمغرب الاعتداليين ويمر بسطح الكعبه، فالمصلى يفرض من نظره خطأ يخرج إلى ذلك الخط فإن وقع على زاويه قائمه فذلك هو الاستقبال، وإن كان على حاده أو منفرجه فهو إلى ما بين المشرق والمغرب (1)، انتهى. فإنك إذا فرضت أترجه مدوره وكان في أطرافها نمل تريد الاتجاه إلى رأس الأترجه، فإن القوس التي بينها وبين الرأس إذا كانت قائمه بين النمله وخط الرأس كانت النمله مواجهه للرأس، وإن كانت منفرجه وحاده كانت النمله منحرفه.

ولا يرد على قوله: «من المشرق والمغرب الاعتداليين» إذ هو في صدد المثال لا لكل أماكن الأرض، فإن الفاضل أجل شأناً من أن يقع في مثل هذا الاشتباه الذي لا يخفى على أصاغر الطلبة.

وعليه فإشكالات المستمسك عليه منظور فيها، هذا كله إن أراد المصنف بعبارة السابقة السعه حقيقه، وإن أراد السعه عرفاً

ص: ٣٥٥

كما يدل عليه قوله السابق صح ما ذكره، وتقريبه ما ذكره المحقق الأردبيلي من عدم اعتبار التدقيق في أمر القبلة وما حاله إلا كحال أمر السيد عبده باستقبال بلد من البلدان النائية الذي لا ريب في امثاله بمجرد التوجه إلى ذلك البلد من غير حاجة إلى رصد وعلامات وغيرها مما يختص بأهل الهيئة المستبعد والممتنع تكليف عامه الناس من النساء والرجال خصوصاً السواد منهم بما عند أهل الهيئة الذي لا يعرفه إلا الأوحدي منهم، واختلاف العلامات التي نصبوها وخلو النصوص عن التصريح بشيء من ذلك سؤالاً وجواباً عما استعرفه مما ورد في الجدي (١) من الأمر تارةً يجعله بين الكتفين، وأخرى يجعله على اليمين مما هو مع اختلافه وضعف سنده وإرساله، خاص بالعراقي مع شدة الحاجة لمعرفه القبلة في أمور كثيرة، خصوصاً في مثل الصلاة التي هي عمود الأعمال (٢) و تركها كفر (٣).

ولعل فسادها ولو بترك الاستقبال كذلك أيضاً، وتوجه أهل مسجد قبا في أثناء الصلاة لما بلغهم من انحراف النبي (صلى الله عليه وآله) وغير ذلك مما لا يخفى على العارف بأحكام هذه الملهة السمحة أكبر شاهد على شدة التوسعة في أمر القبلة وعدم وجوب شيء مما ذكره هؤلاء المدققون، (٤) انتهى كلامه رفع مقامه.

وقال بقوله غيره أيضاً كصاحب المدارك وغيره وهو حق، فإن عامه الناس

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٢ _ الباب ٥ من أبواب القبلة

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٧ _ الباب ٦ من أبواب أعداد الفرائض ح ١٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨ _ الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض ح ٢

٤- كما في الجواهر: ج ٧ ص ٣٤٢

من زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى زماننا هذا لا يمكنهم التدقيق حتى بعد استخراج الأرصاء والبوصله ونحوهما.

فإن العامه لا تصل أيديهم إلى هذه الوسائل، والذين يتمكنون منها لا يتمكنون من تدقيق القبلة بها، لأنها أيضا أمور تقريبيه لا تحقيقيه، ولذا تجد الاختلاف الكثير بين علمائها أيضا، وكيف يمكن أن يأمر الشارع بالتدقيق على أهل البرارى والصحارى والجبال والمسافرين فى البر والبحر والجو فى صلاتهم وذبائحهم وحاله تخليهم وتوجيه محتضرمهم وأمواتهم.

بل ما يكره أو ما يستحب فيه القبلة مما يشمل كثيرا من حالات الانسان، ويضاف إلى ما ذكره الأردبيلي «ره» أن الجدى له دور يوجب جعله علامه اختلافاً كبيراً، ولذا قيده بعضهم بمنتهى صعوده ونزوله، وأنه بعد ذلك يعين قبله بعض مناطق العراق لا كله، ويؤيد ذلك، بل يدل عليه جمله من الروايات:

كروايه أبى هاشم فى الصلاه على المصلوب: «فإن بين المشرق والمغرب قبله»، «وليكن وجهك إلى ما بين المشرق والمغرب». (١)

وروايه زراره، قلت: أين حد القبلة؟ قال (عليه السلام): «ما بين المشرق والمغرب قبله كله». (٢)

وروايه ابن عمار: «بين المشرق والمغرب قبله». (٣) إلى غيرها من الروايات.

ومن الواضح أن المراد بما بين المشرق والمغرب إنما هو بالنسبه إلى الذى

ص: ٣٥٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨١٢ _ الباب ٣٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ _ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ _ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ١

كما يعلم ذلك بملاحظه الأجرام البعيده كالنجوم ونحوها، فلا يقدر زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه فى صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده، والقول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبه وجهتها راجع فى الحقيقه إلى ما ذكرناه، وإن كان مرادهم الجهه العرفيه المسامحيه

يكون فى طرف الجنوب أو الشمال، أما من يكون فى طرف الشرق أو الغرب من الحرم، فإن قبلته ما بين الجنوب والشمال، كما أن من يكون فى الفضاء قبلته جهه الأرض إلا إذا كان مسامتاً للأرض بأن كانت فوق رأسه أو تحت قدمه، فإنه يصلى إلى أى جهه شاء.

(كما يعلم ذلك بملاحظه الأجرام البعيده كالنجوم ونحوها) هذا مثال غير تام لسعه النجم ولو مثل بمناره فوق جبل حيث كلما ازداد الإنسان بعداً عنها ازدادت إمكانيه الاستقبال، كان أولى (فلا يقدر زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه فى صدق محاذاتها) العرفيه.

(كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده) فإن القريب يستوعب عرض المناره التى عرضها متر واحد، بينما يستوعب نفران عرضها مع قليل من الابتعاد، وكلما زادوا بعداً زاد العدد الذى يستوعب العرض.

(والقول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبه وجهتها راجع فى الحقيقه إلى ما ذكرناه) من المحاذاه العرفيه.

(وإن كان مرادهم الجهه العرفيه المسامحيه) بأن لم يكن محاذياً له عرفاً إلا تسامحاً، كما يظهر ذلك إذا مال الإنسان عن المناره قليلاً فى الصف المواجه لها.

فلا- وجه له، ويعتبر العلم بالمحاذاه مع الإمكان، ومع عدمه يرجع إلى العلامات والأمارات المفيده للظن، وفي كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال.

(فلا- وجه له) إذ ليس الإنسان حينئذ مواجهاً لها لا- حقيقه ولا عرفاً، بل المواجهه مجازيه تسامحيه، والدليل دل على العرفيه لا المجازيه كما هو واضح، والله سبحانه أعلم بحقائق الأحكام.

(ويعتبر العلم بالمحاذاه مع الإمكان) لأن الاشتغال اليقيني يحتاج إلى البراءه اليقنيه، والمراد بالإمكان ما لا يوجب عسراً وحرماً.

(ومع عدمه يرجع إلى العلامات والأمارات المفيده للظن) الحجه شرعاً لا الظن المطلق، إذ الظن لا يغني عن الحق شيئاً، وإذا كان الظن حجه شرعاً كقول أهل الخبره وذى اليد ونحوهما لم يكن وجه لكون درجته بعد العلم، ولذا استظهر في الجواهر (١) جواز العمل بالأمارات الشرعيه ولو مع التمكن من العلم.

ولا يرد عليه ما أشكله المستمسك عليه، فإنه أشكل في المصداق والكلام في الفضيهِ الحقيقيه.

نعم إذا أراد المصنف العلامات المفيده للظن الذي ليس بحجه شرعاً كان لترتيبه على العلم وجه، إذ الامتثال الظني يكون متأخراً عن الامتثال العلمى، لكن إنما يصح ذلك إذا لم نقل بوجوب الصلاه إلى أربع جوانب، وسيأتى تفصيل الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(وفي كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال) قيل في وجهه أمور:

ص: ٣٥٩

١- الجواهر: ج ٧ ص ٣٨٨

ومع عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها

الأول: إنه ظني ولا يكتفى بالظن في مورد إمكان العلم.

الثاني: أصاله عدم الكفايه.

الثالث: عدم عموم حجيه البيئه.

الرابع: لا نسلم شمول دليل حجيه البيئه في الإخبار الحدسي، بل المتيقن منه الإخبار عن الحسي.

الخامس: إن بين دليل اعتبار البيئه وبين دليل الاجتهاد في القبله عموماً من وجه، فمع التساقت في مورد الاجتماع المرجع دليل الاشتغال، لكن الأقوى الكفايه، إذ الشهاده ظن معتبر شرعاً _ كما حقق في بعض مسائل الكتاب _ فلا موقع للأصل وأدله البيئه شامله لكل أقسام الأخبار الحدسي والحسي إلا ما خرج بالدليل، كما أنها حاكمه على أدله الاجتهاد، بل الظاهر كفايه أخبار الثقه إذا كان أهل خبره لأنه مشمول لقوله (عليه السلام): «حتى تستبين» (١)، فإن أخبار الثقه مطلقاً حجه إلا إذا كان في المرافعات ونحوها، حيث إن الأدله الخاصه الوارده فيها تقتضى عدم حجيتها، ويؤيده قوله (عليه السلام) في باب الحج: «يسأل الناس الأعراب»، (٢) إلى غير ذلك.

(ومع عدمه لا- بأس بالتعويل عليها) لأنه طريق الامتثال في صوره عدم العلم، ولأنه داخل في التحري الذي قاله (عليه السلام): «تحري القبله جهدك». (٣)

(إن لم يكن اجتهاده على خلافها) وإلا وقع التعارض بين الأمرين: الاجتهاد المأمور به، والبيئه التي قام الدليل على حجيتها.

ص: ٣٦٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ _ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢٨ _ الباب ٥ من أبواب المواقيت ح ١

٣- التهذيب: ج ٣ ص ١٧٠ _ الباب ١١ في صلاه السفينه ح ٣

وإلا فالأحوط تكرار الصلاة ومع عدم إمكان تحصيل الظن يصلّى إلى أربع جهات.

(وإلا فالأحوط تكرار الصلاة) مره على طبق البينه، ومره على طبق اجتهاده، لعدم ترجيح أحد الأمرين على الآخر، لكن لا يبعد تقديم البينه، إذ البينه قائمه مقام العلم شرعاً والتحرى إنما هو سبيل من لا علم له، بل ظاهر أدله التحرى أنه علاج من لا علاج له، مثل أن يقول المولى لعبده: قول زيد فى الأوامر قولى، ثم يقول: إذا لم تطلع على قولى اجتهد فى تحصيل أوامرى، فإنه لا يشك السامع فى تقديم قول زيد على الاجتهاد، بل لفظ التحرى دال عليه.

(ومع عدم إمكان تحصيل الظن يصلّى إلى أربع جهات) كون الصلاة إلى أربع جهات مرتب على عدم إمكان تحصيل الظن هو المشهور، بل فى المستند دعوى الإجماع المحقق والمحكى على ذلك.

وهنا احتمال ثان، وهو كفايه الصلاة فيما بين المشرق والمغرب، إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بلا حاجه إلى التحرى.

واحتمال ثالث: وهو أن بعد عدم إمكان تحصيل العلم تجب الصلاة إلى أربع جوانب، كما عن المبسوط، بل حكى عن غيره أيضاً.

واحتمال رابع: وهو بعد إن لم يكن علم ولا ظن صلى كيف شاء لا- إلى أربع جوانب، كما عن العماني والصدوق، ومال إليه المختلف والذكري، وقواه الأردبيلي وصاحب المدارك وشارح الروضه والحقائق والمعتمد وغيرهم، فالاحتمالات فى المسأله أربعه: إما وجوب تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه شرعاً إذا أمكن، فلا إشكال فيه كما عرفت.

أما بعد العلم فالظاهر كفايه الظن، لأنه امتثال لمن لا يقدر على الامتثال العلمى كما حقق فى الأصول، ولجملة من الروايات:

كصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): «يجزى التحرى أبدأ إذا لم يعلم أين وجه القبلة». (١)

وموثقه سماعه، سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم ير الشمس والقمر ولا النجوم؟ قال (عليه السلام): «اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً». (٢)

والصحيحه الوارده فى الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة؟ قال (عليه السلام): «يعيد، ولا يعيدون فإنهم قد تحروا». (٣)

ومرسله ابن المغيرة: فى الرجل يكون فى السفينه فلا يدري أين القبلة؟ قال (عليه السلام): «يتحرى فإن لم يدر صلى نحو رأسها». (٤) إلى غيرها.

وكالأخبار الداله على عدم الإعادة بعد خروج الوقت فى صورته التحرى (٥)، إذ لو لم يكن كافياً لكانت صلاته باطله، ومنه يعلم أنه لو قيل بالإعادة فى الوقت كان تعبدًا خاصاً ولم يكن الوجه بطلان الصلاة، إذ لو كانت باطله لم تسقط بخروج الوقت، فتأمل.

استدل لكفايه الصلاة بين المشرق والمغرب إذا لم يكن علم، بالروايات الداله

ص: ٣٦٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٦ من أبواب القبلة ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٦ من أبواب القبلة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣١ _ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٥ _ الباب ١٣ من أبواب القبلة ح ١٥

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٠ _ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٢

على أن ما بين المشرق والقبلة، كمرسلة النهاية، قلت: أين حد القبلة؟ قال (عليه السلام): «ما بين المشرق والمغرب قبله».(١)

وصحيحه ابن عمار: الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف من القبلة يميناً وشمالاً؟ قال (عليه السلام): «قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله».(٢)

وفيه: إن غاية الأمر أنهما مطلقان، فاللازم تقييدهما بالروايات السابقة، مضافاً إلى ضعف سند الأول، ودلاله الثاني، وعدم وجدان قائل بمضمونهما بالنسبة إلى مقامنا.

واستدل للصلاة إلى أربع جوانب إذا لم يمكن العلم: بأنه مقتضى الاشتغال بعد العلم الإجمالي بأن القبلة في أحدها، وبمرسلة خدش عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون إذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا وأنتم سواء في الاجتهاد؟ فقال (عليه السلام): «ليس كما يقولون، إذا كان كذلك فليصل لأربع وجوه».(٣)

وفيه، مع قطع النظر عن ضعف السند: إنه معرض عنه، وممكن الجمع بينه وبين روايات التحرى بلزوم التحرى أولاً، لأنه قائم مقام العلم، فهو خارج عن موضوع قوله: «فلم نعرف».

أما مسألة الصلاة لأربع جهات أو كفايه صلاة واحده إذا لم يكن علم ولا ظن فقد اختلفوا فيها، فالمشهور قالوا بوجوب الأربع، بل عن الغنية والمعتبر والمنتهى

ص: ٣٤٣

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٠ _ الباب ٤٢ في القبلة ح ١٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ _ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ _ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٥

والتذكرة الإجماع عليه، خلافاً لمن تقدم أسماؤهم حيث قالوا بكفايه الصلاة إلى جهة واحده.

استدل للمشهور بأنه مقتضى العلم الإجمالى، وبجمله من الروايات كمرسل فراش المتقدم.

ومرسل الكافى: روى أن المتحير يصلى إلى أربعه جوانب. (١)

ومرسل الفقيه: روى فى من لا يهتدى القبلة فى مغازه أن يصلى إلى أربعه جوانب. (٢)

وهذه الروايات وإن كانت ضعيفه فى نفسها إلا أن الشهره _ كما قالوا _ تجبرها.

أما القائلون بكفايه صلاه واحده فقد استدلوا بجمله من الروايات:

كصحيح زراره ومحمد عن أبى جعفر (عليه السلام): يجرى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة. (٣)

ومرسل ابن أبى عمير _ الذى هو كالصحيح _ عن بعض أصحابنا، عن زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قبله المتحير؟ فقال (عليه السلام): «يصلى حيث يشاء». (٤)

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قلت: الرجل يقوم فى الصلاه ثم ينظر بعد ما يفرغ فيرى أنه قد انحرف يميناً أو شمالاً؟ فقال: «قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله ونزلت هذه الآية فى قبله المتحير:

ص: ٣٦٤

١- الكافى: ج ٣ ص ٢٨٦ _ باب وقت الصلاه فى يوم الغيم ذيل ح ١٠

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٨٠ _ الباب ٤٢ فى القبلة ح ١٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ _ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٢

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٦ _ الباب ٨ من أبواب القبلة ح ٣

إن وسع الوقت وإلا فيتخير بينها.

(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ)«(١)».

ولا يخفى أن هذه الروايات أصح سنداً وأقوى دلالةً ومعمول بها، فاللازم تقديمها على روايات المشهور، والإشكالات التي أوردها المستند والجواهر وغيرهما عليها في غاية الوهن، فلا حاجة إلى ذكرها، فالعمل بها متعين مع حمل روايات المشهور على الاستحباب، فإنه طريق الجمع العرفي بينهما، ولأجل ما ذكرناه قال أو مال إلى كفايه الصلاة الواحده جماعه من شراح المتن والمعلقين عليه.

أما ما حكى عن ابن طاووس، ومال إليه المدارك: وجوب القرعه في المتحير لأنها لكل أمر مشكل، فهو لا بأس به على ما اخترناه، وإلا ففيه نظر، لأنه طرح لنصوص الطرفين.

ثم إن وجوب الصلاة إلى أربع جهات على القول به إنما هو في صورته اشتباه القبلة فيها، أما إذا اشتبهت في ثلاثه أو في اثنتين فلا إشكال ولا خلاف في كفايه تلك الجهات، بل الظاهر حرمة الصلاة إلى غيرها، لأنه من الصلاة إلى غير القبلة عمداً وهو تشريع محرم.

هذا كله (إن وسع الوقت وإلا فيتخير بينها) لعدم المرجح بلا إشكال ولا خلاف.

نعم لا بد من تقييد ذلك بما إذا كان وقته من الأصل لا يسع إلا لهذا القدر، أما إذا كان وقته واسعاً ثم لم يصل حتى ضاق الوقت فالواجب عليه قضاء بقيه الصلوات

ص: ٣٤٥

إن بقى فى حيره والإتيان بصلاه واحده إلى القبله إن تمكن منها، وذلك لقاعده الاشتغال، وإن وسع الوقت لثلاثه أو اثنتين منها جاء بالمقدور ولا قضاء مع عدم سعه الوقت، ويقضى مع تكاسله فيما كان له وقت واسع ولم يأت بها لما ذكرناه، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٦٦

مسألة _ ١ _ الأمارات المحصلة للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبة إلى البعيد كثيره، منها الجدى الذى هو المنصوص فى الجملة.

(مسألة _ ١ _ الأمارات المحصلة للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبة إلى البعيد) إذ من أين يمكن تحصيل العلم.

(كثيره، منها: الجدى) إما على وزن فُلس مكبراً، كما قال به جماعه، أو مصغراً على وزن قُصِي وأبى، كما قال به آخرون وهذا هو الأشهر، وهى نجمه عند القطب الشمالى قريبه منه، ولذا ترى ساكنه، وإن كانت هى فى الحقيقه متحركه بما يحصل من حركاتها دائره حول القطب (الذى هو المنصوص فى الجملة) أى أنه علامه فى الجملة لا- فى كل مكان، كما هو واضح، والنصوص الوارده فيه هى موثق محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) سألته عن القبلة؟ فقال (عليه السلام): «ضع الجدى فى قفاك».(١)

ومرسل الفقيه، قال رجل للصادق (عليه السلام): إني أكون فى السفر، ولا أهدى القبلة بالليل؟ فقال (عليه السلام): «أتعرف الكوكب الذى يقال له جدى»؟ قلت: نعم. قال: «اجعله يمينك وإذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك».(٢)

وعن إسماعيل بن زياد السكونى، عن جعفر (عليه السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ) (٣) قال: (صلى الله عليه وآله): «هو الجدى لأنه

ص: ٣٦٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٢ _ الباب ٥ من أبواب القبلة ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٨١ _ الباب ٤٢ فى القبلة ح ٢٠

٣- سوره النحل: الآية ١٦

نجم لا يزول وعليه بناء القبلة وبه يهتدى أهل البر والبحر» (١) ونحوه خبره الآخر. (٢)

وهذه الروايات لا بد من حملها على الأماكن التي تلائم هذه العلامة كالكوفه ونحوها مما كان الراوى منها، والقول بأن قبله الكوفه جعل الجدى خلف أوائل الكتف الأيمن فى المشهدين وبغداد والكوفه والحله كما عن المعتمد وهو مناف للروايه، منظور فيه، إذ قد تقدم أن القبلة فيها توسعه فلا يضر هذا الاختلاف _ لوتم _ بالروايات.

أما روايه السكونى فلا بد من حملها على ذلك، أو أن المراد أن القبلة تعرف بالجدى فى الجملة، فاللازم تطبيقه على أفق البلد، فإن كان البلد فى جنوب مكه جعل الجدى أمام وجهه وإن كان فى شمال مكه جعله خلفه، وإن كان فى شرق مكه جعله على الأيمن، وإن كان فى غرب مكه جعله على الأيسر، ولا تضر الاختلافات اليسيره عرفاً بعد أن عرفت التوسعه فى القبلة، لكن بعض الفقهاء حيث راعوا الدقه فى القبلة أسقطوا العلامه المذكوره وقالوا إنها لا تلائم القواعد الفلكيه، فاللازم الرجوع إلى قواعد علم الفلك، وذلك أن البلاد بالنسبه إلى مكه على ثمانية أقسام رئيسيه، وإن كانت أربعة منها على أقسام كثيره حسب الانحرافات، فإن جزائر الخالدات _ على اصطلاح القدماء _ هى أول خط الطول ومعدل النهار وهو ميزان العرض، فإن كان البلد فى الطرف الشمالى من المعدل كان فى العرض الشمالى، وإن كان البلد فى الطرف الجنوبى من المعدل كان فى العرض الجنوبى.

وعلى هذا فإذا لاحظنا نسبه مكه إلى البلد، كانت أحد الأقسام الثمانية بعد

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٥ من أبواب القبلة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٥ من أبواب القبلة ح ٤

حذف التساوى طولاً- وعرضاً حقيقه، فإن البلد إما أكثر من الكعبه طولاً أو مساو لها طولاً، أو أقل منها طولاً، وفي كل حال إما أكثر منها عرضاً أو مساو لها عرضاً أو أقل منها عرضاً، وحاصل الضرب تسعه بحذف منها ما كان مساوياً طولاً وعرضاً، لأنه هو مكه بالذات.

فبقية الأقسام ثمانية.

١ _ فإن كان البلد أقل منها طولاً وأكثر عرضاً، فالقبلة في الجنوب الشرقي.

٢ _ وإن كان مساو لها طولاً وأكثر عرضاً، فالقبلة نقطه الجنوب.

٣ _ وإن كان أكثر منها طولاً وعرضاً، فالقبلة الجنوب الغربي.

٤ _ وإن كان أقل منها طولاً ومساو عرضاً، فالقبلة نقطه الشرق، وإن كان مساو لها طولاً وعرضاً، فذلك غير ممكن كما عرفت.

٥ _ وإن كان أكثر منها طولاً مساو لها عرضاً، فالقبلة نقطه الغرب.

٦ _ وإن كان أقل منها طولاً وعرضاً، فالقبلة الشمال الشرقي.

٧ _ وإن كان مساو لها طولاً أقل منها عرضاً، فالقبلة نقطه الشمال.

٨ _ وإن كان أكثر منها طولاً أقل عرضاً، فالقبلة الشمال الغربي.

ثم إن أربعه أقسام من هذه المذكورات، وهي ما كانت القبلة نقطه الجنوب أو الشمال أو الشرق أو الغرب لا تختلف، أما الأربعة الأخر فلها ألوف الأقسام، فإن بين نقطه الشرق والشمال تسعين درجه، وكل درجه فراسخ، ففي أى موقع كان البلد من تلك الفراسخ والدرجات تكون قبلته مخالفه لقبه البلد الذى يكون أقل منه أو أكثر طولاً أو عرضاً كما هو واضح.

إذا عرفت هذا قلنا إذا أراد الإنسان معرفه القبلة فى مكان ما كان لا بد له أن

بجعله فى أواسط العراق كالكوفه والنجف وبغداد نحوها خلف المنكب الأيمن، والأحوط أن يكون ذلك فى غاية ارتفاعه أو انخفاضه

يعرف طول وعرض مكه، وطول وعرض البلد، وأنه هل أن عرض البلد شمالى أو جنوبى، فإذا عرف ذلك فإن كان مع الأقسام الأربعة التى لا تختلف فالقبله واضحه، وإن كان من الأقسام الأربعة التى تختلف، فاللازم ملاحظه درجات الاختلاف، بأن ترسم دائره وتعين الشمال والجنوب والشرق والغرب فيها وتوضع مكه والبلد فى مكانهما الذى عين بالدرجات.

ثم يخرج خط من البلد إلى مكه إلى الدائره فأين وقع رأس الخط من الدائره يكون ذلك الموضع هو درجات قبله البلد، فاللازم الانحراف عن نقطه الجنوب إلى الشرق أو الغرب لمن كان فى العرض الشمالى بقدر تلك الدرجات، كما أن اللازم الانحراف عن نقطه الشمال إلى الشرق أو الغرب لمن كان فى العرض الجنوبى، وتفصيل هذه الأمور فى علم الفلك، وإنما ذكرنا مقداراً يسيراً من الكلام هنا إلماعاً إلى الأصول الأوليه فى هذا الباب، والله العالم الموفق.

(بجعله فى أواسط العراق كالكوفه والنجف وبغداد ونحوها) مثل كربلاء والحله (خلف المنكب الأيمن) ذكره غير واحد من الفقهاء كالمعتمد والمستند وغيرهما، فإن هذه البلاد تزيد طولاً على مكه مما يوجب انحراف قبلتها عن نقطه الجنوب إلى طرف المغرب، وقد اختلفوا فى مقدار الانحراف من اثنتى عشره درجه تقريباً إلى عشرين درجه تقريباً.

(والأحوط أن يكون ذلك فى غاية ارتفاعه أو انخفاضه) ليكون على خط الجنوب والشمال، لكن لا يخفى أن هذا الاحتياط غير ظاهر، وإن ذكره بعض الفقهاء السابقين

والمنكب ما بين الكتف والعتق. والأولى وضعه خلف الأذن

إذ الأدلة مطلقه، وحركه الكوكب غير ظاهره، فهو تدقيق لم يدل عليه دليل بعد أن عرفت التوسعه في القبلة، وأنه لم يعلم أنه في أية الحالات من الارتفاع والانخفاض، أو كونه طرف المشرق أو طرف المغرب، يطابق القبلة حقيقه أو تقريباً.

وما ذكره المستمسك في وجه الاحتياط بقوله: نعم أن يكون الوجه التسالم على صحه كونه علامه حينئذ لتقييده أماريته بالحال المذكوره في كلام بعض (١١)، انتهى. محل نظر، إذ ذكر البعض بدون وجه روائي ولا- فلكى ليس إلا- اجتهاداً، ولا- يوجب الاحتياط، وإلا لاستحسن الاحتياط في كثير من المسائل لأجل الفتاوى.

(والمنكب ما بين الكتف والعتق) كما ذكره جمع، وقال آخرون إنه مجمع عظمى العضد والكتف، ولا محصل للتكلم حول هذا الاختلاف، إذ ليس المنكب مذكوراً في الروايات ولا أهميه لتعيينه، إذ المهم معرفه قدر انحراف القبلة عن نقطه الجنوب.

وقد عرفت أن أهل الفلك مختلفون فيه، وحيث تقدم أن في القبلة توسعه وأن الروايات الوارده في المقام مطلقه فلا بأس باتباع أحد التفسيرين، إذ لا أهميه لأحدهما على الآخر، وإن كان تفسير المعتمد والمستند يلائم كلام المصنف حيث قال: «خلف المنكب الأيمن أى أوائل الكتف بالنسبه إلى بين الكتفين». (٢)

(والأولى وضعه خلف الأذن) لعله حتى يطابق الاتجاه لا- انحراف عشرين درجه، كما عن بعض المحققين، لكن لم يظهر وجه الأولويه الشرعيه بعد إطلاق الأدله والتسامح

ص: ٣٧١

١- المستمسك: ج ٥ ص ١٩١

٢- المستند: ج ١ ص ٢٦١ س ١٥

وفى البصره وغيرها من البلاد الشرقيه فى الأذن اليمنى، وفى موصل ونحوها من البلاد الغربيه بين الكتفين، وفى الشام خلف الكتف الأيسر، وفى عدن بين العينين

فى القبله، وتساقط الأقوال فى الدرجات لعدم أوليه بعضها على بعض، هذا وقد جاء علم الفلك الحديث وخطأ كثيراً من التعيينات السابقه، كما لا يخفى على من راجع البحار والمستند وجنات الخلود، وراجع كتب الفلك الحديثه.

(وفى البصره وغيرها من البلاد الشرقيه فى الأذن اليمنى) وقال فى المستند: إنه يجعل أواسط خلف الكتف الأيمن (١)، وقال بعض أهل النجوم: إن انحراف البصره عن الجنوب إلى المغرب ثمان وثلاثون درجه، والمراد بنحوها فى كلام المصنف ما كان فى درجه البصره من الانحراف، كاصفهان وكاشان وقم وغيرها.

(وفى الموصل ونحوها من البلاد الغربيه) كأرض الروم (بين الكتفين) لأن قبلتها نقطه الجنوب تقريباً، وقد ذكر بعض أهل الفلك أنها منحرفه عن الجنوب إلى المشرق بما يقرب من أربع درجات، وقيل بانحرافها مقدار اثنتى عشره درجه.

(وفى الشام خلف الكتف الأيسر) والمراد بالشام دمشق ونحوها لا كل الشام فى الجغرافيا القديمه المشتمله على لبنان وفلسطين والأردن وغيرها، ولا كل الشام فى الجغرافيا الحديثه، وقد اختلفوا فى قدر انحرافها هل هو ثلاثون درجه أو أقل من الجنوب إلى المشرق.

(وفى عدن بين العينين) ومقتضى ذلك أن قبلتها نقطه الشمال مع أنهم ذكروا انحرافها بقدر خمس درجات أو أكثر عن الشمال إلى المغرب.

ص: ٣٧٢

وفى صنعاء على الأذن اليمنى، وفى الحبشه والنوبه صفحه الخد الأيسر.

ومنها: سهيل وهو عكس الجدى.

ومنها: الشمس لأهل العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجهتهم نقطه الجنوب.

(وفى صنعاء على الأذن اليمنى) مقتضاه أن انحرافها بقدر انحراف الكوفه لكن إلى المغرب، مع أنهم ذكروا أن الانحراف فيها أكثر.

(وفى الحبشه والنوبه صفحه الخد الأيسر) وقد اختلفوا فى انحرافها بين أربع درجات وسبعاً وأربعين درجه، واللازم فى كل هذه الأمور المذكوره مراجعه أهل الفلك الحديث، فإن الاختلاف بينهم وبين السابقين كثير، ولا شك أن العلم فى الحال الحاضر أدق وأتقن لتوفر الآله ودقتها وضبط المقاييس أكثر من ذى قبل، ومن المعروف الآن _ عند المتشرعه _ أن ضبط " رزم آرا " فى كتابه الذى نشره حول القبله، أدق وأتقن ولا بأس بالاعتماد عليه، وقد تقدم أن أمر القبله موسع، كما يستفاد من النص والفتوى فلا تجب الدقه العقليه فيها، والله سبحانه العالم.

(ومنها: سهيل وهو عكس الجدى) فاللازم الوقوف بحيث يكون السهيل عكس الجدى، لكن اللازم تقييد ذلك بما يوافق الجدى فى المقابله من مطالع سهيل، إذ ليس السهيل ثابتاً كالجدى وإنما له طلوع وغروب وارتفاع وانخفاض.

(ومنها: الشمس لأهل العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجهتهم نقطه الجنوب) لا يخفى ما فى العبارة من الإشكال، فإنه لم يذكر أن هذه العلامه لأى مواضع العراق، وقد عرفت الفرق بين الموصل والبصره والمشهدين فى العلامه الأولى، ثم إن أحدها لا ينطبق على هذه العلامه، ولعله «ره» أراد العلامه

ومنها: جعل المشرق على اليمين، والمغرب على الشمال لأهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدى بين الكتفين كموصل.

ومنها: الثريا والعيوق لأهل المغرب يضعون الأولى عند طلوعها على الأيمن، والثاني على الأيسر.

ومنها: محراب صلى فيه معصوم

المسامحيه في مثل النجف الأشرف و كربلاء المقدسه، فقد اعتاد بعض المؤذنين فيهما على اتباع هذه العلامه، ولذا أشكل عليه «ره» غير واحد من الشراح والمعلقين كالمستمسك والسيد البروجردى وغيرهما.

(ومنها: جعل المغرب على اليمين، والمشرق على الشمال لأهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدى بين الكتفين كالموصل) والمراد به كل موضع يكون مساوياً لمكه طولاً- وزائداً عنها عرضاً، وإن نقص عرضاً يكون الأمر بالعكس فيجعل المغرب على اليسار والمشرق على اليمين، لكن ومع ذلك فهذه العلامه بالنسبه إلى الموصل تقريبيه، لما عرفت من انحراف الموصل في الجملة.

(ومنها: الثريا والعيوق لأهل المغرب يضعون الأولى عند طلوعها على الأيمن، والثاني على الأيسر) على ما ذكره أبو الفضل شاذان بن جبرئيل القمي «ره» وتبعه عليه الشهيد الأول، وأشكل عليه الشهيد الثاني، بأنه ليس علامه لمطلق المغرب، بل لبعض مواضعه، وهو كذلك، لكن لا بد وأن يكون مرادهم أجمع أن قبلتهم بين مطالعتهما، لا- أنهما على يمين المصلى ويساره لما تبّه عليه المستند من أن الفصل بين مقابلي اليمين والشمال نصف الدور، والحال أن الفصل بين مطالعي الكوكبين نصف عشره.

(ومنها: محراب صلى فيها معصوم) لأن المعصوم لا يعقل أن يصلى على غير

فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن ولا تياسر كان مفيداً للعلم، وإلا فيفيد الظن.

ومنها: قبر المعصوم

القبلة. والمراد بالمعصوم هم الأربعة عشر (عليهم السلام)، لا الأنبياء والمعصومين السابقين، إذ لم يعلم أن قبلتهم كانت على وفق قبلتنا، بل علم في بعضهم بالعدم.

وكيف كان (فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن ولا تياسر كان مفيداً للعلم، وإلا فيفيد الظن) لأصالة عدم التغيير، وأصالة حمل فعل البانى على الصحة، ولا- أعرف من ذلك إلا محراب مسجد الكوفة للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، لكن هو معارض بمحارب الرسول (صلى الله عليه وآله)، والإمامين زين العابدين والصادق (عليهما السلام) حيث إن بينهما خلافاً كما هو واضح.

نعم لا يضر الخلاف بين المحرابين المنسوبين إلى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في المسجد في المكان بعد اتحادهما في الاتجاه، ولا محراب الرسول (صلى الله عليه وآله) في كل من مسجده ومسجد قبا.

ثم إنه لا يبعد علاميه مثل محراب ذى القبليتين وغيره من المساجد التي كانت في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) في المدينة، لأصالة عدم التغيير بعد وضوح أنها كانت بتقرير الرسول (صلى الله عليه وآله) كما تشهد بذلك العادة، وأورد في التواريخ من أنه (صلى الله عليه وآله) كان يصلى في كل مسجد يفتتح في زمانه (صلى الله عليه وآله)، وقد ذكر التاريخ منها سبعة وأربعين مسجداً في المدينة المنورة.

(ومنها: قبر المعصوم) لأنه لا يدفن إلا اتجاه القبلة، والمعصوم الدافن يعلم القبلة، فقد ورد أن المعصوم لا يدفنه إلا معصوم(1)، والمراد بالمعصوم الأربعة عشر

ص: ٣٧٥

فإذا علم عدم تغيره وأن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم وإلا فيفيد الظن.

ومنها: قبله بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط.

(عليهم السلام)، كما عرفت في محراب المعصوم.

وكذا لو دفن المعصوم إنساناً آخر غير المعصوم، كما دفن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أمه وإبراهيم بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسلمان، وكما دفن الرسول (صلى الله عليه وآله) سعد، وكما دفن الإمام زين العابدين (عليه السلام) العباس والشهداء (عليهم السلام)، وكذلك إذا كان تقرير المعصوم كدفن أولاد الأئمة (عليهم السلام) بحضورهم، مثل دفن إسماعيل بن الإمام الصادق (عليه السلام) إلى غير ذلك.

(فاذا علم عدم تغيره وأن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم، وإلا فيفيد الظن) كما تقدم، وذلك لأجل بناء المسلمين على الاستقبال في شق القبر وبنائه، وأصاله عدم التغيير.

لا يقال: إن بناءهم لا حجيه فيه.

لأنه يقال: بناؤهم كالإخبار فيكون داخلًا في إخبار أهل الخبره ولو بالمناط، ثم إن علم في مكان _ فرضاً _ كيفية تخلي المعصوم بنفسه أو بتقريره لغيره، أو علم ذبحه للحيوان كذلك، أو توجيهه المحتضر، أو كيفية وضعه للصلاه عليه كان كل ذلك دليلاً على قبله، لما تقدم في مسأله محراب المعصوم وقبره.

(ومنها: قبله بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم) ومذابجهم ومواضع تخليهم (إذا لم يعلم بناؤها على الغلط) كما هو المشهور، بل ادعى عليه الإجماع، وذلك من باب أصاله الصحه في فعل المسلم، وللسيره، ولأنه من الاعتماد على أهل الخبره، ولأنه من باب ذى اليد، ولأنه من شهاده العدلين عملاً، غالباً.

إلى غير ذلك كقواعد الهيئه وقول أهل خبرتها.

إلى غير ذلك، وقد ورد في شبه المقام في باب الميقات، أنه يسأل الناس الأعراب (1)، ومنه يعلم أنه لا يشترط عدم الإمكان من العلم، لأن الأماره الشرعيه قائمه مقام العلم، فقول جماعه من الفقهاء أنه إنما يرجع إلى هذه الأمور عند التعذر من العلم، ليس على ما ينبغي.

ثم الظاهر أنه لا فرق في ذلك بين البلد الكبير والصغير، كما لا فرق بين فرق المسلمين.

أما محراب واحد، وقبر واحد، ومسجد في الطريق، وما أشبهه، فيشكل الاعتماد عليه، إلا إذا دخل بعض هذه الأمور في إخبار العدل وأهل الخبره ونحوهما لأصالة العدم.

ولو كان هناك خلاف بين المحراب ونحوه، وبين العمل، كما يشاهد ذلك في حرم الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث يصلى بعض العلماء فيه على خلاف الضريح ومسجد الكوفه، حيث إن بناءه يخالف محاربه لتساقطت العلامتان، إلا إذا كانت إحداهما أقوى، فاللازم عند التسايط الرجوع إلى دليل آخر كما هو الشأن في كل تعارض على المشهور، ولو لم يتمكن من الرجوع إلى دليل آخر تخير بين الأمرين، على ما اخترناه، ولزم الإتيان بصلاتين على ما ذكروا في قبله المتحير، لأنه مقتضى العلم الإجمالي.

(إلى غير ذلك كقواعد الهيئه) إذا كان الإنسان هو فلكياً يعرف اتجاه القبله.

(وقول أهل خبرتها) كجعل القمر بين العينين عند غروب الشمس في ليله السابع من كل شهر، وعند انتصاف الليل في الرابعه عشر منه، وعند الفجر في إحدى وعشرين، وقد ذكر الفقهاء وأهل الفلك معرفه القبله بالدائره الهنديه

ص: ٣٧٧

والأسطربلاباب، وكوابب أآر كبباب البعبب والبسر البابب وبببببب، فبن شبب فلبر بب إلى الببار والبسببب وبببببب لبرب بببببب
بببب الببببب.

ص: ٣٧٨

مسألة ٢ وجوب الاجتهاد في تحصيل الظن بالقبلة وعدم الاكتفاء بالظن

مسألة ٢ _ عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن، ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى، كما لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى

(مسألة ٢ _ عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن) قد تقدم أن الظن الحجة هو عدل العلم، أما الظن الذي ليس بحجة شرعاً فهو في طول العلم لما قرر في الأصول بوجوب الامتثال الظني لمن لم يتمكن من الامتثال العلمي.

(ولا- يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى) كما هو المشهور، لقوله (عليه السلام): «اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً» (١).

وقوله (عليه السلام): «يجزى التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٢).

فإن التحرى هو طلب الأخرى كما عن الجوهري والطريحي، والاجتهاد في الطلب كما عن ابن الاثير، ومن المعلوم أنه مع إمكان الظن الأقوى لا يصدق أنه تحرى واجتهاد.

قال في النهاية الاثريه: الاجتهاد استفراغ ما في الوسع والطاقة.

وربما احتمل كفايه مطلق الظن، لأنه من الانسداد الصغير وهو لا يفرق فيه أقسام الظن، كما أن في حال الانفتاح لا يفرق أنحاء العلم، وفيه: إن أول مراتب العلم علم وانكشاف، بخلاف الظن، خصوصاً بعد ورود الدليل في المقام كما عرفت.

ومنه يعلم الوجه في قوله: (كما لا يجوز الاكتفاء) القوى (به مع إمكان الأقوى) لعدم صدق التحرى والاجتهاد على القوى حينئذ.

ص: ٣٧٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٦ من أبواب القبلة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٦ من أبواب القبلة ح ١

ولا فرق بين أسباب حصول الظن.

فالمدار على الأقوى فالأقوى، سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها، ولو من قول فاسق، بل ولو كافر، فلو أخبر عدل ولم يحصل الظن بقوله وأخبر فاسق أو كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخبره يعمل به.

(ولا فرق بين أسباب حصول الظن) لأنه تحر كيفما كان السبب.

(فالمدار على الأقوى فالأقوى، سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها) لاستواء الكل فى العله (ولو كان من قول فاسق) وإن تنظر فيه المستند.

(بل ولو كافر، فلو أخبر عدل ولم يحصل الظن بقوله، وأخبر فاسق أو كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخبره يعمل به) قد عرفت فيما سبق أن قول العادل حجه شرعاً، لإطلاق أدلته وأنه من الاستبانه شرعاً، كما أن قول أهل الخبره حجه شرعاً، فيكون المقام من تعارض الحجتين فيقدم أقواهما، لصدق التحرى بالنسبه إليه، فتأمل.

ص: ٣٨٠

مسأله ٣ وجوب الاجتهاد فى تحصيل الظن بالقبله على الأعمى والبصير

مسأله _ ٣ _ لا- فرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير، غايه الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير فى بيان الأمارات أو فى تعيين القبلة.

(مسأله _ ٣ _ لافرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير) لإطلاق الأدله ولا دليل على أن تكليف الأعمى أخف.

(غايه الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير فى بيان الأمارات) فيتوصل إلى القبلة بنفسه (أو فى تعيين القبلة) وقد اشتهر بين الفقهاء أنه يعول على الغير، وظاهرهم أن يكون عادلاً، بل صرح بعدم اعتبار الفاسق: الإسكافى والمبسوط والإصباح والمهذب ونهايه الأحكام والتذكرة والذكري والدروس والبيان وغيرهم على ما حكى عنهم، وظاهر الكلام أنهم يرون حكم الأعمى أخف، إذ الغالب يقولون بعدم حجيه إخبار العدل الواحد، فيرد عليهم أنه لا وجه للاستثناء لعدم دليل خاص عليه.

نعم على ما ذهبنا إليه من حجيه العدل الواحد لا يكون فرق بين الأعمى وغيره، وربما يقال بأن وجه الأخفيه فى الأعمى العسر فى لزوم سؤال العدل، وأنه تحر بالنسبه إليه.

ولصحيح الحلبي: «لا بأس بأن يؤم الأعمى للقوم إن كانوا هم الذين يوجهونه». (١)

وفيه نظر، إذ العدول بكثره، بالإضافة إلى حصول الاطمينان بقول جماعه من غير العدول، فالاطمينان هو الذى يتمكن من الاستناد إليه، ولا نسلم أن قول الفاسق الذى لا يورث الاطمينان تحر بالنسبه إلى الأعمى، والصحيحه تدل على توجيه القوم وهم جماعه.

ص: ٣٨١

والحاصل: إنا لا نرى فرقاً بين الأعمى وغيره في هذه المسألة.

وحكى عن الشيخ في الخلاف (١) أن الأعمى يصلى إلى أربع جهات. فإن أراد مع حصول الاطمينان له من قول الغير، فلا وجه له، وإن أراد في صورته عدم الاطمينان وعدم أماره شرعيه أخرى فقولته تام.

ص: ٣٨٢

١- الخلاف: ج ١ ص ٥٧ _ المسألة ٥٠

مسألة ٤ _ لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن، ولا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى.

(مسألة ٤ _ لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن) إذ لا دليل على اعتباره فالأصل عدمه.

نعم إذا أورث قوله الظن كفى من جهة أنه تحر فيشملة الدليل.

(ولا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى) لما تقدم من لزوم تحصيل الأقوى، وأنه لا يكتفى بالأضعف مع إمكان الأقوى، لكن الظاهر لدينا الاكتفاء بقول صاحب البيت لأنه صاحب اليد، وقد تقدم في كتاب الطهارة وجه حجيه قول صاحب اليد، ولأنه تحر عرفاً، ولأنه استبانة فيشملة قوله (عليه السلام): «إلا أن تستين» (١).

أما قول المستمسك: إن الحكم في المقام راجع إلى أن القبلة في نقطه كذا من الأفق وليس هو حكماً للدار» (٢) ففيه: إنه آت في كل ما يذكره صاحب اليد، فإن قوله: إن هذا ملكي راجع إلى أن السبب الفلاني مملكك وليس هو حكماً لهذا الذي في يده.

إلى غير ذلك، والمهم في المقام شمول الأدلة التي عرفت أنها شامله، فاعتبار قوله لا يخلو عن قوه.

ص: ٣٨٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ _ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

٢- المستمسك: ج ٥ ص ١٩٨

مسألة ٥ إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبه بلد المسلمين في المحاريب والمذابح

مسألة ٥ _ إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبه بلد المسلمين في محاريبهم ومذابحهم وقبورهم فالأحوط تكرار الصلاة إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط.

(مسألة ٥ _ إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبه بلد المسلمين في محاريبهم ومذابحهم وقبورهم) ومراحيضهم مثلاً (فـ) الظاهر أنه يعمل باجتهاده، إذ لا وجه لتقليد المجتهد لغيره، كما لا وجه لوجوب تكرار الصلاة بعد أن اجتهد بخطأهم، فحاله في ذلك حال المجتهد في الأحكام، وما ذكره المصنف من أن (الأحوط تكرار الصلاة إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط) إذ لا وجه للاحتياط في قبيل العلم، مبنى على ما ادعاه بعضهم من القطع بعدم جواز العمل بالاجتهاد في مقابل محاريب البلد، بناءً على القطع بأن المسلمين لا يشتهون هذا الاشتباه الكبير في قبلتهم، خصوصاً إذا كان البلد كبيراً.

وفيه: إنه إن أريد القطع للمجتهد، فالمفروض أنه لا قطع له، وإن أريد القطع لثالث. ففيه: إن القطع لا ينفع المجتهد، ومنه يعرف أنه لا فرق بين البلد الكبير في رفع اليد عن الاجتهاد وبين البلد الصغير في وجوب اتباع اجتهاده، إذ لا فارق بينها، كما أن الفرق بين كون البلد موجباً للظن الأقوى فالبلد هو المتبع أو الأضعف فالاجتهاد هو المتبع _ كما ذكره بعض _ غير تام، إذ هو خارج عن موضوع الكلام.

نعم في هذه الصورة يتبع الظن الأقوى، على ما تقدم الكلام فيه.

مسألة ٦ _ إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما وجب عليه تكرار الصلاة إلا إذا كانت إحداهما مظنونته، والأخرى موهومه، فيكتفى بالأولى، وإذا حصر فيهما ظناً فكذلك يكرر فيهما، لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات.

(مسألة ٦ _ إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما وجب عليه تكرار الصلاة) مرتين للعلم الإجمالي وللמناطق في روايه تكرار الصلاة إلى أربع، هذا إذا كانت الجهتان متقابلتين معلومتين، أما إذا كانتا في ربع الدائرة فالظاهر الاكتفاء بصلاة واحده للتوسعه في القبلة كما سبق، وللناطق في الصلاة إلى أربع جهات، وأما إذا كانت في متقابلتين غير معلومتين بأن لم يعلم أنها في الدرجة الخامسة أو السادسة أو السابعة أو الثامنة وهكذا، فربما قيل بوجوب صلوات متعددة للعلم الإجمالي، لكن لا وجه له بعد ما عرفت من التوسعه في القبلة والمناطق في الصلاة إلى أربع، هذا كله بناءً على عدم كفايه صلاة واحده في المردده بين كل الأطراف، وإلا كفت صلاة واحده في كل الفروض.

(إلا إذا كانت إحداهما مظنونته، والأخرى موهومه، فيكتفى بالأولى) لأنه تحر، وقد تقدم كفايه التحرى في صوره الجهل.

(وإذا حصر فيهما ظناً) بأن ظن أنها في الشمال أو الجنوب مثلاً، لا في الشرق والغرب (فكذلك يكرر فيهما) لأن ما عداهما خلاف ما وصل إليه التحرى، فالمناطق في أدله التحرى يشملهما، بل هو داخل في التحرى عرفاً.

(لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات) لأن الثابت

حجيه الظن التفصيلي الذي به يحصل التحري، فغيره يرجع فيه إلى ما دل على وجوب الصلاه إلى أربع جهات، كما هو ظاهر الجواهر، كذا في المستمسك، (١) وكأنه مال إليه أيضا، لكن فيه ما تقدم من أن مناط التحري، بل المستفاد منه لفظاً عرفاً أن الظن حجه في جهه أو جهتين أو ثلاث، فهذا الاحتياط ضعيف في نفسه، بالإضافة إلى ما تقدم من كفايه صلاه واحده مطلقاً.

ص: ٣٨٦

١- المستمسك: ج ٥ ص ١٩٩

مسألة ٧ _ إذا اجتهد لصلاة وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى ما دام الظن باقيا.

(مسألة ٧ _ إذا اجتهد لصلاة وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى ما دام الظن باقياً) كما هو المشهور، إذ لا دليل على الاجتهاد الثاني بعد صدق أنه تحرى جهده، ومقتضى ذلك أنه كذلك، وإن احتمل تجدد الاجتهاد المخالف فما عن المبسوط (١١) من وجوب تتبع أمارات القبلة كلما أراد الصلاة عند كل صلاة، منظور فيه.

نعم لو علم تجدد الاجتهاد المخالف وجب التحرى، لأن التحرى قد بطل بالعلم بالخلاف، ومثله ما كان في معرض الخلاف لا لتبدل الاجتهاد، بل لظن تبدل الجهه، كما إذا كان في دار من دور الفضاء التي يقال إنها في طريق الإنجاز، فإن دورانها حول الأرض يوجب تبديل جهه القبلة، فلذا الواجب تحر جديد كلما أراد الصلاة لتحصيل جهه القبلة الظنيه، أما إذا علم بالتغيير ولو في الصلاة، فالواجب تغيير الاتجاه كما يجب تغيير اتجاه التخلي والذبح وتوجيه المحتضر والصلاة عليه بتغيير القبلة، أما لو فرض الدفن هناك فلا يلزم تغيير القبر كلما تغير اتجاه القبلة، لانصراف الأدله عن مثله.

ثم إنه لو تحرى وحصل له ظن ثم زال الظن بدون ظن الخلاف، فالظاهر وجوب التحرى، ولا مجال للاستصحاب لتبدل الموضوع.

ص: ٣٨٧

مسألة ٨ _ إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلاً إليها، ثم تبدل ظنه إلى جهه أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهه الثانيه، وهل يجب إعاده الظهر أو لا؟ الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنه الثانى وقوع الأولى مستدبراً، أو إلى اليمين أو اليسار، وإذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا تجب الإعاده.

(مسألة ٨ _ إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلاً إليها، ثم تبدل ظنه إلى جهه أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهه الثانيه) بلا- إشكال، بل وبلا خلاف كما ادعى، لأنه مقتضى اجتهاده الحجه شرعاً، حيث قال (عليه السلام): «تعمد القبله جهدك»،^(١) وغيره مما تقدم، واحتمال سقوط الاجتهادين لأنهما كالبينتين المتعارضتين لا وجه له، إذ الدليل الآن يصدق على الاجتهاد الثانى دون الاجتهاد الأول بخلاف البينتين حيث يشملها الدليل معاً فيتساقطان، بناء على تساقطهما.

(وهل يجب إعاده الظهر أو لا؟) احتمالان، فالمصنف على أن (الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنه الثانى وقوع الأولى مستدبراً أو إلى اليمين أو اليسار) فإن الصلاه باطله فى هذه الصور إذا كانت وقعت عن علم أو جهل بلا مبالاه، فكذلك إذا وقعت عن اجتهاد، إذ الاجتهاد لا يغير الواقع، فيشملة حديث «لا تعاد»^(٢).

(وإذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا يجب الإعاده) لما سيأتى من صحه الصلاه كذلك إذا تبين بعد الصلاه، هذا وقد يستدل لوجوب الإعاده فى الصور الثلاثه بأمور:

ص: ٣٨٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ _ الباب ٦ من أبواب القبله ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٧ _ الباب ٩ من أبواب القبله ح ١

الأول: إن واقعه الواحد لا تتحمل اجتهادين، فلا يمكن العمل باجتهادين مختلفين في واقعه واحده، والصلاتان واقعه واحده لأنها صلاه، وحيث لا- يمكن العمل باجتهادين _ إذ حكم الله واحد _ فلا- بد من بطلان الأول أو الثاني، لكن المفروض أن الثاني هو المكلف به الآن، لأنه تحرى، فالأول باطل، فإذا بطل الأول تجب إعادته ما صلى على طبقه، وفيه، بعد الإشكال في أصل هذه القضية كما حقق في الأصول: إن كون المكلف به الآن هو العمل على طبق الثاني ليس معناه بطلان الأول، بل هذا تكليف ظاهري لهذه الصلاه، كما أن الاجتهاد الأول كان تكليفاً ظاهرياً للصلاه الأولى، فقوله: إن التكليف هو الثاني الآن فالأول باطل، غير تام، إذ لا دليل على الملازمه، بل إطلاق دليل التحرى يقتضى حججه حدوداً وبقاءً بالنسبه إلى ما أتى به في حال التحرى.

الثاني: إن الاجتهاد الثاني بمنزله العلم فكما إذا علم بالاستدبار مثلاً وجبت الإعادته كذلك إذا اجتهد بالاستدبار في الأولى.

وفيه: إنا لا نسلم أن الاجتهاد الثاني كالعلم حتى بالنسبه إلى الأولى، إذ لا دليل على ذلك، بل ظاهر دليله أنه كالعلم بالنسبه إلى ما يأتي، لا بالنسبه إلى ما مضى.

الثالث: إن المكلف حيث وجب عليه العمل بالاجتهاد الثاني صار عالمًا إجمالاً ببطلان إحدى الصلاتين، فلا بد له من إعادته الأولى فراراً عن مخالفه العلم المذكور.

وفيه: إن ظاهر دليل التحرى أن الشارع جعل الجبهه التي قاد التحرى إليها بمنزله القبله فلا علم ببطلان إحدى الصلاتين، وهذا ليس من باب أن الأمر الظاهري

يقتضى الإجزاء، بل من باب ظهور الدليل في ذلك، فحال المقام حال ما إذا تغير مجتهده، فقال الثاني بشيء لم يقل به الأول، فإنه لا يقال بوجوب إعادته ما عمله سابقاً من باب العلم ببطان أحد العاملين، وعلى هذا فالأقوى عدم الإعادته، وكأنه لما ذكرناه علق السيد البروجردى على المتن بقوله: "لاقوه فيه، نعم هو أحوط" [\(١\)](#)

ص: ٣٩٠

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٤٠

مسأله ٩ اختلاف الاجتهادين مورثين للظن فى صلاه واحده

مسأله _ ٩ _ إذا انقلب ظنه فى أثناء الصلاه إلى جهه أخرى انقلب إلى ما ظنه، إلا إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثانى فيعيد.

(مسأله _ ٩ _ إذا انقلب ظنه فى أثناء الصلاه إلى جهه أخرى انقلب إلى ما ظنه) إذا كان ما بين اليمين واليسار، لأن هذا القدر مغتفر فى القبله كما سيأتى.

(إلا- إذا كان الأولى إلى الاستدبار أو اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثانى ف_) فيه احتمالان: أن (يعيد) لأنه لو أتمها لعلم بطلانها لبطلان جزء منها يقيناً، وما يلزم من صحته بطلانه فهو باطل، ولذا يترك ما بيده ويبدأ بالصلاه من جديد على طبق اجتهاده الثانى، وأن يتمها مع التوجه إلى ما ظنه ثانياً، لما تقدم فى المسأله السابقه لظهور الدليل فى كفايه ما تحراه مطلقاً، وهذا الاحتمال وإن كان غير بعيد إلا أن الاحتياط هنا الإتمام والإعاده.

ص: ٣٩١

مسألة ١٠ جواز اقتداء أحد المجتهدين المختلفين بالآخر

مسألة ١٠ _ يجوز لأحد المجتهدين المختلفين فى الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيراً بحيث لا يضر بهيئة الجماعة ولا يكون بحد الاستدبار أو اليمين واليسار.

(مسألة ١٠ _ يجوز لأحد المجتهدين المختلفين فى الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيراً) لإطلاقات أدله الجماعة، ولا سبب لعدم صحة الاقتداء، إذ الاختلاف اليسير لا يضر بهيئة الجماعة ولا يوجب العلم ببطان صلاه أحدهما حتى لا تنعقد الجماعة من الأول.

أما إذا كان الاختلاف كثيراً بحيث يضر بهيئة الجماعة وإن لم يصل إلى اليمين واليسار، فالجماعة لا تنعقد لانصراف أدله الجماعة عن مثله، ومثله ما لو كان المأموم لا يتمكن من الاستقبال، فإنه لا يصح اقتدائه بالإمام، إذ لا تصدق الجماعة.

أما قوله (بحيث لا يضر بهيئة الجماعة ولا يكون بحد الاستدبار أو اليمين واليسار) فكأنه مستدرك، إذ لو كان الانحراف بهذا المقدار لم تصدق الجماعة، إلا إذا أراد لنا فى عدم الانعقاد هنا بسبب أن علم المأموم ببطان صلاه أحدهما مما لا يترك مجالاً للقدره، اللهم إلا- إذا قيل بأن للتحرى موضوعيه فتصح صلاه كليهما، وسيأتى ما ينفع المقام فى مبحث اختلاف صلاه المأموم والإمام اجتهاداً أو تقليداً، ومنه يعلم أن حال المقلدين، والمجتهد والمقلد المختلفين أيضاً حال المجتهدين.

مسأله ١١ عدم القدره على الاجتهاد، وعدم حصول الظن من الاجتهاد

مسأله _ ١١ _ إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها فى جهه، وكانت الجهات متساويه صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت وإلا فبقدر ما وسع.

(مسأله _ ١١ _ إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها فى جهه) أو جهتين أو ثلاثه مثلاً- (وكانت الجهات متساويه) هذا عطف بيان، كما هو واضح، وربما يقال إنه إذا حصل له شك فى جهه وهو فى أخرى قدم المشكوك، لكنه لا دليل على ذلك، بالإضافة إلى الإشكال فى تحقق مثل هذا الموضوع.

(صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت) للعلم الإجمالى، وبعض النصوص، لكن قد تقدم أن الأقوى كفايه الصلاه إلى أيه جهه شاء منها، وروايات الأربع محموله على الأفضليه جمعاً بينها وبين ما دل على كفايه الصلاه الواحده التى بها يسقط العلم الإجمالى.

(وإلا فبقدر ما وسع) إذ عدم إمكان الامتثال فى بعض الأطراف لا يوجب سقوط ما يمكن الامتثال بالنسبه إليه من أطراف العلم الإجمالى، فإن العقل يلزم بالإطاعه فى المقدار الممكن، والميسور لا- يسقط بالمعسور، ولاستصحاب وجوب ما تمكن إذا تقدمت الحيره على الضيق، لكن ذهب المستند وغيره إلى كفايه الواحده حينئذ، لأصالة البراءه عن الزائد بعد اختصاص الدليل بما إذا وسع الوقت للجميع.

وفيه: إنه لا مجال للبراءه بعد الاشتغال والميسور ووجود المناط فى الأربع فى المقام.

ثم إنه ربما يحتمل وجوب قضاء ما لا يسع الوقت له، لأنه كلف بذلك فى

ويشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في إحداهما، أو على وجه لا يبلغ الانحراف إلى حد اليمين واليسار، والأولى أن يكون على خطوط متقابلات.

الوقت، فإذا لم يأت به وجب القضاء لصدق موضوع الفوت، وقد أطال المستمسك وغيره الكلام في المقام، فمن شاء فليرجع إليها.

(ويشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في إحداهما) كما إذا علم أن القبلة في إحدى النقاط الأربع.

(أو على وجه لا يبلغ الانحراف إلى حد اليمين واليسار) فيما إذا لم يعلم نقطه القبلة إجمالاً فإنه يأتي بأربع صلوات في أربع نقاط شبه متقابلات، فإنه يكفي ولا يلزم المتقابلات، إذ الأصل عدم وجوب ذلك بعد أن العرف لا يستفيد الدقه من النص والفتوى، ولو بضميمة التوسعة في أمر القبلة أو بضميمة أن الدقه وغير الدقه هنا واحد، إذ لا يعلم أين القبلة فيتساوى احتمال المطابقه، سواء دقق في تقابل النقاط أم لا.

(والأولى أن يكون على خطوط متقابلات) كما ذهب إليه المشهور، لأنه المنصرف من النص.

والحاصل: أن في المسألة احتمالات ثلاث:

الأول: الدقه.

والثاني: التوسعة كيف ما اتفق، ولو بقي مقدار ثلث الدائرته فارغه، لاغتفار الانحراف قبل اليمين واليسار.

والثالث: العرفيه، وهو بين الأولين، وهذا هو الظاهر من النص، وإن كانت الدقه أولى، لأنه مجز قطعاً، أما اغتفار طرح مقدار ثلث الدائرته ففيه أنه لو جاز ذلك لجاز

ص: ٣٩٤

الاكتفاء بثلاث صلوات وهو خلاف النص والفتوى، وربما قيل بكفايه الثلاث وإن الأربع أفضل لما دل على أن ما بين المشرق والمغرب قبله.

وفيه: إنه لو أخذ بذلك لكان تكفى الواحد، لأن هذا النص فى مقام بيان الواحد كما قد تقدم الكلام فى ذلك.

ص: ٣٩٥

مسأله ١٢ _ لو كان عليه صلاتان فالأحوط أن تكون الثانيه إلى جهات الأولى.

(مسأله ١٢ _ لو كان عليه صلاتان) سواء فى وقت واحد كالظهرين، أو وقتين كما إذا صلى العصر إلى أربع جهات وأدركه المغرب فأراد أن يأتى بها (فـ) لا- يلزم أن تكون الثانيه إلى جهات الأولى، لإطلاق الدليل والتوسعه فى أمر القبلة وأصالة البراءه عن التعيين، وعدم الفرق فى احتمال القبلة بين الجهات الأولى أو غيرها من الجهات.

وإن كان (الأحوط أن تكون الثانيه إلى جهات الأولى) لانصراف النص، ولأنه يعلم بالمخالفه للقبلة الحقيقيه إما فى الأولى أو الثانيه، وتجنب القطع بالمخالفه أحوط، والظاهر أن الكلام فى الناقتين وفى فريضه وناقله أيضاً ذلك، لوحده الدليل فيهما، وإن كان أمر الناقله أهون، وهل يصح له أن يحرف نفسه فى أثناء الصلاه، احتمالان، من عدم الأوليه لنقطه على نقطه، ومن أن المنصرف من النص غير ذلك، لكن لا يبعد أن يكون الانصراف بدوياً.

مسأله ١٣ كفايه الإتيان بصلاتين إلى أربع جهات أو أقل

مسأله _ ١٣ _ من كان وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل، وكان عليه صلاتان يجوز له أن يتمم جهات الأولى ثم يشرع في الثانيه، ويجوز أن يأتي بالثانيه في كل جهه صلى إليها الأولى إلى أن تتم، والأحوط اختيار الأول.

(مسأله _ ١٣ _ من كان وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل) كما إذا علم أن القبله في إحدى جهتين أو ثلاث (وكان عليه صلاتان) مرتبتان لا مثل العصر والآيات مثلاً.

(يجوز له أن يتمم جهات الأولى ثم يشرع في الثانيه، ويجوز أن يأتي بالثانيه في كل جهه صلى إليها الأولى إلى أن تتم) نعم لا يجوز له أن يأتي بالثانيه مخالفه للأولى في الجهه بما لا يغتفر من الانحراف، كأن يأتي الثانيه إلى اليمين واليسار أو الخلف من الأولى _ كما سيأتي في المتن _ وإنما يجوز الأمران، لإطلاق النص وعدم الدليل على أحد الأمرين.

(والأحوط اختيار الأول) قال في المستند: إنه أحوط، بل أظهر(١)، وقال في الجواهر: إنه الأقوى(٢)، وعن ابن فهد والشهيد الثاني والصيمري وغيرهم الفتوى به أيضاً، واستدل لذلك بأنه لا يجوز العصر إلا بعد الإتيان بالظهر، وحيث لا يعلم أنه أتى بظهر صحيحه _ لاحتماله أن لا تكون ظهره التي أتى بها إلى القبله _ لا يصح له أن يأتي بالعصر.

وفيه: إن هذه الجهه التي صلى إليها إن كانت قبله فقد صحت عصره لوجود

ص: ٣٩٧

١- المستند: ج ١ ص ٢٦٧ س ٢٦

٢- الجواهر: ج ٧ ص ٤١٦

ولا يجوز أن يصلى الثانيه إلى غير الجبهه التي صلى إليها الأولى، نعم إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتي بالثانيه على ترتيب الأولى.

شرطها الذى هو الترتب على الظهر، وإن لم تكن قبله لم تصح العصر على أى حال فلا يضر عدم صحتها من جهه عدم الترتب، ومثله ما إذا علم بنجاسه أحد الساترين فإنه يصح أن يأتي الأولى بهما ثم يأتي بعصرين، كما يصح أن يأتي بالظهر والعصر فى أحد الساترين ثم يأتي بهما فى الساتر، وهكذا فى سائر الشرائط.

(ولا- يجوز أن يصلى الثانيه إلى غير الجبهه التي صلى إليها الأولى) فإنه يعلم أن الثانيه فاسده، إما لفقد الترتيب، وإما لبطلان الأولى الموجب لفقد الثانيه للترتيب.

نعم الظاهر أنه لا- إشكال فى أنه لا- يشترط أن يأتي بالثانيه مثل ما أتى بالأولى فى الجهات، فيجوز أن يبدأ بالثانيه على خلاف الجهات التي بدأ بها الأولى، لإطلاق الدليل وعدم ما يوجب الاشتراط.

ولذا قال: (نعم إذا اختار الوجه الأول لا- يجب أن يأتي بالثانيه على ترتيب الأولى) فله أن يأتي بالثانيه أولاً باتجاه أخيره الظهر، مثلاً.

مسألة ١٤ عدم سعه الوقت لتكرار صلاتين إلى أربع جهات

مسألة ١٤ _ من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار إلى أربع، إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسته أو ستة أو سبعة فهل يجب إتمام جهات الأولى، وصرف بقيه الوقت في الثانية، أو يجب إتمام جهات الثانية وإيراد النقص على الأولى؟

(مسألة ١٤ _ من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار إلى أربع) جهات (إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات) فإن أمكن الجمع بينهما باختيار القصر، بأن كان في مواضع التخيير، وكان له مقدار ست عشرة ركعه مثلاً، وجب اختيار القصر، لأنه لا يجوز له تفويت الامتثال على نفسه باختيار التمام، فيأتي بالصلاتين قصرًا، وإن لم يمكن بأن كان في الحضر أو السفر العادى ولم يكن له مقدار ثمان صلوات.

(بل كان مقدار خمسته أو ستة أو سبعة فهل يجب إتمام جهات الأولى، وصرف بقيه الوقت في الثانية) كما عن جماعه من الفقهاء كالموجز والحاوى وكشف الالتباس لأن الظهر مقدم على العصر فكما يجب تقديم الظهر الواحد على العصر الواحد، كذلك يجب تقديم الظهر المتعدده على العصر المتعدده.

(أو يجب إتمام جهات الثانية وإيراد النقص على الأولى) اختاره المستند قال: فلو بقى من الوقت مقدار أربع صلوات اختصت بالعصر، ثم قال: فتأمل (١١)، وذلك لأنه كما تظرد العصر الواحد في ضيق الوقت الظهر الواحد كذلك حال العصر المتعدده، فإن العصر هي صاحبه الوقت.

ص: ٣٩٩

ويحتمل وجه ثالث، وهو التخيير وإن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثة

(الأظهر الوجه الأول) لأنه إذا فعل الظهر كذلك فقد تيقن بإتيان ظهر صحيحه بخلاف ما إذا فعل العصر كذلك، حيث يحتمل أنه قد كانت القبلة إلى الاتجاه الآخر الذي لم يصل الظهر إليه، فإنه لم يأت لا بالظهر لعدم القبلة، ولا بالعصر لأن العصر المتجهه إلى القبلة باطله من جهه فقد شرط الترتيب.

(ويحتمل وجه ثالث وهو التخيير) لعدم دليل على أحد الأمرين، فإنه واقع مكلف بهما، فهما من قبيل المتزاحمين، وما استدل لتقديم تمام الأولى لترتب العصر عليها، وبأن العصر المتجهه إلى القبلة الفاقد له شرط الترتب على الظهر بالجملة غير تام، إذ العصر مرتبه على واحده منها لا- على كلها، والعصر إذا كانت فى آخر الوقت صحيحه، وإن لم ترتب على الظهر، كما أن ما استدل به لتقديم تمام الثانية، غير تام، لأن عصر واحده هى صاحبه الوقت، لا أربع عصرات، وحيث لا دليل على أحد الأمرين كان له أن يورد النقص على أيهما شاء.

(و) منه يعلم حال ما (إن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثه) فإن له أن يجعل الأكثر لأيهما شاء بأن يأتى بظهرين وعصرين، أو ثلاث ظهرات وعصر، أو ظهر وثلاث عصرات فى الأول، وبظهرين وعصر، أو ظهر وعصرين فى الثانى، وذلك لعدم الدليل على تغيير أحدهما.

وأما إذا كان له وقت صلاتين فقط، فالظاهر وجوب أن يأتى بهما، إذ فيه موافقه احتماليه بخلاف ما إذا أتى بأحدهما فقط مكرراً، لأنه مخالفه قطعيه بالنسبه إلى الأخرى، بالإضافة إلى أنه لو أتى بظهرين علم بطلان الثانية حيث إنها فى الوقت الخاص

فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانية، وتكون الأولى قضاءً، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين، وإيراد النقص على الثانية، كما في الفرض الأول، وكذا الحال في العشائين، ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتي بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في الذمه فعلاً بخلاف العشائين لاختلافهما في عدد الركعات.

بالعصر، ولو أتى بعصرين علم ببطلان الأولى، حيث إنها بلا شرط ترتبها على الظهر، والحال إن الوقت موجود للظهر.

ومما ذكرنا يظهر موضع النظر في قول المصنف.

(فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانية، وتكون الأولى قضاءً، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين، وإيراد النقص على الثانية، كما في الفرض الأول وكذا الحال في العشائين) لو حده الدليل فيهما سواء كان العشاء سفيراً أو حضرياً، لعدم الفرق فيها هنا، ولا في المسألة الثالثة.

(ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط) للجمع بين الأقوال (بأن يأتي بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في الذمه فعلاً) فإن كان المطلوب منه الظهر وقع ظهراً، وإن كان المطلوب منه العصر وقع عصرًا.

(بخلاف العشائين لاختلافهما في عدد الركعات) فلا ينفع قصد ما في الذمه.

نعم يمكن نفع ذلك فيمن تكلفه التسيحات الأربعة عوض كل ركعه، حيث يأتي بالتسيحات إلى كل جهه قاصداً ما في الذمه من بدل الركعه أو العمل الاستجابي فإن التسيح مستحب في نفسه.

مسأله ١٥ العلم والظن بالقبله بعد إتيان الصلاه إلى بعض الجهات

مسأله _ ١٥ _ من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله لا- يجب عليه الإعادة ولا إتيان البقيه.

ولو علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبله، فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى

(مسأله _ ١٥ _ من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن) في أثناء الصلاه، أو (بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله لا يجب عليه الإعادة) لأن المناط في التحرى موجود فيه، مضافاً إلى أنه لو صلى إليها ثانياً كانت بلا فائده، لأنها إن كانت القبله فقد صلى إليها وإن لم تكن القبله لم تصح الصلاه إليها.

(ولا إتيان البقيه) لأنها وظيفه المتحير وقد زال، ولو كان ظاناً وصلى صلاه واحده ثم شك بعد الصلاه، فالظاهر عدم لزوم الإتيان ببقيه الصلوات بالنسبه إلى ما صلى لأنه أدى تكليفه.

نعم لو ظهر أنها كانت على خلاف القبله لم يستبعد وجوب الإتيان إذا كانت على اليمين واليسار والخلف، اللهم إلا أن يقال بموضوعيه التحرى أو أن المستفاد من دليله الكفايه، وقد تقدم الكلام في ذلك.

(ولو علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبله فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى) لما يأتي من كفايه ذلك، وربما يستشكل في ذلك بأنه لو كان كافياً لكفى الصلوات إلى ثلاث جهات، إذ تقع واحده منها نحو القبله أو اليمين أو اليسار فعدم كفايه غير الأربع دليل على عدم كفايه ما بين اليمين

وإلا وجبت الإعادة.

واليسار فى المقام، والذى يهون الخطب ما تقدم من كفايه الصلاة الواحده على ما اخترناه.

(وإلا وجبت الإعادة) لعدم شمول أى الدليلين من الصلاة إلى أربع أو ما بين اليمين واليسار للمقام فيدخل فى المستثنى من دليل «لا تعاد»، بالإضافة إلى أن ذلك هو مقتضى اشتراط القبلة.

ص: ٤٠٣

مسأله _ ١٦ _ الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم، والتكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن في سائر الصلوات غير اليوميه، بل غيرها مما يمكن فيه التكرار، كصلاه الآيات وصلاه الأموات

(مسأله _ ١٦ _ الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم، و) حكم (التكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن في سائر الصلوات غير اليوميه) لإطلاق كفايه الظن وأدله الصلاه إلى أربع، ولو نوقش في الإطلاق فلا إشكال في وجود المناسط، لأن العرف يستفيد من ذلك أن المناسط هو كون التوجه إلى القبلة حقيقه أو تقريباً، فاحتمال كفايه الواحده لقيام الامتثال الاحتمالي مقام العلمى مع عدم إمكان العلم، وعدم كفايه الظن لإطلاق أدله عدم كفايه الظن في الأحكام، لا وجه له.

هذا بالإضافة إلى أن التكرار مقتضى العلم الاجمالي، هذا مع الغرض عما اخترناه من كفايه الصلاه الواحده، ثم إنه لا بد وأن يقيد المتن بما إذا لم يكن له سعه كصلاه القضاء، ولا أمكن البديل كصلاه النيابة، وإلا لم يكن وجه للاكتفاء بالظن مع إمكان العلم، إلا إذا كان من الظنون الخاصه القائم مقام العلم حتى في حال اختيار.

(بل) الحكم كذلك في (غيرها) أى غير الصلوات (مما يمكن فيه التكرار، كصلاه الآيات) إذا وسع الوقت للتكرار، وذلك للإطلاق وللمناسط والعلم الإجمالى.

(وصلاه الأموات) إن كانت الصلاه فبالدليل، وإن لم تكن فبالمناسط والعلم الإجمالى.

وقضاء الأجزاء المنسية وسجدتى السهو، وإن قيل فى صلاة الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن مخيراً بين الجهات، أو التعيين بالقرعه، وأما فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار والدفن والذبح والنحر فمع عدم الظن يتخير والأحوط القرعه.

(وقضاء الأجزاء المنسيه) لأنها جزء الصلاه فحالها حال الكل (وسجدتى السهو) لأنه من ملحقات الصلاه فحكمها حكم الصلاه، لكن ربما يقال كفايه الواحده وعدم الظن لأنها مرغمه كما فى النص، فاشتراط قبله فيها محل نظر.

(وإن قيل فى صلاة الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن مخيراً بين الجهات) لأنها ليست بصلاه فلا يشملها دليل التحرى، فيقوم الامتثال الاحتمالى فيها مقام الامتثال القطعى. وفيه: إن المناط والاحتياط كافيان فى التكرار.

(أو التعيين بالقرعه) لأن القرعه لكل أمر مشكل، وفيه: إن المناط والاحتياط لا يدعان مجالاً للقرعه لأنهما أخص منها، فلا يشملها قوله (عليه السلام): «مشكل».

(وأما فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار والدفن والذبح والنحر)، والدفن وإن أمكن فيه التكرار، لكنه لا ينعف بالإضافه إلى أن النبش حرام.

(فمع عدم الظن يتخير) لدوران الأمر مما يوجب اختيار أحدها.

(والأحوط) وجوباً (القرعه) لأنها لكل أمر مشكل، والقول بأنها تحتاج إلى العمل، قد ذكرنا فى بعض مواضع هذا الشرح عدم تماميته، لإطلاق دليلها، وعمل أغلب الفقهاء عليها فى الموارد المختلفه التى لم يقل بها من قبلهم كما لا يخفى على من راجع كلماتهم فى مختلف أبواب الفقه، ومنه يظهر وجوب العمل بها احتياط فى التخلّى، ثم إنه لو اختار فهل يبقى الاختيار لمقتضى القاعده، أو يلزم أن لا يخالف مخالفه قطعيه

فى سائر الوقائع لحرمة المخالفه القطعيه ولو التدريجيّه، أو تجوز المخالفه القطعيه لإطلاق دليل الاختيار، احتمالات.

ص: ٤٠٤

مسأله ١٧ وجوب إعادة الصلاة من دون الفحص عن القبلة

مسأله _ ١٧ _ إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى جهه، غفلهً أو مسامحه تجب إعادتها إلا إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القربه منه.

(مسأله _ ١٧ _ إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى جهه، غفلهً أو مسامحهً تجب إعادتها) مع المسامحه لعدم إحراز الشرط وعدم دليل على الكفايه، أما في صوره الغفله فالظاهر عدم الإعادة إذا تبين كون الانحراف إلى ما دون اليمين واليسار. لإطلاق دليل الصحه الحاكم على دليل الاشتراط، كما سيأتى.

(إلا- إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القربه منه) لوجدان العمل للشرط، وإن لم يعلم به حال العمل، إذ الشرط واقعى لا علمى، والله سبحانه العالم.

ص: ٤٠٧

المحتويات

المحتويات

ص: ٤٠٩

فى الصلوات الیومیة ٨

الأحادیث الوارده فى فضل الصلوات الیومیة ١٣

فصل

فى أعداد الفرائض

١٧ _ ٥٧

مسأله ١ _ النوافل ركعتان ركعتان ٣٨

القنوت فى النوافل

مسأله ٢ _ صلاه الغفيله ٤٤

مسأله ٣ _ الصلاه الوسطى ٥٣

مسأله ٤ _ جواز إتيان النوافل جالساً ٥٤

فصل

فى أوقات الیومیة ونوافلها

٥٩ _ ١٩٢

مسأله ١ _ طرق معرفه الزوال والمغرب ونصف اللیل والفجر ١٢٥

ص: ٤١١

- مسألة ٥ _ لو اعتقد بدخول الوقت وفي الأثناء تبدل يقينه بالشك ٣١٠
- مسألة ٦ _ الشك في أثناء الصلاة في مراعاة الوقت ٣١١
- مسألة ٧ _ الشك بعد الفراغ من الصلاة في وقوعها في الوقت ٣١٢
- مسألة ٨ _ وجوب الترتيب بين الظهرين وبين العشاءين ٣١٦
- مسألة ٩ _ ترك المغرب والدخول في العشاء والتذكر في الأثناء ٣١٩
- مسألة ١٠ _ جواز العدول من اللاحقه إلى السابقه ٣٢٢
- مسألة ١١ _ موارد عدم جواز العدول ٣٢٤
- مسألة ١٢ _ العدول عن العدول ٣٢٧
- مسألة ١٣ _ المراد من العدول ٣٢٩
- مسألة ١٤ _ متى يجب القضاء، ومتى تجب المبادره؟ ٣٣٠
- مسألة ١٥ _ حكم ارتفاع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت ٣٣٤
- مسألة ١٦ _ ارتفاع العذر في أثناء الوقت المشترك ووقوعه ثانياً ٣٣٦
- مسألة ١٧ _ وجوب الصلاة على الصبى إذا بلغ في أثناء الوقت ٣٣٧
- مسألة ١٨ _ الاقتصار على أقل الواجب في ضيق الوقت ٣٣٩
- مسألة ١٩ _ ترك المستحبات فيما لو أدرك من الوقت ركعه ٣٤٢
- مسألة ٢٠ _ عدم جريان قاعده التجاوز في الوقت المشترك ٣٤٣

القبلة وتجديدها، والعلم بها ٣٤٦

مسألة ١ _ الأمارات المحصلة للظن بالقبلة ٣٤٧

مسألة ٢ _ وجوب الاجتهاد فى تحصيل الظن بالقبلة وعدم الاكتفاء بالظن ٣٧٩

مسألة ٣ _ وجوب الاجتهاد فى تحصيل الظن بالقبلة على الأعمى والبصير ٣٨١

مسألة ٤ _ عدم اعتبار قول صاحب المنزل ٣٨٣

مسألة ٥ _ إذا كان اجتهاده مخالفا لقبله بلد المسلمين فى المحاريب والمذابح ٣٨٤

مسألة ٦ _ تكرار الصلاة عند حصر القبلة فى جهتين ٣٨٥

مسألة ٧ _ كفايه الاجتهاد مره لصلوات عديده ما دام الظن باقيا ٣٨٧

مسألة ٨ _ الظن بعد الاجتهاد وتبديله بعد صلاة الظهر ٣٨٨

مسألة ٩ _ اختلاف الاجتهادين مورثين للظن فى صلاة واحده ٣٩١

مسألة ١٠ _ جواز اقتداء أحد المجتهدين المختلفين بالآخر ٣٩٢

مسألة ١١ _ عدم قدره على الاجتهاد، وعدم حصول الظن من الاجتهاد ٣٩٣

مسألة ١٢ _ لو كان عليه صلاتان ٣٩٦

الدائرہ الہندیہ ۱۳۲

الفجر الکاذب ۱۵۰

مسأله ۲ _ المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر ۱۵۳

مسأله ۳ _ وجوب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب ۱۵۶

مسأله ۴ _ حكم صور التراحم في الوقت المختص ۱۶۹

مسأله ۵ _ عدم جواز العدول من السابقه إلى اللاحقه ۱۷۲

مسأله ۶ _ المسافر إذا نوى القصر ثم بدا له الإقامة ۱۷۵

مسأله ۷ _ التفريق بين الصلاتين المشركين في الوقت ۱۷۷

مسأله ۸ _ هل العصر كالعشاء في وقت الفضيله والإجزاء ۱۸۴

مسأله ۹ _ استحباب تعجيل الصلاه في وقت الفريضه ۱۸۶

مسأله ۱۰ _ الغلس بصلاه الصبح ۱۸۷

مسأله ۱۱ _ من أدرك ركعه من الوقت ۱۸۹

فصل

في أوقات الرواتب

۱۹۳ _ ۲۸۵

مسأله ۱ _ أوقات الرواتب ۱۹۳

مسأله ۲ _ تقديم نافلتی الظهر والعصر على الزوال ۲۰۰

مسأله ۳ _ نافله يوم الجمعة ۲۰۵

مسأله ۴ _ وقت نافله المغرب ۲۰۶

مسأله ۵ _ وقت نافله العشاء ۲۰۸

مسألة ٦ _ وقت نافله الصبح ٢١١

مسألة ٧ _ استحباب إعادة النافله بعد النوم ٢١٧

مسألة ٨ _ وقت نافله الليل ٢١٨

مسألة ٩ _ تقديم نافله الليل للمريض والمسافر ٢٣٠

مسألة ١٠ _ دوارن الأمر بين القضاء أو التقديم ٢٣٤

مسألة ١١ _ إذا قدمها ثم انتبه في وقتها ٢٣٦

مسألة ١٢ _ لو طلع الفجر وقد صلى من صلاه الليل ٢٣٧

مسألة ١٣ _ موارد الاستثناء من أفضلية التعجيل فى الصلاه ٢٤٤

مسألة ١٤ _ التعجيل فى قضاء الفرائض والنوافل ٢٥٥

مسألة ١٥ _ موارد وجوب تأخير الصلاه عن أول الوقت ٢٥٨

مسألة ١٦ _ جواز الإتيان بالنافله فى وقت الفريضة ٢٦٣

مسألة ١٧ _ الإتيان بالنافله المنذوره فى وقت الفريضة ٢٧٠

مسألة ١٨ _ أوقات أقسام النافله ٢٧٣

فصل

فى أحكام الأوقات

٢٨٧ _ ٣٤٤

مسألة ١ _ عدم جواز الصلاه قبل دخول الوقت ٢٨٧

مسألة ٢ _ الغفله عن وجوب تحصيل اليقين بدخول الوقت ٣٠٠

مسألة ٣ _ صور تخلف المأتى به عن المأمور به ٣٠٢

مسألة ٤ _ حكم عدم التمكن من تحصيل العلم بدخول الوقت ٣٠٦

مسأله ١٣ _ كفايه الإتيان بصلاتين إلى أربع جهات أو أقل ٣٩٧

مسأله ١٤ _ عدم سعه الوقت لتكرار صلاتين إلى أربع جهات ٣٩٩

مسأله ١٥ _ العلم والظن بالقبله بعد إتيان الصلاه إلى بعض الجهات ٤٠٢

مسأله ١٦ _ غير اليوميه كاليوميه ٤٠٤

مسأله ١٧ _ وجوب إعاده الصلاه من دون الفحص عن القبله ٤٠٧

ص: ٤١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

